تيسير العزيز الحميد
شرح كتاب التوحيد

من أول الكتاب إلى باب رقم ٢٣

تأليف

الشيخ العلامة

سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين

الحمد لله الذي رضي الإسلام للمؤمنين ديناً، ونصب الأدلة على صحته وبيَّنها تَبييناً، وغَرس التوحيد في قلوبهم، فأثمرت بإخلاصه فنوناً، وأعانهم على طاعته هدايةً منه وكفى بربك هادياً ومعيناً، و﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًۢا ﴾، ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا ۗ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴿٥٤﴾ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ ۗ وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا ﴾.

وأشهد أن «لا إله إلا الله» وحده لا شريك له في ربوبيته وإلـهيته، تعالى عن ذلك علوًّا كبيراً، ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالحق ﴿شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴾، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلَّم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فهذا شرحٌ لـ«كتاب التوحيد» تأليف الشيخ الإمام محمد بن عبدالوهاب، أحسن الله له المآب، وأجزل له الثواب، وافٍ -إن شاء الله تعالى- بالتنبيه على بعض ما تضمنه من بيان أنواع التوحيد، إذ هو المقصود بالأصالة هنا، ولم أُخْلِهِ -أيضاً- من التنبيه على بعض ما يتضمنه من غير ذلك، إلا أن الأَولى بنا هو بيان ما وضع لأجله الكتاب لعموم الضرر والفساد الواقع من أهل الزمان فيه.

والأصل في ذلك هو الإعراض عن الهدى والنور الذي أنزله الله تعالى على رسوله محمدٍ ﷺ من الكتاب والحكمة، والاستغناء عن ذلك بمتابعة الآباء والأهواء والعادات المخالفة لذلك.

ولهذا كرَّر الله تعالى الأمرَ بمتابعة الكتاب والسنة في مواضع كثيرةٍ من القرآن، وضَرَب الأمثال لذلك، وأكَّده وتوعَّد على الإعراض عنه، وما ذاك إلا لشدة الحاجة، بل الضرورة إلى ذلك فوق كُلِّ ضرورةٍ، فإنه لا صلاح للعبد ولا فلاح ولا سعادة في الدنيا والآخرة إلا بذلك، ومتى لم يَحْصُل ذلك للعبد فهو ميِّتٌ، كما قال تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ وَجَعَلۡنَا لَهُۥ نُورٗا يَمۡشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ لَيۡسَ بِخَارِجٖ مِّنۡهَا﴾ الآية.

فسمَّى ﷻ الخالي عن الهدى والنور ميتًا، وسمَّى من حصل له ذلك حيًّا، وذلك أنه لا مقصود في حياة الدنيا إلا بتوحيد الله تعالى، ومعرفته وخدمته والإخلاص له، والاستلذاذ بذكره، والتذلل لعظمته، والانقياد لأوامره، والإنابة إليه، والاستسلام له، فإذا حصل هذا للعبد، فهو الحي، بل قد حصلت له الحياة الطيبة في الدارين، كما قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾، فإذا فاته هذا المقصود فهو ميِّتٌ، بل شر من الميت.

قال تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، وقال تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ ۚ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾.

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾-إلى قوله:- ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ جَآءُوكَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسۡتَغۡفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابٗا رَّحِيمٗا﴾ إلى قوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾.

وقال تعالى: ﴿وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ﴾ وقال تعالى: ﴿وَقَدۡ ءَاتَيۡنَٰكَ مِن لَّدُنَّا ذِكۡرٗا ﴿٩٩﴾ مَّنۡ أَعۡرَضَ عَنۡهُ فَإِنَّهُۥ يَحۡمِلُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وِزۡرًا ﴿١٠٠﴾ خَٰلِدِينَ فِيهِۖ وَسَآءَ لَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ حِمۡلٗا﴾، وقال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ﴾.

قال ابن عباسٍ: «تكفَّل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا، ولا يشقى في الآخرة».

وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلۡنَٰهُ نُورٗا نَّهۡدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنۡ عِبَادِنَاۚ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾.

فيا عَجباً ممن يزعم أن الهداية والسعادة لا تَحصُل بالقرآن وبالسنة، مع أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يهتد إلا بذلك، كما قال تعالى: ﴿قُلۡ إِن ضَلَلۡتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفۡسِيۖ وَإِنِ ٱهۡتَدَيۡتُ فَبِمَا يُوحِيٓ إِلَيَّ رَبِّيٓۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٞ قَرِيبٞ﴾، ثم بعد ذلك يُحيلها على قول فلانٍ وفلانٍ!

وقال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾، والآيات في هذا المعنى كثيرةٌ، فوجب على كُلِّ من عقل عن الله أن يكون على بصيرةٍ ويقينٍ في دينه، كما قال: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾.

ومحالٌ أن يَحصل اليقين والبصيرة إلا من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

وكيف يَنال الهدى والإيمان مَن زعم أن ذلك لا يَحصل من القرآن إنما يحصل من الآراء الفاسدة التي هي زبالة الأذهان، تالله لقد مُسخت عقولُ هذا غاية ما عِندَها من التحقيق والعِرفان.

وهذه المتابعة لكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ هي حقيقة دين الإسلام الذي افترضه الله على الخاص والعام، وهو حقيقة الشهادتين الفارقتين بين المؤمنين والكفار، والسعداء أهل الجنة، والأشقياء أهل النار، إذ معنى الإله: هو المعبود المطاع، وذلك هو دين الله الذي ارتضاه لنفسه، وملائكته، ورسله وأنبيائه، فبِهِ اهتدى المهتدون، وإليه دعا المرسلون، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾، ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾.

فلا يُتَقبَّل من أحدٍ ديناً سواه من الأولين والآخرين، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾.

شهد الله تعالى بأنه دينه قبل شهادة المخلوقين، وأنزلها تُتلى في كتابه إلى يوم الدين، فقال تعالى –وهو العزيز العليم–: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾.

جعل أهله هم الشهداء على الناس يوم القيامة، لما فضلهم به من الأقوال، والأعمال، والاعتقادات التي توجب إكرامه، فقال تعالى – ولم يزل عزيزاً حميداً –: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗا ﴾.

فضَّله على سائر الأديان؛ فهو أحسنها حُكماً، وأقومها قيلاً، فقال تعالى: ﴿ وَمَنۡ أَحۡسَنُ دِينٗا مِّمَّنۡ أَسۡلَمَ وَجۡهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحۡسِنٞ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا ﴾.

وكيف لا يميِّز مَن له بصيرةٌ بين دينٍ أسس على تقوى من الله ورضوانٍ، وارتفع بناؤه على طاعة الرحمن، والعمل بما يرضاه في السر والإعلان، وبين دينٍ أسس على شفا جرفٍ هارٍ، فانهار بصاحبه في النار، أسِّس على عبادة الأصنام والأوثان، والالتجاء إلى الصالحين وغيرهم من الإنس والجان عند الشدائد والأحزان، وصرف مخ العبادة لغير الـمَلِك الديَّـان، ورجاء النفع والعطاء والمنع ممن لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً، فضلاً عن غيره من نوع الإنسان، ودعوى التصرف في الـمُلْكِ لصالح رميمٍ في التراب والأكفان، قد عجز عن دفع ما حَلَّ به من أمر الله، فكيف يَدفع عمن دعاه من بعيد الأوطان؟! أو فاسقٍ يشاهدون فسقه وفجوره فهو أبعد الناس من الرحمن، أو ساحرٍ يريهم مِن سِحره ما يحيِّر به الأذهان، فيظن المخذولون أنها كرامةٌ من الله، وإنما هي من مخاريق الشيطان.

تبًّا لهم، سَدُّوا على أنفسهم باب العلم والإيمان، وفتحوا عليهم باب الجهل والكفران، قابلوا خبر الله بالتكذيب، وأمره بالعصيان؛ أخبر بأن الهدى والنور في كتابه، فقالوا: كان ذاك فيما مضى من الزمان.

وأمرهم باتباع ما أُنزل إليهم من ربهم، ولا يتبعوا من دونه أولياء، فقالوا: لا بد لنا من ولي غير القرآن.

إن جئتهم بكتاب الله، قالوا: حسبنا ما وجدنا عليه أهل الزمان.

أو جئتهم بسنة رسوله ﷺ قالوا: خالفها الشيخ فلان، وهو أعلم منَّا ومنكم، فاعتبروا يا أولي الإيمان.

عمدوا إلى قبور الأنبياء والصالحين فبنوا عليها البنيان، ونقشوا سقوفها والحيطان، وحَلَّوْها بالغالي من الأثمان، وألبسوها ألوان الستور الحِسان، وجعلوا لها السدنة والخدام، فِعْلَ عباد الأوثان والصلبان، وذبحوا ونذروا لمن فيها، وقربوا لهم القربان، وقالوا: هؤلاء شفعاؤنا في كشف الكروب وغفران الذنوب ودخول الجنان.

فبالله صف لي شرك المشركين، هل هو بعينه إلا هذا؟! كما نطق به القرآن في سورة «يونس» و«الزمر» وغيرهما من محكمات الفرقان.

إن غرَّك أن الأكثر عليه فقد حكم الله بأنهم أضل سبيلاً من الأنعام، إذ استبدلوا الشرك بالتوحيد، والضلال بالهدى، والكفر بالإسلام، نعوذ بالله من موجبات غضبه وأليم عقابه، فهو السلام.

أو غرك أن بعض مَن تعظِّمه قد رأى شيئاً من هذا، أو قاله؛ فالخطأ جائزٌ على من سوى الرسول من الأنام، فعليك بالرجوع إلى العِصمة الذي لا سبيل إلى تطرق الخطإ إليه، وهو كلام ذي الجلال والإكرام، وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام، مع ما قاله العلماء الأعلام الذين نطقوا بكلمة التوحيد، وحققوها بالأعمال والكلام.

ولم يزل الحال على ما وصفنا لك من الأمور العِظام منتشراً في أهل البلدان المنتسبين إلى الإسلام، المارقين منه كما تمرق الرمية من السهام، إلى أن أراد الله إزالةَ تلك الظلمات، وكشفَ البدع والضلالات، ونَبْذَ الشبهات والجهالات، وتصديقَ بشارة رسول رب الأرض والسموات في قوله صلى الله عليه وسلم: «**إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنةٍ مَن يجدد لها دينها**» رواه أبو داود والحاكم والبيهقي في المعرفة، وإسناده صحيحٌ، على يدي مَن أقامه هذا المقام، ومنحه جزيل الفضل والإنعام، أعني به الشيخ الإمام، خلف السلف الكرام، المتبع لهدي سيد الأنام، المنافح عن دين الله في كل مقامٍ، شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب، أحسن الله له المآب، وضاعف له الثواب.

فدعا إلى الله ليلاً ونهاراً، وسرًّا وجهاراً، وقام بأمر الله تعالى في الدعوة إليه، وما حابى أحداً فيه، ولا دارى، فعَظُمَ على الأكثرين، وأنفوا استكباراً، ولم يثنه ذلك عن أمر الله، حتى قيض الله له أعواناً وأنصاراً، فرفعوا ألويته وأعلامه، حتى انتشرت في الخافِقَين انتشاراً.

وصنف رحمه الله التصانيف في توحيد الأنبياء والمرسلين، والرد على مَن خالفه من المشركين، ومن جملتها كتاب التوحيد، وهو كتابٌ فردٌ في معناه، لم يَسبقه إليه سابقٌ، ولا لحقه فيه لاحقٌ، وهو الذي قصدت الكلام عليه – إن شاء الله تعالى –.

وإن كنت لست ممن يتصدَّى لهذا الشأن، لكن لما رأيت الكتاب لم يتعرض للكلام عليه أحدٌ يعتد به، ورأيت تشوُّق الطلبة والإخوان إلى شرحٍ يفي ببعض ما فيه من المقاصد أحببتُ أن أسعفَهم بمرادهم على حسب طاقتي، «**والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه**»، ولذلك يسر الله الكلام عليه، ومَنَّ به من عنده وحده لا شريك له بحوله وقوته، لا بحولي ولا بقوتي فناسب أن يسمى:

«تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد»

وحيث أطلقتُ «شيخ الإسلام» فالمراد به: أبو العباس ابن تيمية، و«الحافظ» فالمراد به: أبو الفضل ابن حجرٍ العسقلاني، صاحب «فتح الباري» وغيره رحمهما الله تعالى.

وأسأل الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وسبباً للفوز بجنات النعيم، إنه جوادٌ كريمٌ رؤوفٌ رحيمٌ.

قال المصنف رحمه الله تعالى: (بسم الله الرحمن الرحيم)

ش: افتتح المصنف رحمه الله كتابه بالبسملة، اقتداءً بالكتاب العزيز، وعملاً بحديث: **«كل أمرٍ ذي بالٍ لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع»** رواه الحافظ عبدالقادر الرُّهاوي في «الأربعين» من حديث أبي هريرة مرفوعاً، وأخرجه الخطيب في «الجامع» بنحوه.

فإن قلت: هلَّا جمع المصنف بين البسملة والحمدلة، لما روى ابن ماجه والبيهقي عن أبي هريرة مرفوعاً: **«كل أمرٍ ذي بالٍ لا يبدأ فيه بـ«الحمد لله» أقطع»**، وفي روايةٍ لأحمد: **«لا يفتتح بذكر الله فهو أبتر أو أقطع»**، قيل: المراد الافتتاح بما يدل على المقصود من حمد الله، والثناء عليه، لأن الحمد متعينٌ؛ لأن القدر الذي يجمع ذلك هو ذكر الله، وقد حصل بالبسملة.

وأيضاً فليس في الحديث ما يدل على أنه تتعين كتابتها مع النطق بها، فقد يكون المصنِّف نطق بذلك في نفسه.

واتفق العلماء على أن الجار والمجرور متعلقٌ بمحذوفٍ قَدَّرَهُ الكوفيون فعلاً مقدماً، والتقدير: أبدأ، وقَدَّرَهُ البصريون اسماً مقدماً، والتقدير: ابتدائي كائنٌ، أو مستقر، فالجار والمجرور في موضع نصبٍ على الأول، وعلى الثاني في موضع رفعٍ.

وذكر ابن كثيرٍ: أن القولين متقاربان، قال: وكلٌّ قد ورد به القرآن.

أما مَن قَدَّرَهُ باسمٍ؛ تقديره: باسم الله ابتدائي، فلقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآۚ﴾، ومَن قَدَّره بالفعل أمراً أو خبراً نحو: ابدأ باسم الله، أو ابتدأت باسم الله، فلقوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾، وكلاهما صحيحٌ، فإن الفعلَ لابد له من مصدرٍ، فلك أن تقدر الفعل ومصدره، وذلك بحسب الفعل الذي سميته قبله إن كان قياماً، أو قعوداً، أو أكلاً، أو شرباً، أو قراءةً، أو وضوءاً، أو صلاةً، فالمشروع ذكر اسم الله تعالى في ذلك كله تبركاً، وتيمُّناً، واستعانةً على الإتمام والتقبل.

وقدره الزمخشري فعلاً مؤخراً؛ أي: باسم الله أقرأ، أو أتلو، لأن الذي يتلوه مقروءٌ، وكل فاعلٍ يَبدأ في فعله باسم الله كان مُضْمِرًا ما تُجْعَلُ التسميةُ مَبدأً له ، كما أن المسافر إذا حل أو ارتحل، فقال: بسم الله؛ كان المعنى: بسم الله أحل، وبسم الله أرتحل، وهذا أولى من أن يضمر «ابدأ»؛ لعدم ما يطابقه، ويدل عليه، أو «ابتدائي» لزيادة الإضمار فيه.

وإنما قُدِّر المحذوف متأخراً، وقدم المعمول لأنه أهم، وأدل على الاختصاص، وأدخل في التعظيم، وأوفق للوجود، فإن اسم الله تعالى مقدَّمٌ على القراءة، كيف وقد جعل آلةً لها، من حيث إنَّ الفعل لا يعتد به شرعاً ما لم يُصدَّر باسمه تعالى.

وأما ظهور فعل القراءة في قوله: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾؛ فلأن الأَهمَّ ثمَّة القراءةُ، ولذا قُدِّمَ الفعل فيها على متعلقه، بخلاف البسملة فإن الأهم فيها الابتداء، قاله البيضاوي.

وهذا القول أحسن الأقـوال، وأظنُّه اختيار شيـخ الإسلام، وقد أَلَـمَّ به ابن كثيرٍ، إلا أنه جعل المحذوف مقدراً قبل البسملة.

وذكر ابن القيم لحذف العامل في بسم الله فوائدَ عديدةً:

منها: أنه موطنٌ لا ينبغي أن يتقدم فيه سوى ذكر الله تعالى، فلو ذكرت الفعل وهو لا يستغني عن فاعله كان ذلك مناقضاً للمقصود، فكان في حذفه مشاكلة اللفظ للمعنى ليكون المبدوء به اسم الله، كما تقول في الصلاة: الله أكبر، ومعناه: من كل شيءٍ، ولكن لا تقول هذا القدر ليكون اللفظ مطابقاً لمقصود الـجَنان، وهو أن لا يكون في القلب ذكرٌ إلا الله وحده، فكما تجرَّد ذكره في قلب المصلي تجرد ذكره في لسانه.

ومنها: أن الفعل إذا حذف صح الابتداء بالبسملة في كل عملٍ وقولٍ وحركةٍ، وليس فعلٌ أولى بها من فعلٍ، فكان الحذف أعم من الذكر، فأي فعلٍ ذكرته كان المحذوف أعم منه.

(الله) عَلَمٌ على الرب تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ذكر سيبويه أنه أعرف المعارف، ويقال: إنه الاسم الأعظم، لأنه يوصف بجميع الصفات، كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ إلى آخر السورة، فأجرى الأسماء الباقية كلها صفاتٍ له.

واختلفوا هل هو اسمٌ جامدٌ أو مشتق؟ على قولين أصحهما أنه مشتق.

قال ابن جريرٍ: «فإنه على ما روي لنا عن ابن عباسٍ قال: الله ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين».

وذكر سيبويه عن الخليل أن أصله «إلهٌ» مثل: «فعال»، فأدخلت الألف واللام بدلاً من الهمزة، قال سيبويه: مثل الناس أصله أناسٌ.

وقال الكسائي والفراء: «أصله الإله، حذفوا الهمزة، وأدغموا اللام الأولى في الثانية».

وعلى هذا فالصحيح أنه مشتق من أَلِهَ الرجل إذا تعبد، كما قرأ ابن عباسٍ ﴿ويذرك وإلهتك﴾ أي: عبادتك، وأصله الإله، أي: المعبود، فحذفت الهمزة، التي هي «فاء» الكلمة، فالتقت اللام التي هي «عينها» مع اللام التي للتعريف، فأدغمت إحداهما في الأخرى، فصارتا في اللفظ لاماً واحدةً مشددةً، وفخمت تعظيماً، فقيل: «الله».

قال ابن القيم: «القول الصحيح أن «الله» أصله «الإله»، كما هو قول سيبويه وجمهور أصحابه إلا من شذ منهم، وأن اسم «الله» تعالى هو الجامع لجميع معاني الأسماء الحسنى، والصفات العلى».

قال: «وزعم السهيلي وشيخه أبو بكر ابن العربي: أن اسم «الله» غير مشتق لأن الاشتقاق يستلزم مادةً يُشتق منها، واسمه تعالى قديمٌ، والقديم لا مادة له، فيستحيل الاشتقاق، ولا ريب أنه إن أريد بالاشتقاق هذا المعنى، وأنه مستمد من أصلٍ آخر فهو باطلٌ، ولكن الذين قالوا بالاشتقاق لم يريدوا هذا المعنى، ولا ألـمَّ بقلوبهم، وإنما أرادوا أنه دال على صفةٍ له تعالى وهي الإلـهية، كسائر أسمائه الحسنى،

كالعليم، والقدير، والغفور، والرحيم، والسميع، والبصير، فإن هذه الأسماء مشتقةٌ من مصادرها بلا ريبٍ، وهي قديمةٌ، والقديم لا مادة له، فما كان جوابكم عن هذه الأسماء فهو جواب القائلين باشتقاق اسم الله تعالى، **ثم الجواب عن الجميع**: أنَّا لا نعني بالاشتقاق إلا أنها ملاقيةٌ لمصادرها في اللفظ والمعنى، لا أنها متولدةٌ منه تولد الفرع من أصله، وتسمية النُّحاة للمصدر والمشتق منه أصلاً وفرعاً؛ ليس معناه: أن أحدهما تولد من الآخر، وإنما هو باعتبار أن أحدهما يتضمن الآخر وزيادةً».

وذكر ابن القيم لهذا الاسم الشريف عشر خصائص لفظيةٍ، ثم قال: «وأما خصائصه المعنوية فقد قال فيها أعلم الخلق به صلى الله عليه وسلم: «**لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك**»، وكيف تُحصى خصائص اسمٍ لمسماه كل كمالٍ على الإطلاق، وكل مدحٍ، وكل حمدٍ، وكل ثناءٍ، وكل مجدٍ، وكل جلالٍ، وكل إكرامٍ، وكل عزٍّ، وكل جمالٍ، وكل خيرٍ وإحسانٍ وجودٍ وبر وفضلٍ؛ فله، ومنه.

فما ذكر هذا الاسم في قليلٍ إلا كثَّره، ولا عند خوفٍ إلا أزاله، ولا عند كربٍ إلا كشفه، ولا عند هَمٍّ وغَمٍّ إلا فَرَّجَهُ، ولا عند ضيِّقٍ إلا وسَّعَهُ، ولا تعلق به ضعيفٌ إلا أفاده القوة، ولا ذليلٌ إلا أناله العز، ولا فقيرٌ إلا أصاره غنيًّا، ولا مستوحشٌ إلا آنسه، ولا مغلوبٌ إلا أيده ونصره، ولا مضطرٌ إلا كشف ضره، ولا شريدٌ إلا آواه.

فهو الاسم الذي تكشف به الكربات، وتستنزل به البركات، وتُجاب به الدعوات، وتقال به العثرات، وتستدفع به السيئات، وتستجلب به الحسنات.

وهو الاسم الذي قامت به السموات والأرض، وبه أنزلت الكتب، وبه أرسلت الرسل، وبه شرعت الشرائع، وبه قامت الحدود، وبه شرع الجهاد، وبه انقسمت الخليقة إلى السعداء والأشقياء، وبه حقت الحاقة، ووقعت الواقعة، وبه وضعت الموازين القسط، ونُصب الصراط، وقام سوق الجنة والنار، وبه عُبِدَ رب العالمين وحُمِدَ، وبحقِّه بُعِثَت الرسل، وعنه السؤال في القبر ويوم البعث والنشور، وبه الخِصام، وإليه المحاكمة، وفيه الموالاة والمعاداة، وبه سَعِدَ مَن عَرفَهُ وقام بحقِّهِ، وبه شقي من جهله وترك حقه، فهو سر الخلق والأمر، وبه قاما، وثبتا، وإليه انتهيا.

فالخلق والأمر به، وإليه، ولأجله، فما وجد خلقٌ، ولا أمرٌ، ولا ثوابٌ، ولا عقابٌ، إلا مبتدئاً منه، منتهياً إليه، وذلك موجبه ومقتضاه، ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ ...» إلى آخر كلامه ﷺ.

(ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ) قال ابن كثيرٍ: «اسمان مشتقان من الرحمة على وجه المبالغة، و«رحمن» أشد مبالغةً من «رحيمٍ»، قال ابن عباسٍ: هما اسمان رقيقان أحدهما أرق من الآخر، أي: أوسع رحمةً، وقال ابن المبارك: الرحمن إذا سئل أعطى، والرحيم إذا لم يسأل يغضب».

قلت: كأن فيه إشارةً إلى معنى كلام ابن عباسٍ، لأن رحمته تعالى تغلب غضبه، وعلى هذا فالرحمن أوسع معنًى من الرحيم، كما يدل عليه زيادة البناء.

قال أبو علي الفارسي: «**(الرحمن)**: اسمٌ عام في جميع أنواع الرحمة، يختص به الله تعالى، و(الرحيم) إنما هو في جهة المؤمنين، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾»، ونحوه قال بعض السلف.

ويشكل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾، وقوله ﷺ في الحديث: «رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما»، فالصواب -إن شاء الله تعالى- ما قاله ابن القيم: أن «الرحمن» دال على الصفة القائمة به سبحانه، و«الرحيم» دالٌّ على تعلقها بالمرحوم، فكان الأول للوصف، والثاني للفعل؛ فالأول دالٌّ على أن الرحمة صفته، والثاني دال على أنه يرحم خلقه برحمته، وإذا أردت فهم هذا فتأمل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾، ﴿إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾، ولم يجئ قط: «رحمنٌ بهم»، فعلم أن «رحمن» هو الموصوف بالرحمة، و«رحيم» هو الراحم برحمته، و«الرحمن الرحيم» نعتان لله تعالى.

وعورض بورود اسم الرحمن غير تابعٍ لاسم قبله، قال تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، فهو علمٌ فكيف ينعت به؟

والجواب ما قاله ابن القيم: «إن أسماء الرب تعالى هي أسماءٌ ونعوتٌ، فإنها دالةٌ على صفات كماله، فلا تنافي فيها بين العَلَمية والوصفية، فـ«الرحمن» اسمه تعالى، ووصفه لا ينافي اسميته، فمن حيث هو صفةٌ جرى تابعاً لاسم الله تعالى، ومن حيث هو اسمٌ ورد في القرآن غير تابعٍ، بل ورد الاسم العلم، ولما كان هذا الاسم مختصًّا به سبحانه حسن مجيئه مفرداً غير تابعٍ، كمجيء اسم «الله»، وهذا لا ينافي دلالته على صفة الرحمة كاسم «الله»، فإنه دالٌّ على صفة الألوهية، ولم يجئ قط تابعاً لغيره بل متبوعٌ، وهذا بخلاف العليم، والقدير، والسميع، والبصير، ونحوها، ولهذا لا تجيء هذه مفردةً، بل تابعةً».

قلت: قوله عن اسم «الله»: «ولم يجئ قط تابعاً لغيره»، بل لقد جاء في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾، على قراءة الجر، وجواب ذلك من كلامه المتقدم، فيقال فيه ما قاله في اسم «الرحمن».

(كتاب التوحيد) الكتاب مصدر كتب، يكتب، كتاباً، وكتابةً، وكتباً، ومدار المادة على الجمع، ومنه تكتب بنو فلانٍ إذا اجتمعوا، والكتيبة لجماعة الخيل، والكتابة بالقلم لاجتماع الكلمات والحروف، وسمي الكتاب كتاباً لجمعه ما وضع له، ذكره غير واحدٍ.

والتوحيد مصدر وَحَّد، يوحِّد، توحيداً، أي: جعله واحداً، وسمي دين الإسلام توحيداً، لأن مبناه على أن الله واحدٌ في ملكه وأفعاله لا شريك له، وواحدٌ في ذاته وصفاته لا نظير له، وواحدٌ في إلهيته وعبادته لا نِـدَّ له، وإلى هذه الأنواع الثلاثة ينقسم توحيد الأنبياء والمرسلين الذين جاؤوا به من عند الله، وهي متلازمةٌ، كل نوعٍ منها لا ينفك عن الآخر، فمن أتى بنوعٍ منها ولم يأت بالآخر، فما ذاك إلا لأنه لم يأت به على وجه الكمال المطلوب.

وإن شئت قلت: التوحيد نوعان: **توحيدٌ في المعرفة والإثبات**؛ وهو توحيد الربوبية والأسماء والصفات، **وتوحيدٌ في الطلب والقصد**؛ وهو توحيد الإلهية والعبادة؛ ذكره شيخ الإسلام وابن القيم، وذكر معناه غيرهما.

النوع الأول: **توحيد الربوبية والملك**، وهو الإقرار بأن الله تعالى رب كل شيءٍ، ومالكه، وخالقه، ورازقه، وأنه المحيي المميت، النافع الضار، المتفرد بإجابة الدعاء عند الاضطرار، الذي له الأمر كله، وبيده الخير كله، القادر على ما يشاء، ليس له في ذلك شريكٌ، ويدخل في ذلك الإيمان بالقدر، وهذا التوحيد لا يكفي العبد في حصول الإسلام، بل لا بد أن يأتي مع ذلك بلازمه من توحيد الإلهية؛ لأن الله تعالى حكى عن المشركين أنهم مقرون بهذا التوحيد لله وحده.

قال تعالى: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾، وقال: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾، وقال تعالى: ﴿ أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ ﴾ الآية، فهم كانوا يعلمون أن جميع ذلك لله وحده لا شريك له، ولم يكونوا بذلك مسلمين، بل قال تعالى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾، قال مجاهدٌ – في الآية –: «إيمانهم بالله؛ قولهم: الله خلقنا ويرزقنا ويميتنا »، فهذا إيمانٌ مع شرك عبادتهم غيره، رواه ابن جريرٍ وابن أبي حاتمٍ، وعن ابن عباسٍ وعطاءٍ والضحاك نحو ذلك.

فتبين أن الكفار يعرفون الله، ويعرفون ربوبيته وملكه وقهره، وكانوا مع ذلك يعبدونه، ويخلصون له أنواعاً من العبادات كالحج والصدقة والذبح والنذر والدعاء وقت الاضطرار، ونحو ذلك، ويدَّعون أنهم على ملة إبراهيم عليه السلام، فأنزل الله تعالى: ﴿ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾، وبعضهم يؤمن بالبعث والحساب، وبعضهم يؤمن بالقدر، كما قال زهيرٌ:

يؤخِّر فيوضع في كتابٍ فيدخر ... ليوم الحساب أو يعجل فينقم

وقال عنترة:

يا عبل أين من المنية مهرب ... إن كان ربي في السماء قضاها

ومثل هذا يوجد في أشعارهم، فوجب على كل مَن عَقل عن الله تعالى أن ينظر، ويبحث عن السبب الذي أوجب سفك دمائهم، وسبي نسائهم، وإباحة أموالهم مع هذا الإقرار والمعرفة، وما ذاك إلا لإشراكهم في توحيد العبادة الذي هو معنى «لا إله إلا الله».

النوع الثاني: توحيد الأسماء والصفات، وهو الإقرار بأن الله بكل شيءٍ عليمٌ، وعلى كل شيءٍ قديرٌ، وأنه الحي القيوم الذي لا تأخُذُه سنةٌ ولا نومٌ، له المشيئة النافذة، والحكمة البالغة، وأنه سميعٌ بصيرٌ، رؤوفٌ رحيمٌ، على العرش استوى، وعلى الملك احتوى، وأنه ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَـٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ إلى غير ذلك من الأسماء الحسنى، والصفات العلى.

وهذا أيضاً لا يكفي في حصول الإسلام، بل لا بد مع ذلك من الإتيان بلازمه؛ من توحيد الربوبية والإلهية، والكفار يقرون بجنس هذا النوع، وإن كان بعضهم قد ينكر بعض ذلك؛ إما جهلاً، وإما عناداً، كما قالوا: لا نعرف الرحمن إلا رحمن اليمامة، فأنزل الله فيهم: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَـٰنِ﴾.

قال الحافظ ابن كثيرٍ: «والظاهر أن إنكارهم هذا إنما هو جحودٌ وعنادٌ وتعنتٌ في كفرهم، فإنه قد وجد في بعض أشعار الجاهلية تسمية الله بالرحمن.

قال الشاعر: .... **وما يشأ الرحمن يعقد ويطلق**

وقال الآخر: .... **ألا قضب الرحمن ربي يمينها»**، وهما جاهليان.

وقال زهيرٌ:

فلا تكتمن الله ما في نفوسكم ليخفى ومهما يكتم الله يعلم

قلت: ولم يعرف عنهم إنكار شيءٍ من هذا التوحيد إلا في اسم الرحمن خاصةً، ولو كانوا ينكرونه لردوا على النبي صلى الله عليه وسلم ذلك، كما ردوا عليه توحيد الإلهية، فقالوا: ﴿ أَجَعَلَ ٱلْأَلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾، لا سيما والسور المكية مملوءةٌ بهذا التوحيد.

النوع الثالث: توحيد الإلهية المبني على إخلاص التأله لله تعالى؛ من المحبة، والخوف والرجاء، والتوكل، والرغبة والرهبة، والدعاء لله وحده لا شريك له.

وينبني على ذلك إخلاص العبادات كلها، ظاهرها وباطنها لله وحده لا شريك له، لا يجعل فيها شيئاً لغيره، لا لملَكٍ مقربٍ، ولا لنبيٍّ مرسلٍ، فضلاً عن غيرهما.

وهذا التوحيد هو الذي تضمنه قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾، وقوله تعالى: ﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴾، وقوله تعالى: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾، وقوله تعالى: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾، وقوله تعالى: ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِۦ وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا ﴾، وقوله: ﴿ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴾.

وهذا التوحيد هو أول الدين وآخره، وباطنه وظاهره، وهو أول دعوة الرسل وآخرها، وهو معنى قول: «لا إله إلا الله»، فإن الإله هو المألوه المعبود بالمحبة، والخشية، والإجلال، والتعظيم، وجميع أنواع العبادة، ولأجل هذا التوحيد خلقت الخليقة، وأُرسلت الرسل، وأُنزلت الكتب، وبه افترق الناس إلى مؤمنين وكفارٍ، وسعداء أهل الجنة، وأشقياء أهل النار، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾، فهذا أول أمرٍ في القرآن.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾، فهذا دعوة أول رسولٍ بعد حدوث الشرك.

وقال هودٌ لقومه: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾، وقال صالحٌ لقومه: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥ﴾، وقال شعيبٌ لقومه: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥ﴾، وقال إبراهيم عليه السلام لقومه: ﴿إِنِّي وَجَّهۡتُ وَجۡهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ حَنِيفًاۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾، وقال تعالى: ﴿وَسۡـَٔلۡ مَنۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلۡنَا مِن دُونِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ءَالِهَةً يُعۡبَدُونَ﴾، وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾.

وقال هرقل لأبي سفيان لما سأله عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يقول لكم؟ قال: يقول: «**اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً، واتركوا ما يقول آباؤكم**».

وقال النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذٍ: «**إنك تأتي قوماً أهل كتابٍ، فليكن أول ما تدعوهم إليه: شهادة أن «لا إله إلا الله**»، وفي روايةٍ: «**إلى أن يوحّدوا الله**».

وهذا التوحيد هو أول واجبٍ على المكلف، لا النظر، ولا القصد إلى النظر، ولا الشك في الله كما هي أقوالٌ لمن لم يدر ما بعث الله به رسوله ﷺ من معاني الكتاب والحكمة، فهو أول واجبٍ، وآخر واجبٍ، وأول ما يدخل به في الإسلام، وآخر ما يخرج به من الدنيا، كما قال ﷺ: «**من كان آخر كلامه «لا إله إلا الله» دخل الجنة**»، حديثٌ صحيحٌ، وقال: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن «لا إله إلا الله» وأن محمداً رسول الله**» متفقٌ عليه، وقد أفصح القرآن عن هذا النوع كل الإفصاح، وأبدأ فيه وأعاد، وضرب لذلك الأمثال، بحيث إن كل سورةٍ في القرآن ففيها الدلالة على هذا التوحيد.

ويسمى هذا النوع توحيد الإلهية، لأنه مبني على إخلاص التألُّه، وهو أشد المحبة لله وحده، وذلك يستلزم إخلاص العبادة.

وتوحيد العبادة لذلك، وتوحيد الإرادة، لأنه مبني على إرادة وجه الله بالأعمال، وتوحيد القصد، لأنه مبني على إخلاص القصد المستلزم لإخلاص العبادة لله وحده.

وتوحيد العمل، لأنه مبني على إخلاص العمل لله وحده، قال الله تعالى: ﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ ٢ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُۚ﴾، وقال: ﴿قُلۡ إِنِّيٓ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ ١١ وَأُمِرۡتُ لِأَنۡ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ١٢ قُلۡ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ ١٣ قُلِ ٱللَّهَ أَعۡبُدُ مُخۡلِصٗا لَّهُۥ دِينِي ١٤ فَٱعۡبُدُواْ مَا شِئۡتُم مِّن دُونِهِۦۗ﴾ إلى قوله: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا رَّجُلٗا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلٗا سَلَمٗا لِّرَجُلٍ هَلۡ يَسۡتَوِيَانِ مَثَلًاۚ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ - إلى قوله: - ﴿قُلۡ أَفَرَءَيۡتُم مَّا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنۡ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوۡ أَرَادَنِي بِرَحۡمَةٍ هَلۡ هُنَّ مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦۚ﴾ الآية - إلى قوله: - ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَۚ قُلۡ أَوَلَوۡ كَانُواْ لَا يَمۡلِكُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَعۡقِلُونَ ٤٣ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعٗاۖ﴾ الآية -

إلى قوله-: ﴿ وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمۡ وَأَسۡلِمُواْ لَهُۥ مِن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَكُمُ ٱلۡعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾ إلى قوله: ﴿ قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾ وَلَقَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ إلى آخر السورة.

فكل هذه السورة في الدعاء إلى هذا التوحيد، والأمر به، والجواب عن الشبهات والمعارضات، وذكر ما أعدَّ الله لأهله من النعيم المقيم، وما أعدَّ لمن خالفه من العذاب الأليم.

وكل سور القرآن، بل كل آيةٍ في القرآن فهي داعيةٌ إلى هذا التوحيد، شاهدةٌ به، متضمنةٌ له، لأن القرآن؛ إما خبرٌ عن الله تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله، وهو توحيد الربوبية، وتوحيد الصفات فذاك مستلزمٌ لهذا، متضمنٌ له.

وإما دعاءٌ إلى عبادته وحده لا شريك له، وخلع ما يعبد من دونه، أو أمرٌ بأنواعٍ من العبادات، ونهيٌ عن المخالفات، فهذا هو توحيد الإلهية والعبادة، وهو مستلزمٌ للنوعين الأولين، متضمنٌ لهما -أيضاً-.

وإما خَبَرٌ عن إكرامه لأهل توحيده وطاعته، وما فعل بهم في الدنيا، وما يكرمهم به في الآخرة، فهو جزاء توحيده.

وإما خبرٌ عن أهل الشرك، وما فعل بهم في الدنيا من النكال، وما يحل بهم في العقبى من الوبال، فهو جزاء من خرج عن حكم التوحيد.

وهذا التوحيد هو حقيقة دين الإسلام الذي لا يَقبَلُ الله من أحدٍ سواه، كما قال النبي ﷺ: «**بُنِيَ الإسلام على خمسٍ؛ شهادة أن «لا إله إلا الله»، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت**»، رواه البخاري ومسلمٌ.

فأخبر أن دين الإسلام مبني على هذه الأركان الخمسة، وهي أعمالٌ، فدل على أن الإسلام هو عبادة الله وحده لا شريك له، بفعل المأمور، وترك المحظور، والإخلاص في ذلك لله.

وقد تضمن ذلك جميع أنواع العبادة، فيجب إخلاصها لله تعالى، فمن أشرك بين الله تعالى وبين غيره في شيءٍ منها فليس بمسلمٍ.

فمنها: المحبة، فمن أشرك بين الله تعالى وبين غيره في المحبة التي لا تصلح إلا لله فهو مشركٌ، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾.

ومنها: التوكل، فلا يتوكل على غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله، قال الله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾، ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾، **والتوكل على غير الله فيما يقدر عليه شركٌ أصغر**.

ومنها: الخوف، فلا يخاف خوف السر إلا من الله، ومعنى خوف السر: هو أن يخاف العبد من غير الله تعالى أن يصيبه بمكروهٍ بمشيئته وقدرته، وإن لم يباشره، فهذا شركٌ أكبر؛ لأنه اعتقاد النفع والضر في غير الله، قال الله تعالى: ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾، وقال تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾.

ومنها: الرجاء فيما لا يقدر عليه إلا الله، كمن يدعو الأموات أو غيرهم راجياً حصول مطلوبه من جهتهم، فهذا شركٌ أكبر، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرۡجُونَ رَحۡمَتَ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾، وقال علي ﷺ: «لا يرجُوَنَّ عبدٌ إلا ربَّه».

ومنها: الصلاة والركوع والسجود، قال الله تعالى:﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ ﴾، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْۤ وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ ﴾ الآية.

ومنها: الدعاء فيما لا يقدر عليه إلا الله، سواءٌ كان طلباً للشفاعة أو غيرها من المطالب، قال الله تعالى:﴿وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ وَلَوۡ سَمِعُواْ مَا ٱسۡتَجَابُواْ لَكُمۡۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثۡلُ خَبِيرٖ ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَدۡعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَۖ فَإِن فَعَلۡتَ فَإِنَّكَ إِذٗا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾، وقال تعالى: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَۚ قُلۡ أَوَلَوۡ كَانُواْ لَا يَمۡلِكُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَعۡقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعٗا ﴾ الآية.

ومنها: الذبح، قال الله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥۖ ﴾ الآية. والنسك: هو الذبح.

ومنها: النذر، قال الله تعالى: ﴿وَلۡيُوفُواْ نُذُورَهُمۡ ﴾، وقال تعالى: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذۡرِ وَيَخَافُونَ يَوۡمٗا كَانَ شَرُّهُۥ مُسۡتَطِيرٗا﴾.

ومنها: الطواف، فلا يطاف إلا ببيت الله، قال الله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾.

ومنها: التوبة، فلا يتاب إلا إلى الله، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وقال تعالى: ﴿وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.

ومنها: الاستعاذة، فيما لا يقدر عليه إلا الله، قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾.

ومنها: الاستغاثة فيما لا يقدر عليه إلا الله، قال الله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ﴾.

فمن أشرك بين الله تعالى، وبين مخلوقٍ فيما يختص بالخالق تعالى من هذه العبادات أو غيرها؛ فهو مشركٌ.

وإنما ذكرنا هذه العبادات خاصةً لأن عباد القبور صرفوها للأموات من دون الله تعالى، أو أشركوا بين الله تعالى وبينهم فيها، وإلا فكلُّ نوعٍ من أنواع العبادة من صرفه لغير الله، أو شرَّك بين الله تعالى وبين غيره فيه فهو مشركٌ، قال الله تعالى: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾.

وهذا الشرك في العبادة هو الذي كفَّر الله به المشركين، وأباح به دماءهم وأموالهم ونساءهم، وإلا فهم يعلمون أن الله هو الخالق الرازق المدبر، ليس له شريكٌ في ملكه، وإنما كانوا يشركون به في هذه العبادات ونحوها، وكانوا يقولون في تلبيتهم: «لبيك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك»، فأتاهم النبي ﷺ بالتوحيد الذي هو معنى «لا إله إلا الله»، الذي مضمونه أن لا يُعبد إلا الله، لا ملَكٌ مقرَّبٌ ولا نبي مرسلٌ، فضلاً عن غيرهما، فقالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَـٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾.

وكانوا يجعلون من الحرث والأنعام نصيباً لله، وللآلهة مثل ذلك، فإذا صار شيءٌ من الذي لله إلى الذي للآلهة تركوه لها، وقالوا: الله غَنِيٌّ، وإذا صار شيءٌ من الذي للآلهة إلى الذي لله تعالى ردوه، وقالوا: الله غنيٌّ، والآلهة فقيرةٌ، فأنزل الله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا فَقَالُوا۟ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا ۖ فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمْ ۗ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾.

وهذا بعينه يفعله عُبَّاد القبور، بل يزيدون على ذلك فيجعلون للأموات نصيباً من الأولاد.

إذا تبين هذا؛ فاعلم أن الشرك ينقسم ثلاثة أقسامٍ بالنسبة إلى أنواع التوحيد، وكُلٌّ منها قد يكون أكبر وأصغر مطلقاً، وقد يكون أكبر بالنسبة إلى ما هو أصغر منه، ويكون أصغر بالنسبة إلى ما هو أكبر منه.

القسم الأول: الشرك في الربوبية:

وهو نوعان؛ **أحدهما: شرك التعطيل**، وهو أقبح أنواع الشرك، كشرك فرعون، إذ قال: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ومن هذا شرك الفلاسفة القائلين بقدم العالم وأبديته، وأنه لم يكن معدوماً أصلاً، بل لم يزل ولا يزال، والحوادث بأسرها مستندةٌ عندهم إلى أسبابٍ ووسائط اقتضت إيجادها، يسمونها العقول والنفوس.

ومن هذا شرك طائفة أهل وحدة الوجود، كابن عربي وابن سبعين والعفيف التلمساني وابن الفارض ونحوهم من الملاحدة، الذين كَسَوا الإِلحاد حلية الإسلام، ومزجوه بشيءٍ من الحق حتى راج أمرهم على خفافيش البصائر.

ومن هذا شرك من عطل أسماء الرب وأوصافه من غلاة الجهمية والقرامطة.

النوع الثاني: شرك من جعل معه إلهاً آخر، ولم يعطل أسماءه وصفاته وربوبيته، كشرك النصارى الذين جعلوه ثالث ثلاثةٍ، وشرك المجوس القائلين بإسناد حوادث الخير إلى النور، وحوادث الشر إلى الظلمة.

ومن هذا شرك كثيرٍ ممن يشرك بالكواكب العلويات، ويجعلها مدبِّرةً لأمر هذا العالم، كما هو مذهب مشركي الصابئة وغيرهم.

قلت: ويلتحق به من وجهٍ شرك غلاة عباد القبور، الذين يزعمون أن أرواح الأولياء تتصرف بعد الموت، فيقضون الحاجات، ويفرجون الكربات، وينصرون مَن دعاهم، ويحفظون من التجأ إليهم ولاذ بحِماهم، فإن هذه من خصائص الربوبية، كما ذكره بعضهم في هذا النوع.

القسم الثاني: الشرك في توحيد الأسماء والصفات:

وهو أسهل مما قبله، وهو نوعان:

أحدهما: تشبيه الخالق بالمخلوق كمن يقول: يدٌ كيَدي، وسمعٌ كسمعي، وبصرٌ كبصري، واستواءٌ كاستوائي، وهو شرك المشبِّهة.

الثاني: اشتقاق أسماءٍ للآلهة الباطلة من أسماء الإله الحق، قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾.

قال ابن عباسٍ: «يلحدون في أسمائه: يشركون».

وعنه: «سموا اللات من الإله، والعزى من العزيز».

القسم الثالث: الشرك في توحيد الإلهية والعبادة.

قال القرطبي: «أصل الشرك المحرم اعتقاد شريكٍ لله تعالى في الإلهية، وهو الشرك الأعظم، وهو شرك الجاهلية، ويليه في الرتبة اعتقاد شريكٍ لله تعالى في الفعل، وهو قول من قال: إن موجوداً «ما» غير الله تعالى يستقل بإحداث فعلٍ وإيجاده، وإن لم يعتقد كونه إلهاً»، هذا كلام القرطبي.

وهو نوعان: **أحدهما: أن يجعل لله ندًّا يدعوه كما يدعو الله**، ويسأله الشفاعة كما يسأل الله، ويرجوه كما يرجو الله، ويحبه كما يحب الله، ويخشاه كما يخشى الله، وبالجملة فهو أن يجعل لله ندًا يعبده كما يعبد الله، وهذا هو الشرك الأكبر، وهو الذي قال الله فيه: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾، وقال: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾، وقال تعالى: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلۡ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيّٖ وَلَا شَفِيعٍۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾، والآيات في النهي عن هذا الشرك، وبيان بطلانه كثيرةٌ جدًا.

الثاني: الشرك الأصغر، كيسير الرياء، والتصنع للمخلوق، وعدم الإخلاص لله تعالى في العبادة، بل يعمل لحظ نفسه تارةً، ولطلب الدنيا تارةً، ولطلب المنزلة والجاه عند الخلق تارةً، فلله من عمله نصيبٌ، ولغيره منه نصيبٌ.

ويتبع هذا النوع: **الشرك بالله في الألفاظ**، كالحلف بغير الله، وقول ما شاء الله وشئت، ومالي إلا الله وأنت، وأنا في حسب الله وحسبك، ونحوه، وقد يكون ذلك شركاً أكبر بحسب حال قائله ومقصده، هذا حاصل كلام ابن القيم وغيره.

وقد استوفى المصنف رحمه الله بيان جنس العبادة التي يجب إخلاصها لله بالتنبيه على بعض أنواعها، وبيان ما يضادها من الشرك بالله تعالى في العبادات والإرادات والالفاظ، كما سيمرُّ بك - إن شاء الله تعالى - مفصلاً في هذا الكتاب، فالله تعالى يرحمه، ويرضى عنه.

فإن قلت: هلَّا أتى المصنف رحمه الله بخطبةٍ تنبئ عن مقصوده، كما صنع غيره؟

قيل: كأنه -والله أعلم- اكتفى بدلالة الترجمة الأولى على مقصوده، فإنه صَدَّرَهُ بقوله: (كتاب التوحيد) وبالآيات التي ذكرها وما يتبعها، مما يدل على مقصوده، فكأنه قال: قصدت جمع أنواع توحيد الإلهية التي وقع أكثر الناس في الإشراك فيها وهم لا يشعرون، وبيان شيءٍ مما يضاد ذلك من أنواع الشرك، فاكتفى بالتلويح عن التصريح، والألف واللام في (التوحيد) للعهد الذهني.

قال المصنف رحمه الله: (وقول الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾).

ش: يجوز في (قول الله) الرفع والجر، وهذا حكم ما يمر بك من هذا الباب.

قال شيخ الإسلام: «العبادة هي طاعة الله بامتثال ما أمر به على ألسنة الرسل».

وقال أيضاً: «العبادة: اسمٌ جامعٌ لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة».

قال ابن القيم: «ومدارها على خمس عشرة قاعدةً، من كمَّلها كمل مراتب العبودية، وبيان ذلك: أن العبادة منقسمةٌ على القلب واللسان والجوارح، والأحكام التي للعبودية خمسةٌ؛ واجبٌ، ومستحب، وحرامٌ، ومكروهٌ، ومباحٌ، وهُنَّ لكل واحدٍ من القلب واللسان والجوارح».

وقال القرطبي: «أصل العبادة التذلل والخضوع، وسُمِّيت وظائف الشرع على المكلفين عباداتٍ لأنهم يلتزمونها ويفعلونها خاضعين متذللين لله تعالى».

وقال ابن كثيرٍ: «العبادة في اللغة من الذِّلة، يقال: طريقٌ معبَّدٌ، وبعيرٌ معبَّدٌ؛ أي: مذللٌ. وفي الشرع: عبارةٌ عما يجمع كمال المحبة والخضوع والخوف»، وهكذا ذكر غيرهم من العلماء.

ومعنى الآية: أن الله تعالى أخبر أنه ما خلق الإنس والجن إلا لعبادته، فهذا هو الحكمة في خلقهم، ولم يُرِدْ منهم ما تريده السادة من عبيدها من الإعانة لهم بالرزق والإطعام، بل هو الرازق ذو القوة المتين، الذي يُطعِم ولا يُطعَم، كما قال تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ الآية.

وعبادته هي طاعته بفعل المأمور، وترك المحظور، وذلك هو حقيقة دين الإسلام، لأن معنى الإسلام: هو الاستسلام لله المتضمن غاية الانقياد في غاية الذلِّ والخضوع.

قال علي بن أبي طالبٍ رضي الله عنه في الآية: «إلا لآمرهم أن يعبدوني، وأدعوهم إلى عبادتي».

وقال مجاهدٌ: «إلا لآمرهم وأنهاهم»، واختاره الزجَّاج، وشيخ الإسلام.

قال: ويدل على هذا قوله: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾، قال الشافعي: «لا يؤمر ولا ينهى».

وقوله: ﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُا بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾ أي: لولا عبادتكم إياه، وقد قال في القرآن في غير موضعٍ: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾، ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾، فقد أمرهم بما خلقوا له، وأرسل الرسل إلى الجن والإنس بذلك، وهذا المعنى هو الذي قصد بالآية قطعاً، وهو الذي يفهمه جماهير المسلمين، ويحتجون بالآية عليه، ويقرون أن الله إنما خلقهم ليعبدوه العبادة الشرعية -وهي طاعته، وطاعة رسله- لا ليضيعوا حقه الذي خلقهم له، قال: وهذه الآية تشبه قوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾، وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾، ثم قد يطاع، وقد يعصى، وكذلك ما خلقهم إلا للعبادة، ثم قد يعبدون، وقد لا يعبدون، وهو سبحانه لم يقل: إنه فعل الأول -وهو خلقهم- ليفعل بهم كلهم الثاني -وهو عبادته-، ولكن ذكر الأول ليفعلوا هم الثاني، فيكونوا هم الفاعلين له، فيحصل لهم بفعله سعادتهم، ويحصل ما يحبه ويرضاه منهم ولهم. انتهى.

والآية دالةٌ على وجوب اختصاص الخالق تعالى بالعبادة لأنه سبحانه هو الذي ابتدأك بخلقك، والإنعام عليك بقدرته ومشيئته ورحمته من غير سببٍ منك أصلاً، وما فعله بك لا يقدر عليه غيره، ثم إذا احتجتَ إليه في جلب رزقٍ أو دفع ضر فهو الذي يأتي بالرزق لا يأتي به غيره، وهو الذي يدفع الضر لا يدفعه غيره، كما قال تعالى: ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ الرَّحْمَنِ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴿٢٠﴾ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُ بَل لَّجُّوا فِي عُتُوٍّ وَنُفُورٍ﴾، وهو سبحانه يُنعم عليك، ويُحسن إليك بنفسه، فإن ذلك موجب ما تسمى به، ووصف به نفسه إذ هو الرحمن الرحيم، الودود المجيد، وهو قادرٌ بنفسه، وقدرته من لوازم ذاته، وكذلك رحمته وعلمه وحكمته، لا يحتاج إلى خلقه بوجهٍ من الوجوه، بل هو الغني عن العالمين، فمن ﴿شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾.

فالرب سبحانه غنيٌّ بنفسه، وما يستحقه من صفات الكمال ثابتٌ له بنفسه، واجبٌ له من لوازم ذاته، لا يفتقر في شيءٍ من ذلك إلى غيره.

ففعله وإحسانه وجوده من كماله، لا يفعل شيئاً لحاجةٍ إلى غيره بوجهٍ من الوجوه، بل كل ما يريد فعله فإنه ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾، وهو سبحانه بالغ أمره، فكل ما يطلبه فهو يبلغه، ويناله، ويصل إليه وحده، لا يُعينه أحدٌ، ولا يعوقه أحدٌ، لا يحتاج في شيءٍ من أموره إلى معينٍ، وما له من المخلوقين من ظهيرٍ، وليس له ولي من الذل، قاله شيخ الإسلام.

قال المصنف رحمه الله: (وقوله: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾).

ش: قالوا: الطاغوت مُشتق من الطغيان، وهو مجاوزة الحد، وقد فسره السلف ببعض أفراده.

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «الطاغوت: الشيطان».

وقال جابرٌ رضي الله عنه: «الطواغيت: كهانٌ كانت تنزل عليهم الشياطين»، رواهما ابن أبي حاتمٍ.

وقال مجاهدٌ: «الطاغوت: الشيطان في صورة الإنسان، يتحاكمون إليه، وهو صاحب أمرهم».

وقال مالكٌ: «الطاغوت: كل ما عُبِدَ من دون الله».

قلت: وهو صحيحٌ، لكن لا بد فيه من استثناء من لا يرضى بعبادته.

وقال ابن القيم: «الطاغوت ما تجاوز به العبد حده من معبودٍ أو متبوعٍ أو مطاعٍ، فطاغوت كل قومٍ من يتحاكمون إليه غير الله ورسوله، أو يعبدونه من دون الله، أو يتبعونه على غير بصيرةٍ من الله، أو يطيعونه فيما لا يعلمون أنه طاعة الله، فهذه طواغيت العالم، إذا تأمّلتها وتأملت أحوال الناس معها رأيت أكثرهم ممن أعرض عن عبادة الله إلى عبادة الطاغوت، وعن طاعته ومتابعة رسوله ﷺ إلى طاعة الطاغوت ومتابعته».

وأما معنى الآية، فأخبر تعالى أنه بعث في كل أمةٍ، أي: في كل طائفةٍ وقرنٍ من الناس رسولاً بهذه الكلمة: ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾، أي: اعبدوا الله وحده، واتركوا عبادة ما سواه، فلهذا خُلقت الخليقة، وأرسلت الرسل، وأنزلت الكتب، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾، وقال تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشۡرِكَ بِهِۦٓۚ إِلَيۡهِ أَدۡعُواْ وَإِلَيۡهِ مَـَٔابِ﴾، وهذه الآية هي معنى «لا إله إلا الله»، فإنها تضمنت النفي والإثبات، كما تضمنته «لا إله إلا الله».

ففي قوله: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ الإثبات، وفي قوله: ﴿وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾ النفي.

فدلت الآية على أنه لا بد في الإسلام من النفي والإثبات، فيثبت العبادة لله وحده، وينفي عبادة ما سواه، وهو التوحيد الذي تضمنته سورة: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾، وهو معنى قوله: ﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

قال ابن القيم: وطريقة القرآن في مثل هذا أن يقرن النفي بالإثبات، فينفي عبادة ما سوى الله، ويثبت عبادته، وهذا هو حقيقة التوحيد، والنفي المحض ليس بتوحيدٍ، وكذلك الإثبات بدون النفي، فلا يكون التوحيد إلا متضمناً للنفي والإثبات، وهذا حقيقة «لا إله إلا الله». انتهى.

ويدخل في الكفر بالطاغوت: بغضه وكراهته، وعدم الرضى بعبادته بوجهٍ من الوجوه.

ودلت الآية على أن الحكمة في إرسال الرسل هو عبادة الله وحده، وترك عبادة ما سواه، وأن أصل دين الأنبياء واحدٌ وهو الإخلاص في العبادة لله، وإن اختلفت شرائعهم، كما قال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾، وأنه لابد في الإيمان من العمل ردًّا على المرجئة والكرامية.

قال المصنف رحمه الله: **(وقوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا﴾).**

ش: هكذا ثبت في بعض الأصول، لم يذكر الآية بكمالها، قال مجاهدٌ: وقضى؛ يعني: وصى.

وكذلك قرأ أُبيٌّ بن كعبٍ وابن مسعودٍ وابن عباسٍ وغيرهم.

وروى ابن جريرٍ عن ابن عباسٍ في قوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ يعني: أمر.

وقوله: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾؛ «أن» هي المصدرية، وهي في محل جر بالباء، والمعنى: أن تعبدوه، ولا تعبدوا غيره ممن لا يملك لكم ضراً ولا نفعاً، بل هو إما فقيرٌ محتاجٌ إلى رحمة ربه يرجوها كما ترجونها، وإما جمادٌ لا يستجيب لمن دعاه.

وقوله: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ أي: وقضى أن تحسِنوا بالوالدين إحساناً، كما قضى بعبادته وحده لا شريك له، وعطف حقهما على حق الله تعالى دليلٌ على تأكد حقهما، وأنه أوجب الحقوق بعد حق الله، وهذا كثيرٌ في القرآن يقرن بين حقه عَزَّوَجَلَّ وبين حق الوالدين، كقوله: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ﴾، وقال: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾.

ولم يخصَّ تعالى نوعاً من أنواع الإحسان ليعم أنواع الإحسان، وقد تواترت النصوص عن النبي صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بالأمر ببر الوالدين، والحث على ذلك، وتحريم عقوقهما كما في القرآن، ففي «صحيح البخاري» عن ابن مسعودٍ قال: سألت النبي صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: أي الأعمال أحب إلى الله؟ قال: «**الصلاة على وقتها**»، قلت: ثم أي؟ قال: «**برُّ الوالدين**»، قلت: ثم أي؟ قال: «**الجهاد في سبيل الله**»، حدثني بهن، ولو استزدته لزادني.

وعن أبي بَكرة قال: قال رسول الله صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟**» قلنا: بلى، يا رسول الله، قال: «**الإشراك بالله، وعقوق الوالدين**»، وكان متكئاً، فجلس، فقال: «**ألا وقول الزور، ألا وشهادة الزور**» فما زال يكررها حتى قلنا: ليته سكت، رواه البخاري ومسلمٌ.

وعن أبي هريرة قال: قال رجلٌ: يا رسول الله، من أحق الناس بحسن صحابتي؟ قال: «أمك»، قال: ثم من؟ قال: «أمك»، قال: ثم من؟ قال: «أمك»، قال: ثم من؟ قال: «أبوك»، أخرجاه.

وعن عبدالله بن عمرٍو قال: قال رسول الله صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**رضى الرب في رضى الوالدين، وسخطه في سخط الوالدين**»، رواه الترمذي، وصححه ابن حبان والحاكم.

وعن أبي أسيدٍ الساعدي قال: بينا نحن جلوسٌ عند النبي ﷺ إذ جاء رجلٌ من بني سلمة، فقال: يا رسول الله، هل بقي من برِّ أَبويَّ شيءٌ أبرهما به بعد موتهما؟ فقال: «**نعم، الصلاة عليهما، والاستغفار لهما، وإنفاذ عهدهما من بعدهما، وصلة الرحم التي لا توصل إلا بهما، وإكرام صديقهما**»، رواه أبو داود، وابن ماجه، وابن حبان في صحيحه.

والأحاديث في هذا كثيرةٌ، قد أفردها العلماء بالتصنيف، وذكر البخاري منها شطراً صالحاً في كتاب «الأدب المفرد».

قال المصنف رحمه الله: (وقوله تعالى: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا﴾ الآيات).

ش: قال ابن كثيرٍ: «يقول الله تعالى لنبيه ورسوله محمدٍ ﷺ قل: يا محمد لهؤلاء المشركين الذين عبدوا غير الله، وحرموا ما رزقهم الله، وقتلوا أولادهم، وكل ذلك فعلوه بآرائهم الفاسدة، وتسويل الشيطان لهم: ﴿تَعَالَوۡاْ﴾ أي: هلموا وأقبلوا ﴿أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡ﴾ أي: أقص عليكم وأخبركم بما حرم ربكم عليكم حقًّا، لا تخرصاً ولا ظنًّا، بل وحيٌ منه، وأمرٌ من عنده ﴿أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾ قال: وكأن في الكلام محذوفاً دل عليه السياق، وتقديره: وصاكم أن لا تشركوا به شيئاً، ولهذا قال في آخر الآية ﴿ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾.

قلت: ابتدأ تعالى هذه الآيات المحكمات بتحريم الشرك، والنهي عنه، فحرم علينا أن نشرك به شيئاً، فشمل ذلك كل مُشْرَكٍ به، وكل مُشْرَكٍ فيه من أنواع العبادة، فإن «شيئاً» أنكر النكرات، فيعم جميع الأشياء، وما أباح تعالى لعباده أن يشركوا به شيئاً، فإن ذلك أظلم الظلم، وأقبح القبيح.

ولفظ «الشرك»و«الشريك» يدل على أن المشركين كانوا يعبدون الله، ولكن يشركون به غيره من الأوثان والصالحين والأصنام، فكانت الدعوة واقعةً على ترك عبادة ما سوى الله، وإفراد الله بالعبادة، وكانت «لا إله إلا الله» متضمنةً لهذا المعنى، فدعاهم النبي ﷺ إلى الإقرار بها نطقاً وعملاً واعتقاداً، ولهذا إذا سئلوا عما يقول لهم؛ قالوا: يقول: «**اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً، واتركوا ما يقول آباؤكم**»، كما قاله أبو سفيان.

وقوله: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ قال القرطبي: «الإحسان إلى الوالدين: برهما، وحفظهما، وصيانتهما، وامتثال أمرهما، وإزالة الرق عنهما، وترك السلطنة عليهما، و﴿إِحْسَٰنًا﴾ نصب على المصدر، وناصبه فعلٌ مضمرٌ من لفظه؛ تقديره: وأحسنوا بالوالدين إحساناً.

وقوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ الإملاق: الفقر، أي: لا تئدوا بناتكم خشية العيلة والفقر، فإني رازقكم وإياهم، وكان منهم من يفعل ذلك بالإناث والذكور خشية الفقر، ذكره القرطبي.

وفي الصحيحين عن ابن مسعودٍ قال: قلت: يا رسول الله، أي الذنب أعظم عند الله؟ قال: «**أن تجعل لله ندا وهو خلقك**» قلت: ثم أي؟ قال: «**أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك**»، قلت: ثم أي؟ قال: «**أن تزاني حليلة جارك**»، ثم تلا رسول الله ﷺ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ﴾ قال ابن عطية: «نهيٌ عام عن جميع أنواع الفواحش، وهي المعاصي، و«ظهر وبطن» حالتان تستوفيان أقسام ما جعلت له من الأشياء».

وفي التفسير المنسوب إلى أبي علي الطبري من الحنفية -وهو تفسيرٌ عظيمٌ-: «﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلۡفَوَٰحِشَ﴾ أي: القبائح، وعن ابن عباسٍ والضحاك والسدي: أن من الكفار من كان لا يرى بالزنا بأساً إذا كان سرًّا. وقيل: الظاهر ما بينك وبين الخلق، والباطن ما بينك وبين الله. انتهى.

وفي الصحيحين عن ابن مسعودٍ مرفوعاً: «**لا أحد أغير من الله، من أجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن**».

﴿ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق﴾ قال ابن كثيرٍ: «هذا مما نص تعالى على النهي عنه تأكيداً، وإلا فهو داخلٌ في النهي عن الفواحش.

وفي الصحيحين عن ابن مسعودٍ مرفوعاً: «**لا يحل دم امرئٍ مسلمٍ يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاثٍ: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة**».

وعن ابن عمر مرفوعاً: «**من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة، وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً**»، رواه البخاري».

﴿ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ قال ابن عطية: ﴿ذَٰلِكُمۡ﴾ إشارةٌ إلى هذه المحرمات، والوصية: الأمر المؤكد المقرر، وقوله: ﴿لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ تَرَجٍّ بالإضافة إلينا؛ أي: من سمع هذه الوصية يرجي وقوع أثر العقل بعدها».

قلت: هذا غير صحيحٍ، والصواب أن لعلَّ هنا للتعليل، أي: أن الله وصانا بهذه الوصايا لنعقلها عنه، ونعمل بها، كما قال: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ﴾.

وفي تفسير الطبري الحنفي: «ذكر أولاً ﴿تَعۡقِلُونَ﴾، ثم ﴿تَذَكَّرُونَ﴾، ثم ﴿تَتَّقُونَ﴾، لأنهم إذا عقلوا تذكروا، فإذا تذكروا خافوا، واتقوا المهالك».

﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ مَالَ ٱلۡيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ أَشُدَّهُۥ﴾ قال ابن عطية: «هذا نهيٌ عن القرب الذي يعم وجوه التصرف، وفيه سد الذريعة، ثم استثنى ما يحسن وهو التشمير والسعي في نمائه، قال مجاهدٌ: ﴿بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ التجارة فيه.

فمن كان من الناظرين له مالٌ يعيش به، فالأحسن إذا ثمر مال اليتيم أن لا يأخذ منه نفقةً، ولا أجرةً، ولا غيرهما، ومن كان من الناظرين لا مال له، ولا يتفق له نظرٌ إلا بأن ينفق على نفسه من ربح نظره، وإلا دعت الضرورة إلى ترك مال اليتيم دون نظرٍ، فالأحسن أن ينظر، ويأكل بالمعروف، قاله ابن زيدٍ».

وقوله: ﴿حَتَّىٰ يَبۡلُغَ أَشُدَّهُۥ﴾ قال مالكٌ وغيره: هو الرشد، وزوال السفه مع البلوغ، قال ابن عطية: «وهو أصح الأقوال وأليقها بهذا الموضع».

قلت: وقد روي نحوه عن زيد بن أسلم والشعبي وربيعة وغيرهم، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَٱبۡتَلُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ فَإِنۡ ءَانَسۡتُم مِّنۡهُمۡ رُشۡدٗا فَٱدۡفَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ أَمۡوَٰلَهُمۡ﴾ فاشترط تعالى للدفع إليهم ثلاثة شروطٍ:

الأول: ابتلاؤهم، وهو اختبارهم وامتحانهم بما يظهر به معرفتهم لمصالح أنفسهم، وتدبير أموالهم، **والثاني:** البلوغ، **والثالث:** الرشد.

﴿وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِ﴾ قال ابن كثير: «يأمر تعالى بإقامة العدل في الأخذ والإعطاء،

كما توعد عليه في قوله: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ – إلى قوله: – ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وقد أهلك الله أمةً من الأمم كانوا يبخسون المكيال والميزان»، وقال غيره: القسط: العدل.

وقد روى الترمذي وغيره بإسنادٍ ضعيفٍ عن ابن عباسٍ قال: قال رسول الله ﷺ لأصحاب الكيل والميزان: «**إنكم وُلِّيتم أمراً هلكت فيه الأمم السالفة قبلكم**».

وروي عن ابن عباسٍ موقوفاً بإسنادٍ صحيحٍ.

﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ قال ابن كثيرٍ: «أي: من اجتهد في أداء الحق وأخذه، فإن أخطأ بعد استفراغ وسعه وبذل جهده فلا حرج عليه، وقد روى ابن مردويه عن سعيد بن المسيب مرفوعاً: ﴿وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ قال: «من أوفى على يده في الكيل والميزان – والله يعلم صحة نيته بالوفاء فيهما – لم يؤاخذ، وذلك تأويل ﴿وُسْعَهَا﴾» قال: «هذا مرسلٌ غريبٌ».

قلت: وفيه رد على القائلين بجواز تكليف ما لا يطاق.

﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ هذا أمرٌ بالعدل في القول والفعل على القريب والبعيد، قال الحنفي: العدل في القول في حق الولي والعدو، لا يتغير بالرضى والغضب، بل يكون على الحق والصدق، وإن كان ذا قربى، فلا يميل إلى الحبيب، ولا إلى القريب، ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾، ﴿وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُوا۟﴾ قال ابن جريرٍ: «يقول: وبوصية الله التي وصاكم بها، فأوفوا وانقادوا لذلك، بأن تطيعوه فيما أمركم به ونهاكم عنه، وتعملوا بكتابه، وسنة رسوله، وذلك هو الوفاء بعهد الله»، وكذا قال غيره.

قلت: وهو حسنٌ، ولكن الظاهر أن الآية فيما هو أخص كالبيعة والذمة والأمان والنذر ونحو ذلك. وهذه الآية كقوله: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ﴾ فهذا هو المقصود بالآية، وإن كانت شاملةً لما قالوا بطريق العموم.

﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ يقول تعالى: هذا وصاكم وأمركم به، وأكد عليكم فيه ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ أي: تتعظون، وتنتهون عما كنتم فيه.

﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾، قال القرطبي: «هذه آيةٌ عظيمةٌ عطفها على ما تقدم فإنه لما نهى وأمر، حذَّر عن اتباع غير سبيله، وأمر فيها باتباع طريقه على ما بينته الأحاديث الصحيحة، وأقاويل السلف.

﴿وَأَنَّ﴾ في موضع نصبٍ، أي: واتلوا أن هذا صراطي، عن الفراء والكسائي، قال الفراء: ويجوز أن يكون خفضاً، أي: وصاكم به، وبأن هذا صراطي، قال: والصراط: الطريق، الذي هو دين الإسلام.

﴿مُسْتَقِيمًا﴾ نصب على الحال، ومعناه: مستوياً قويماً لا اعوجاج فيه.

فأمر باتباع طريقه الذي طرقه على لسان محمدٍ ﷺ وشرعه، ونهايته الجنة، وتشعبت منه طرقٌ، فمن سلك الجادة نجا، ومن خرج إلى تلك الطرق أفضت به إلى النار.

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ أي: تميل. انتهى.

وروى أحمد والنسائي والدارمي وابن أبي حاتمٍ والحاكم – وصححه – عن ابن مسعودٍ قال: خَطَّ رسول الله ﷺ خطا بيده، ثم قال: «**هذا سبيل الله مستقيماً**»، ثم خط خطوطاً عن يمين ذلك الخط وعن شماله، ثم قال: «**وهذه السبل ليس منها سبيلٌ إلا عليه شيطانٌ يدعو إليه**» ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾.

وعن النواس بن سمعان مرفوعاً قال: «**ضرب الله مثلاً صراطاً مستقيماً، وعلى جنبتي الصراط سوران فيهما أبوابٌ مفتحةٌ، وعلى الأبواب ستورٌ مرخاةٌ، وعلى الصراط داعٍ يقول: يا أيها الناس، ادخلوا الصراط جميعاً، ولا تعوجوا، وداعٍ يدعو من جوف الصراط، فإذا أراد الإنسان أن يفتح شيئاً من تلك الأبواب، قال: لا تفتحه، فإنك إن تفتحه تلجه، فالصراط: الإسلام، والسوران: حدود الله، والأبواب المفتحة: محارم الله، وذلك الداعي على رأس الصراط: كتاب الله، والداعي من فوق الصراط: واعظ الله في قلب كل مسلمٍ**»، رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن جريرٍ وابن أبي حاتمٍ.

وعن مجاهدٍ في قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ﴾ قال: «البدع والشبهات»، رواه ابن جريرٍ، وابن أبي حاتمٍ.

وهذه السبل تعم اليهودية، والنصرانية، والمجوسية، وعبادة القبور، وسائر أهل الملل والأوثان، والبدع والضلالات من أهل الشذوذ والأهواء، والتعمق في الجدل، والخوض في الكلام، فاتباع هذه من اتباع السبل التي تذهب بالإنسان عن الصراط المستقيم إلى موافقة أصحاب الجحيم، كما قال النبي ﷺ: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**». وفي روايةٍ: «**كل عملٍ ليس عليه أمرنا فهو رد**» حديثٌ صحيحٌ.

وقال ابن مسعودٍ: «تعلموا العلم قبل أن يقبض، وقبضه ذهاب أهله، ألا وإياكم والتنطع والتعمق والبدع، وعليكم بالعتيق»، رواه الدارمي.

قلت: العتيق هو القديم؛ يعني: ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه من الهدي دون ما حدث بعدهم، فالهرب الهرب، والنجاء النجاء، والتمسك بالطريق المستقيم، والسنن القويم، وهو الذي كان عليه السلف الصالح، وفيه المتجر الرابح، قاله القرطبي.

وقال سهل بن عبد الله: عليكم بالأثر والسنة، فإني أخاف أنه سيأتي عن قليلٍ زمانٌ إذا ذكر إنسانٌ النبي ﷺ والاقتداء به في جميع أحواله ذمُّوه، ونفروا عنه، وتبرؤوا منه، وأذلوه، وأهانوه.

قلت: رحم الله سهلاً ما أصدق فراسته فلقد كان ذلك وأعظم، وهو أن يكفر الإنسان بتجريد التوحيد والمتابعة، والأمر بإخلاص العبادة لله، وترك عبادة ما سواه، والأمر بطاعة رسول الله ﷺ وتحكيمه في الدقيق والجليل.

قال ابن القيم رحمه الله: «ولنذكر في الصراط المستقيم قولاً وجيزاً، فإن الناس قد تنوعت عباراتهم عنه، وترجمتهم عنه بحسب صفاته ومتعلقاته، **وحقيقته شيءٌ واحدٌ**: وهو طريق الله الذي نصبه لعباده موصلاً لهم إليه، ولا طريق إليه سواه، بل الطرق كلها مسدودةٌ على الخلق إلا طريقه الذي نصبه على ألسن رسله، وجعله موصلاً لعباده إليه، وهو إفراده بالعبودية، وإفراد رسوله بالطاعة، فلا يُشرَك به أحدٌ في عبوديته، ولا يشرك برسوله أحدٌ في طاعته، فيجرد التوحيد، ويجرد متابعة الرسول ﷺ، وهذا معنى قول بعض العارفين: إن السعادة كلها، والفلاح كله مجموعٌ في شيئين: صدق محبةٍ، وحسن معاملةٍ، وهذا كله مضمون شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله.

فأي شيءٍ فسر به الصراط المستقيم فهو داخلٌ في هذين الأصلين.

ونكتة ذلك: أن تحبه بقلبك كله، وترضيه بجهدك كله، فلا يكون في قلبك موضعٌ إلا معموراً بحبه، ولا يكون لك إرادةٌ إلا متعلقةً بمرضاته.

فالأول يحصل بتحقيق شهادة أن «لا إله إلا الله»، والثاني يحصل بتحقيق شهادة أن محمداً رسول الله، وهذا هو الهدى ودين الحق، وهو معرفة الحق والعمل به وهو معرفة ما بعث الله به رسوله، والقيام به، فقل ما شئت من العبارات التي هذا آخيتها وقطب رحاها».

قال المصنف رحمه الله: **(وقوله: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾ الآية).**

ش: هكذا ثبت في نسخةٍ بخط شيخنا، ولم يذكر الآية، قال ابن كثير: «يأمر تعالى عبادَه بعبادته وحدَه لا شريك له، فإنه الخالق الرازق المنعم المتفضل على خلقه في جميع الحالات، فهو المستحق منهم أن يوحدوه، ولا يشركوا به شيئاً من مخلوقاته».

قلت: هذا أول أمرٍ في القرآن، وهو الأمر بعبادته وحده لا شريك له، والنهي عن الشرك كما في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾، وتأمل كيف أمر تعالى بعبادته؛ أي: فِعْلها خالصةً له، ولم يخص بذلك نوعاً من أنواع العبادة لا دعاءً، ولا صلاةً، ولا غيرهما ليعُمَّ جميع أنواع العبادة، ونهى عن الشرك به، ولم يخص - أيضاً - نوعاً من أنواع العبادة بجواز الشرك فيه.

وفي هذه الآية واللواتي قبلها دليلٌ على أن العبادة هي التوحيد لأن الخصومة فيه، وإلا فكان المشركون يعبدون الله ويعبدون غيره، فأمروا بالتوحيد وهو عبادة الله وحده، وترك عبادة ما سواه.

وفيهن دليلٌ على أن التوحيد أول واجبٍ على المكلف، وهو الكفر بالطاغوت، والإيمان بالله المستلزم لعبادته وحده لا شريك له، وأن من عبد غير الله بنوعٍ من أنواع العبادة فقد أشرك سواءٌ كان المعبود مَلَكاً أو نبيا أو صالحاً أو صنماً.

قال المصنف رحمه الله: **(قال ابن مسعودٍ: من أراد أن ينظر إلى وصية محمدٍ** صلى الله عليه وسلم **التي عليها خاتمه فليقرأ: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُ﴾ الآية).**

ش: ابن مسعودٍ هو عبدالله بن مسعودٍ بن غافلٍ -بمعجمةٍ وفاءٍ- ابن حبيبٍ الهذلي، أبو عبدالرحمن، صحابي جليلٌ من السابقين الأولين، وأهل بدرٍ وبيعة الرضوان، ومن كبار العلماء من الصحابة، أمَّره عمر على الكوفة، ومات سنة اثنتين وثلاثين.

وهذا الأثر رواه الترمذي وحسَّنه، وابن المنذر وابن أبي حاتمٍ، والطبراني بنحوه، وروى أبو عبيدٍ، وعبد بن حُميدٍ عن الربيع بن خثيمٍ نحوه.

قال بعضهم -ما معناه-: أي: من أراد أن ينظر إلى الوصية التي كأنها كتبت، وختم عليها، ثم طويت فلم تغير ولم تبدل، تشبيهاً لها بالكتاب الذي كتب ثم ختم عليه فلم يزد فيه، ولم يُنقص، لا أن النبي صلى الله عليه وسلم كتبها وختم عليها، وأوصى بها، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوص إلا بكتاب الله، كما قال فيما رواه مسلمٌ: «**وإني تاركٌ فيكم ما إن استمسكتم به لن تضلوا؛ كتاب الله**».

قلت: وقد روى عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**أيكم يبايعني على هؤلاء الآيات الثلاث، ثم تلا**: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ حتى فرغ من ثلاث الآياتٍ، ثم قال: «**من وفَّى بهن فأجره على الله، ومن انتقص منهن شيئاً فأدركه الله في الدنيا كانت عقوبته، ومن أخَّره إلى الآخرة كان أمره إلى الله، إن شاء أخذه، وإن شاء عفا عنه**»، رواه ابن أبي حاتمٍ، والحاكم وصححه.

فهذا يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم يعتني بهن، ويبالغ في الحث على العمل بهن.

قال المصنف رحمه الله: (**وعن معاذ بن جبلٍ قال: كنت رديف النبي** صلى الله عليه وسلم **على حمارٍ، فقال لي: «يا معاذ، أتدري ما حق الله على العباد، وما حق العباد على الله؟» فقلت: الله ورسوله أعلم. قال: «حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً». فقلت: يا رسول الله، أفلا أبشر الناس؟ قال: «لا تبشرهم فيتكلوا». أخرجاه في الصحيحين**).

ش: هذا الحديث في الصحيحين، وبعض رواياته نحوٌ مما ذكر المصنف - رحمه الله تعالى -.

ومعاذٌ: هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوسٍ الأنصاري، الخزرجي، أبو عبدالرحمن، صحابي مشهورٌ، من أعيان الصحابة، شهد بدراً وما بعدها، وكان إليه المنتهى في العلم بالأحكام والقرآن رضي الله عنه، مات سنة ثمان عشرة بالشام.

قوله: (كنت رديف النبي صلى الله عليه وسلم) فيه جواز الإرداف على الدابة، وفضيلةٌ لمعاذٍ من جهة ركوبه خلف النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله: (على حمارٍ) في روايةٍ: «اسمه عفيرٌ» -بعينٍ مهملةٍ مضمومةٍ ثم فاءٍ مفتوحةٍ- قال ابن الصلاح: «وهو الحمار الذي كان له صلى الله عليه وسلم، قيل: إنه مات في حجة الوداع».

وفيه تواضعه صلى الله عليه وسلم للإرداف، ولركوب الحمار خلاف ما عليه أهل الكِبر.

قوله: **(أتدري ما حقُّ الله على العباد)**، الدراية: هي المعرفة، وأخرج السؤال بصيغة الاستفهام ليكون أوقع في النفس، وأبلغ في فهم المتعلم، فإن الإنسان إذا سئل عن مسألةٍ لا يعلمها ثم أخبر بها بعد الامتحان بالسؤال عنها، فإن ذلك أدعى لفهمها وحفظها، وهذا من حسن إرشاده وتعليمه صلى الله عليه وسلم.

وحَقُّ الله تعالى على العباد هو ما يستحقه عليهم، ويجعله متحتماً، وحق العباد على الله معناه: أنه متحقق لا محالة، لأنه قد وعدهم ذلك جزاءً لهم على توحيده، ووعده حق ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ﴾.

وقال شيخ الإسلام: «كون المطيع يستحق الجزاء هو استحقاق إنعامٍ وفضلٍ، ليس هو استحقاق مقابلةٍ كما يستحق المخلوق على المخلوق، فمن الناس من يقول: لا معنى للاستحقاق إلا أنه أخبر بذلك، ووعده صدقٌ، ولكن أكثر الناس يثبتون استحقاقاً زائداً على هذا كما دل عليه الكتاب والسنة، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾.

ولكن أهل السنة يقولون: هو الذي كتب على نفسه الرحمة، وأوجب هذا الحق على نفسه، لم يوجبه عليه مخلوقٌ، والمعتزلة يَدَّعون أنه واجبٌ عليه بالقياس على الخلق، وأن العِباد هم الذين أطاعوه بدون أن يجعلهم مطيعين له، وأنهم يستحقون الجزاء بدون أن يكون هو الموجب، وغلطوا في ذلك، وهذا الباب غلطت فيه القدرية الجبرية أتباع جهمٍ والقدرية النافية».

قوله: (فقلت: الله ورسوله أعلم) فيه حسن أدب المتعلم، وأنه ينبغي لمن سئل عما لا يعلم؛ أن يقول ذلك بخلاف أكثر المتكلفين.

قوله: (قال: «حَقُّ الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً») أي: يوحدوه بالعبادة وحده، ولا يشركوا به شيئاً، وفائدة هذه الجملة بيان أن التجرد من الشرك لابد منه في العبادة وإلا فلا يكون العبد آتياً بعبادة الله، بل مشركٌ، وهذا هو معنى قول المصنف رحمه الله: «إن العبادة هي التوحيد، لأن الخصومة فيه».

وفيه معرفة حق الله تعالى على العباد؛ وهو عبادته وحده لا شريك له.

فيا مَن حَقُّ سَيِّده الإقبال عليه، والتوجه بقلبه إليه لقد صانك وشرفك عن إذلال قلبك ووجهك لغيره؛ فما هذه الإساءة القبيحة في معاملته مع هذا التشريف والصيانة، فهو يعظمك ويدعوك إلى الإقبال، وأنت تأبى إلا مبارزته بقبائح الأفعال.

في بعض الآثار الإلهية: «إني والجن والإنس في نبإٍ عظيمٍ؛ أخلق ويُعبد غيري، وأرزق ويشكر سواي، خيري إلى العباد نازلٌ، وشرُّهم إليَّ صاعدٌ، أتحبب إليهم بالنعم، ويتبغضون إليَّ بالمعاصي».

وكيف يَعبدُهُ حَقَّ عبادته من صرف سؤاله ودعاءه وتَذَلُّلَهُ واضطراره وخوفه ورجاءه وتوكله وإنابته وذبحه ونذره لمن لا يملك لنفسه ضرًّا ولا نفعاً، ولا موتاً ولا حياةً ولا نشوراً؛ من ميتٍ رميمٍ في التراب، أو بناءٍ مشيدٍ من القباب، فضلاً مما هو شر من ذلك.

قوله: **(وحق العباد على الله أن لا يُعذب من لا يشرك به شيئاً)**، قال الخلخالي: «تقديره: أن لا يعذب من يعبده ولا يشرك به شيئاً، والعبادة هي الإتيان بالأوامر، والانتهاء عن المناهي لأن مجرد عدم الإشراك لا يقتضي نفي العذاب، وقد علم ذلك من القرآن والأحاديث الواردة في تهديد الظالمين والعصاة».

وقال الحافظ: «اقتصر على نفي الإشراك؛ لأنه يستدعي التوحيد بالاقتضاء، ويستدعي إثبات الرسالة باللزوم، إذ من كذَّب رسول الله فقد كذَّب الله، ومن كذب الله فهو مشركٌ، وهو مثل قول القائل: من توضأ صحت صلاته؛ أي: مع سائر الشروط، فالمراد: من مات حال كونه مؤمناً بجميع ما يجب الإيمان به».

قلت: وسيأتي تقرير هذا في الباب الذي بعده - إن شاء الله تعالى -.

قوله: (أفلا أبشر الناس؟) فيه «استحباب بشارة المسلم بما يسره»، وفيه ما كان عليه الصحابة من الاستبشار بمثل هذا، نبه عليه المصنف رحمه الله.

قوله: (قال: «لا تبشرهم فيتكلوا»). وفي روايةٍ: **«إني أخاف أن يتكلوا»** أي: يعتمدوا على ذلك فيتركوا التنافس في الأعمال الصالحة.

وفي روايةٍ: «فأخبر بها معاذٌ عند موته تأثماً» أي: تحرجاً من الإثم. قال الوزير أبو المظفر: «لم يكن يكتمها إلا عن جاهلٍ يحمله جهله على سوء الأدب بترك الخدمة في الطاعة، فأما الأكياس الذين إذا سمعوا بمثل هذا ازدادوا في الطاعة، ورأوا أن زيادة النعم تستدعي زيادة الطاعة، فلا وجه لكتمانها عنهم».

وقال الحافظ: «دل هذا على أن النهي عن التبشير ليس على التحريم، وإلا لما أخبر به أصلاً، أو أنه ظهر له أن المنع إنما هو من الإخبار عموماً، فبادر قبل موته، فأخبر بها خاصًّا من الناس».

وفي الباب من الفوائد غير ما تقدم: التنبيه على عظمة حق الوالدين، وتحريم عقوقهما، والحث على إخلاص العبادة لله تعالى، وأنها لا تنفع مع الشرك بل لا تسمى عبادةً شرعاً، والتنبيه على «عظمة الآيات المحكمات في سورة الأنعام»، ذكره المصنف رحمه الله.

وجواز كتمان العلم للمصلحة، ولا سيما أحاديث الرجاء التي إذا سمعها الجهال ازدادوا من الآثام، كما قال بعضهم:

فأكثر ما استطعت من الخطايا　　إذا كان القـــدوم على كريم

وتخصيص بعض الناس بالعلم دون بعضٍ، وفضيلة معاذٍ، ومنزلته من العلم، لكونه خص بما ذكر، واستئذان المتعلم في إشاعة ما خص به من العلم، والخوف من الاتكال على سعة رحمة الله، وأن الصحابة لا يعرفون مثل هذا إلا بتعليمه صلى الله عليه وسلم، ذكره المصنف.

قوله: (**أخرجاه في الصحيحين**) أي: أخرجه البخاري ومسلمٌ في صحيحيهما، وإنما أضمرهما للعلم بهما.

والبخاري: هو الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي مولاهم، الحافظ الكبير، صاحب الصحيح، والتاريخ، والأدب المفرد، وغير ذلك من مصنفاته.

روى عن الإمام أحمد بن حنبلٍ، والحميدي، وابن المديني، وطبقتهم.

وروى عنه مسلمٌ، والترمذي، والنسائي، والفربري راوي الصحيح، وغيرهم، ولد سنة أربعٍ وتسعين ومائةٍ، ومات سنة ست وخمسين ومائتين.

ومسلمٌ: هو ابن الحجاج بن مسلمٍ، أبو الحسين القشيري، النيسابوري، صاحب الصحيح، والعلل، والوحدان، وغير ذلك.

روى عن أحمد بن حنبل، ويحيى بن معينٍ، وأبي خيثمة، وابن أبي شيبة وطبقتهم.

روى عنه الترمذي، وإبراهيم بن محمد بن سفيان راوي الصحيح، وغيرهما.

ولد سنة أربعٍ ومائتين، ومات سنة إحدى وستين ومائتين بنيسابور رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

باب : فضل التوحيد وما يكفر من الذنوب

«باب» خبر مبتدءٍ محذوفٍ، تقديره: هذا باب بيان فضل التوحيد، وبيان ما يكفر من الذنوب، و«ما» يجوز أن تكون موصولةً؛ أي: وبيان ما يكفره من الذنوب، ويجوز أن تكون مصدريةً؛ أي: وبيان تكفيره للذنوب، وهذا أرجح لأن الأول يوهم أن ثم ذنوباً لا يكفرها التوحيد، وليس بمرادٍ.

ولما ذكر معنى التوحيد ناسب ذكر فضله وتكفيره للذنوب ترغيباً فيه، وتحذيراً من الضد.

(وقول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾).

ش: قال بعض الحنفية في تفسيره: «هذا ابتداءٌ، قال ابن زيدٍ وابن إسحاق: هذا من الله على فصل القضاء بين إبراهيم وقومه، قال الزجاج: سأل إبراهيم وأجاب بنفسه، وعن ابن مسعودٍ قال: لما نزلت هذه الآية قالوا: فأينا لم يظلم؟! قال عليه السلام: «﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾»، وكذا عن أبي بكرٍ الصديق أنه فسره بالشرك، فيكون الأمن من تأبيد العذاب، وعن عمر أنه فسره بالذنب فيكون الأمن من كل عذابٍ.

وقال الحسن والكلبي: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ﴾ في الآخرة ﴿وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ في الدنيا».انتهى، وإنما ذكرتُهُ لأن فيه شاهداً لكلام شيخ الإسلام الآتي، والحديث الذي ذكره حديثٌ صحيحٌ؛ في الصحيح والمسند وغيرهما، وفي لفظٍ لأحمد عن عبدالله قال: لما نزلت: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ ﴾ شق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله فأينا لا يظلم نفسه؟! قال: « **إنه ليس الذي تعنون، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح:** ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ **إنما هو الشرك** ».

قال شيخ الإسلام: «والذي شق ذلك عليهم: ظنوا أن الظلم المشروط هو ظلم العبد لنفسه، وأنه لا أمن ولا اهتداء إلا لمن لم يظلم نفسه، فبين لهم النبي ﷺ ما دلهم على أن الشرك ظلمٌ في كتاب الله، وحينئذٍ فلا يحصل الأمن والاهتداء إلا لمن لم يلبس إيمانه بهذا الظلم، فمن لم يلبس إيمانه به كان من أهل الأمن والاهتداء، كما كان من أهل الاصطفاء في قوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ الآية، وهذا لا ينفي أن يؤاخذ أحدهم بظلمه لنفسه بذنبٍ إذا لم يتب، كما قال: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾.

وقد سأل أبو بكرٍ رضي الله عنه النبي ﷺ عن ذلك فقال: يا رسول الله، وأينا لم يعمل سوءاً؟! فقال: «**يا أبا بكرٍ، ألست تنصب؟ ألست تحزن؟ أليس تصيبك اللأواء؟ فذلك ما تجزون به**».

فبين أن المؤمن الذي إذا مات دخل الجنة قد يجزى بسيئاته في الدنيا بالمصائب التي تصيبه، قال: فمن سلم من أجناس الظلم الثلاثة ؛ يعني: الظلم الذي هو الشرك، وظلم العباد، وظلمه لنفسه بما دون الشرك؛ كان له الأمن التام والاهتداء التام، ومن لم يسلم من ظلم نفسه كان له الأمن والاهتداء مطلقاً؛ بمعنى أنه لا بد أن يدخل الجنة كما وعد بذلك في الآية الأخرى، وقد هداه الله إلى الصراط المستقيم الذي تكون عاقبته فيه إلى الجنة، ويحصل له من نقص الأمن والاهتداء بحسب ما نقص من إيمانه بظلمه لنفسه، ليس مراد النبي ﷺ بقوله: «**إنما هو الشرك**» أن من لم يشرك الشرك الأكبر يكون له الأمن التام والاهتداء التام، فإن أحاديثه الكثيرة مع نصوص القرآن تبين أن أهل الكبائر معرضون للخوف، لم يحصل لهم الأمن التام والاهتداء التام الذي يكونون به مهتدين إلى الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من غير عذابٍ يحصل لهم، بل معهم أصل الاهتداء إلى هذا الصراط، ومعهم أصل نعمة الله عليهم ولا بد لهم من دخول الجنة.

وقوله: (**إنما هو الشرك**) إن أراد به الأكبر فمقصوده: أن من لم يكن من أهله فهو آمنٌ مما وعد به المشركون من عذاب الدنيا والآخرة وهو مهتدٍ إلى ذلك، وإن كان مراده جنس الشرك ؛ فيقال: ظلم العبد نفسه كبخله – لحب المال– ببعض الواجب هو شركٌ أصغر، وحبه ما يبغض الله حتى يقدم هواه على محبة الله شرك أصغر، ونحو ذلك، فهذا فاته من الأمن والاهتداء بحسبه، ولهذا كان السلف يدخلون الذنوب في هذا الظلم بهذا الاعتبار. انتهى ملخصاً. وبه تظهر مطابقة الآية للترجمة، فدلت على فضل التوحيد وتكفيره للذنوب، لأن من أتى به تاما فله الأمن التام والاهتداء التام، ودخل الجنة بلا عذابٍ، ومن أتى به ناقصاً بالذنوب التي لم يتب منها، فإن كانت صغائر كفرت باجتناب الكبائر لآية «النساء» و«النجم».

وإن كانت كبائر فهو في حكم المشيئة، إن شاء الله غفر له، وإن شاء عذبه، ومآله إلى الجنة– والله أعلم.

قال المصنف رحمه الله: (عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن عيسى عبدالله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم وروحٌ منه، والجنة حق، والنار حق أدخله الله الجنة على ما كان من العمل» أخرجاه)

ش: عبادة: هو ابن الصامت بن قيسٍ الأنصاري، الخزرجي، أبو الوليد، أحد النقباء، بدري مشهورٌ، من أجلة الصحابة، مات بالرملة سنة أربعٍ وثلاثين، وله اثنتان وسبعون سنةً، وقيل: عاش إلى خلافة معاوية.

قوله: (**من شهد أن «لا إله إلا الله»**) أي: من تكلم بهذه الكلمة عارفاً لمعناها، عاملاً بمقتضاها باطناً وظاهراً، كما دل عليه قوله:﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾، وقوله: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلۡحَقِّ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾، أما النطق بها من غير معرفةٍ لمعناها، ولا عملٍ بمقتضاها فإن ذلك غير نافعٍ بالإجماع.

وفي الحديث ما يدل على هذا، وهو قوله: «**من شهد**» ؛ إذ كيف يشهد وهو لا يعلم؟!، ومجرد النطق بشيءٍ لا يسمى شهادةً به.

قال بعضهم: «أداة الحصر لقصر الصفة على الموصوف قصر إفرادٍ، لأن معناه: الألوهية منحصرةٌ في الله الواحد في مقابلة من يزعم اشتراك غيره معه، وليس قصر قلبٍ، لأن أحداً من الكفار لم ينفها عن الله، وإنما أشرك معه غيره».

وقال النووي: هذا حديثٌ عظيمٌ، جليل الموقع، وهو أجمع - أو من أجمع - الأحاديث المشتملة على العقائد فإنه ﷺ جمع فيه ما يُخرج عن ملل الكفر على اختلاف عقائدهم وتباعدهم، فاقتصر ﷺ في هذه الأحرف على ما يباين به جميعهم. انتهى.

ومعنى «لا إله إلا الله» أي: لا معبود حق إلا إلهٌ واحدٌ، وهو الله وحده لا شريك له، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾، مع قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾، فصح أن معنى الإله: هو المعبود.

ولهذا لما قال النبي ﷺ لكفار قريشٍ: قولوا: «**لا إله إلا الله**»؛ قالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾، وقال قوم هودٍ: ﴿أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ ٱللَّهَ وَحْدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا﴾، وهو إنما دعاهم إلى «لا إله إلا الله» فهذا هو معنى «لا إله إلا الله» وهو عبادة الله، وترك عبادة ما سواه وهو الكفر بالطاغوت والإيمان بالله.

فتضمنت هذه الكلمة العظيمة أن ما سوى الله ليس بإلهٍ، وأن إلهية ما سواه أبطل الباطل، وإثباتها أظلم الظلم، فلا يستحق العبادة سواه، كما لا تصلح الإلهية لغيره.

فتضمنت نفي الإلهية عما سواه، وإثباتها له وحده لا شريك له، وذلك يستلزم الأمر باتخاذه إلهاً وحده، والنهي عن اتخاذ غيره معه إلهاً، وهذا يفهمه المخاطب من هذا النفي والإثبات، كما إذا رأيت رجلاً يستفتي أو يستشهد من ليس أهلاً لذلك، ويدع من هو أهلٌ له فتقول: هذا ليس بمفتٍ ولا شاهدٍ، المفتي فلانٌ، والشاهد فلانٌ، فإن هذا أمرٌ منه ونهيٌ.

وقد دخل في الإلهية جميع أنواع العبادة الصادرة عن تأله القلب لله بالحب والخضوع والانقياد له وحده لا شريك له، فيجب إفراد الله تعالى بها؛ كالدعاء والخوف والمحبة والتوكل والإنابة والتوبة والذبح والنذر والسجود، وجميع أنواع العبادة، فيجب صرف جميع ذلك لله وحده لا شريك له، فمن صرف شيئاً مما لا يصلح إلا لله من العبادات لغير الله فهو مشركٌ ولو نطق بـ«لا إله إلا الله»؛ إذ لم يعمل بما تقتضيه من التوحيد والإخلاص.

ذكر نصوص العلماء في معنى «الإله»

قال ابن عباسٍ: «الله ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين»، رواه ابن جريرٍ وابن أبي حاتمٍ.

وقال الوزير أبو المظفر في «الإفصاح»: «قوله: « شهادة أن لا إله إلا الله» يقتضي أن يكون الشاهد عالماً بأن لا إله إلا الله، كما قال الله –عز وجل-: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾، وينبغي أن يكون الناطق بها شاهداً فيها، فقد قال الله – عز وجل– ما أوضح به أن الشاهد بالحق إذا لم يكن عالماً بما شهد به فإنه غير بالغٍ من الصدق به مع من شهد من ذلك بما يعلمه في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾.

قال: واسم الله تعالى مرتفعٌ بعد «إلا» من حيث إنه الواجب له الإلهية، فلا يستحقها غيره سبحانه.

قال: واقتضى الإقرار بها أن تعلم أن كل ما فيه أمارةٌ للحدث فإنه لا يكون إلهاً، فإذا قلت: «لا إله إلا الله» فقد اشتمل نطقك هذا على أن ما سوى الله ليس بإلهٍ، فيلزمك إفراده سبحانه بذلك وحده.

قال: وجملة الفائدة في ذلك أن تعلم أن هذه الكلمة هي مشتملةٌ على الكفر بالطاغوت والإيمان بالله، فإنك لما نفيت الإلهية، وأثبت الإيجاب لله سبحانه؛ كنت ممن كفر بالطاغوت وآمن بالله».

وقال أبو عبدالله القرطبي في التفسير: «﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ أي: لا معبود إلا هو».

وقال الزمخشري: «الإله: من أسماء الأجناس كالرجل والفرس: اسمٌ يقع على كل معبودٍ بحق أو بباطلٍ، ثم غلب على المعبود بحق».

وقال شيخ الإسلام: «الإله»: هو المعبود المطاع.

وقال – أيضاً– : «في « لا إله إلا الله » إثبات انفراده بالإلهية، والإلهية تتضمن كمال علمه وقدرته ورحمته وحكمته، ففيها إثبات إحسانه إلى العباد فإن الإله هو المألوه، والمألوه: هو الذي يستحق أن يعبد، وكونه يستحق أن يعبد هو بما اتصف به من الصفات التي تستلزم أن يكون هو المحبوب غاية الحب، المخضوع له غاية الخضوع».

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «الإله: هو الذي تألهه القلوب محبةً، وإجلالاً، وإنابةً، وإكراماً، وتعظيماً، وذلا، وخضوعاً، وخوفاً، ورجاءً، وتوكلاً».

وقال ابن رجبٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «الإله: هو الذي يطاع فلا يعصى هيبةً له، وإجلالاً، ومحبةً، وخوفاً، ورجاءً، وتوكلاً عليه، وسؤالاً منه، ودعاءً له، ولا يصلح ذلك كله إلا لله عَزَّوَجَلَّ فمن أشرك مخلوقاً في شيءٍ من هذه الأمور التي هي من خصائص الإلهية كان ذلك قدحاً في إخلاصه في قول «لا إله إلا الله»، ونقصاً في توحيده، وكان فيه من عبودية المخلوق بحسب ما فيه من ذلك، وهذا كله من فروع الشرك».

وقال البقاعي: «لا إله إلا الله؛ أي: انتفى انتفاءً عظيماً أن يكون معبودٌ بحق غير الملِك الأعظم، فإن هذا العلم هو أعظم الذكرى المنجية من أهوال الساعة، وإنما يكون علماً إذا كان نافعاً، وإنما يكون نافعاً إذا كان مع الإذعان والعمل بما تقتضيه، وإلا فهو جهلٌ صرفٌ».

وقال الطِّيبي: «الإله: «فعالٌ» بمعنى «مفعولٍ»، كالكتاب بمعنى المكتوب، من «أله»؛ أي: عبد، عبادةً».

وهذا كثيرٌ جدا في كلام العلماء، وهو إجماعٌ منهم؛ أن «الإله» هو المعبود، خلافاً لما يعتقده عباد القبور وأشباههم في معنى «الإله» أنه الخالق، أو القادر على الاختراع، أو نحو هذه العبارات، ويظنون أنهم إذا قالوها بهذا المعنى فقد أتوا من التوحيد بالغاية القصوى، ولو فعلوا ما فعلوا من عبادة غير الله، كدعاء الأموات، والاستغاثة بهم في الكربات، وسؤالهم قضاء الحاجات، والنذر لهم في الملمات، وسؤالهم الشفاعة عند رب الأرض والسموات إلى غير ذلك من أنواع العبادات.

وما شعروا أن إخوانهم من كفار العرب يشاركونهم في هذا الإقرار، ويعرفون أن الله هو الخالق القادر على الاختراع، ويعبدونه بأنواعٍ من العبادات، فليَهْنَ أبا جهلٍ وأبا لهبٍ ومن تبعهما الإسلام بحكم عباد القبور، وليَهْنَ -أيضاً- إخوانُهم عباد ود وسواعٍ ويغوث ويعوق ونسرٍ؛ إذ جعل هؤلاء دينهم هو الإسلام المبرور.

ولو كان معناها ما زعمه هؤلاء الجهال لم يكن بين الرسول ﷺ وبينهم نزاعٌ، بل كانوا يبادرون إلى إجابته، ويلبون دعوته، إذ يقول لهم: « قولوا: «لا إله إلا الله» بمعنى أنه لا قادر على الاختراع إلا الله، فكانوا يقولون: سمعنا وأطعنا، قال الله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾، ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾ الآية، إلى غير ذلك من الآيات.

لكن القوم أهل اللسان العربي، فعلموا أنها تهدم عليهم دعاء الأموات والأصنام من الأساس، وتكب بناء سؤال الشفاعة من غير الله، وصرف الإلهية لغيره لأم الرأس، فقالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾، ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾، ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾، فتبًّا لمن كان أبو جهلٍ ورؤوس الكفر من قريشٍ وغيرهم أعلم منه بـ«لا إله إلا الله».

قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ۝٣٥ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍۭ﴾، فعرفوا أنها تقتضي ترك عبادة ما سوى الله، وإفراد الله بالعبادة ، وهكذا يقول عباد القبور -إذا طلبت منهم إخلاص الدعوة والعبادة لله وحده-: أنترك سادتنا وشفعاءنا في قضاء حوائجنا؟!

فيقال لهم: نعم. وهذا الترك والإخلاص هو الحق، كما قال تعالى: ﴿بَلْ جَآءَ بِٱلْحَقِّ وَصَدَّقَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ فـ لا إله إلا الله اشتملت على نفيٍ وإثباتٍ، فنفت الإلهية عن كل ما سوى الله تعالى، فكل ما سواه من الملائكة والأنبياء فضلاً عن غيرهم فليس بإلهٍ، ولا له من العبادة شيءٌ، وأثبتت الإلهية لله وحده، بمعنى أن العبد لا يأله غيره؛ أي: لا يقصده بشيءٍ من التأله، وهو تعلق القلب الذي يوجب قصده بشيءٍ من أنواع العبادة كالدعاء، والذبح، والنذر وغير ذلك.

وبالجملة فلا يُؤْله إلا الله؛ أي: لا يُعْبد إلا هو، فمن قال هذه الكلمة عارفاً لمعناها، عاملاً بمقتضاها من نفي الشرك وإثبات الوحدانية لله مع الاعتقاد الجازم لما تضمنته من ذلك، والعمل به، فهذا هو المسلم حقًّا، فإن عمل به ظاهراً من غير اعتقادٍ فهو المنافق، وإن عمل بخلافها من الشرك فهو الكافر ولو قالها.

ألا ترى أن المنافقين يعملون بها ظاهراً وهم في الدَّرك الأسفل من النار، واليهود يقولونها وهم على ما هم عليه من الشرك والكفر، فلم تنفعهم، وكذلك من ارتدَّ عن الإسلام بإنكار شيءٍ من لوازمها وحقوقها، فإنها لا تنفعه ولو قالها مائة ألفٍ.

فكذلك من يقولها ممن يصرف أنواع العبادة لغير الله كعباد القبور والأصنام، فلا تنفعهم، ولا يدخلون في هذا الحديث الذي جاء في فضلها، وما أشبهه من الأحاديث، وقد بين النبي ﷺ ذلك بقوله: «**وحده لا شريك له**» تنبيهاً على أن الإنسان قد يقولها وهو مشركٌ، كاليهود والمنافقين.

وعباد القبور لما رأوا أن النبي ﷺ دعا قومه إلى قول «**لا إله إلا الله**» ظنوا أنه إنما دعاهم إلى النطق بها فقط! وهذا جهلٌ عظيمٌ.

وهو ﷺ إنما دعاهم إليها ليقولوها ويعملوا بمعناها، ويتركوا عبادة غير الله، ولهذا قالوا: ﴿أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٖ مَّجۡنُونِۭ﴾ وقالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلۡأٓلِهَةَ إِلَٰهٗا وَٰحِدًا﴾، فلهذا أبوا عن النطق بها وإلا فلو قالوها وبقوا على عبادة اللات والعزى ومناة لم يكونوا مسلمين، ولقاتلهم ﷺ حتى يخلعوا الأنداد، ويتركوا عبادتها، ويعبدوا الله وحده لا شريك له، وهذا أمرٌ معلومٌ بالاضطرار من الكتاب والسنة والإجماع.

وأما عباد القبور فلم يعرفوا معنى هذه الكلمة، ولا عرفوا الإلهية المنفية عن غير الله، الثابتة له وحده لا شريك له، بل لم يعرفوا من معناها إلا ما أقر به المؤمن والكافر، واجتمع عليه الخلق كلهم من أن معناها: لا قادر على الاختراع، أو لا خالق إلا الله، وأن معنى «الإله»: هو الغني عما سواه، الفقير إليه كل ما عداه، ونحو ذلك، فهذا حق، وهو من لوازم الإلهية، ولكن ليس هو المراد بمعنى «لا إله إلا الله» فإن هذا القدر قد عرفه الكفار وأقروا به، ولم يدعوا في آلهتهم شيئاً من ذلك، بل يقرون بفقرهم وحاجتهم إلى الله وإنما كانوا يعبدونهم على معنى أنهم وسائط وشفعاء عند الله في تحصيل المطالب ونجاح المآرب، وإلا فقد سَلَّمُوا الخلق والملك والرِّزق والإحياء والإماتة والأمر كله لله وحده لا شريك له، وقد عرفوا – أيضاً– معنى «لا إله إلا الله»، وأبوا عن النطق والعمل بها، فلم ينفعهم توحيد الربوبية مع الشرك في الإلهية، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤۡمِنُ أَكۡثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشۡرِكُونَ﴾.

وعباد القبور نطقوا بها وجهلوا معناها، وأبوا عن الإتيان به فصاروا كاليهود الذين يقولونها ولا يعرفون معناها، ولا يعملون به، فتجد أحدهم يقولها وهو يَأله غير الله بالحب والإجلال والتعظيم والخوف والرجاء والتوكل والدعاء عند الكرب، ويقصده بأنواع العبادة الصادرة عن تأله قلبه لغير الله مما هو أعظم مما يفعله المشركون الأولون، ولهذا إذا توجهت على أحدهم اليمين بالله تعالى؛ أعطاك ما شئت من الأيمان صادقاً أو كاذباً، ولو قيل له: احلف بحياة الشيخ فلانٍ أو بتربته ونحو ذلك لم يحلف إن كان كاذباً! وما ذاك إلا لأن المدفون في التراب أعظم في قلبه من ربِّ الأرباب، وما كان الأولون هكذا، بل كانوا إذا أرادوا التشديد في اليمين حلفوا بالله تعالى، كما في قصة القَسَامة التي وقعت في الجاهلية، وهي في «صحيح البخاري».

وكثيرٌ منهم أو أكثرهم يرى أن الاستغاثة بإلهه الذي يعبده عند قبره أو غيره أنفع وأنجح من الاستغاثة بالله في المسجد، ويصرحون بذلك، والحكايات عنهم بذلك فيها طولٌ.

وهذا أمرٌ ما بلغ إليه شرك الأولين، وكلهم إذا أصابتهم الشدائد أخلصوا للمدفونين في التراب، وهتفوا بأسمائهم، ودعوهم ليكشفوا ضر المصاب في البر والبحر والسفر والإياب، وهذا أمرٌ ما فعله الأولون بل هم في هذه الحال يخلصون للكبير المتعال، فاقرأ قوله تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ الآية، وقوله: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ﴿٥٣﴾ ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ وكثيرٌ منهم قد عطلوا المساجد، وعمروا القبور والمشاهد، فإذا قصد أحدهم القبر الذي يعظمه أخذ في دعاء صاحبه باكياً خاشعاً ذليلاً خاضعاً، بحيث لا يحصل له ذلك في الجمعة والجماعات وقيام الليل وأدبار الصلوات، فيسألونهم مغفرة الذنوب، وتفريج الكروب، والنجاة من النار، وأن يحطوا عنهم الأوزار، فكيف يظن عاقلٌ فضلاً عن عالمٍ أن التلفظَ بـ«لا إله إلا الله» - مع هذه الأمور- تنفعهم؟! وهم إنما قالوها بألسنتهم، وخالفوها باعتقادهم وأعمالهم.

ولا ريب أنه لو قالها أحدٌ من المشركين ونطق – أيضاً – بشهادة أن محمداً رسول الله، ولم يعرف معنى «الإله»، ولا معنى الرسول، وصلى وصام وحج ولا يدري ما ذلك، إلا أنه رأى الناس يفعلونه فتابعهم ولم يفعل شيئاً من الشرك فإنه لا يشك أحدٌ في عدم إسلامه، وقد أفتى بذلك فقهاء المغرب كلهم في أول القرن الحادي عشر أو قبله في شخصٍ كان كذلك، كما ذكره صاحب «الدر الثمين في شرح المرشد المعين» من المالكية، ثم قال شارحه: «وهذا الذي أفتوا به جليٌّ في غاية الجلاء، لا يمكن أن يختلف فيه اثنان». انتهى.

ولا ريب أن عباد القبور أشد من هذا؛ لأنهم اعتقدوا الإلهية في أربابٍ متفرقين.

فإن قيل: قد تبين معنى «الإله» و«الإلهية» فما الجواب عن قول من قال بأن معنى «الإله»: هو القادر على الاختراع ونحو هذه العبارة؟

قيل: الجواب من وجهين: أحدهما أن هذا قولٌ مبتدعٌ لا يعرف أحدٌ قاله من العلماء، ولا من أئمة اللغة. وكلام العلماء وأئمة اللغة هو معنى ما ذكرنا، كما تقدم، فيكون هذا القول باطلاً.

الثاني: على تقدير تسليمه فهو تفسيرٌ باللازم للإله الحق، فإن اللازم له أن يكون خالقاً قادراً على الاختراع، ومتى لم يكن كذلك فليس بإلهٍ حق وإن سُمِّي إلهاً، وليس مراده أن من عرف أن الإله هو القادر على الاختراع فقد دخل في الإسلام وأتى بتحقيق المرام؛ من مفتاح دار السلام، فإن هذا لا يقوله أحدٌ لأنه يستلزم أن يكون كفارُ العرب مسلمين، ولو قدر أن بعض المتأخرين أراد ذلك فهو مخطئٌ يرد عليه بالدلائل السمعية والعقلية.

قوله: (وأن محمداً عبده ورسوله) أي: وشهد بذلك، وهو معطوفٌ على ما قبله، فتكون الشهادة واقعةً على هذه الجملة، وما قبلها، وما بعدها، فإن العاملَ في المعطوف وما عطف عليه واحدٌ.

ومعنى «العبد» هنا يعني: المملوك العابد، أي: أنه مملوكٌ لله تعالى، عابدٌ له، ليس له من الربوبية والإلهية شيءٌ، إنما هو عبدٌ مقربٌ عند الله، ورسولٌ أرسله الله، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا۟ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ الآيات.

قيل: وقدم «العبد» هنا على الرسول ترقياً من الأدنى إلى الأعلى، وجمع بينهما لدفع الإفراط والتفريط الذي وقع في شأن عيسى عليه السلام وقد أكد النبي صلى الله عليه وسلم هذا المعنى بقوله: «**لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، إنما أنا عبدٌ، فقولوا: عبدالله ورسوله**»، وذلك يتضمن تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، والانتهاء عما عنه زجر، فلا يكون كامل الشهادة له بالرسالة من ترك أمره، وأطاع غيره، وارتكب نهيه.

قوله: (وأن عيسى عبدالله ورسوله)، وفي روايةٍ: « وابن أمته »؛ أي: خلافاً لما يعتقده النصارى أنه الله، أو ابن الله – تعالى الله عن ذلك علوا كبيراً-، ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، فيشهد بأنه عبدالله ؛ أي: عابدٌ مملوكٌ لله لا مالكٌ، فليس له من الربوبية ولا من الإلهية شيءٌ، ورسولٌ صادقٌ، خلافاً لقول اليهود: إنه ولد بغي، بل يقال فيه ما قال عن نفسه، كما قال تعالى: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِىَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِى نَبِيًّا﴾ الآيات، وقال تعالى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾.

قال القرطبي: «ويستفاد منه ما يلقنه النصراني إذا أسلم».

قوله: (**وكلمته**) إنما سمي عليه السلام «كلمة الله» لصدوره بكلمة «كن» بلا أبٍ، قاله قتادة وغيره من السلف.

قال الإمام أحمد فيما أملاه في الرد على الجهمية: «الكلمة التي ألقاها إلى مريم حين قال له: ﴿كُن﴾ فكان عيسى بـ﴿كُن﴾، وليس عيسى هو ﴿كُن﴾، ولكن بـ﴿كُن﴾، فـ﴿كُن﴾ من الله قولٌ، وليس ﴿كُن﴾ مخلوقاً، وكَذَب النصارى والجهمية على الله في أمر عيسى، وذلك أن الجهمية قالت: عيسى روح الله وكلمته إلا أن الكلمة مخلوقةٌ. وقالت النصارى: عيسى روح الله من ذات الله، وكلمة الله من ذات الله، كما يقال: إن هذه الخرقة من هذا الثوب. وقلنا نحن: إن عيسى بالكلمة كان، وليس عيسى هو الكلمة». انتهى، يعني به ما قال قتادة وغيره.

قوله: (**ألقاها إلى مريم**) قال ابن كثيرٍ: «خلقه بالكلمة التي أرسل بها جبريل عليه السلام إلى مريم، فنفخ فيها من روحه بإذن ربه عَزَّ وَجَلَّ، فكان عيسى بإذن الله عَزَّ وَجَلَّ، وصارت تلك النفخة التي نفخها في جيب درعها فنزلت حتى ولجت فرجها بمنزلة لقاح الأب الأم، والجميع مخلوقٌ لله عَزَّ وَجَلَّ، ولهذا قيل لعيسى: إنه كلمة الله وروحٌ منه، لأنه لم يكن له أبٌ تولد منه، وإنما هو ناشئٌ عن الكلمة التي قال له: ﴿كُن﴾، فكان، والروح التي أرسل بها جبريل عليه السلام».

قوله: (وروحٌ منه) قال أُبي بن كعبٍ: «عيسى روحٌ من الأرواح التي خلقها الله عَزَّ وَجَلَّ، واستنطقها بقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾، بعثه الله إلى مريم فدخل فيها»، رواه عبد بن حميدٍ، وعبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» وابن جريرٍ، وابن أبي حاتمٍ، وغيرهم.

وقال أبو روقٍ : «﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ أي : نفخةٌ منه ؛ إذ هي من جبريل بأمره، وسمي روحاً لأنه حدث من نفخة جبريل عليه السلام».

وقال الإمام أحمد: «﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ ؛ يقول: من أمره كان الروح فيه، كقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ يقول: من أمره».

وقال شيخ الإسلام: «المضاف إلى الله تعالى إذا كان معنًى لا يقوم بنفسه ولا بغيره من المخلوقات؛ وجب أن يكون صفةً لله تعالى قائماً به، وامتنع أن تكون إضافته إضافة مخلوقٍ مربوبٍ، وإن كان المضاف عيناً قائمةً بنفسها، كعيسى وجبريل عليهما السلام وأرواح بني آدم؛ امتنع أن يكون صفةً لله تعالى، لأن ما قام بنفسه لا يكون صفةً لغيره، لكن الأعيان المضافة إلى الله تعالى على وجهين: **أحدهما**: أن تكون تضاف إليه لكونه خلقها وأبدعها، فهذا شاملٌ لجميع المخلوقات، كقولهم: سماء الله، وأرض الله، ومن هذا الباب، فجميع المخلوقين عبيد الله، وجميع المال مال الله، وجميع البيوت والنوق لله.

الوجه الثاني: أن يضاف إليه لما خصه به من معنًى يحبه ويأمر به ويرضاه، كما خص البيت العتيق بعبادةٍ فيه لا تكون في غيره، وكما يقال عن مال الفيء والخمس: هو مال الله ورسوله، ومن هذا الوجه فـ«عباد الله» هم الذين عبدوه وأطاعوا أمره، فهذه إضافة تتضمن ألوهيته وشرعه ودينه، وتلك إضافةٌ تتضمن ربوبيته وخلقه» انتهى ملخصاً.

والمقصود منه: أن إضافة روح عيسى إلى الله هو من الوجه الثاني. والله أعلم.

قوله: (والجنة حق، والنار حق)؛ أي: وشهد أن الجنة التي أخبر بها الله في كتابه أنه أعدها لمن آمن به وبرسله حق؛ أي: ثابتةٌ لا شك فيها، وشهد أن النار التي أخبر الله في كتابه أنه أعدها للكافرين به وبرسله حق كذلك، كما قال تعالى: ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا كَعَرۡضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ أُعِدَّتۡ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ الآية، وقال تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾، وفيهما دليلٌ على أن الجنة والنار مخلوقتان الآن خلافاً لأهل البدع الذين قالوا: لا يخلقان إلا في القيامة، وفيه دليلٌ على المعاد وحشر الأجساد.

قوله: (أدخله الله الجنة على ما كان من العمل) هذه الجملة جواب الشرط، وفي روايةٍ: «**على ما كان عليه من العمل**»، وفي روايةٍ: «**أدخله الله الجنة من أي أبواب الجنة الثمانية شاء**».

قال القاضي عياضٌ: «وما ورد في حديث عبادة يكون خصوصاً لمن قال ما ذكره ﷺ، وقرن بالشهادتين حقيقة الإيمان والتوحيد الذي ورد في حديثه، فيكون له من الأجر ما يرجح على سيئاته، ويوجب له المغفرة والرحمة ودخول الجنة لأول وهلةٍ».

قال المصنف رحمه الله: (ولهما من حديث عتبان: «فإن الله حرم على النار من قال «لا إله إلا الله» يبتغي بذلك وجه الله »).

ش: قوله: (ولهما)؛ أي: للبخاري ومسلمٍ في صحيحيهما، وهذا الحديث طرفٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه الشيخان كما قال المصنف.

و(**عِتبان**): - بكسر المهملة، بعدها مثناةٌ فوقيةٌ، ثم موحدةٌ - ابن مالكٍ بن عمرو بن العجلان الأنصاري، من بني سالم بن عوفٍ، صحابي شهيرٌ، مات في خلافة معاوية.

قوله: (فإن الله حرم على النار...) الحديث، اعلم أنه قد وردت أحاديث ظاهرها أنه من أتى بالشهادتين حرم على النار كهذا الحديث، وحديث أنسٍ قال: كان النبي ﷺ ومعاذٌ رديفه على الرحل، فقال: « **يا معاذ** »، فقال: لبيك يا رسول الله، وسعديك. قال: «**ما من عبدٍ يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله إلا حرمه الله على النار**» قال: يا رسول الله ألا أخبر بها الناس فيستبشروا؟ قال: «**إذاً يتكلوا**» فأخبر بها معاذٌ عند موته تأثماً. أخرجاه.

ولمسلمٍ عن عبادة مرفوعاً: «**من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله حرم الله عليه النار**»، ووردت أحاديث فيها أن من أتى بالشهادتين دخل الجنة، وليس فيها أنه يحرم على النار؛ منها: حديث عبادة الذي تقدم قبل هذا.

وحديث أبي هريرة: أنهم كانوا مع النبي ﷺ في غزوة تبوكٍ.. الحديث، وفيه: فقال رسول الله ﷺ: «**أشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، لا يلقى الله عبدٌ بهما، غير شاك فيهما فيحجب عن الجنة**»، رواه مسلمٌ.

وحديث أبي ذر في الصحيحين مرفوعاً: «**ما من عبدٍ قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة...**» الحديث.

وأحسن ما قيل في معناه ما قاله شيخ الإسلام وغيره: «إن هذه الأحاديث إنما هي فيمن قالها ومات عليها، كما جاءت مقيدةً، وقالها خالصاً من قلبه مستيقناً بها قلبه غير شاك فيها بصدقٍ ويقينٍ، فإن حقيقة التوحيد انجذاب الروح إلى الله جملةً، فمن شهد أن لا إله إلا الله خالصاً من قلبه دخل الجنة، لأن الإخلاص هو انجذاب القلب إلى الله تعالى بأن يتوب من الذنوب توبةً نصوحاً فإذا مات على تلك الحال نال ذلك.

فإنه قد تواترت الأحاديث بأنه يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرةً، وما يزن خردلةً، وما يزن ذرةً.

وتواترت بأن كثيراً ممن يقول: «لا إله إلا الله» يدخل النار ثم يخرج منها.

وتواترت بأن الله حرم على النار أن تأكل أثر السجود من ابن آدم، فهؤلاء كانوا يصلون ويسجدون لله، وتواترت بأنه يحرم على النار من قال: «لا إله إلا الله»، ومن شهد أن «لا إله إلا الله» وأن محمداً رسول الله، لكن جاءت مقيدةً بالقيود الثقال، وأكثر من يقولها لا يعرف الإخلاص، ولا اليقين، ومن لا يعرف ذلك يخشى عليه أن يفتن عنها عند الموت، فيحال بينه وبينها، وأكثر من يقولها إنما يقولها تقليداً أو عادةً، ولم يخالط الإيمان بشاشة قلبه.

وغالب من يفتن عند الموت وفي القبور أمثال هؤلاء، كما في الحديث: «**سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته**»، وغالب أعمال هؤلاء إنما هو تقليدٌ واقتداءٌ بأمثالهم، وهم أقرب الناس من قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾، وحينئذٍ فلا منافاة بين الأحاديث، فإنه إذا قالها بإخلاصٍ ويقينٍ تام؛ لم يكن في هذه الحال مصرًا على ذنبٍ أصلاً، فإن كمال إخلاصه ويقينه يوجب أن يكون الله أحب إليه من كل شيءٍ، فإذاً لا يبقى في قلبه إرادةٌ لما حرم الله ، ولا كراهيةٌ لما أمر الله، وهذا هو الذي يُحرَم من النار.

وإن كانت له ذنوبٌ قبل ذلك، فإن هذا الإيمان، وهذه التوبة، وهذا الإخلاص، وهذه المحبة، وهذا اليقين، لا يتركون له ذنباً إلا مُحِيَ عنه كما يمحى الليل بالنهار.

فإذا قالها على وجه الكمال المانع من الشرك الأكبر والأصغر، فهذا غير مصرٍّ على ذنبٍ أصلاً؛ فيغفر له، ويحرم على النار.

وإن قالها على وجهٍ خلص به من الشرك الأكبر دون الأصغر، ولم يأت بعدها بما يناقض ذلك؛ فهذه الحسنة لا يقاومها شيءٌ من السيئات، فيرجح بها ميزان الحسنات، كما في حديث البطاقة، فيحرم على النار، ولكن تنقص درجته في الجنة بقدر ذنوبه.

وهذا بخلاف من رجحت سيئاته على حسناته ومات مصرًّا على ذلك، فإنه يستوجب النار، وإن قال: (لا إله إلا الله) وخلص بها من الشرك الأكبر، لكنه لم يمت على ذلك، بل أتى بعد ذلك بسيئاتٍ رجحت على حسنة توحيده، فإنه في حال قولها كان مخلصاً، لكنه أتى بذنوبٍ أوهنت ذلك التوحيد والإخلاص فأضعفته، وقويت نار الذنوب حتى أحرقت ذلك.

بخلاف المخلص المستيقن، فإن حسناته لا تكون إلا راجحةً على سيئاته، ولا يكون مصرًّا على سيئةٍ، فإن مات على ذلك دخل الجنة، وإنما يخاف على المخلص أن يأتي بسيئاتٍ راجحةٍ فيضعف إيمانه، فلا يقولها بإخلاصٍ ويقينٍ مانعٍ من جميع السيئات، ويخشى عليه من الشرك الأكبر والأصغر.

فإن سلم من الأكبر بقي معه من الأصغر، فيضيف إلى ذلك سيئاتٍ تنضم إلى هذا الشرك، فيرجح جانب السيئات، فإن السيئات تضعف الإيمان واليقين، فيضعف بذلك قول: «لا إله إلا الله»، فيمتنع الإخلاص في القلب، فيصير المتكلم بها كالهاذي أو النائم، أو من يحسن صوته بآيةٍ من القرآن من غير ذوق طعمٍ ولا حلاوةٍ، فهؤلاء لم يقولوها بكمال الصدق واليقين، بل يأتون بعدها بسيئاتٍ تنقص ذلك الصدق واليقين، بل يقولونها من غير يقينٍ وصدقٍ، ويموتون على ذلك، ولهم سيئاتٌ كثيرةٌ تمنعهم من دخول الجنة.

وإذا كثرت الذنوب ثقل على اللسان قولها، وقسى القلب عن قولها، وكره العمل الصالح، وثقل عليه سماع القرآن، واستبشر بذكر غيره، واطمأن إلى الباطل، واستحلى الرفث ومخالطة أهل الغفلة، وكره مخالطة أهل الحق، فمثل هذا إذا قالها؛ قال بلسانه ما ليس في قلبه، وبفيه ما لا يصدقه عمله، كما قال الحسن: «ليس الإيمان بالتحلي ولا بالتمني، ولكن ما وقر في القلوب وصدقته الأعمال، فمن قال خيراً وعمل خيراً قبل منه، ومن قال شرًّا وعمل شرًّا لم يقبل منه».

وقال بكر بن عبد الله المزني: «ما سبقهم أبو بكرٍ بكثرة صيامٍ ولا صلاةٍ، ولكن بشيءٍ وقر في قلبه».

فمن قال: «لا إله إلا الله» ولم يقم بموجبها، بل اكتسب مع ذلك ذنوباً وسيئاتٍ، وكان صادقاً في قولها موقناً بها، لكن ذنوبه أضعاف أضعاف صدقه ويقينه، وانضاف إلى ذلك الشرك الأصغر العملي، رجحت هذه الأشياء على هذه الحسنة، ومات مصرًّا على الذنوب.

بخلاف من يقولها بيقينٍ وصدقٍ تام، فإنه لا يموت مصرًّا على الذنوب؛ إما أن لا يكون مصرًّا على سيئةٍ أصلاً، أو يكون توحيده المتضمن لصدقه ويقينه رَجَّح حسناته.

والذين يدخلون النار ممن يقولها قد فاتهم أحد هذين الشرطين:

إما أنهم لم يقولوها بالصدق واليقين التامين المنافيين للسيئات، أو لرجحان السيئات، أو قالوها واكتسبوا بعد ذلك سيئاتٍ رجحت على حسناتهم، ثم ضعف لذلك صدقهم ويقينهم، ثم لم يقولوها بعد ذلك بصدقٍ ويقينٍ تام، لأن الذنوب قد أضعفت ذلك الصدق واليقين من قلوبهم، فقولها من مثل هؤلاء لا يقوى على محو السيئات، بل ترجح سيئاتهم على حسناتهم» انتهى ملخصاً.

وقد ذكر معناه غيره كابن القيم، وابن رجبٍ، والمنذري، والقاضي عياضٍ وغيرهم.

وحاصله أن «لا إله إلا الله» سببٌ لدخول الجنة، والنجاة من النار، ومقتضٍ لذلك، ولكن المقتضي لا يعمل عمله إلا باستجماع شروطه وانتفاء موانعه، فقد يتخلف عنه مقتضاه لفوات شرطٍ من شروطه أو لوجود مانعٍ، ولهذا قيل للحسن: إن ناساً يقولون: من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة. فقال: «من قال: لا إله إلا الله، فأدى حقها وفرضها؛ دخل الجنة».

وقال وهب بن منبهٍ لمن سأله: أليس «لا إله إلا الله» مفتاح الجنة؟ قال: «بلى، ولكن ما من مفتاحٍ إلا وله أسنانٌ، فإن جئت بمفتاحٍ له أسنانٌ فتح لك، وإلا لم يفتح».

ويدل على ذلك أن الله رتب دخول الجنة على الإيمان والأعمال الصالحة، وكذلك النبي ﷺ؛ كما في الصحيحين عن أبي أيوبٍ الأنصاري أن رجلاً قال: يا رسول الله، أخبرني بعملٍ يدخلني الجنة. فقال: «**تعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصل الرحم**».

وفي المسند عن بشير بن الخصاصية قال: أتيت النبي ﷺ لأبايعه، فاشترط عليَّ شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن أقيم الصلاة، وأن أوتي الزكاة، وأن أحج حجة الإسلام، وأن أصوم رمضان، وأن أجاهد في سبيل الله. فقلت: يا رسول الله: أما اثنتين فوالله ما أطيقهما: الجهاد والصدقة، فقبض رسول الله ﷺ يده ثم حركها، وقال: «**فلا جهاد، ولا صدقة، فبم تدخل الجنة إذاً؟!**» قلت: يا رسول الله، أبايعك عليهن كلهن.

ففي الحديث أن الجهاد والصدقة شرطٌ في دخول الجنة مع حصول التوحيد والصلاة والحج والصيام. والأحاديث في هذا الباب كثيرةٌ.

وفي الحديث دليلٌ على أنه لا يكفي في الإيمان النطق من غير اعتقادٍ، وبالعكس.

وفيه تحريم النار على أهل التوحيد الكامل، وفيه أن العمل لا ينفع إلا إذا كان خالصاً لله تعالى.

قال المصنف رحمه الله: (وعن أبي سعيدٍ الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « قال موسى: يا رب، علمني شيئاً أذكرك، وأدعوك به، قال: قل يا موسى: «لا إله إلا الله»، قال: كل عبادك يقولون هذا، قال: يا موسى، لو أن السموات السبع وعامرهن غيري، والأرضين السبع في كفةٍ، و«لا إله إلا الله» في كفةٍ مالت بهن «لا إله إلا الله» رواه ابن حبان، والحاكم، وصححه).

ش: (أبو سعيدٍ): اسمه: سعد بن مالكٍ بن سنان بن عبيدٍ، الأنصاري، الخزرجي، صحابي جليلٌ، وأبوه – أيضاً – كذلك، استصغر أبو سعيدٍ بأحدٍ، ثم شهد ما بعدها، مات بالمدينة سنة ثلاثٍ، أو أربعٍ، أو خمسٍ وستين، وقيل: أربعٍ وسبعين.

قوله: (أذكُرُك) هو بالرفع؛ خبر مبتدإٍ محذوفٍ؛ أي: أنا أذكرك، وقيل: بل هو صفةٌ، و«أدعوك» معطوفٌ عليه؛ أي: أثني عليك وأحمدك به.

(وأدعوك) أي: أتوسل به إليك إذا دعوتك.

قوله: (قال: قل يا موسى: لا إله إلا الله) فيه أن الذَّاكرَ بها يقولها كلها، ولا يقتصر على لفظ الجلالة، كما يفعله جهال المتصوفة، ولا يقول أيضاً: «هو»، كما يقوله غلاة جهالهم، فإذا أرادوا الدعاء قالوا: «يا هو»، فإن ذلك بدعةٌ وضلالةٌ، وقد صنَّف جهالهم في المسألتين، وصنف ابن عربي كتاباً سماه: كتاب الـ«هو».

قوله: (كل عبادك يقولون هذا) هكذا ثبت بخط المصنف: «يقولون» – بالجمع – مراعاةً لمعنى «كل»، والذي في الأصول: «يقول» –بالإفراد– مراعاةً للفظها دون معناها، لكن قد روى الإمام أحمد عن عبد الله ابن عمرٍو هذا الحديث بهذا اللفظ الذي ذكره المصنف أطول منه.

وفي سنن النسائي، والحاكم، وشرح السنة بعد قوله: «كل عبادك يقولون هذا»: «إنما أريد شيئاً تخصني به» أي: بذلك الشيء من بين عموم عبادك، فإن من طبع الإنسان أن لا يفرح فرحاً شديداً إلا بشيءٍ يختص به دون غيره، كما إذا كانت عنده جوهرةٌ ليست موجودةً عند غيره، مع أن من رحمة الله وسنته المطردة: أن ما اشتدت إليه الحاجة والضرورة كان أكثر وجوداً، كالبر والملح والماء ونحو ذلك، دون الياقوت واللؤلؤ، ولما كان بالناس بل بالعالم كله من الضرورة إلى «لا إله إلا الله» ما لا نهاية في الضرورة فوقه كانت أكثر الأذكار وجوداً، وأيسرها حصولاً، وأعظمها معنًى.

والعوام والجهال يعدلون عنها إلى الأسماء الغريبة، والدعوات المبتدعة التي لا أصل لها في الكتاب والسنة، كالأحزاب والأوراد التي ابتدعها جهلة المتصوفة.

قوله: (وعامرهن غيري) هو - بالنصب - عطفٌ على السموات ؛ أي: لو أن السموات السبع، ومن فيهن من العمار غير الله، والأرضين السبع، ومن فيهن وضعوا في كفة الميزان، و«لا إله إلا الله» في الكفة الأخرى؛ مالت بهن «لا إله إلا الله».

وروى الإمام أحمد عن عبدالله بن عمرٍو عن النبي ﷺ: «**أن نوحاً عليه السلام قال لابنه عند موته: آمرك بـ لا إله إلا الله، فإن السموات السبع والأرضين السبع لو وضعت في كفةٍ، ولا إله إلا الله في كفةٍ؛ رجحت بهن لا إله إلا الله، ولو أن السموات السبع والأرضين السبع كن حلقةً مبهمةً قصمتهن لا إله إلا الله**».

وفيه دليلٌ على أن الله تعالى فوق السموات.

قوله: (في كفةٍ) - بكسر الكاف، وتشديد الفاء - من كفة الميزان، قال بعضهم: وتطلق على كل مستديرٍ.

قوله: (مالت بهن لا إله إلا الله) أي: رجحت عليهن، وذلك لما اشتملت عليه من توحيد الله الذي هو أفضل الأعمال، وأساس الملة، ورأس الدين، فمن قالها بإخلاصٍ ويقينٍ، وعمل بمقتضاها ولوازمها، واستقام على ذلك فهو من الذين لا خوفٌ عليهم، ولا هم يحزنون، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحۡزَنُواْ وَأَبۡشِرُواْ بِٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي كُنتُمۡ تُوعَدُونَ ٣٠ نَحۡنُ أَوۡلِيَآؤُكُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِۖ وَلَكُمۡ فِيهَا مَا تَشۡتَهِيٓ أَنفُسُكُمۡ وَلَكُمۡ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ ٣١ نُزُلٗا مِّنۡ غَفُورٖ رَّحِيمٖ﴾.

والحديث يدل على أن (لا إله إلا الله) أفضل الذكر، كما في حديث عبدالله بن عمرٍو مرفوعاً: « **خير الدعاء دعاء يوم عرفة، وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيءٍ قدير** » رواه أحمد والترمذي.

وعنه - أيضاً - مرفوعاً: « **يصاح برجلٍ من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة؛ فينشر له تسعةٌ وتسعون سجلاً، كل سجلٍ منها مد البصر، ثم يقال: أتنكر من هذا شيئاً فيقول: لا يا رب، فيقال: ألك عذرٌ، أو حسنةٌ؟ فيهاب الرجل، فيقول: لا، فيقال: بلى، إن لك عندنا حسناتٍ، وإنه لا ظلم عليك، فيخرج له بطاقةٌ، فيها: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، فيقول: يا رب، ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟! فيقال: إنك لا تُظلَم، فتوضع السجلات في كفةٍ، والبطاقة في كفةٍ، فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة**»، رواه الترمذي - وحسنه -، والنسائي، وابن حبان، والحاكم، وقال: صحيحٌ على شرط مسلمٍ، وقال الذهبي في تلخيصه: صحيحٌ.

قال ابن القيم: «فالأعمال لا تتفاضل بصورها وعددها، وإنما تتفاضل بتفاضل ما في القلوب، فتكون صورة العمل واحدةً، وبينهما من التفاضل كما بين السماء والأرض، قال: تأمل حديث البطاقة التي توضع في كفةٍ، ويقابلها تسعةٌ وتسعون سِجِلًا، كل سجل منها مد البصر، فتثقل البطاقة، وتَطيش السِّجلات، فلا يعذب، ومعلومٌ أن كل موحدٍ له هذه البطاقة، وكثيرٌ منهم يدخل النار بذنوبه».

وعن أبي هريرة مرفوعاً: «**ما قال عبدٌ لا إله إلا الله مخلصاً قط إلا فتحت له أبواب السماء حتى تفضي إلى العرش ما اجتنبت الكبائر** » رواه الترمذي وحسنه ، والنسائي، والحاكم، وقال: على شرط مسلمٍ.

قوله: (رواه ابن حبان، والحاكم) ابن حبان؛ اسمه: محمد بن حبان -بكسر المهملة، وتشديد الموحدة- ابن أحمد بن حبان - كذلك - بن معاذٍ، أبو حاتمٍ ، التميمي ، البستي ، الحافظ ، صاحب التصانيف؛ كـ«الصحيح»، و«التاريخ»، و«الضعفاء»، و«الثقات»، وغير ذلك. قال الحاكم: كان من أوعية العلم في الفقه، واللغة، والحديث، والوعظ، ومن عقلاء الرجال، مات سنة أربعٍ وخمسين وثلاثمائةٍ بمدينة بستٍ بالمهملة.

وأما الحاكم؛ فاسمه: محمد بن عبدالله بن محمدٍ الضبي، النيسابوري، أبو عبدالله، الحافظ، ويعرف بابن البيع، ولد سنة إحدى وعشرين وثلاثمائةٍ، وصنف التصانيف؛ كـ«المستدرك»، و«تاريخ نيسابور»، وغيرهما. ومات سنة: خمسٍ وأربعمائةٍ.

قال المصنف رحمه الله: **(وللترمذي وحسنه عن أنسٍ، سمعت رسول الله** صلى الله عليه وسلم **يقول: « قال الله تعالى: يا ابن آدم، لو أتيتني بقراب الأرض خطايا ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً لأتيتك بقرابها مغفرةً »).**

ش: (الترمذي): اسمه: محمد بن عيسى بن سورة – بفتح المهملة– ابن موسى بن الضحاك السلمي، أبو عيسى، صاحب الجامع، وأحد الأئمة الحفاظ، كان ضرير البصر، روى عن قتيبة، وهنادٍ، والبخاري، وخلقٍ، ومات سنة تسعٍ وسبعين ومائتين.

(وأنسٌ): هو ابن مالكٍ بن النضر الأنصاري ، الخزرجي ، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم، خدمه عشر سنين، ودعا له النبي صلى الله عليه وسلم فقال: « **اللهم أكثر ماله وولده، وأدخله الجنة**»، ومات سنة ثنتين– وقيل: ثلاثٍ – وتسعين، وقد جاوز المائة.

والحديث قطعةٌ من حديثٍ رواه الترمذي من طريق كثير بن فائدٍ، حدثنا سعيد بن عبيدٍ، سمعت بكر ابن عبدالله المزني يقول: حدثنا أنس بن مالكٍ، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « **قال الله تعالى: يا ابن آدم، إنك ما دعوتني ورجوتني غفرت لك على ما كان منك ولا أبالي، يا ابن آدم، لو بلغت ذنوبك عنان السماء ثم استغفرتني غفرت لك، يا ابن آدم، لو أتيتني بقراب الأرض...**» الحديث.

قال ابن رجبٍ: «وإسناده لا بأس به، وسعيد بن عبيدٍ: هو الهُنَائي، ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الدارقطني : تفرد به كثير بن فائدٍ عن سعيد بن عبيدٍ مرفوعاً. ورواه سلم بن قتيبة عن سعيد بن عبيدٍ فوقفه على أنسٍ».

قال ابن رجبٍ: «وتابعه على رفعه أبو سعيدٍ مولى بني هاشمٍ، فرواه عن سعيد بن عبيدٍ مرفوعاً، وقد رواه الإمام أحمد من حديث أبي ذر بمعناه، وأخرجه الطبراني من حديث ابن عباسٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وروى مسلمٌ من حديث أبي ذر عن النبي ﷺ قال: «**يقول الله: من تقرب مني شبراً تقربت منه ذراعاً...**» الحديث، وفيه: «**ومن لقيني بقراب الأرض خطيئةً لا يشرك بي شيئاً لقيته بقرابها مغفرةً**»

قوله: (لو أتيتني بقراب الأرض) «قراب الأرض» - بضم القاف ، وقيل: بكسرها، والضم أشهر - وهو ملؤها، أو ما يقارب ملأها.

قوله: (ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً) شرطٌ ثقيلٌ في الوعد بحصول المغفرة وهو السلامة من الشرك كثيره وقليله، صغيره وكبيره، ولا يسلم من ذلك إلا من سلمه الله، وذلك هو القلب السليم، كما قال تعالى: ﴿يَوۡمَ لَا يَنفَعُ مَالٞ وَلَا بَنُونَ ٨٨ إِلَّا مَنۡ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلۡبٖ سَلِيمٖ﴾.

قال ابن رجبٍ: «من جاء مع التوحيد بقراب الأرض خطايا لقيه الله بقرابها مغفرةً، لكن هذا مع مشيئة الله عَزَّوَجَلَّ فإن شاء غفر له، وإن شاء أخذه بذنوبه، ثم كان عاقبته أن لا يخلد في النار، بل يخرج منها، ثم يدخل الجنة، فإن كمل توحيد العبد وإخلاصه لله تعالى فيه، وقام بشروطه بقلبه ولسانه وجوارحه، أو بقلبه ولسانه عند الموت أوجب ذلك مغفرة ما سلف من الذنوب كلها، ومنعه من دخول النار بالكلية.

فمن تحقق بكلمة التوحيد قلبه أخرجت منه كل ما سوى الله محبةً، وتعظيماً، وإجلالاً، ومهابةً، وخشيةً، وتوكلاً، وحينئذٍ تحرق ذنوبه وخطاياه كلها، ولو كانت مثل زبد البحر، وربما قلبتها حسناتٍ، فإن هذا التوحيد هو الإكسير الأعظم، فلو وضع منه ذرةٌ على جبال الذنوب والخطايا لقلبها حسناتٍ».

وقال شيخ الإسلام: «**الشرك نوعان**: أكبر وأصغر. فمن خلص منهما وجبت له الجنة، ومن مات على الأكبر وجبت له النار، ومن خلص من الأكبر وحصل له بعض الأصغر مع حسناتٍ راجحةٍ على ذنوبه دخل الجنة، فإن تلك الحسنات توحيد كثيرٌ مع يسيرٍ من الشرك الأصغر، ومن خلص من الأكبر ولكن كثر الأصغر حتى رجحت به سيئاته دخل النار، فالشرك يؤاخذ به العبد إذا كان أكبر أو كان كثيراً أصغر، والأصغر القليل في جانب الإخلاص الكثير لا يؤاخذ به».

وفي هذه الأحاديث كثرة ثواب التوحيد، وسعة كرم الله وجوده ورحمته، حيث وعد عباده أن العبد لو أتاه بملء الأرض خطايا وقد مات على التوحيد فإنه يقابله بالمغفرة الواسعة التي تسع ذنوبه.

والرد على الخوارج الذين يكفرون المسلم بالذنوب، وعلى المعتزلة الذين يقولون بالمنزلة بين المنزلتين وهي منزلة الفاسق، فيقولون: ليس بمؤمنٍ ولا كافرٍ، ويخلد في النار، والصواب في ذلك قول أهل السنة أنه لا يُسْلَب عنه اسم الإيمان على الإطلاق، ولا يعطاه على الإطلاق، بل يقال هو مؤمنٌ ناقص الإيمان، أو مؤمنٌ عاصٍ، أو مؤمنٌ بإيمانه فاسقٌ بكبيرته، وعلى هذا يدل الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة.

وقال المصنف: «تأمل الخمس اللواتي في حديث عبادة فإنك إذا جمعت بينه وبين حديث عتبان تبين لك معنى قول: لا إله إلا الله، وتبين لك خطأ المغرورين.

وفيه: أن الأنبياء يحتاجون للتنبيه على معنى قول: لا إله إلا الله، وفيه التنبيه لرجحانها بجميع المخلوقات، مع أن كثيراً ممن يقولها يخف ميزانه.

وفيه أنك إذا عرفت حديث أنسٍ عرفت أن قوله في حديث عتبان: «**إن الله حرم على النار من قال: (لا إله إلا الله) يبتغي بذلك وجه الله أنه ترك الشرك، ليس قولها باللسان**» انتهى ملخصاً.

باب: من حقق التوحيد دخل الجنة بغير حسابٍ

أي: ولا عذابٍ، وتحقيق التوحيد: هو معرفته والاطلاع على حقيقته، والقيام بها علماً وعملاً، وحقيقة ذلك هو انجذاب الروح إلى الله محبةً وخوفاً، وإنابةً وتوكلاً، ودعاءً وإخلاصاً، وإجلالاً وهيبةً، وتعظيماً وعبادةً.

وبالجملة فلا يكون في قلبه شيءٌ لغير الله، ولا إرادةٌ لما حرم الله، ولا كراهةٌ لما أمر الله؛ وذلك هو حقيقة «لا إله إلا الله»، فإن الإله هو المألوه المعبود، وما أحسن ما قال ابن القيم:

فلِواحدٍ كن واحداً في واحـدِ ... أعني سبيل الحق والإيمـان

وذلك هو حقيقة الشهادتين، فمن قام بهما على هذا الوجه فهو من السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بلا حسابٍ ولا عذابٍ.

قال المصنف رحمه الله: (وقال تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾).

ش: مناسبة الآية للترجمة من جهة أن الله تعالى وصف إبراهيم عليه السلام في هذه الآية بهذه الصفات الجليلة التي هي أعلى درجات تحقيق التوحيد، ترغيباً في اتباعه في التوحيد، وتحقيق العبودية باتباع الأوامر، وترك النواهي، فمن اتبعه في ذلك فإنه يدخل الجنة بغير حسابٍ ولا عذابٍ كما يدخلها إبراهيم عليه السلام:

الأولى: أنه كان أمةً ؛ أي: قدوةً وإماماً معلماً للخير، وإماماً يقتدى به، روي معناه عن ابن مسعودٍ. وما كان كذلك إلا لتكميله مقام الصبر واليقين اللذين بهما تنال الإمامة في الدين، كما قال تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾.

الثانية: أنه كان قانتاً لله، أي: خاشعاً، مطيعاً، دائماً على عبادته وطاعته، كما قال شيخ الإسلام: «القنوت في اللغة: دوام الطاعة. والمصلي إذا طال قيامه أو ركوعه أو سجوده؛ فهو قانتٌ في ذلك كله، قال تعالى: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ ﴾، فجعله قانتاً في حال السجود والقيام» انتهى.

فوصفه في هاتين الصفتين بتحقيق العبودية في نفسه:

أولاً: علماً وعملاً، **وثانياً**: دعوةً وتعليماً واقتداءً به، وما كان يقتدى به إلا لعمله به في نفسه، ووصفه في الثانية بالاستقامة على ذلك، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾، فتضمنت العلم والعمل والاستقامة والدعوة.

الثالثة: أنه كان حنيفاً، والحنف الميل، أي: مائلاً منحرفاً قصداً عن الشرك إلى التوحيد، كما قال تعالى حكايةً عنه: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾، وقال تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ﴾ الآية.

الرابعة: أنه ما كان من المشركين. أي: هو موحدٌ خالصٌ من شوائب الشرك مطلقاً، فنفى عنه الشرك على أبلغ وجوه النفي، بحيث لا ينسب إليه شركٌ وإن قل؛ تكذيباً لكفار قريشٍ في زعمهم أنهم على ملة إبراهيم عليه السلام.

وقال المصنف في الكلام على هذه الآية ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً ﴾ : «لئلا يستوحش سالك الطريق من قلة السالكين، ﴿قَانِتًا لِّلَّهِ﴾ لا للملوك ولا للتجار المترفين، ﴿حَنِيفًا﴾ لا يميل يميناً ولا شمالاً، كفعل العلماء المفتونين، ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ خلافاً لمن كثَّر سوادهم وزعم أنه من المسلمين».

قلت: وهو من أحسن ما قيل في تفسير هذه الآية، لكنه ينبِّه بالأدنى على الأعلى.

وقوله **(لئلا يستوحش)**: تنبيهٌ على بعض معنى الأمة، وهو المنفرد وحده في الخير.

وقد روى ابن أبي حاتم عن ابن عباسٍ في قوله: ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا ﴾: «كان على الإسلام، ولم يكن في زمانه من قومه أحدٌ على الإسلام غيره فلذلك قال الله: ﴿ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا ﴾»، ولا تنافي بينه وبين كلام ابن مسعودٍ المتقدم.

قال المصنف رحمه الله: **(وقال: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾).**

ش: مناسبة الآية للترجمة من جهة أن الله تعالى وصف المؤمنين السابقين إلى الجنات بصفاتٍ؛ أعظمها: الثناء عليهم بأنهم ﴿بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾؛ أي: شيئاً من الشرك في وقتٍ من الأوقات، فإن الإيمان النافع مطلقاً لا يوجد إلا بترك الشرك مطلقاً، ولما كان المؤمن قد يَعرض له ما يقدح في إيمانه من شركٍ جلي أو خفي، نفى عنهم ذلك، ومن كان كذلك فقد بلغ من تحقيق التوحيد النهاية، وفاز بأعظم التجارة، ودخل الجنة بلا حسابٍ ولا عذابٍ.

قال ابن كثيرٍ: « ﴿ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾ أي: لا يعبدون معه غيره، بل يوحدونه، ويعلمون أنه لا إله إلا الله، أحدٌ، صمدٌ، لم يتخذ صاحبةً ولا ولداً، وأنه لا نظير له ».

قال المصنف رحمه الله: (عن حصين بن عبدالرحمن قال: كنت عند سعيد بن جبيرٍ فقال: أيكم رأى الكوكب الذي انقض البارحة؟ فقلت: أنا، ثم قلت: أما إني لم أكن في صلاةٍ، ولكني لدغت، قال: فما صنعت؟ قلت: ارتقيت، قال: فما حملك على ذلك؟ قلت: حديثٌ حدثناه الشعبي، قال: وما حدثكم الشعبي؟ قلت: حدثنا عن بريدة بن الحصيب؛ أنه قال: «لا رقية إلا من عينٍ أو حمةٍ»، فقال: قد أحسن من انتهى إلى ما سمع، ولكن حدثنا ابن عباسٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «عرضت عليَّ الأمم، فرأيت النبي ومعه الرهط، والنبي ومعه الرجل والرجلان، والنبي وليس معه أحدٌ؛ إذ رفع لي سوادٌ عظيمٌ، فظننت أنهم أمتي فقيل لي: هذا موسى وقومه، فنظرت فإذا سوادٌ عظيمٌ، فقيل لي: هذه أمتك، ومعهم سبعون ألفاً يدخلون الجنة بلا حسابٍ ولا عذابٍ»، ثم نهض فدخل منزله، فخاض الناس في أولئك، فقال بعضهم: فلعلهم الذين صحبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال بعضهم: فلعلهم الذين ولدوا في الإسلام، فلم يشركوا بالله شيئاً، وذكروا أشياء، فخرج عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخبروه، فقال : «هم الذين لا يسترقون، ولا يكتوون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون» فقام عكاشة بن مِحصَنٍ، فقال: يا رسول الله، ادع الله أن يجعلني منهم، قال: «أنت منهم»، ثم قام رجلٌ آخرُ، فقال: ادع الله أن يجعلني منهم، فقال: «سبقك بها عكاشة»).

ش: هكذا أورد المصنف هذا الحديث غير معزوٍّ، وقد رواه البخاري مختصراً ومطولاً، ومسلمٌ، واللفظ له، والترمذي، والنسائي.

قوله: (عن حصين بن عبدالرحمن) هو السلمي، أبو الهذيل، الكوفي، ثقةٌ تغير حفظه في الآخر، مات سنة ست وثلاثين ومائةٍ، وله ثلاثٌ وتسعون سنةً.

وسعيد بن جبيرٍ: هو الإمام الفقيه، من جلة أصحاب ابن عباسٍ، روايته عن عائشة، وأبي موسى مرسلةٌ، وهو كوفي مولى لبني أسدٍ، قتل بين يدي الحجاج سنة خمسٍ وتسعين، ولم يكمل الخمسين.

قوله: (انقضَّ) هو بالقاف والضاد المعجمة، أي: سقط، والبارحة: هي أقرب ليلةٍ مضت، قال أبو العباس ثعلب: «يقال قبل الزوال: رأيت الليلة، وبعد الزوال: رأيت البارحة»، وهكذا قال غيره، وهي مشتقةٌ من برح: إذا زال.

قوله: (أما إني لم أكن في صلاةٍ) القائل هو حصينٌ، خاف أن يظن الحاضرون أنه ما رأى النجم إلا لأنه يصلي، فأراد أن ينفي عن نفسه إيهام العبادة، وأنه يصلي مع أنه لم يكن فعل ذلك، وهذا يدل على فضل السلف الصالح، وحرصهم على الإخلاص، وشدة إبعادهم عن الرِّياء بخلاف من يقول: فعلتُ وفعلتُ ليوهم الأَغمار أنه من الأولياء، وربما علق السُّبْحة في عُنُقِه، أو أخذها في يده يمشي بها بين الناس إعلاماً للناس أنه يسبح عدد ما فيها من الخرز.

وقد قال الإمام محمد بن وضاحٍ: حدثنا أسدٌ عن جرير بن حازمٍ عن الصلت بن بهرامٍ قال: مر ابن مسعودٍ بامرأةٍ معها تسبيحٌ تسبح به فقطعه وألقاه، ثم مر برجلٍ يسبح بحصًى، فضربه برجله ثم قال: لقد جئتم ببدعةٍ ظُلماً، أو لقد غلبتم أصحاب محمدٍ ﷺ علماً؟!

قوله: (ولكني لدغت) هو بضم أوله، وكسر ثانيه، مبني لما يسم فاعله، أي: لدغته عقربٌ أو نحوها.

قوله: (قلت: ارتقيت) لفظ مسلمٍ: «**استرقيت**»، أي: طلبت من يرقيني.

قوله: (قال: فما حملك على ذلك؟) فيه طلب الحجة على صحة المذهب.

قوله: (حديثٌ حدثناه الشعبي) أي: حملني عليه حديثٌ حدثناه الشعبي، واسمه عامر بن شراحيل الهمداني - بسكون الميم - الشعبي، ولد في خلافة عمر وهو من ثقات التابعين وحفاظهم وفقهائهم، مات سنة ثلاثٍ ومائةٍ.

قوله: (عن بريدة) - بضم أوله وفتح ثانيه - تصغير بردةٍ - **(ابن الحصيب)** - بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين- ابن عبدالله بن الحارث الأسلمي، صحابي شهيرٌ، مات سنة ثلاثٍ وستين، قاله ابن سعدٍ.

قوله: (لا رقية إلا من عينٍ أو حمةٍ) هكذا روي هنا موقوفاً، وقد رواه أحمد وابن ماجه عنه مرفوعاً، ورواه أحمد وأبو داود والترمذي عن عِمران بن حصينٍ به مرفوعاً، قال الهيثمي: «رجال أحمد ثقاتٌ».

والعين: هي إصابة العائن غيره بعينه، **والحُمَة** - بضم المهملة وتخفيف الميم-: سم العقرب وشبهها.

قال الخطابي: «ومعنى الحديث: لا رقية أشفى أو أولى من رقية العين والحمة، وقد رقى النبي ﷺ ورقي».

قلت: وسيأتي ما يتعلق بالرقى إن شاء الله تعالى.

قوله: (قد أحسن من انتهى إلى ما سمع) أي: من أخذ بما بلغه من العلم وعمل به فقد أحسن، لأنه أدى ما وجب عليه، وعمل بما بلغه من العلم، بخلاف من يعمل بجهلٍ أو لا يعمل بما يعلم فإنه مسيءٌ آثمٌ، وفيه فضيلة علم السلف، وحُسْنُ أدبهم وهديهم وتلطفهم في تبليغ العلم، وإرشادهم من أخذ بشيءٍ -وإن كان مشروعاً- إلى ما هو أفضل منه، وأنَّ من عمل بما بلغه عن الله وعن رسوله فقد أحسن، ولا يتوقف العمل به على معرفة كلام أهل المذاهب أو غيرهم.

قوله: (ولكن حدثنا ابن عباسٍ) هو عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب الهاشمي، ابن عم النبي ﷺ، دعا له النبي ﷺ فقال: «**اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل**»، فكان كذلك.

قال عمر: «لو أدرك ابن عباسٍ أسناننا ما عشره منا أحدٌ»، أي: ما بلغ عشره في العلم.

مات بالطائف سنة ثمانٍ وستين.

قال المصنف: «**فيه عمق علم السلف؛ لقوله: قد أحسن من انتهى إلى ما سمع، ولكن كذا وكذا، فعلم أن الحديث الأول لا يخالف الثاني**».

قوله: (عرضت عليَّ الأمم) في رواية الترمذي والنسائي من رواية عبثر بن القاسم، عن حصين بن عبدالرحمن أن ذلك كان ليلة الإسراء، ولفظه: «**لما أسري بالنبي ﷺ جعل يمر بالنبي ومعه الواحد**».

قال الحافظ: «فإن كان ذلك محفوظاً، كانت فيه قوةٌ لمن ذهب إلى تعدد الإسراء، وأنه وقع بالمدينة أيضاً غير الذي وقع بمكة».

كذا قال، وليس بظاهرٍ، بل قد يكون رأى ذلك ليلة الإسراء ولم يحدث به إلا في المدينة، وليس في الحديث ما يدل على أنه حدث به قريباً من العرض عليه.

قوله: (فرأيت النبي ومعه الرهط) هو الجماعة دون العشرة، قاله النووي.

قوله: (والنبي ومعه الرجل والرجلان، والنبي وليس معه أحدٌ) فيه أن الأنبياء متفاوتون في عدد أتباعهم، وأن بعضهم لا يتبعه أحدٌ، وفيه الرد على من احتج بالأكثر، وزعم أن الحق محصورٌ فيهم، وليس كذلك، بل الواجب اتباع الكتاب والسنة مع من كان وأين كان.

قوله: (**إذ رفع لي سوادٌ عظيمٌ**) السواد: ضد البياض، والمراد هنا: الشخص الذي يرى من بعيدٍ، أي: رفع لي أشخاصٌ كثيرةٌ.

قوله: (**فظننت أنهم أمتي**) استشكل الإسماعيلي كونه صلى الله عليه وسلم لم يعرف أمته حتى ظن أنهم أمة موسى عليه السلام؛ وقد ثبت من حديث أبي هريرة: «كيف تعرف من لم تر من أمتك؟» فقال: «**إنهم غر محجلون من أثر الوضوء**»، وأجاب بأن الأشخاص التي رآها في الأفق لا يدرك منها إلا الكثرة من غير تمييزٍ لأعيانهم، وأما ما في حديث أبي هريرة فمحمولٌ على ما إذا قربوا منه، ذكره الحافظ.

قوله: (**فقيل لي: هذا موسى وقومه**)، أي: موسى بن عمران، كليم الرحمن، وقومه الذين اتبعوه، وفيه فضيلة موسى وقومه.

قوله: (**فنظرت فإذا سوادٌ عظيمٌ**) لفظ مسلمٍ بعد قوله: «هذا موسى وقومه»: «**ولكن انظر إلى الأفق، فنظرت؛ فإذا سوادٌ عظيمٌ، فقيل لي: انظر إلى الأفق الآخر، فنظرت؛ فإذا سوادٌ عظيمٌ، فقيل لي: هذه أمتك**».

قوله: (**ومعهم سبعون ألفاً يدخلون الجنة بلا حسابٍ ولا عذابٍ**) أي: لتحقيقهم التوحيد.

قال الحافظ: «المراد بالمعية: المعنوية، فإن السبعين ألفاً المذكورين من جملة أمته، لكن لم يكونوا في الذين عرضوا إذ ذاك، فأريد الزيادة في تكثير أمته بإضافة السبعين ألفاً إليهم».

قلت: وما قاله ليس بظاهرٍ، فإن في رواية ابن فضيلٍ: «**ويدخل الجنة من هؤلاء من أمتك سبعون ألفاً**».

وقد ورد في حديث أبي هريرة في «الصحيحين» وصف السبعين ألفاً بأنهم تضيء وجوههم إضاءة القمر ليلة البدر.

وفيهما عنه مرفوعاً: «**أول زمرةٍ تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر، والذين على آثارهم كأحسن كوكبٍ دُرِّيٍّ في السماء إضاءةً**» وجاء في أحاديث أخر أن مع السبعين ألفاً زيادة عليهم، فروى أحمد والبيهقي في «البعث» حديث أبي هريرة في السبعين ألفاً فذكره، وزاد: قال: «**فاستزدت ربي فزادني مع كل ألفٍ سبعين ألفًا**» قال الحافظ: وسنده جيدٌ.

وفي الباب عن أبي أيوب عند الطبراني، وعن حذيفة عند أحمد، وعن أنسٍ عند البزار، وعن ثوبان عند ابن أبي عاصمٍ قال: فهذه طرقٌ يقوي بعضها بعضاً، قال: وجاء في أحاديث أخر أكثر من ذلك، فأخرج الترمذي وحسنه، والطبراني، وابن حبان في «صحيحه» من حديث أبي أمامة رفعه: «**وعدني ربي أن يدخل الجنة من أمتي سبعين ألفًا، مع كل ألفٍ سبعون ألفًا، لا حساب عليهم، ولا عذاب، وثلاث حثياتٍ من حثيات ربي**».

وروى أحمد وأبو يعلى من حديث أبي بكرٍ الصديق رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**أعطيت سبعين ألفًا يدخلون الجنة بغير حسابٍ، وجوههم كالقمر ليلة البدر، وقلوبهم على قلب رجلٍ واحدٍ، فاستزدت ربي عز وجل فزادني مع كل واحدٍ سبعين ألفًا**»، قال الحافظ: «وفي سنده راويان، أحدهما ضعيف الحفظ، والآخر لم يسم».

قلت: وفيه أن كل أمةٍ تحشر مع نبيها.

قوله: (ثم نهض) أي: قام.

قوله: (فخاض الناس في أولئك) قال النووي: «هو بالخاء والضاد المعجمتين، أي: تكلموا وتناظروا، قال: وفي هذا إباحة المناظرة في العلم والمباحثة في نصوص الشرع على جهة الاستفادة وإظهار الحق».

وفيه: عُمق علم السلف لمعرفتهم أنهم لم ينالوا ذلك إلا بعلمٍ، وفيه حرصهم على الخير؛ ذكره المصنف.

قوله: (فقال: هم الذين لا يسترقون) هكذا ثبت في «الصحيحين» وفي رواية مسلمٍ التي ساقها المصنف رحمه الله هنا زيادة: «**ولا يرقون**» وكأن المصنف اختصرها كغيرها لما قيل: إنها معلولةٌ.

قال شيخ الإسلام: «هذه الزيادة وهمٌ من الراوي، لم يقل النبي صلى الله عليه وسلم: «**لا يرقون**»، لأن الراقي محسنٌ إلى أخيه. وقد قال صلى الله عليه وسلم وقد سئل عن الرقى قال: «**من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه**» وقال: « **لا بأس بالرقى ما لم تكن شركاً** » .

قال: وأيضاً فقد رقى جبريل النبي صلى الله عليه وسلم، ورقى النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه.

قال: والفرق بين الراقي والمسترقي أن المسترقي سائلٌ مستعطٍ، ملتفتٍ إلى غير الله بقلبه والراقي محسنٌ.

قال: وإنما المراد وصف السبعين ألفاً بتمام التوكل فلا يسألون غيرهم أن يرقيهم ولا يكويهم ولا يتطيرون». وكذا قال ابن القيم.

ولكن اعترضه بعضهم بأن قال: «تغليط الراوي مع إمكان تصحيح الزيادة لا يصار إليه، والمعنى الذي حمله على التغليط موجودٌ في المرقى، لأنه اعتل بأن الذي لا يطلب من غيره أن يرقيه تام التوكل، فكذا يقال: والذي يفعل به غيره ذلك ينبغي أن لا يمكنه منه لأجل تمام التوكل، وليس في وقوع ذلك من جبريل عليه السلام دلالةٌ على المدعى، ولا في فعل النبي صلى الله عليه وسلم له أيضاً دلالةٌ لأنه في مقام التشريع، وتبيين الأحكام»، كذا قال هذا القائل، وهو خطأٌ من وجوهٍ:

الأول: أن هذه الزيادة لا يمكن تصحيحها إلا بحملها على وجوهٍ لا يصح حملها عليها، كقول بعضهم: «المراد لا يرقون بما كان شركاً أو احتمله»، فإنه ليس في الحديث ما يدل على هذا أصلاً، وأيضاً فعلى هذا لا يكون للسبعين مزيةٌ على غيرهم؛ فإن جملة المؤمنين لا يرقون بما كان شركاً.

الثاني: قوله : فكذا يقال... إلخ، لا يصح هذا القياس، فإنه من أفسد القياس، وكيف يقاس من سأل وطلب على من لم يسأل؟! مع أنه قياسٌ مع وجود الفارق الشرعي، فهو فاسد الاعتبار، لأنه تسويةٌ بين ما فرق الشارع بينهما بقوله: «**من اكتوى أو استرقى فقد برئ من التوكل**» رواه أحمد والترمذي وصححه، وابن ماجه، وصححه ابن حبان والحاكم أيضاً.

وكيف يجعل ترك الإحسان إلى الخلق سبباً للسبق إلى الجنان؟! وهذا بخلاف من رقى أو رقي من غير سؤالٍ، فقد رقى جبريل النبي ﷺ، ولا يجوز أن يقال: إنه عليه السلام لم يكن متوكلاً في تلك الحال.

الثالث: قوله: ليس في وقوع ذلك من جبريل عليه السلام ... إلخ، كلامٌ غير صحيحٍ بل هما سيدا المتوكلين، فإذا وقع ذلك منهما، دلَّ على أنه لا ينافي التوكل فاعلم ذلك.

قوله: (ولا يكتوون) أي: لا يسألون غيرهم أن يكويهم، كما لا يسألون غيرهم أن يرقيهم استسلاماً للقضاء وتلذذاً بالبلاء.

أما الكيُّ في نفسه: فجائزٌ، كما في «الصحيح» عن جابر بن عبدالله: «أن النبي ﷺ بعث إلى أُبَي بن كعبٍ طبيباً، فقطع له عرقًا ثم كواه»، وفي «صحيح البخاري» عن أنسٍ: «أنه كوي من ذات الجنب، والنبي ﷺ حي».

وروى الترمذي وغيره عن أنسٍ: «أن النبي ﷺ كوى أسعد بن زرارة من الشوكة».

وفي «صحيح البخاري» عن ابن عباسٍ مرفوعاً: « **الشفاء في ثلاثٍ: شربة عسلٍ، وشرطة محجمٍ، وكية نارٍ، وأنا أنهى عن الكي**» وفي لفظٍ: «**وما أحب أن أكتوي**».

قال ابن القيم: «فقد تضمنت أحاديث الكي أربعة أنواعٍ:

أحدها: فعله، **والثاني**: عدم محبته له، **والثالث**: الثناء على من تركه، **والرابع**: النهي عنه.

ولا تعارض بينها بحمد الله، فإن فعله له يدل على جوازه، وعدم محبته له لا يدل على المنع منه، وأما الثناء على تاركيه، فيدل على أن تركه أولى وأفضل، وأما النهي عنه؛ فعلى سبيل الاختيار والكراهة».

قوله: (ولا يتطيرون) أي: لا يتشاءمون بالطيور ونحوها، وسيأتي بيان الطيرة وما يتعلق بها في بابها إن شاء الله تعالى.

قوله: (وعلى ربهم يتوكلون) ذكر الأصل الجامع الذي تفرعت عنه هذه الأفعال؛ وهو التوكل على الله، وصدق الالتجاء إليه، والاعتماد بالقلب عليه الذي هو خلاصة التفريد، ونهاية تحقيق التوحيد الذي يثمر كل مقامٍ شريفٍ من المحبة والخوف والرجاء، والرضى به ربًّا وإلهاً، والرضى بقضائه، بل ربما أوصل العبد إلى التلذذ بالبلاء، وعده من النعماء، فسبحان من يتفضل على من يشاء بما يشاء، والله ذو الفضل العظيم.

واعلم أن الحديث لا يدل على أنهم لا يباشرون الأسباب أصلاً كما يظنه الجهلة، فإن مباشرة الأسباب في الجملة أمرٌ فِطري ضروري لا انفكاك لأحدٍ عنه حتى الحيوان البهيم، بل نفس التوكل مباشرةٌ لأعظم الأسباب، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ أي: كافيه، إنما المراد أنهم يتركون الأمور المكروهة مع حاجتهم إليها توكلاً على الله، كالاسترقاء والاكتواء، فتركهم له ليس لكونه سببًا؛ لكن لكونه سبباً مكروهاً، لاسيما والمريض يتشبث فيما يظنه سببًا لشفائه بخيط العنكبوت.

أما نفس مباشرة الأسباب، والتداوي على وجهٍ لا كراهية فيه، فغير قادحٍ في التوكل، فلا يكون تركه مشروعاً، كما في «الصحيحين» عن أبي هريرة مرفوعاً: «**ما أنزل الله من داءٍ، إلا أنزل له شفاءً**».

وعن أسامة بن شريكٍ قال: كنت عند النبي ﷺ وجاءت الأعراب فقالوا: يا رسول الله! أنتداوى؟ فقال: «**نعم، يا عباد الله، تداووا، فإن الله عَزَّ وَجَلَّ لم يضع داءً إلا وضع له شفاءً، غير داءٍ واحدٍ**» قالوا: ما هو؟ قال: «الهرم» رواه أحمد.

قال ابن القيم: «فقد تضمنت هذه الأحاديث إثبات الأسباب والمسببات، وإبطال قول من أنكرها، والأمر بالتداوي، وأنه لا ينافي التوكل كما لا ينافيه دفع داء الجوع والعطش والحر والبرد بأضدادها، بل لا تتم حقيقة التوحيد إلا بمباشرة الأسباب التي نصبها الله مقتضياتٍ لمسبباتها قدراً وشرعاً، وأن تعطيلها يقدح في نفس التوكل، كما يقدح في الأمر والحكمة، ويضعفه من حيث يظن معطلها أن تركها أقوى في التوكل، فإن تركها عجزٌ ينافي التوكل الذي حقيقته اعتماد القلب على الله في حصول ما ينفع العبد في دينه ودنياه، ودفع ما يضره في دينه ودنياه. ولا بد مع هذا الاعتماد من مباشرة الأسباب، وإلا كان معطلاً للأمر والحكمة والشرع، فلا يجعل العبد عجزه توكلاً، ولا توكله عجزاً».

وقد اختلف العلماء في التداوي، هل هو مباحٌ وتركه أفضل، أو مستحب أو واجبٌ؟ فالمشهور عن أحمد الأول لهذا الحديث وما في معناه، ولكن على ما تقدم لا يتم الاستدلال به على ذلك، والمشهور عند الشافعية الثاني، حتى ذكر النووي في «شرح مسلمٍ» أنه مذهبهم ومذهب جمهور السلف وعامة الخلف، واختاره الوزير أبو المظفر.

قال: ومذهب أبي حنيفة أنه مؤكدٌ حتى يداني به الوجوب قال: ومذهب مالكٍ أنه يستوي فعله وتركه، فإنه قال: لا بأس بالتداوي، ولا بأس بتركه.

وقال شيخ الإسلام: «ليس بواجبٍ عند جماهير الأئمة إنما أوجبه طائفةٌ قليلةٌ من أصحاب الشافعي وأحمد».

قوله: (فقام إليه عكاشة بن محصنٍ) هو بضم العين، وتشديد الكاف، ويجوز تخفيفها.

و(محصنٌ): بكسر الميم، وسكون الحاء، وفتح الصاد المهملتين ابن حرثان بضم المهملة، وسكون الراء وبعدها مثلثةٌ، **(الأسدي)**: من بني أسد بن خزيمة، ومن حلفاء بني أمية، كان من السابقين إلى الإسلام، ومن أجمل الرجال، هاجر، وشهد بدراً، وقاتل فيها. قال ابن إسحاق: وبلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «خير فارسٍ في العرب عكاشة».

ومناقبه مشهورةٌ، استشهد في قتال الردة مع خالدٍ بيدي طُليحة الأسدي، سنة اثنتي عشرة، ثم أسلم طُليحة بعد ذلك.

قوله: (قال: ادع الله أن يجعلني منهم، فقال: «أنت منهم») في رواية البخاري: «فقال: اللهم اجعله منهم»، وكذلك في حديث أبي هريرة عند البخاري مثله. وفي بعض الروايات: أمنهم أنا يا رسول الله؟ قال: «نعم».

قال الحافظ: «ويجمع بأنه سأل الدعاء أولاً، فدعا له، ثم استفهم: هل أجيب؟ فأخبره»، وفيه طلب الدعاء من الفاضل.

قوله: (ثم قام إليه رجلٌ آخر) لم نقف على تسميته إلا في طريقٍ واهيةٍ ذكرها الخطيب في «المبهمات» من رواية أبي حذيفة إسحاق بن بشرٍ أحد الضعفاء من طريقين له عن مجاهدٍ: أن رسول الله ﷺ لما انصرف من غزاة بني المصطلق، فساق قصةً طويلةً فيها ذلك.

قال الحافظ: «وهذا مع ضعفه وإرساله يستبعد من جهة جلالة سعد بن عبادة؛ فإن كان محفوظاً فلعله آخر باسم سيد الخزرج واسم أبيه، فإن في الصحابة كذلك آخر له في مسند بَقِي بن مَخلدٍ حديثٌ، وفي الصحابة سعد بن عمارة، فلعل اسم أبيه تحرف».

قوله: (سبقك بها عكاشة) قال ابن بطالٍ: «معنى قوله: (سبقك) أي: إلى إحراز هذه الصفات، وهي التوكل وعدم التطير وما ذكر معه، وعدل عن قوله: لست منهم، أو لست على أخلاقهم تلطفاً بأصحابه، وحسن أدبٍ معهم».

وقال القرطبي: «لم يكن عند الثاني من الأحوال ما كان عند عكاشة، فلذلك لم يجب إذ لو أجابه لجاز أن يطلب ذلك كل من كان حاضراً فيتسلسل الأمر، فسَدَّ الباب بقوله ذلك، وهذا أولى من قول من قال: كان منافقاً لوجهين:

أحدهما: أن الأصل في الصحابة عدم النفاق فلا يثبت ما يخالف ذلك إلا بنقلٍ صحيحٍ.

والثاني: أنه قل أن يصدر مثل هذا السؤال إلا عن قصدٍ صحيحٍ، ويقينٍ بتصديق الرسول ﷺ، وكيف يصدر ذلك من منافقٍ؟!»

قلت: هذا أولى ما قيل في تأويله، وإليه مال شيخ الإسلام.

قال المصنف رحمه الله: وفيه استعمال المعاريض، وحسن خلقه ﷺ.

باب: الخـــوف من الشـــرك

لما كان الشرك أعظم ذنبٍ عصي الله به، ولهذا رتب عليه من عقوبات الدنيا والآخرة ما لم يرتبه على ذنبٍ سواه من إباحة دماء أهله وأموالهم، وسَبْيِ نسائهم وأولادهم، وعدم مغفرته من بين الذنوب إلا بالتوبة منه؛ نبَّه المصنف رحمه الله بهذه الترجمة على أنه ينبغي للمؤمن أن يخاف منه، ويحذره، ويعرف أسبابه ومبادئه وأنواعه؛ لئلا يقع فيه.

ولهذا قال حذيفة: «كان الناس يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن أقع فيه»، رواه البخاري.

وذلك أن من لم يعرف إلا الخير قد يأتيه الشر ولا يعرف أنه شر؛ فإما أن يقع فيه، وإما أن لا ينكره كما ينكره الذي عرفه، ولهذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «**إنما تنقض عرى الإسلام عروةً عروةً إذا نشأ في الإسلام من لم يعرف الجاهلية**».

قال شيخ الإسلام: «وهو كما قال عمر، فإن كمال الإسلام هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتمام ذلك بالجهاد في سبيل الله، ومن نشأ في المعروف، فلم يعرف غيره، فقد لا يكون عنده من العلم بالمنكر وضَرَرِه ما عِندَ مَن عَلِمَهُ، ولا يكون عنده من الجهاد لأهله ما عند الخبير بهم، ولهذا يوجد الخبير بالشر وأسبابه إذا كان حسن القصد؛ عنده من الاحتراز عنه والجهاد لهم ما ليس عند غيره، ولهذا كان الصحابة أعظم إيماناً وجهاداً ممن بعدهم لكمال معرفتهم بالخير والشر، وكمال محبتهم للخير، وبغضهم للشر لما علموه من حسن حال الإيمان والعمل الصالح، وقبح حال الكفر والمعاصي».

قال المصنف رحمه الله: (وقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾

ش: قال ابن كثيرٍ: «أخبر تعالى أنه ﴿لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾، أي: لا يغفر لعبدٍ لقيه وهو مشركٌ به، ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾، أي: من الذنوب ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ من عباده».

قلت: فتبين بهذا أن الشرك أعظم الذنوب، لأن الله تعالى أخبر أنه لا يغفره، أي: إلا بالتوبة منه، وما عداه، فهو داخلٌ تحت مشيئة الله؛ إن شاء غفره بلا توبةٍ، وإن شاء عذب به، وهذا يوجب للعبد شدة الخوف من هذا الذنب الذي هذا شأنه عند الله، وإنما كان كذلك، لأنه أقبح القبيح وأظلم الظلم، إذ مضمونه تنقيص رب العالمين، وصرف خالص حقه لغيره، وعدل غيره به، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾.

ولأنه مناقضٌ للمقصود بالخلق والأمر، منافٍ له من كل وجهٍ، وذلك غاية المعاندة لرب العالمين، والاستكبار عن طاعته والذل له، والانقياد لأوامره الذي لا صلاح للعالم إلا بذلك، فمتى خلا منه خَرِبَ وقامت القيامة، كما قال صلى الله عليه وسلم: «**لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض: الله الله**» رواه مسلمٌ.

ولأن الشرك تشبيهٌ للمخلوق بالخالق -تعالى وتقدس- في خصائص الإلهية من ملك الضر والنفع، والعطاء والمنع الذي يوجب تعلق الدعاء والخوف والرجاء والتوكل وأنواع العبادة كلها بالله وحده.

فمن عَلَّق ذلك بمخلوقٍ فقد شبهه بالخالق، وجعل من لا يملك لنفسه ضرًّا ولا نفعاً ولا موتاً ولا حياةً ولا نشوراً فضلاً عن غيره شبيهاً بمن له الخلق كله، وله الملك كله، وبيده الخير كله، وإليه يرجعُ الأمر كله، فأزمة الأمور كلها بيده سبحانه، ومرجعها إليه، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع، الذي إذا فتح للناس رحمةً، ﴿فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾، فأقبح التشبيه: تشبيه العاجز الفقير بالذات، بالقادر الغني بالذات.

ومن خصائص الإلهية الكمال المطلق من جميع الوجوه الذي لا نقص فيه بوجهٍ من الوجوه، وذلك يوجب أن تكون العبادة كلها له وحده، والتعظيم والإجلال والخشية والدعاء والرجاء والإنابة والتوكل والتوبة والاستعانة وغاية الحب مع غاية الذل؛ كل ذلك يجب عقلاً وشرعاً وفطرةً أن يكون لله وحده، ويمتنع عقلاً وشرعاً وفطرةً أن يكون لغيره، فمن فعل شيئاً من ذلك لغيره، فقد شبه ذلك الغير بمن لا شبيه له، ولا مثل له، ولا ند له، وذلك أقبح التشبيه وأبطله، فلهذه الأمور وغيرها أخبر سبحانه أنه لا يغفره مع أنه كتب على نفسه الرحمة. هذا معنى كلام ابن القيم.

وفي الآية رد على الخوارج المكفرين بالذنوب، وعلى المعتزلة القائلين بأن أصحاب الكبائر يدخلون النار ولا بد، ولا يخرجون منها، وهم أصحاب المنزلة بين المنزلتين.

ووجه ذلك أن الله تعالى جعل مغفرة ما دون الشرك معلَّقةً بالمشيئة، ولا يجوز أن يحمل هذا على التائب، فإن التائب لا فرق في حقه بين الشرك وغيره، كما قال تعالى في الآية الأخرى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ﴾ فهنا عمَّم وأطلق، لأن المراد به التائب، وهناك خص وعلق لأن المراد به من لم يتب. قاله شيخ الإسلام.

قال المصنف رحمه الله: (وقال الخليل عليه السلام: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾).

ش: الصنم: ما كان منحوتاً على صورة البشر، والوثن: ما كان منحوتاً على غير ذلك. ذكره الطبري عن مجاهدٍ، والظاهر أن الصنم ما كان مصوراً على أي صورةٍ، والوثن بخلافه كالحجر والبنية، وإن كان الوثن قد يطلق على الصنم، ذكر معناه غير واحدٍ، ويروى عن بعض السلف ما يدل عليه.

وقوله: ﴿وَٱجۡنُبۡنِي﴾ أي: اجعلني وبني في جانبٍ عن عبادة الأصنام، وباعد بيني وبينها.

قيل: وأراد بذلك بنيه وبناته من صلبه، ولم يذكر البنات لدخولهم تبعاً في البنين، وقد استجاب الله دعاءه، وجعل بنيه أنبياء، وجنبهم عبادة الأصنام، وإنما دعا إبراهيم عليه السلام بذلك، لأن كثيراً من الناس افتتنوا بها، كما قال: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضۡلَلۡنَ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ فخاف من ذلك ودعا الله أن يعافيه وبنيه من عبادتها.

فإذا كان إبراهيم عليه السلام يسأل الله أن يُجَنِّبَهُ، ويجنب بنيه عبادة الأصنام، فما ظنك بغيره؟

كما قال إبراهيم التيمي: «ومن يأمن من البلاء بعد إبراهيم؟!» رواه ابن جريرٍ، وابن أبي حاتم.

وهذا يوجب للقلب الحي أن يخاف من الشرك، لا كما يقول الجهال: إن الشرك لا يقع في هذه الأمة، ولهذا أمنوا الشرك فوقعوا فيه، وهذا وجه مناسبة الآية للترجمة.

قال المصنف رحمه الله: (وفي الحديث: «أخوف ما أخاف عليكم: الشرك الأصغر» فسئل عنه؟ فقال: «الرياء»).

ش: هكذا أورد المصنف هذا الحديث مختصراً غير معزو، وقد رواه الإمام أحمد والطبراني، وابن أبي الدنيا، والبيهقي في «الزهد»، وهذا لفظ أحمد؛ قال: حدثنا يونس، حدثنا ليثٌ عن يزيد، يعني ابن الهاد، عن عمرٍو عن محمود بن لبيدٍ: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر**» قالوا: وما الشرك الأصغر يا رسول الله؟ قال: «**الرياء، يقول الله يوم القيامة إذا جزى الناس بأعمالهم: اذهبوا إلى الذين كنتم تراؤون في الدنيا فانظروا هل تجدون عندهم جزاءً**».

قال المنذري: «ومحمود بن لبيدٍ رأى النبي ﷺ ولم يصح له منه سماعٌ فيما أرى، وذكر ابن أبي حاتمٍ أن البخاري قال: له صحبةٌ، قال: وقال أبي: لا تعرف له صحبةٌ، ورجح ابن عبد البر والحافظ أن له صحبةً وقال: جل روايته عن الصحابة، وقد رواه الطبراني بإسنادٍ جيدٍ عن محمود بن لبيدٍ عن رافع بن خديجٍ».

وقيل: إن حديث محمودٍ هو الصواب دون ذكر رافعٍ.

مات محمودٌ سنة ست وتسعين، وقيل: سنة سبعٍ، وله تسعٌ وتسعون سنةً.

قوله: (إن أخوف ما أخاف عليكم: الشرك الأصغر) هذا من رحمته ﷺ لأمته وشفقته عليهم، وتحذيره مما يخاف عليهم ، فإنه ما من خيرٍ إلا دلهم عليه، وأمرهم به، وما من شر إلا وأخبرهم به، وحذرهم عنه، كما قال ﷺ فيما صح عنه: «**ما بعث الله من نبي إلا كان حقا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم**».

ولما كانت النفوس مجبولةً على محبة الرياسة والمنزلة في قلوب الخلق إلا من سلَّم الله، كان هذا أخوف ما يخاف على الصالحين، لقوة الداعي إلى ذلك، والمعصوم من عصم الله، وهذا بخلاف الداعي إلى الشرك الأكبر، فإنه: إما معدومٌ في قلوب المؤمنين الكاملين، ولهذا يكون الإلقاء في النار أسهل عندهم من الكفر، وإما ضعيفٌ؛ هذا مع العافية، وأما مع البلاء، فـ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّـٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾.

فلذلك صار خوفه ﷺ على أصحابه من الرياء أشد؛ لقوة الداعي وكثرته، دون الشرك الأكبر لما تقدم، مع أنه أخبر أنه لا بد من وقوع عبادة الأوثان في أمته، فدل ذلك على أنه ينبغي للإنسان أن يخاف على نفسه الشرك الأكبر إذا كان الأصغر مخوفاً على الصالحين من الصحابة مع كمال إيمانهم، فينبغي للإنسان أن يخاف الأكبر لنقصان إيمانه ومعرفته بالله، فهذا وجه إيراد المصنف له هنا مع أن الترجمة تشمل النوعين.

قال المصنف: «وفيه: أن الرياء من الشرك، وأنه من الأصغر، وأنه أخوف ما يخاف على الصالحين، وفيه قرب الجنة والنار، والجمع بين قربهما في حديثٍ واحدٍ» على عملٍ واحدٍ متقاربٍ في الصورة.

قال المصنف رحمه الله: (وعن ابن مسعودٍ أن رسول الله ﷺ قال: «من مات وهو يدعو لله ندا دخل النار» رواه البخاري).

ش: قال ابن القيم: «الند: الشبه، يقال: فلانٌ ند فلانٍ ونديده، أي: مثله وشبهه» انتهى. وهذا كما قال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِ ۚ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾.

أي: من مات وهو يدعو لله ندا، أي: يجعل لله ندا فيما يختص به تعالى، ويستحقه من الربوبية والإلهية دخل النار؛ لأنه مشركٌ، فإن الله تعالى هو المستحق للعبادة لذاته، لأنه المألوه المعبود الذي تألهه القلوب، وترغب إليه، وتفزع إليه عند الشدائد، وما سواه فهو مفتقرٌ إليه، مقهورٌ بالعبودية له، تجري عليه أقداره وأحكامه طوعاً وكرهاً، فكيف يصلح أن يكون ندا؟ قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا ۚ إِنَّ الْإِنسَانَ لَكَفُورٌ مُّبِينٌ﴾، وقال: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ الآيتين،

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾، فبطل أن يكون له نديدٌ من خلقه، تعالى عن ذلك علوا كبيراً: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

واعلم أن دعاء الند على قسمين:

أكبر وأصغر، فالأكبر لا يغفره الله إلا بالتوبة منه، وهو الشرك الأكبر، وأصغر كيسير الرياء، وقول الرجل: ما شاء الله وشئت، ونحو ذلك، فقد ثبت أن النبي ﷺ لما قال له رجلٌ: ما شاء الله وشئت؛ قال: « **أجعلتني لله نداء، بل ما شاء الله وحده** » رواه أحمد وابن أبي شيبة، والبخاري في «الأدب المفرد» والنسائي، وابن ماجه، وقد تقدم حكمه في باب فضل التوحيد.

قال المصنف رحمه الله: (ولمسلمٍ عن جابرٍ: أن رسول الله ﷺ قال: « من لقي الله لا يشرك به شيئًا دخل الجنة، ومن لقيه يشرك به شيئًا دخل النار »).

ش: جابرٌ: هو ابن عبد الله بن عمرو بن حرامٍ – بمهملتين– الأنصاري ، ثم السَّلَمي – بفتحتين – ، صحابي جليلٌ مكثرٌ، ابن صحابي، له ولأبيه مناقب مشهورةٌ رضي الله عنهما، مات بالمدينة بعد السبعين، وقد كف بصره، وله أربعٌ وتسعون سنةً.

قوله: (من لقي الله لا يشرك به شيئًا) قال القرطبي: «أي: من لم يتخذ معه شريكاً في الإلهية، ولا في الخلق، ولا في العبادة، ومن المعلوم من الشرع المجمع عليه عند أهل السنة أن من مات على ذلك، فلا بد له من دخول الجنة وإن جرت عليه قبل ذلك أنواعٌ من العذاب والمحنة، وأن من مات على الشرك لا

يدخل الجنة، ولا يناله من الله رحمةٌ، ويخلد في النار أبد الآباد، من غير انقطاع عذابٍ، ولا تصرُّم آمادٍ، وهذا معلومٌ ضروري من الدين، مجمعٌ عليه بين المسلمين».

وقال النووي : «أما دخول المشرك النار فهو على عمومه، فيدخلها ويخلد فيها، ولا فرق فيه بين الكتابي اليهودي والنصراني، وبين عبدة الأوثان وسائر الكفرة من المرتدين والمعطلين، ولا فرق عند أهل الحق بين الكافر عناداً وغيره، ولا بين من خالف ملة الإسلام وبين من انتسب إليها ثم حكم بكفره بجحده وغير ذلك.

وأما دخول من مات غير مشركٍ الجنة، فهو مقطوعٌ له به، لكن إن لم يكن صاحب كبيرةٍ مات مُصِرًّا عليها دخل الجنة أولاً، وإن كان صاحب كبيرةٍ مات مصرًّا عليها، فهو تحت المشيئة، فإن عفي عنه دخل الجنة أولاً، وإلا عذب في النار، ثم أخرج فيدخل الجنة».

وقال غيره: «اقتصر على نفي الشرك لاستدعائه التوحيد بالاقتضاء، واستدعائه إثبات الرسالة باللزوم، إذ من كذب رسل الله؛ فقد كذب الله، ومن كَذَّب الله؛ فهو مشركٌ، وهو كقولك: من توضأ صحت صلاته، أي: مع سائر الشروط، فالمراد: من مات حال كونه مؤمناً بجميع ما يجب الإيمان به إجمالاً في الإجمالي، وتفصيلاً في التفصيلي».

قلت: قد تقدم بعض ما يتعلق بذلك في باب فضل التوحيد.

قال المصنف: «**وفيه تفسير لا إله إلا الله، كما ذكره البخاري**» في صحيحه يعني أن معنى لا إله إلا الله؛ ترك الشرك، وإفراد الله بالعبادة، والبراءة ممن عبد سواه كما بيَّنه الحديث، «**وفيه فضيلة من سلم من الشرك**».

باب: الدعــاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله

لما بين المصنف رحمه الله الأمر الذي خلقت له الخليقة وفضله وهو التوحيد، وذكر الخوف من ضده الذي هو الشرك، وأنه يوجب لصاحبه الخلود في النار؛ نبَّهُ بهذه الترجمة على أنه لا ينبغي لمن عرف ذلك أن يقتصر على نفسه كما يظن الجهال؛ ويقولون: (اعمل بالحق واترك الناس، وما يعنيك من الناس)، بل يدعو إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن، كما كان ذلك شأن المرسلين وأتباعهم إلى يوم الدين، وكما جرى للمصنف وأشباهه من أهل العلم والدين والصبر واليقين.

وإذا أراد الدعوة إلى ذلك؛ فليبدأ بالدعوة إلى التوحيد الذي هو معنى شهادة أن: لا إله إلا الله، إذ لا تصح الأعمال إلا به، فهو أصلها الذي تبنى عليه، ومتى لم يوجد، لم ينفع العمل، بل هو حابطٌ، إذ لا تصح العبادة مع الشرك، كما قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنفُسِهِم بِالْكُفْرِ ۚ أُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ﴾، ولأن معرفة معنى هذه الشهادة هو أول واجبٍ على العباد، فكان أول ما يبدأ به في الدعوة.

قال المصنف رحمه الله: (وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ الآية).

ش: قال ابن كثيرٍ: «يقول تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم آمراً له أن يخبر الناس أن هذه سبيله، أي: طريقته وسنته، وهي الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله، يدعو إلى الله بها على بصيرةٍ من ذلك ويقينٍ وبرهانٍ هو وكل من اتبعه يدعو إلى ما دعا إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم على بصيرةٍ وبرهانٍ عقلي شرعي، وقوله: ﴿وَسُبْحَانَ اللَّهِ﴾ أي: وأنزه الله، وأُجِلُّ وأعظم عن أن يكون له شريكٌ ونديدٌ، تبارك وتعالى عن ذلك علوا كبيراً».

قلت: فتبين وجه المطابقة بين الآية والترجمة، قيل: ويظهر ذلك إذا كان قوله: ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي﴾ عطفاً على الضمير في ﴿أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ فهو دليلٌ على أن أتباعه هم الدعاة إلى الله تعالى، وإن كان عطفاً على الضمير المنفصل، فهو صريحٌ في أن أتباعه هم أهل البصيرة فيما جاء به دون من عداهم، والتحقيق أن العطف يتضمن المعنيين، فأتباعه هم أهل البصيرة الذين يدعون إلى الله.

وفي الآية مسائل نبه عليها المصنف: منها: التنبيه على الإخلاص، لأن كثيراً ولو دعا إلى الحق فهو يدعو إلى نفسه. **ومنها**: أن البصيرة من الفرائض، ووجه ذلك: أن اتباعه ﷺ واجبٌ، وليس أتباعه حقًّا إلا أهل البصيرة، فمن لم يكن منهم فليس من أتباعه، فتعين أن البصيرة من الفرائض، **ومنها**: من دلائل حسن التوحيد أنه تنزيه الله عَزَّوَجَلَّ عن المسبة، **ومنها** : أن من قبح الشرك كونه مسبةً لله، **ومنها** : إبعاد المسلم عن المشركين لا يصير معهم ولو لم يشرك، وكل هذه الثلاث في قوله: ﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ ...﴾ الآية.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وعن ابن عباسٍ أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له: «إنك تأتي قومًا من أهل الكتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه، شهادة أن لا إله إلا الله » - وفي روايةٍ: «إلى أن يوحِّدوا الله» - فإن هم أطاعوك لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلواتٍ في كل يومٍ وليلةٍ، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقةً تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم، فإن هم أطاعوك لذلك فإياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حِجابٌ » أخرجاه).

ش: قوله : (لما بعث معاذاً إلى اليمن)، قال الحافظ : «كان بعث معاذٍ إلى اليمن سنة عشرٍ قبل حجِّ النبي ﷺ كما ذكره المصنف - يعني البخاري - في أواخر المغازي، وقيل: كان ذلك في آخر سنة تسعٍ عند منصرفه من تبوكٍ، رواه الواقدي بإسناده إلى كعب بن مالكٍ، وأخرجه ابن سعدٍ في «الطبقات» عنه، ثم حكى ابن سعدٍ أنه كان في ربيع الآخر سنة عشرٍ، وقيل: بعثه عام الفتح سنة ثمانٍ، واتفقوا على أنه لم يزل على اليمن إلى أن قدم في عهد أبي بكرٍ، ثم توجه إلى الشام، فمات بها؛ واختلف هل كان معاذٌ والياً أو قاضياً؟ فجزم ابن عبد البر بالثاني، والغسَّاني بالأول».

قلت: الظاهر أنه كان والياً قاضياً.

قوله: (**إنك تأتي قومًا من أهل الكتاب**) قال القرطبي: «يعني به اليهود والنصارى، لأنهم كانوا في اليمن أكثر من مشركي العرب أو أغلب، وإنما نبهه على هذا ليتهيأ لمناظرتهم، ويُعِدّ الأدلة لامتحانهم، لأنهم أهل علمٍ سابقٍ، بخلاف المشركين وعبدة الأوثان».

قال الحافظ: «هو كالتوطئة للوصية ليجمع همته عليها»، ثم ذكر معنى كلام القرطبي.

قلت: وفيه أن مخاطبة العالم ليست كمخاطبة الجاهل، والتنبيه على أنه ينبغي للإنسان أن يكون على بصيرةٍ في دينه، لئلا يُبتلى بمَن يورد عليه شبهةً من علماء المشركين، ففيه التنبيه على الاحتراز من الشبه، والحرص على طلب العلم.

قوله: (**فليكن أول ما تدعوهم إليه: شهادة أن لا إله إلا الله**) يجوز رفع «أول» مع نصب «شهادة» وبالعكس.

قوله: (**وفي روايةٍ: « إلى أن يوحدوا الله »**) هذه الرواية في التوحيد من «صحيح البخاري» وفي بعض الروايات: «**فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله**» وفي بعضها: « **وأن محمدًا رسول الله** » وأكثر الروايات فيها ذكر الدعوة إلى الشهادتين.

وأشار المصنف رحمه الله بإيراد هذه الرواية إلى التنبيه على معنى شهادة أن لا إله إلا الله، إذ معناها توحيد الله بالعبادة، وترك عبادة ما سواه، فلذلك جاء الحديث مرةً بلفظ: «**شهادة أن لا إله إلا الله**»، ومرةً: «**إلى أن يوحدوا الله**»، ومرةً : «**فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله، فإذا عَرفوا الله، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلواتٍ**»، وذلك هو الكفر بالطاغوت، والإيمان بالله الذي قال الله فيه: ﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ﴾.

ومعنى الكفر بالطاغوت: هو خلع الأنداد والآلهة التي تدعى من دون الله من القلب، وترك الشرك بها رأساً، وبغضه وعداوته.

ومعنى الإيمان بالله: هو إفراده بالعبادة التي تتضمن غاية الحب بغاية الذل والانقياد لأمره، وهذا هو الإيمان بالله المستلزم للإيمان بالرسل عليهم السلام، المستلزم لإخلاص العبادة لله تعالى، وذلك هو توحيد الله تعالى، ودينه الحق المستلزم للعلم النافع، والعمل الصالح، وهو حقيقة شهادة أن لا إله إلا الله، وحقيقة المعرفة بالله، وحقيقة عبادته وحده لا شريك له.

فلله ما أفقه من روى هذا الحديث بهذه الألفاظ المختلفة لفظاً المتفقة معنًى، فعرفوا أن المراد من شهادة أن لا إله إلا الله هو الإقرار بها علماً ونطقاً وعملاً، خلافاً لما يظنه الجهال أن المراد من هذه الكلمة هو مجرد النطق بها، أو الإقرار بوجود الله أو مُلكِهِ لكل شيءٍ من غير شريكٍ، فإن هذا القدر قد عرفه عُبَّاد الأوثان وأقروا به، فضلاً عن أهل الكتاب، ولو كان كذلك لم يحتاجوا إلى الدعوة إليه.

وفيه دليلٌ على أن التوحيد الذي هو إخلاص العبادة لله وحده لا شريك له وترك عبادة ما سواه هو أول واجبٍ، فلهذا كان أول ما دعت إليه الرسل عليهم السلام، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾، وقال: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «وقد عُلم بالاضطرار من دين الرسول صلى الله عليه وسلم، واتفقت عليه الأمة أن أصلَ الإسلام، وأولَ ما يؤمر به الخلق شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، فبذلك يصير الكافر مسلماً، والعدو وليًّا، والمباح دمه وماله معصوم الدم والمال، ثم إن كان ذلك من قلبه، فقد دخل في الإيمان، وإن قاله بلسانه دون قلبه، فهو في ظاهر الإسلام دون باطن الإيمان».

وفيه: البداءة في الدعوة والتعليم بالأهم فالأهم، واستدل به من قال من العلماء: إنه لا يشترط في صحة الإسلام النطق بالتبرِّي من كل دينٍ يخالف دين الإسلام، لأن اعتقاد الشهادتين يستلزم ذلك وفي ذلك تفصيلٌ.

وفيه: أنه لا يحكم بإسلام الكافر إلا بالنطق بالشهادتين، قال شيخ الإسلام: «فأما الشهادتان إذا لم يتكلم بهما مع القدرة فهو كافرٌ باتفاق المسلمين، وهو كافرٌ باطناً وظاهراً عند سلف الأمة وأئمتها، وجماهير علمائها».

قلت: هذا - والله أعلم - فيمن لا يُقِرُّ بهما أو بإحداهما، أما من كُفْرُه مع الإقرار بهما ففيه بحثٌ، والظاهر أن إسلامه هو توبته عما كفر به.

وفيه: أن الإنسان قد يكون قارئاً عالماً وهو لا يعرف معنى لا إله إلا الله، أو يعرفه ولا يعمل به، نبه عليه المصنف، وقال بعضهم: «هذا الذي أمر به النبي صلى الله عليه وسلم معاذاً هو الدعوة قبل القتال التي كان يوصي بها النبي صلى الله عليه وسلم أُمراءه».

قلت: فعلى هذا فيه استحباب الدعوة قبل القتال لمن بلغته الدعوة، أما من لم تبلغه فتجب دعوته.

قوله: (**فإن هم أطاعوك لذلك**)، أي: شهدوا وانقادوا لذلك.

قوله: (**فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلواتٍ**)، فيه أن الصلاة بعد التوحيد والإقرار بالرسالة أعظم الواجبات وأوجبها، واستدل به على أن الكفار غير مخاطبين بالفروع حيث دعاهم أولاً إلى التوحيد فقط، ثم دعوا إلى العمل، ورتب ذلك عليها بالفاء، وأيضاً فإن قوله: «**فإن هم أطاعوك لذلك فأخبرهم**» يفهم منه أنهم لو لم يطيعوا لم يجب عليهم شيءٍ.

قال النووي: «وهذا الاستدلال ضعيفٌ، فإن المراد: أَعْلِمْهم بأنهم مُطالبون بالصلوات وغيرها في الدنيا، والمطالبة في الدنيا لا تكون إلا بعد الإسلام، ولا يلزم من ذلك أن لا يكونوا مخاطبين بها، ويزاد في عذابهم بسببها في الآخرة.

قال: ثم اعلم أن المختار أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة المأمور به والمنهي عنه، هذا قول المحققين والأكثرين»

قلت: ويدل عليه قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ﴾ الآيات.

وفيه دليلٌ على أن الوتر ليس بفرضٍ، إذ لو كان فرضًا لكان صلاةً سادسةً لا سيما وهذا في آخر الأمر.

قوله: (فإن هم أطاعوك لذلك) أي: آمنوا بأن الله افترضها عليهم وفعلوها.

قوله: (فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقةً، تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم) فيه: دليلٌ على أن الزكاة أوجب الأركان بعد الصلاة، وأنها تؤخذ من الأغنياء، وتصرف إلى الفقراء، وإنما خص النبي ﷺ الفقراء بالذكر مع أنها تدفع إلى المجاهد والعامل ونحوهما وإن كانوا أغنياء لأن الفقراء – والله أعلم – هم أكثر من تدفع إليهم، أو لأن حقهم آكد.

وفيه: أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها؛ إما بنفسه أو نائبه، فمن امتنع عن أدائها إليه أخذت منه قهراً، قيل: وفيه دليلٌ على أنه يكفي إخراج الزكاة في صنفٍ واحدٍ كما هو مذهب مالكٍ وأحمد، وعلى ما تقدم لا يكون فيه دليلٌ.

وفيه: أنه لا يجوز دفعها إلى غني ولا كافرٍ، وأن الفقير لا زكاة عليه، وأن من ملك نصاباً لا يعطى من الزكاة من حيث إنه جعل المأخوذ منه غنيًّا وقابله بالفقير، ومن ملك النصاب فالزكاة مأخوذةٌ منه فهو غني، والغنى مانعٌ من إعطاء الزكاة إلا من استثني، وأن الزكاة واجبةٌ في مال الصبي والمجنون، كما هو قول الجمهور لعموم قوله: «**من أغنيائهم**».

قوله: (فإياك وكرائم أموالهم) هو بنصب «كرائم» على التحذير، والكرائم: جمع كريمةٍ، أي: نفيسةٍ. قال صاحب «المطالع»: «هي جامعة الكمال الممكن في حقها من غزارة لبنٍ، وجمال صورةٍ، أو كثرة لحمٍ وصوفٍ» ذكره النووي.

وفيه: أنه يحرم على العامل أخذ كرائم المال في الزكاة، بل يأخذ الوسط، ويحرم على صاحب المال إخراج شر المال، بل يخرج الوسط، فإن طابت نفسه بإخراج الكريمة جاز.

قوله: (واتق دعوة المظلوم) أي: احذر دعوة المظلوم، واجعل بينك وبينها وقايةً بفعل العدل وترك الظلم، لئلا يدعو عليك المظلوم.

وفيه تنبيهٌ على المنع من جميع أنواع الظلم، والنكتة في ذكره عقب المنع من أخذ الكرائم إشارةٌ إلى أن أخذها ظلمٌ، ذكره الحافظ.

قوله: (فإنه) -أي: الشأن- **(ليس بينها وبين الله حجابٌ)** أي: لا تُحجب عن الله تعالى، بل ترفع إليه فيقبلها وإن كان عاصياً، كما في حديث أبي هريرة عند أحمد مرفوعاً: «**دعوة المظلوم مستجابةٌ وإن كان فاجرًا ففجوره على نفسه**» وإسناده حسنٌ، قاله الحافظ.

وقال أبو بكر بن العربي: «هذا وإن كان مطلقاً، فهو مقيدٌ بالحديث الآخر أن الداعي على ثلاث مراتبٍ؛ إما أن يُعَجَّل له ما طلب، وإما أن يدخر له أفضل منه، وإما أن يدفع عنه من السوء مثله، وهذا كما قَيَّدَ مُطلقَ قوله: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ بقوله تعالى: ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ﴾».

وفي الحديث -أيضاً- : قبول خبر الواحد العدل ووجوب العمل به، وأن الإمام يبعث العمال لجباية الزكاة وأنه يَعِظُ عماله وولاته، ويأمرهم بتقوى الله، ويعلمهم ما يحتاجون إليه، وينهاهم عن الظلم، ويعرفهم قبيح عاقبته، والتنبيه على التعليم بالتدريج، ذكره المصنف.

واعلم أنه لم يذكر في هذا الحديث ونحوه الصوم والحج، مع أنَّ بعثَ معاذٍ كان في آخر الأمر كما تقدم، فأشكل ذلك على كثيرٍ من العلماء، قال شيخ الإسلام: «أجاب بعض الناس أن الرواة اختصر بعضهم الحديث وليس الأمر كذلك، فإن هذا طعنٌ في الرواة، لأن هذا إنما يقع في الحديث الواحد مثل حديث عبد القيس حيث ذكر بعضهم الصيام وبعضهم لم يذكره، فأما الحديثان المنفصلان، فليس الأمر فيهما كذلك، **ولكن عن هذا جوابان:**

أحدهما: أن ذلك بحسب نزول الفرائض، وأول ما فرض الله الشهادتان ثم الصلاة، فإنه أمر بالصلاة في أول أوقات الوحي، ولهذا لم يذكر وجوب الحج في عامة الأحاديث إنما جاء في الأحاديث المتأخرة».

قلت: وهذا من الأحاديث المتأخرة ولم يذكر فيها.

«**الجواب الثاني**: أنه كان يذكر في كل مقامٍ ما يناسبه، فيذكر تارةً الفرائض التي يقاتل عليها كالصلاة والزكاة، ويذكر تارةً الصلاة والصيام لمن لم يكن عليه زكاةٌ، ويذكر تارةً الصلاة والزكاة والصيام، فإما أن يكون قبل فرض الحج كما في حديث عبد القيس ونحوه، وإما أن يكون المخاطب بذلك لا حج عليه.

وأما الصلاة والزكاة فلهما شأنٌ ليس لسائر الفرائض، ولهذا ذكر الله تعالى في كتابه القتال عليهما، لأنهما عبادتان ظاهرتان بخلاف الصوم، فإنه أمرٌ باطنٌ وهو مما ائتمن عليه الناس، فهو من جنس الوضوء والاغتسال من الجنابة ونحو ذلك مما يؤتمن عليه العبد.

فإنَّ الإنسان يمكنه أن لا ينوي الصوم وأن يأكل سرًّا، كما يمكنه أن يكتم حدثه وجنابته، بخلاف الصلاة والزكاة، وهو صلى الله عليه وسلم يذكر في الإعلام الأعمال الظاهرة التي يقاتل الناس عليها، ويصيرون مسلمين بفعلها، فلهذا علق ذلك بالصلاة والزكاة دون الصيام، وإن كان واجباً كما في آيتي (براءة) فإن (براءة) نزلت بعد فرض الصيام باتفاق الناس.

وكذلك لما بعث معاذ بن جبلٍ إلى اليمن لم يذكر في حديثه الصيام، لأنه تبعٌ وهو باطنٌ، ولا ذكر الحج، لأن وجوبه خاص ليس بعام، وهو لا يجب في العمر إلا مرةً واحدةً». انتهى ملخصاً بمعناه.

قوله: (أخرجاه) أي: أخرجه البخاري ومسلمٌ في «الصحيحين» وأخرجه أيضاً أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولهما عن سهل بن سعدٍ: أن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال يوم خيبر: «لأعطينَّ الراية غدًا رجلاً يُحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، يفتح الله على يديه»، فبات الناس يدوكون ليلتهم أيهم يعطاها؟ فلما أصبحوا، غدوا على رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كلهم يرجو أن يعطاها، فقال: «أين علي بن أبي طالبٍ؟» فقيل: هو يشتكي عينيه، قال: «فأرسلوا إليه»، فأُتي به، فبصق في عينيه ودعا له فبَرَأ، كأن لم يكن به وجعٌ، فأعطاه الراية، وقال: «انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله تعالى فيه، فوالله لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خيرٌ لك من حمر النَّعَم» يدوكون: أي: يخوضون).

ش: قال شيخ الإسلام: «هذا الحديث أصح ما روي لعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ من الفضائل، أخرجاه في «الصحيحين» من غير وجهٍ».

قوله: (عن سهلٍ) هو سهل بن سعد بن مالك بن خالدٍ الأنصاري، الخزرجي، الساعدي، أبو العباس، صحابي شهيرٌ، وأبوه صحابي أيضاً. مات سنة ثمانٍ وثمانين وقد جاوز المائة.

قوله: (قال يوم خيبرٍ) أي: في غزوة خيبرٍ. في «الصحيحين»، واللفظ لمسلمٍ عن سلمة بن الأكوع قال: كان علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قد تخلف عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في خيبرٍ، وكان رمداً، فقال: أنا أتخلف عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟!، فخرج علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فلحق بالنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فلما كان مساء الليلة التي فتحها الله عَزَّ وَجَلَّ في صباحها؛ قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لأُعطينَّ الراية أو ليأخذن بالراية غداً رجلٌ يحبه الله ورسوله**» أو قال: «**يحب الله ورسوله، يفتح الله عليه**» فإذا نحن بعليٍّ، وما نرجوه، فقالوا: هذا علي: فأعطاه رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الراية، ففتح الله عليه.

وهذا يبين أن علياً ﷺ لم يشهد أول خيبر، وأنه ﷺ قال هذه المقالة مساء الليلة التي فتحها الله في صباحها.

قوله: (لأعطين الراية) قال الحافظ: «في رواية بريدة: « **إني دافعٌ اللواء إلى رجلٍ يحبه الله ورسوله** » والراية بمعنى اللواء، وهو العلم الذي يحمل في الحرب، يعرف به موضع صاحب الجيش، وقد يحمله أمير الجيش، وقد يدفعه لمقدم العسكر.

وقد صرح جماعةٌ من أهل اللغة بترادفهما، لكن روى أحمد والترمذي من حديث ابن عباسٍ: كانت راية رسول الله ﷺ سوداء، ولواؤه أبيض.

ومثله عند الطبراني عن بريدة. وعند ابن عدي عن أبي هريرة، وزاد: « **مكتوبٌ فيه: لا إله إلا الله، محمدٌ رسول الله**»، وهو ظاهرٌ في التغاير فلعل التفرقة بينهما عرفيةٌ».

قوله: (يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله) فيه فضيلةٌ عظيمةٌ لعليٍّ ﷺ، لأن النبي ﷺ شهد له بذلك، ولكن ليس هذا من خصائصه.

قال شيخ الإسلام: «ليس هذا الوصف مختصًّا بعليٍّ ولا بالأئمة، فإن الله ورسوله يحب كلَّ مؤمنٍ تقي يحب الله ورسوله، لكن هذا الحديث من أحسن ما يحتج به على النواصب الذين يتبرؤون منه ولا يتولونه، بل قد يكفرونه أو يفسقونه كالخوارج. لكن هذا الاحتجاج لا يتم على قول الرافضة الذين يجعلون النصوص الدالة على فضائل الصحابة كانت قبل ردتهم، فإن الخوارج تقول في عليٍّ مثل ذلك، لكن هذا باطلٌ؛ فإن الله ورسوله لا يطلق مثل هذا المدح على من يعلم أنه يموت كافراً».

وفيه إثبات صفة المحبة لله، وفيه إشارةٌ إلى أن علياً تام الاتباع لرسول الله ﷺ حتى أحبه الله، ولهذا كانت محبته علامة الإيمان، وبغضه علامة النفاق، ذكره الحافظ بمعناه.

قوله: (يفتح الله على يديه) صريحٌ في البشارة بحصول الفتح على يديه، فكان الأمر كذلك، ففيه دليلٌ على شهادة أن محمداً رسول الله.

قوله: (فبات الناس يدوكون ليلتهم) هو بنصب «ليلتهم» على الظرفية، و«يدوكون» قال المصنف: «يخوضون»، والمراد أنهم باتوا تلك الليلة في خوضٍ واختلافٍ فيمن يدفعها إليه، وفيه حرص الصحابة على الخير، ومزيد اهتمامهم به، وذلك يدل على علو مراتبهم في العلم والإيمان.

قوله: (أيهم يعطاها) هو برفع «أيُّ» على البناء.

قوله: (فلما أصبحوا غدوا على رسول الله ﷺ كلهم يرجو أن يعطاها) في رواية أبي هريرة عند مسلمٍ: أن عمر قال: ما أحببت الإمارة إلا يومئذٍ.

فإن قلت: إن كانت هذه الفضيلة لعليٍّ رضي الله عنه ليست من خصائصه؛ فلماذا تمنى بعض الصحابة أن يكون له ذلك؟

قيل: الجواب – كما قال شيخ الإسلام – : «أن في ذلك شهادة النبي ﷺ لعليٍّ بإيمانه باطناً وظاهراً، وإثباتاً لموالاته لله ورسوله، ووجوب موالاة المؤمنين له، وإذا شهد النبي ﷺ لمعينٍ بشهادةٍ أو دعا له بدعاءٍ أحب كثيرٌ من الناس أن يكون له مثل تلك الشهادة، ومثل ذلك الدعاء، وإن كان النبي ﷺ يشهد بذلك لخلقٍ كثيرٍ، ويدعو به لخلقٍ كثيرٍ، وكان تعيينه لذلك المعين من أعظم فضائله ومناقبه، وهذا كالشهادة بالجنة لثابت بن قيسٍ وعبد الله بن سلامٍ وغيرهما، وإن كان قد شهد بالجنة لآخرين، والشهادة بمحبة الله ورسوله للذي ضرب في الخمر».

قلت: وفي هذه الجملة أيضاً حرص الصحابة على الخير.

قوله: (فقال: « أين علي بن أبي طالبٍ؟») قال بعضهم: «كأنه صلى الله عليه وسلم استبعد غيبته عن حضرته في مثل ذلك الموطن، لا سيما وقد قال: « لأعطين الراية » إلى آخره وقد حضر الناس، وكلهم طمع بأن يكون هو الذي يفوز بذلك الوعد».

وفيه: سؤال الإمام عن رعيته، وتفقده أحوالهم، وسؤاله عنهم في مجامع الخير.

قوله: (فقيل له: هو يشتكي عينيه) أي: من الرمد، كما في «صحيح مسلمٍ» عن سعد بن أبي وقاصٍ: فقال: «**ادعوا لي عليًّا**»، فأتي به أرمد، فبصق في عينيه، ودفع إليه الراية، ففتح الله عليه.

قوله: (قال: « فأرسلوا إليه») بهمزة قطعٍ، أمرٌ من الإرسال، أمرهم بأن يرسلوا إليه، فيدعوه له، ولمسلمٍ من طريق إياس بن سلمة عن أبيه قال: فأرسلني إلى عليٍّ، فجئت به أقوده أرمد، فبصق في عينيه، فبرأ.

قوله: (فبصق) بفتح الصاد أي: تفل.

قوله: (فدعا له، فبرأ) هو بفتح الراء والهمزة، بوزن ضرب، ويجوز الكسر بوزن علم، أي: عوفي في الحال عافيةً كاملةً، كأن لم يكن به وجعٌ من رمدٍ، ولا ضعف بصرٍ أصلاً.

وعند الطبراني من حديث علي: «**فما رمدت ولا صدعت منذ دفع إلي النبي صلى الله عليه وسلم الراية**»، وفيه دليلٌ على الشهادتين.

قوله: (فأعطاه الراية) قال المصنف: «فيه الإيمان بالقدر لحصولها لمن لم يسع، ومنعها عمن سعى».

وفيه التوكل على الله، والإقبال بالقلب إليه، وعدم الالتفات إلى الأسباب، وأن فعلها لا ينافي التوكل.

قوله: (وقال : « انفذ على رسلك ») أما «**انفذ**» فهو بضم الفاء، أي: امض لوجهك. و«**رِسْلك**» بكسر الراء وسكون السين، أي: على رفقك ولينك من غير عجلةٍ، يقال لمن يعمل الشيء برفقٍ.

و«**ساحتهم**»: فناء أرضهم، وهو ما حواليها.

وفيه الأدب عند القتال، وترك الطيش والأصوات المزعجة التي لا حاجة إليها، وفيه أمر الإمام عماله بالرفق واللين من غير ضعفٍ ولا انتقاض عزيمةٍ، كما يشير إليه قوله: «**حتى تنزل بساحتهم**».

قوله: (ثم ادعهم إلى الإسلام) أي: الذي هو معنى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ومن هذا الوجه طابق الحديث الترجمة، وفي حديث أبي هريرة عند مسلمٍ: فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالبٍ، فأعطاه إياها وقال: «**امش، ولا تلتفت حتى يفتح الله عليك**»، فسار عليٌّ شيئاً ثم وقف ولم يلتفت، فصرخ: يا رسول الله على ماذا أقاتل الناس؟ قال: « **قاتلهم حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فإذا فعلوا ذلك، فقد منعوا منك دماءهم وأموالهم، إلا بحقِّها وحسابهم على الله** ».

وفيه: أن الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله، المراد بها الدعوة إلى الإخلاص بها وترك الشرك، وإلا فاليهود يقولونها، ولم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم في الدعوة إليها بينهم وبين من لا يقولها من مشركي العرب، فعلم أن المراد من هذه الكلمة هو اللفظ بها، واعتقاد معناها، والعمل به، وذلك هو معنى قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشْرِكَ بِهِۦٓ ۚ إِلَيْهِ أَدْعُوا۟ وَإِلَيْهِ مَـَٔابِ﴾، وذلك هو معنى قوله: « **ثم ادعهم إلى الإسلام** » الذي هو الاستسلام لله تعالى، والانقياد له بفعل التوحيد وترك الشرك.

وفيه: مشروعية الدعوة قبل القتال، لكن إن كانوا قد بلغتهم الدعوة جاز قتالهم ابتداءً؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أغار على بني المصطلق وهم غارُّون، وتستحب دعوتهم لهذا الحديث وما في معناه، وإن كانوا لم تبلغهم وجبت دعوتهم.

وقوله: (وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله تعالى فيه) أي: في الإسلام، أي: إذا أجابوا إلى الإسلام فأخبرهم بما يجب عليهم من حقوقه التي لابد من فعلها، كالصلاة، والزكاة، وهذا كقوله في حديث أبي هريرة: « **فإذا فعلوا ذلك، فقد مَنعوا منك دماءهم وأموالهم، إلا بحقِّها** ».

وقد فسره أبو بكرٍ الصديق لعمر رضي الله عنهما لما قاتل أهل الردة الذين يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله. فقال له عمر: كيف نقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « **أُمِرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقِّها** »، قال أبو بكرٍ: فإن الزكاة حقُّ المال، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها.

وحاصله: أنهم إذا أجابوا إلى الإسلام الذي هو التوحيد فأخبرهم بما يجب عليهم بعد ذلك من حق الله تعالى في الإسلام من الصلاة والزكاة والصيام والحج وغير ذلك من شرائع الإسلام الظاهرة وحقوقه، فإن أجابوا إلى ذلك فقد أجابوا إلى الإسلام حقًّا، وإن امتنعوا عن شيءٍ من ذلك فالقتال باقٍ بحاله إجماعاً.

فدل على أن النطق بكلمتي الشهادة دليل العصمة لا أنه عصمةٌ، أو يقال: هو العصمة لكن بشرط العمل، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ ﴾ الآية.

ولو كان النطق بالشهادتين عاصماً لم يكن للتثبت معنًى، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِن تَابُواْ﴾ أي: عن الشرك وفعلوا التوحيد ﴿وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ﴾ فدل على أن القتال يكون على هذه الأمور، **وفيه**: أن لله تعالى حقوقاً في الإسلام من لم يأت بها لم يكن مسلماً، كإخلاص العبادة له والكفر بما يعبد من دونه، **وفيه**: بعث الإمام الدعاة إلى الله، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه الراشدون يفعلون، **وفيه**: تعليم الإمام أمراءه وعماله ما يحتاجون إليه.

قوله: (فوالله لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خيرٌ لك من حمر النَّعَم) «أن»: هي المصدرية، واللام قبلها مفتوحةٌ، لأنها لام القسم، و«أن» ومدخولها مسبوكٌ بمصدرٍ مرفوعٍ على أنه مبتدأٌ خبره «خيرٌ»، و«حمر» بضم المهملة وسكون الميم، و«النَّعَم» بفتح النون والعين المهملة، أي: خيرٌ لك من الإبل الحمر، وهي أنفس أموال العرب، يضربون بها المثل في نفاسة الشيء، قيل: المراد خيرٌ من أن تكون لك فتصدق بها، وقيل: تقتنيها وتملكها.

قلت: هذا هو الأظهر، والأول لا دليل عليه، أي: أنكم تحبون متاع الدنيا، وهذا خيرٌ منه.

قال النووي: «وتشبيه أمور الآخرة بأمور الدنيا إنما هو للتقريب إلى الأفهام، وإلا فذرَّةٌ من الآخرة خيرٌ من الأرض بأسرها، وأمثالها معها».

وفيه: فضيلة الدعوة إلى الله، وفضيلة من اهتدى على يديه رجلٌ واحدٌ، وجواز الحلف على الفتيا والقضاء والخبر، والحلف من غير استحلافٍ.

باب: تفسير التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله

أي: تفسير هاتين الكلمتين، والعطف لتغاير اللفظين، وإلا فالمعنى واحدٌ.

ولما ذكر المصنف في الأبواب السابقة التوحيد وفضائله، والدعوة إليه، والخوف من ضده الذي هو الشرك، فكأن النفوس اشتاقت إلى معرفة هذا الأمر العظيم الذي خلقت له الخليقة، والذي بلغ من شأنه عند الله أن من لقيه به غفر له، وإن لقيه بملء الأرض خطايا؛ بيَّن رحمه الله في هذا الباب أنه ليس اسماً لا معنى له، أو قولاً لا حقيقة له كما يظنه الجاهلون الذين يظنون أن غاية التحقيق فيه هو النطق بكلمة الشهادة من غير اعتقاد القلب بشيءٍ من المعاني، والحاذق منهم يظن أن معنى الإله هو الخالق المتفرِّد بالملك، فتكون غاية معرفته هو الإقرار بتوحيد الربوبية، وهذا ليس هو المراد بالتوحيد، ولا هو أيضاً معنى لا إله إلا الله، وإن كان لا بد منه في التوحيد، بل التوحيد اسمٌ لمعنًى عظيمٍ، وقولٌ له معنًى جليلٌ هو أجلُّ من جميع المعاني.

وحاصله: هو البراءة من عبادة كل ما سوى الله، والإقبال بالقلب والعبادة على الله، وذلك هو معنى الكفر بالطاغوت، والإيمان بالله، وهو معنى لا إله إلا الله، كما قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾، وقال تعالى حكايةً عن مؤمن يس: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٢﴾ أَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِ آلِهَةً إِن يُرِدْنِ الرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنقِذُونِ ﴿٢٣﴾ إِنِّي إِذًا لَّفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ ﴿١١﴾ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾ قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٣﴾ قُلِ اللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُ دِينِي﴾.

وقال تعالى - حكايةً عن مؤمن آل فرعون - : ﴿وَيَٰقَوۡمِ مَا لِيٓ أَدۡعُوكُمۡ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدۡعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ ٤١ تَدۡعُونَنِي لِأَكۡفُرَ بِٱللَّهِ وَأُشۡرِكَ بِهِۦ مَا لَيۡسَ لِي بِهِۦ عِلۡمٞ وَأَنَا۠ أَدۡعُوكُمۡ إِلَى ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡغَفَّٰرِ ٤٢ لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِ لَيۡسَ لَهُۥ دَعۡوَةٞ فِي ٱلدُّنۡيَا وَلَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾.

والآيات في هذا كثيرةٌ؛ تبين أن معنى (لا إله إلا الله) هو البراءة من عبادة ما سوى الله من الشفعاء والأنداد، وإفراد الله بالعبادة، فهذا هو الهدى، ودين الحق الذي أرسل الله به رسله، وأنزل به كتبه.

أما قول الإنسان: (لا إله إلا الله) من غير معرفةٍ لمعناها، ولا عملٍ به، أو دعواه أنه من أهل التوحيد، وهو لا يعرف التوحيد، بل ربما يُخلص لغير الله من عباداته من الدعاء والخوف والذبح والنذر والتوبة والإنابة وغير ذلك من أنواع العبادات، فلا يكفي في التوحيد، بل لا يكون إلا مشركاً والحالة هذه، كما هو شأن عباد القبور.

ثم ذكر المصنف رحمه الله آياتٍ تدل على هذا: **فقال: (وقول الله تعالى:** ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ **الآية).**

ش:قلت: يتبين معنى هذه الآية بذكر الآية التي قبلها وهي قوله: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمۡلِكُونَ كَشۡفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمۡ وَلَا تَحۡوِيلًا ٥٦ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ﴾ الآية.

قال ابن كثيرٍ: «يقول تعالى للمشركين: ﴿ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِهِۦ﴾ من الأنداد، وارغبوا إليهم، فإنهم لا يملكون ﴿كَشۡفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمۡ﴾ أي: بالكلية، ﴿وَلَا تَحۡوِيلًا﴾ أي: أن يحولوه إلى غيركم، والمعنى: إن الذي يقدر على ذلك هو الله وحده لا شريك له، قال العوفي: عن ابن عباسٍ في الآية: كان أهل الشرك يقولون: نعبد الملائكة والمسيح وعزيراً، وهم ﴿ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ﴾ يعني: الملائكة والمسيح وعزيراً».

وقوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ ﴾ الآية، روى البخاري عن ابن مسعودٍ في الآية قال: «ناسٌ من الجن كانوا يُعبدون فأسلموا»، وفي روايةٍ: «كان ناسٌ من الإنس يعبدون ناساً من الجن، فأسلم الجنُّ، وتمسك هؤلاء بدينهم».

وقال السدي عن أبي صالحٍ عن ابن عباسٍ في الآية قال: «عيسى وأمه وعزيرٌ».

وقال مغيرة عن إبراهيم: كان ابن عباسٍ يقول في هذه الآية: «هم عيسى وعزيرٌ والشمس والقمر».

وقال مجاهدٌ: «عيسى وعزيرٌ والملائكة».

وقوله: ﴿وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ﴾ لا تتم العبادة إلا بالخوف والرجاء.

وفي التفسير المنسوب إلى الطبري الحنفي: «﴿ قُلِ ﴾ للمشركين: يدعون أصنامهم دعاء استغاثةٍ ﴿فَلَا﴾ يقدرون ﴿ كَشۡفَ ٱلضُّرِّ﴾ عنهم، ﴿وَلَا تَحۡوِيلًا﴾ إلى غيرهم ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ ﴾، أي: الملائكة المعبودة لهم يتبادرون إلى طلب القربة إلى الله، فيرجون رحمته، ﴿وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحۡذُورًا ﴾، أي: مما يحذره كل عاقلٍ، وعن الضحاك وعطاءٍ: أنهم الملائكة، وعن ابن عباسٍ: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ ﴾ عيسى وأمه وعزيراً».

قال شيخ الإسلام: «وهذه الأقوال كلها حق، فإن الآية تعم من كان معبوده عابداً لله سواءٌ كان من الملائكة أو من الجن أو من البشر، والسلف في تفسيرهم يذكرون جنس المراد بالآية على نوع التمثيل، كما يقول الترجمان لمن سأله ما معنى لفظ الخبز؟ فيريه رغيفاً، فيقول هذا، فالإشارة إلى نوعه لا إلى عينه، وليس مرادهم بذلك تخصيص نوعٍ دون نوعٍ مع شمول الآية للنوعين.

فالآية خطابٌ لكل من دعا من دون الله مدعواً، وذلك المدعو يبتغي إلى الله الوسيلة، ويرجو رحمته، ويخاف عذابه، فكل من دعا ميتاً أو غائباً من الأنبياء والصالحين سواءٌ كان بلفظ الاستغاثة أو غيرها فقد تناولته هذه الآية، كما تتناول من دعا الملائكة والجنَّ، ومعلومٌ أن هؤلاء كلهم يكونون وسائط فيما يقدره الله بأفعالهم، ومع هذا فقد نهى الله عن دعائهم، وبَيَّن أنهم لا يملكون كشف الضر عن الداعين ولا تحويله، ولا يرفعونه بالكلية، ولا يحولونه من موضعٍ إلى موضعٍ، كتغيير صفته أو قدره، ولهذا قال: ﴿وَلَا تَحْوِيلًا﴾.

فذكر نكرةً تعم أنواع التحويل، فكل من دعا ميتاً أو غائباً من الأنبياء والصالحين، أو دعا الملائكة أو دعا الجن فقد دعا من لا يغيثه، ولا يملك كشف الضر عنه، ولا تحويله. انتهى. وبنحو ما تقدم من كلام هؤلاء قال جميع المفسرين.

فتبين أن معنى التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله: هو ترك ما عليه المشركون من دعوة الصالحين، والاستشفاع بهم إلى الله في كشف الضر أو تحويله، فكيف بمن أخلص لهم الدعوة؟!

وأنه لا يكفي في التوحيد دعواه النطق بكلمة الشهادة من غير مفارقةٍ لدين المشركين، وأن دعاء الصالحين لكشف الضر أو تحويله هو الشرك الأكبر نبه عليه المصنف.

قال المصنف رحمه الله: **(وقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ الآية).**

ش: قال ابن كثيرٍ: «يقول تعالى مخبراً عن عبده ورسوله وخليله إمام الحنفاء ووالد من بعث بعده من الأنبياء، الذي تنتسب إليه قريشٌ في نسبها ومذهبها: إنه تبرأ من أبيه وقومه في عبادتهم الأوثان فقال: ﴿إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ﴾ أي: هذه الكلمة؛ وهي عبادة الله وحده لا شريك له، وخلع ما سواه من الأوثان، وهي لا إله إلا الله،

أي: جعلها دائمةً في ذريته يقتدي به فيها من هداه الله من ذرية إبراهيم عليه السلام ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾، أي: إليها.

قال عكرمة ومجاهدٌ والضحاك وقتادة والسدي وغيرهم في قوله: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ﴾ يعني لا إله إلا الله، لا يزال في ذريته من يقولها. وقال ابن زيدٍ: «كلمة الإسلام». وهو يرجع إلى ما قاله الجماعة»،

قلت: روى ابن جريرٍ عن قتادة في قوله: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ قال: «خلقني»، وعنه: ﴿إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ قال: «إنهم يقولون إن الله ربنا ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ فلم يبرأ من ربه» رواه عبد بن حميدٍ.

قلت: يعني أن قوم إبراهيم يعبدون الله ويعبدون غيره، فتبرأ مما يعبدون إلا الله، لا كما يظن الجهال أن الكفار لا يعرفون الله، ولا يعبدونه أصلاً.

وروى ابن جريرٍ وابن المنذر عن قتادة: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ﴾، قال: «الإخلاص والتوحيد، لا يزال في ذريته من يوحد الله ويعبده».

فتبين بهذا أن معنى لا إله إلا الله هو البراءة مما يعبد من دون الله، وإفراد الله بالعبادة، وذلك هو التوحيد لا مجرد الإقرار بوجود الله وملكه وقدرته وخلقه لكل شيءٍ، فإن هذا يقر به الكفار، وذلك هو معنى قوله: ﴿إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ﴾ فاستثنى من المعبودين ربه، وذكر سبحانه أن هذه البراءة وهذه الموالاة هي شهادة أن لا إله إلا الله. قاله المصنف.

قال المصنف رحمه الله: (وقوله تعالى: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾.

ش: الأحبار: هم العلماء، والرهبان : هم العباد ، وهذه الآية قد فسرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لعدي ابن حاتمٍ؛ وذلك أنه لما جاء مسلماً دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ هذه الآية قال: فقلت: إنهم لم يعبدوهم، فقال: «**بلى إنهم حرموا عليهم الحلال وحللوا لهم الحرام فاتبعوهم فذاك عبادتهم إياهم**» .

رواه أحمد، والترمذي وحسنه، وعبد بن حميدٍ، وابن سعدٍ، وابن أبي حاتمٍ، والطبراني، وغيرهم من طرقٍ.

وهكذا قال جميع المفسرين؛ قال السدي: استنصحوا الرجال، ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم، ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ﴾ أي: الذي إذا حرم شيئاً فهو الحرام، وما حلله حل، وما شرعه اتبع ﴿سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾، أي: تعالى وتقدس عن الشركاء والنظراء والأضداد والأنداد، لا إله إلا هو، ولا رب سواه.

ومراد المصنف رحمه الله بإيراد الآية هنا أن الطاعةَ في تحريم الحلال، وتحليل الحرام، من العبادة المنفية عن غير الله تعالى، ولهذا فسرت العبادة بالطاعة، وفسر الإله بالمعبود المطاع، فمن أطاع مخلوقاً في ذلك فقد عبده، إذ معنى التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله يقتضي إفراد الله بالطاعة، وإفراد الرسول بالمتابعة، فإنَّ من أطاع الرسول صلى الله عليه وسلم، فقد أطاع الله، وهذا من أعظم ما يبين التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله؛ لأنها تقتضي نفي الشرك في الطاعة، فما ظنك بشرك العبادة؛ كالدعاء والاستغاثة والتوبة وسؤال الشفاعة وغير ذلك من أنواع الشرك في العبادة، وسيأتي مزيدٌ لهذا – إن شاء الله تعالى – في باب من أطاع العلماء والأمراء.

قال المصنف رحمه الله: **(وقوله:** ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾**)**.

ش: قال المصنف رحمه الله في مسائله: ومنها: أي: من الأمور المبينة لتفسير التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله: آية البقرة في الكفار الذين قال الله فيهم: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ ذكر أنهم يحبون أندادهم كحب الله فدل على أنهم يحبون الله حبًّا عظيماً، ولم يدخلهم في الإسلام، فكيف بمن أحب الند حبًّا أكبر من حب الله؟ فكيف بمن لم يحب إلا الند وحده؟ ولم يحب الله؟!

قلت: مراده أن معنى التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله: هو إفراد الله بأصل الحبِّ الذي يستلزم إخلاص العبادة لله وحده لا شريك له، وعلى قدر التفاضل في هذا الأصل، وما ينبني عليه من الأعمال الصالحة؛ يكون تفاضل الإيمان، والجزاء عليه في الآخرة.

فمن أشرك بالله تعالى في ذلك، فهو المشرك؛ لهذه الآية، وأخبر تعالى عن أهل هذا الشرك أنهم يقولون لآلهتهم وهم في الجحيم: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ومعلومٌ أنهم ما ساووهم به في الخلق والرزق والملك، وإنما ساووهم به في المحبة والإلهية والتعظيم والطاعة.

فمن قال لا إله إلا الله وهو مشركٌ بالله في هذه المحبة، فما قالها حقَّ القول وإن نطق بها، إذ هو قد خالفها بالعمل، كما قال المصنف.

فكيف بمن أحبَّ الند حبًّا أكبر من حب الله؟! وسيأتي الكلام على هذه الآية في بابها إن شاء الله تعالى.

قال المصنف رحمه الله: (في «الصحيح» عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « من قال لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله، حرم ماله ودمه، وحسابه على الله »).

ش:قوله: (في الصحيح) أي: «صحيح مسلمٍ» عن أبي مالكٍ الأشجعي عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكره، وأبو مالكٍ اسمه سعد بن طارقٍ، كوفي، ثقةٌ، مات في حدود الأربعين ومائةٍ.

وأبوه طارق بن أشيم - بالمعجمة والمثناة التحتية ، وزن أحمر - ابن مسعودٍ الأشجعي؛ صحابي له أحاديث، قال مسلمٌ: لم يرو عنه غير ابنه.

قوله: (من قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله): اعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث علق عصمة المال والدم بأمرين:

الأول: قول: لا إله إلا الله.

والثاني: الكفر بما يعبد من دون الله، فلم يكتف باللفظ المجرد عن المعنى، بل لا بدَّ من قولها والعمل بها.

قال المصنف: **«وهذا من أعظم ما يبين معنى لا إله إلا الله، فإنه لم يجعل التلفظ بها عاصماً للدم والمال، بل ولا معرفة معناها مع التلفظ بها، بل ولا الإقرار بذلك، بل ولا كونه لا يدعو إلا الله وحده لا شريك له، بل لا يحرم دمه وماله حتى يضيف إلى ذلك الكفر بما يعبد من دون الله، فإن شك أو تردد لم يحرم ماله ودمه، فيا لها من مسألةٍ ما أجَلَّها، ويا له من بيانٍ ما أوضحه، وحجةٍ ما أقطعها للمنازع».**

قلت: وقد أجمع العلماء على معنى ذلك فلا بد في العصمة من الإتيان بالتوحيد، والتزام أحكامه، وترك الشرك كما قال تعالى: ﴿ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ ﴾، والفتنة ههنا: الشرك، فدل على أنه إذا وجد الشرك؛ فالقتال باقٍ بحاله، كما قال تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً﴾، وقال تعالى: ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ۚ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾، فأمر بقتالهم على فعل التوحيد، وترك الشرك، وإقامة شعائر الدين الظاهرة، فإذا فعلوها خلي سبيلهم، ومتى أبوا عن فعلها أو فعل شيءٍ منها، فالقتال باقٍ بحاله إجماعاً، ولو قالوا: لا إله إلا الله.

وكذلك النبي ﷺ علق العصمة بما علقها الله به في كتابه كما في هذا الحديث.

وفي «صحيح مسلمٍ» عن أبي هريرة مرفوعاً: « **أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي وبما جئت به، فإذا فعلوا ذلك؛ عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله** ».

وفي «الصحيحين» عنه قال: لما توفي رسول الله ﷺ وكفر من كفر من العرب، فقال عمر بن الخطاب لأبي بكرٍ: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله، فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله** » .

فقال أبو بكرٍ: لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عقالاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه، فقال عمر بن الخطاب: فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكرٍ للقتال، فعرفت أنه الحق. لفظ مسلم.

فانظر كيف فهم صديق الأمة أن النبي ﷺ لم يرد مجرد اللفظ بها من غير التزامٍ لمعناها وأحكامها، فكان ذلك هو الصواب، واتفق عليه الصحابة، لم يختلف فيه منهم اثنان إلا ما كان من عمر حتى رجع إلى الحق، وكان فهم الصديق هو الموافق لنصوص القرآن والسنة.

وفي «الصحيحين» أيضاً عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**أُمِرتُ أن أُقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله**».

فهذا الحديث - كآية براءة - بيَّن فيه ما يقاتل عليه الناس ابتداءً، فإذا فعلوه؛ وجب الكف عنهم إلا بحقه، فإن فعلوا بعد ذلك ما يناقض هذا الإقرار والدخول في الإسلام؛ وجب القتال حتى يكون الدين كله لله، بل لو أقروا بالأركان الخمسة وفعلوها، وأبوا عن فعل الوضوء للصلاة ونحوه، أو عن تحريم بعض محرمات الإسلام كالربا أو الزنا أو نحو ذلك وجبَ قتالهم إجماعاً، ولم تعصمهم لا إله إلا الله، ولا ما فعلوه من الأركان.

وهذا من أعظم ما يبين معنى لا إله إلا الله، وأنه ليس المراد منها مجرد النطق بها، فإذا كانت لا تعصم من استباح محرماً، أو أبى عن فعل الوضوء مثلاً بل يقاتل على ذلك حتى يفعله، فكيف تَعصِمُ من دان بالشرك وفعله وأحبه ومدحه، وأثنى على أهله، ووالى عليه، وعادى عليه، وأبغض التوحيد الذي هو إخلاص العبادة لله، وتبرأ منه، وحارب أهله، وكفرهم، وصد عن سبيل الله كما هو شأن عباد القبور ؟!

وقد أجمع العلماء على أن من قال: لا إله إلا الله، وهو مشركٌ أنه يقاتل حتى يأتي بالتوحيد.

ذكر التنبيه على كلام العلماء في ذلك فإن الحاجة داعيةٌ إليه لدفع شبه عباد القبور في تعلقهم بهذه الأحاديث وما في معناها مع أنها حجةٌ عليهم بحمد الله لا لهم.

قال أبو سليمان الخطابي في قوله: « أمرت أن أُقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله » : «معلومٌ أن المراد بهذا أهل الأوثان دون أهل الكتاب، لأنهم يقولون : لا إله إلا الله، ثم يُقاتَلون، ولا يرفع عنهم السيف».

وقال القاضي عياضٌ: «اختصاص عصم المال والنفس بمن قال: لا إله إلا الله تعبيرٌ عن الإجابة إلى الإيمان، وأن المراد بذلك مشركو العرب، وأهل الأوثان، ومن لا يوحد، وهم كانوا أول من دعي إلى الإسلام، وقوتل عليه، فأما غيرهم ممن يقر بالتوحيد فلا يكتفى في عصمته بقوله: لا إله إلا الله، إذ كان يقولها في كفره، وهي من اعتقاده، فلذلك جاء في الحديث الآخر: (ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة)».

وقال النووي: «لا بد مع هذا من الإيمان بجميع ما جاء به رسول الله ﷺ، كما جاء في الرواية الأخرى: (ويؤمنوا بي وبما جئت به)» .

وقال شيخ الإسلام- لما سئل عن قتال التتار مع التمسك بالشهادتين ولما زعموا من اتباع أصل الإسلام- فقال: «كل طائفةٍ ممتنعةٍ عن التزام شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة من هؤلاء القوم أو غيرهم فإنه يجب قتالهم حتى يلتزموا شرائعه، وإن كانوا مع ذلك ناطقين بالشهادتين وملتزمين بعض شرائعه، كما قاتل أبو بكرٍ الصديق والصحابة رضي الله عنهم مانعي الزكاة، وعلى ذلك اتفق الفقهاء بعدهم. قال: فأيما طائفةٍ ممتنعةٍ امتنعت عن بعض الصلوات المفروضات، أو الصيام أو الحج، أو عن التزام تحريم الدماء أو الأموال

أو الخمر أو الميسر، أو نكاح ذوات المحارم، أو عن التزام جهاد الكفار، أو ضرب الجزية على أهل الكتاب، أو غير ذلك من التزام واجبات الدين أو محرماته التي لا عذر لأحدٍ في جحودها أو تركها، التي يكفر الواحد بجحودها، فإن الطائفة الممتنعة تقاتل عليها وإن كانت مقرةً بها، وهذا مما لا أعلم فيه خلافاً بين العلماء، قال: وهؤلاء عند المحققين من العلماء ليسوا بمنزلة البغاة، بل هم خارجون عن الإسلام بمنزلة مانعي الزكاة».

ومثل هذا كثيرٌ في كلام العلماء، والمقصود التنبيه على ذلك، ويكفي العاقل المنصف ما ذكره العلماء من كل مذهبٍ في باب حكم المرتد، فإنهم ذكروا فيه أشياء كثيرةً يكفر بها الإنسان، ولو أتى بجميع الدين.

وهو صريحٌ في كفر عباد القبور، ووجوب قتالهم إن لم ينتهوا حتى يكون الدين كله لله وحده، فإذا كان من التزم شرائع الدين كلها إلا تحريم الميسر أو الربا أو الزنا يكون كافراً يجب قتاله، فكيف بمن أشرك بالله ودعي إلى إخلاص الدين لله فأبى عن ذلك، واستكبر، وكان من الكافرين؟!

قوله: (وحسابه على الله) أي: إلى الله تبارك وتعالى، هو الذي يتولى حسابه، فإن كان صادقاً من قلبه جازاه بجنات النعيم، وإن كان منافقاً عذبه العذاب الأليم، وأما في الدنيا، فالحكم على الظاهر، فمن أتى بالتوحيد والتزم شرائعه ظاهراً؛ وجب الكف عنه حتى يتبين منه ما يخالف ذلك.

واستدل الشافعية بالحديث على قبول توبة الزنديق، وهو الذي يظهر الإسلام، ويسر الكفر، والمشهور في مذهب أحمد ومالكٍ أنها لا تقبل، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ﴾ والزنديق لا يتبين رجوعه؛ لأنه مظهرٌ للإسلام، مسر للكفر، فإذا أظهر التوبة لم يزد على ما كان منه قبلها، والحديث محمولٌ على المشرك.

ويتفرع على ذلك سقوط القتل وعدمه، أما في الآخرة فإن كان صادقاً قبلت.

وفيه: وجوب الكف عن الكافر إذا دخل في الإسلام ولو في حال القتال حتى يتبين منه ما يخالف ذلك.

وفيه: أن الإنسان قد يقول: لا إله إلا الله، ولا يكفر بما يعبد من دون الله.

وفيه: أن شروط الإيمان: الإقرار بالشهادة، والكفر بما يعبد من دون الله مع اعتقاد ذلك، واعتقاد جميع ما جاء به الرسول ﷺ.

وفيه: أن أحكام الدنيا على الظاهر، وأن مال المسلم ودمه حرامٌ إلا في حق كالقتل قصاصاً ونحوه، وتغريمه قيمة ما يتلفه.

قال المصنف رحمه الله: (وشرح هذه الترجمة ما بعدها من الأبواب).

ش: يعني: أن ما يأتي بعد هذه الترجمة من الأبواب شرحٌ للتوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله، لأن معنى التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله، أن لا يعبد إلا الله، ولا يعتقد النفع والضر إلا في الله، وما بعد هذا من الأبواب بيانٌ لأنواعٍ من العبادات والاعتقادات التي يجب إخلاصها لله تعالى، وذلك هو معنى التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله، والله أعلم.

بابٌ من الشرك لبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء أو دفعه

رفع البلاء: إزالته بعد حصوله، **ودفعه**: منعه قبله، ومن هنا ابتدأ المصنف رحمه الله في تفسير التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله، بذكر شيءٍ مما يضاد ذلك من أنواع الشرك الأكبر والأصغر، فإن الضد لا يعرف إلا بضده، كما قيل: وبضدها تتبين الأشياء.

فمن لم يعرف الشرك لم يعرف التوحيد، وبالعكس، فبدأ بالأصغر الاعتقادي انتقالاً من الأدنى إلى الأعلى فقال:

قال المصنف رحمه الله: (وقول الله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَـٰشِفَـٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ الآية).

ش: قال ابن كثيرٍ في تفسيرها: «أي: لا تستطيع شيئاً من الأمر، ﴿قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ﴾، أي: الله كافي من توكل عليه، و﴿عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾، كما قال هودٌ عليه السلام حين قال له قومه: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ ۗ قَالَ إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓا۟ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾ مِن دُونِهِۦ ۖ فَكِيدُونِى جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ﴿٥٥﴾ إِنِّى تَوَكَّلْتُ عَلَى ٱللَّهِ رَبِّى وَرَبِّكُم ۚ مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذٌۢ بِنَاصِيَتِهَآ﴾ الآية».

قلت: حاصله: أن الله تعالى أمر نبيه صلى الله عليه وسلم أن يقول للمشركين: أرأيتم، أي: أخبروني عما تدعون من دون الله، أي: تعبدونهم وتسألونهم من الأنداد والأصنام والآلهة المسميات بأسماء الإناث الدالة أسماؤهن على بطلانهن وعجزهن، لأن الأنوثة من باب اللين والرخاوة، كاللات والعزى ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ﴾ أي: بمرضٍ أو فقرٍ أو بلاءٍ أو شدةٍ ﴿هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ أي: لا يقدرون على ذلك أصلاً ﴿أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ﴾ أي: صحةٍ، وعافيةٍ، وخيرٍ، وكشف بلاءٍ، ﴿هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾ قال مقاتلٌ: «فسألهم النبي صلى الله عليه وسلم فسكتوا»، أي: لأنهم لا يعتقدون ذلك فيها، وإنما كانوا يدعونها على معنى أنها وسائط وشفعاءُ عند الله، لا لأنهم يكشفون الضر، ويجيبون دعاء المضطر، فهم يعلمون أن ذلك لله وحده، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ۝٥٣ ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾.

وقد دخل في ذلك كل من دعي من دون الله من الملائكة والأنبياء والصالحين، فضلاً عن غيرهم فلا يقدر أحدٌ على كشف ضر ولا إمساك رحمةٍ، كما قال تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ وإذا كان كذلك بطلت عبادتهم ودعوتهم من دون الله، وإذا بطلت عبادتهم، فبطلان دعوة الآلهة والأصنام أبطل وأبطل، ولبس الحلقة والخيط لرفع البلاء أو دفعه كذلك.

فهذا وجه استدلال المصنف بالآية وإن كانت الترجمة في الشرك الأصغر، فإن السلف يستدلون بما نزل في الأكبر على الأصغر كما استدل حذيفة وابن عباسٍ وغيرهما، وكذلك من جعل رؤوس الحمير ونحوها في البيت والزرع لدفع العين كما يفعله أشباه المشركين؛ فإنه يدخل في ذلك.

وقد يحتجون على ذلك بما رواه أبو داود في «المراسيل» عن علي بن الحسين مرفوعاً: « **احرثوا، فإن الحرث مباركٌ، وأكثروا فيه من الجماجم** » وعنه أجوبةٌ:

أحدها: أنه حديثٌ ساقطٌ مرسلٌ، وأبو داود لم يشترط في مراسيله جمع المراسيل الصحيحة الإسناد، وقد ضعفه السيوطي وغيره.

الثاني: أنه اختلف في تفسير الجماجم، فقيل: هي البذر، ذكره العزيزي في «شرح الجامع» وقيل: الخشبة التي يكون في رأسها سكة الحرث، قاله أبو السعادات ابن الأثير في «النهاية»، **وقيل:** هي جماجم رؤوس الحيوان. ذكره العزيزي وغيره، وعلى هذا فقيل: أمر بجعلها لدفع الطير، ذكره العزيزي وغيره، وهذا هو الأقرب على هذا القول؛ لو ثبت الحديث، مع أنه باطلٌ.

وقيل: بل لدفع العين، وفيه حديثٌ ساقطٌ: « أنه أمر بالجماجم في الزرع من أجل العين »، وهو مع ذلك منقطعٌ، ذكره السيوطي وغيره.

وهذا المعنى هو الذي تعلق به أشباه المشركين ولا ريب أنه معنًى باطلٌ، لم يرده النبي صلى الله عليه وسلم لو كان الحديث صحيحاً، وكيف يريده وقد: «**أمر بقطع الأوتار**» كما في «الصحيح»، وقال: «**من تعلق شيئًا وُكِلَ إليه**» وقال: «**من تعلق ودعةً فلا ودع الله له**» وكانوا يجعلون ذلك من أجل العين كما سيأتي، فهلا أرخص لهم فيه؟!

الثالث: أن هذا مضاد لدين الإسلام الذي بعث الله به رسله، فإنه تعالى إنما أرسل الرسل وأنزل الكتب ليعبد وحده ولا يشرك به شيءٌ، لا في العبادة ولا في الاعتقاد، وهذا من جنس فعل الجاهلية الذين يعتقدون البركة والنفع والضر فيما لم يجعل الله فيه شيئاً من ذلك، ويعلقون التمائم والودع ونحوهما على أنفسهم لدفع الأمراض والعين فيما زعموا.

فإن قيل: الفاعل لذلك لم يعتقد النفع فيه استقلالاً، فإن ذلك لله وحده، فهو النافع الضار، وإنما اعتقد أن الله جعله سبباً كغيره من الأسباب.

قيل: هذا باطلٌ أيضاً، فإن الله لم يجعل ذلك سبباً أصلاً، وكيف يكون الشرك سبباً لجلب الخير ولدفع الضر، ولو قُدِّر أن فيه بعض النفع، فهو كالخمر والميسر ﴿فِيهِمَآ إِثۡمٞ كَبِيرٞ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثۡمُهُمَآ أَكۡبَرُ مِن نَّفۡعِهِمَا﴾.

فإن قيل: كيف يكون شركاً وقد روى أبو داود ذلك في مراسيله، وغيره من العلماء يروون الحديث ولم ينكروه.

قيل: أهل العلم يروون الأحاديث الضعيفة والموضوعة لبيان حالها وإسنادها لا للاعتماد عليها واعتقادها، وكتب المحدثين مشحونةٌ بذلك، فبعضهم يذكر علة الحديث، ويبين حاله وضعفه إن كان ضعيفاً، ووضعه إن كان موضوعاً، وبعضهم يكتفي بإيراد الحديث بإسناده ويرى أنه قد برئ من عهدته إذا أورده بإسناده لظهور حال رواته، كما يفعل ذلك الحافظ أبو نعيمٍ، وأبو القاسم بن عساكرٍ وغيرهما.

فليس في رواية من رواه وسكوته عنه دليلٌ على أنه عنده صحيحٌ أو حسنٌ أو ضعيفٌ، بل قد يكون موضوعاً عنده، فلا يدل سكوته عنه على جواز العمل به عنده، وسيأتي في الكلام على حديث قطع الأوتار ما يدل على النهي عن هذا من كلام العلماء.

قال المصنف رحمه الله: **(عن عمران بن حصينٍ: أن النبي** صلى الله عليه وسلم **رأى رجلاً في يده حلقةٌ من صفرٍ، فقال: « ما هذه؟ » قال: من الواهنة. فقال: « انزعها؛ فإنها لا تزيدك إلا وهنًا، فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبداً » . رواه أحمد بسندٍ لا بأس به).**

ش: هذا الحديث ذكره المصنف بمعناه، أما لفظه: فقال الإمام أحمد: حدثنا خلف بن الوليد، ثنا المبارك عن الحسن قال: أخبرني عمران بن حصينٍ: أن النبي صلى الله عليه وسلم أبصر على عضد رجلٍ حلقةً،- قال: أراه قال:- من صُفرٍ، فقال: «**ويحك ما هذه** » قال: من الواهنة، قال: « **أما إنها لا تزيدك إلا وهنًا، انبذها عنك، فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبداً** »، ورواه ابن ماجه دون قوله: « انبذها » إلى آخره، وابن حبان في «صحيحه» وقال: « **فإنك إن مت وكلت إليها** » والحاكم وقال: صحيح الإسناد، وأقره الذهبي.

قال المنذري: «رووه كلهم عن مبارك بن فَضَالة عن الحسن عن عمران، ورواه ابن حبان أيضاً بنحوه عن أبي عامرٍ الخزاز، عن الحسن، وهذه متابعةٌ جيدةٌ، إلا أن الحسن اختلف في سماعه من عمران، قال ابن المديني وغيره: لم يسمع منه، وقال الحاكم: وأكثر مشايخنا على أنه سمع منه».

قلت: رواية الإمام أحمد ظاهرةٌ في سماعه منه فهو الصواب.

قوله: (عن عِمران بن حصينٍ) أي: ابن عبيد بن خلفٍ الخزاعي أبو نُجَيدٍ - بنونٍ وجيمٍ- مصغرٌ - صحابي ابن صحابي، أسلم عام خيبر، ومات سنة اثنتين وخمسين بالبصرة.

قوله: (رأى رجلاً) في رواية الحاكم: دخلت على رسول الله ﷺ وفي عضدي حلقة صفرٍ، فقال: « **ما هذه؟** » قلت: من الواهنة، فقال: «**انبذها**» فالمبهم في رواية أحمد ومن وافقه هو عمران راوي الحديث.

قوله: (فقال: «ما هذه؟») يحتمل أن الاستفهام للاستفصال هل لبسها تحلياً أم لا؟ ويحتمل أن يكون للإنكار فظن اللابس أنه استفصل.

قوله: (من الواهنة) قال أبو السعادات: «**الواهنة**: عرقٌ يأخذ في الـمَنْكِب وفي اليد كلها، فيرقى منها، وقيل: هو مرضٌ يأخذ في العضد، وربما علق عليها جنسٌ من الخرز يقال له: خرز الواهنة، وهي تأخذ الرجال دون النساء، قال: وإنما نهاه عنها؛ لأنه اتخذها على معنى أنها تعصِمه من الألم، فكان عنده في معنى التمائم المنهي عنه.

قلت: وفيه استفصال المفتي واعتبار المقاصد.

قوله: (انزعها فإنها لا تزيدك إلا وهنًا) لفظ الحديث «انبِذها» وهو أبلغ، أي: اطرحها، والنزع هو الجذب بقوةٍ، والنبذ يتضمن ذلك وزيادةً وهو الطرح والإبعاد، أمره بطرحها عنه، وأخبر أنها لا تنفعه بل تضره، فلا تزيده إلا وهناً، أي: ضعفاً، وكذلك كل أمرٍ نهي عنه فإنه لا ينفع غالباً أصلاً وإن نفع بعضه، فضرره أكبر من نفعه.

وفيه النهي عن تعليق الحلق والخرز ونحوهما على المريض أو غيره، والتنبيه على النهي عن التداوي بالحرام.

وروى أبو داود بإسنادٍ حسنٍ، والبيهقي عن أبي الدرداء مرفوعاً -في حديثٍ -: «**تداووا ولا تداووا بحرامٍ**».

فإن قيل: كيف قال صلى الله عليه وسلم: « **لا تزيدك إلا وهناً** » وهي ليس لها تأثيرٌ؟

قيل: هذا -والله أعلم- يكون عقوبةً له على شركه؛ لأنه وضعها لدفع الواهنة، فعوقب بنقيض مقصوده.

قوله: (فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبدًا) أي: لأنه مشركٌ والحالة هذه، والفلاح هو الفوز والظفر والسعادة.

قال المصنف: «فيه شاهدٌ لكلام الصحابة أن الشرك الأصغر أكبر من الكبائر، وأنه لم يعذر بالجهالة، والإنكار بالتغليظ على من فعل مثل ذلك».

قلت: وفيه أن الصحابي لو مات وهي عليه ما أفلح أبداً، ففيه رد على المغرورين الذين يفتخرون بكونهم من ذرية الصالحين، أو من أصحابهم، ويظنون أنهم يشفعون لهم عند الله، وإن فعلوا المعاصي.

وفيه: أن رتب الإنكار متفاوتةٌ فإذا كفى الكلام في إزالة المنكر لم يحتج إلى ضربٍ ونحوه.

وفيه: أن المسلم إذا فعل ذنباً وأنكر عليه فتاب منه فإن ذلك لا يُنقصه، وأنه ليس من شرط أولياء الله عدم الذنوب.

قوله: (**رواه أحمد بسندٍ لا بأس به**) هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسدٍ الشيباني، أبو عبد الله، المروزي، ثم البغدادي؛ إمام أهل عصره، وأعلمهم بالفقه والحديث، وأشدهم ورعاً ومتابعةً للسنة، روى عن الشافعي ويزيد بن هارون وابن مهدي ويحيى القطان وابن عيينة وعَفَّان وخلقٍ.

وروى عنه ابناه عبد الله وصالحٌ والبخاري ومسلمٌ وأبو داود وأبو بكرٍ الأثرم والمروذي وخلقٌ لا يُحصون، مات سنة إحدى وأربعين ومائتين، وله سبعٌ وسبعون سنةً.

قال المصنف رحمه الله: **(وله عن عقبة بن عامرٍ مرفوعاً: « من تعلق تميمةً، فلا أتم الله له، ومن تعلق ودعةً، فلا ودع الله له ».**

وفي روايةٍ: « من تعلق تميمةٍ فقد أشرك »).

ش: الحديث الأول رواه أحمد كما قال المصنف، ورواه أيضاً أبو يعلى والحاكم، وقال: صحيح الإسناد، وأقره الذهبي.

وقوله: (**وفي روايةٍ**) هذا يوهم أن هذا في بعض روايات الحديث المذكور، وليس كذلك، بل المراد أنه في حديثٍ آخر رواه الإمام أحمد أيضاً، فقال: حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، حدثنا عبد العزيز بن مسلمٍ، ثنا يزيد بن أبي منصورٍ، عن دخينٍ الحجري، عن عقبة بن عامرٍ الجهني: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل إليه رهطٌ، فبايع تسعةً وأمسك عن واحدٍ. فقالوا: يا رسول الله بايعت تسعةً وأمسكت عن هذا؟ قال: «**إن عليه تميمةً**»، فأدخل يده فقطعها، فبايعه وقال: «**من علق تميمةً فقد أشرك**» ورواه الحاكم بنحوه، ورواته ثقاتٌ.

وقوله في هذا الحديث: (**فأدخل يده فقطعها**) أي: الرجل، بيَّنَهُ الحاكم في روايته.

قوله: (عن عقبة بن عامرٍ) هو الجهني، صحابي مشهورٌ، وكان فقيهاً فاضلاً، ولي إمارة مصر لمعاوية ثلاث سنين ومات قريباً من الستين.

قوله: (من تعلق تميمةً) أي: علقها متمسِّكاً بها عليه، أو على غيره من طفلٍ أو دابةٍ، ونحو ذلك.

قال المنذري: «يقال: إنها خرزةٌ كانوا يعلقونها، يرون أنها تدفع عنهم الآفات، واعتقاد هذا الرأي جهلٌ وضلالةٌ؛ إذ لا مانع ولا دافع غير الله تعالى».

وقال أبو السعادات: «التمائم جمع تميمةٍ؛ وهي خرزاتٌ كانت العرب تعلقها على أولادهم، يتقون بها العين في زعمهم، فأبطلها الإسلام». قال: «كأنهم كانوا يعتقدون أنها تمام الدواء والشفاء».

قوله: (فلا أتم الله له) دعاءٌ عليه بأن الله لا يتم له أموره.

قوله: (من تعلق وَدْعةً) بفتح الواو، وسكون المهملة، قال في «مسند الفردوس»: «شيءٌ يخرج من البحر شبه الصدف، يتقون به العين».

قوله: (فلا ودع الله له) بتخفيف الدال، أي: «لا جعله في دعةٍ وسكونٍ، وقيل: هو لفظٌ بُنِيَ من الودعة، أي: لا خفف الله عنه ما يخافه». قاله أبو السعادات.

وهذا دعاءٌ عليه، فيه وعيدٌ شديدٌ لمن فعل ذلك، فإنه مع كونه شركاً، فقد دعا عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بنقيض مقصوده.

قوله: (من تعلق تميمة فقد أشرك) قال ابن عبدالبر: «إذا اعتقد الذي علقها أنها ترد العين، فقد ظن أنها ترد القدر، واعتقاد ذلك شركٌ».

وقال أبو السعادات: «إنما جعلها شركاً لأنهم أرادوا دفع المقادير المكتوبة عليهم، وطلبوا دفع الأذى من غير الله الذي هو دافعه».

قال المصنف رحمه الله: (ولابن أبي حاتمٍ عن حذيفة: «أنه رأى رجلاً في يده خيطٌ من الحمى فقطعه، وتلا قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾»).

ش: هذا الأثر: رواه ابن أبي حاتمٍ كما قال المصنف.

ولفظه: حدثنا محمد بن الحسين بن إبراهيم بن إِشكابٍ، ثنا يونس بن محمدٍ ثنا حماد بن سلمة عن عاصمٍ الأحول، عن عزرة قال: دخل حذيفة على مريضٍ، فرأى في عضده سيراً؛ فقطعه، أو انتزعه، ثم قال: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾.

وابن أبي حاتمٍ هو الإمام أبو محمدٍ، عبد الرحمن ابن أبي حاتمٍ محمدٍ بن إدريس، الرازي، التميمي، الحنظلي، الحافظ، ابن الحافظ، صاحب «الجرح والتعديل» و«التفسير» وغيرهما. مات سنة سبعٍ وعشرين وثلاثمائةٍ.

وحذيفة هو ابن اليمان، واسم اليمان حسيلٌ – بمهملتين مصغراً – ، ويقال حسلٌ –بكسرٍ ثم سكونٍ–، العبسي – بالموحدة – ، حليف الأنصار، صحابي جليلٌ من السابقين، ويقال له: صاحب السر، وأبوه أيضاً صحابي، مات حذيفة في أول خلافة علي، سنة ست وثلاثين.

قوله: (رأى رجلاً في يده خيطٌ من الحمى) أي: من أجل الحمى لدفعها، وكان الجهال يعلقون لذلك التمائم والخيوط ونحوها، وروى وكيعٌ عن حذيفة أنه دخل على مريضٍ يعوده، فلمس عضده فإذا فيه خيطٌ فقال: ما هذا؟ فقال: شيءٌ رقي لي فيه، فقطعه، وقال: «لو مت وهو عليك ما صليت عليك».

قوله: (فقطعه) فيه إنكار هذا، وإن كان يعتقد أنه سببٌ، فإن الأسباب لا يجوز منها إلا ما أباحه الله ورسوله ﷺ، مع عدم الاعتماد عليه، فكيف بما هو شركٌ؛ كالتمائم والخيوط والحروز والطلاسم ونحو ذلك مما يعلقه الجهال؟!

وفيه إزالة المنكر باليد بغير إذن الفاعل، وإن كان يظن أن الفاعل يزيله، وأن إتلاف آلات المنكر واللهو جائزةٌ وإن لم يأذن صاحبها.

قوله: (وتلا قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾) استدل حذيفة بهذه الآية على أن تعليق الخيط ونحوه لما ذكر شركٌ، أي: أصغر كما تقدم في الحديث، ففيه صحة الاستدلال بما نزل في الأكبر على الأصغر.

ومعنى الآية: أن الله أخبر عن المشركين أنهم يجمعون بين الإيمان بالله، أي: بوجوده وأنه الخالق الرازق المحيي المميت، ثم مع ذلك يشركون في عبادته. فسرها بذلك ابن عباسٍ وعطاءٌ ومجاهدٌ والضحاك وابن زيدٍ وغيرهم.

باب ما جاء في الرقى والتمائم

أي: في حكمها، ولما كانت الرقى على ثلاثة أقسامٍ، قسمٌ يجوز، وقسمٌ لا يجوز، وقسمٌ في جوازه خلافٌ؛ لم يجزم المصنف بكونهما من الشرك، لأن في ذلك تفصيلاً بخلاف لبس الحلقة والخيط ونحوهما لما ذكر، فإن ذلك شركٌ مطلقاً.

قال المصنف رحمه الله: (في «الصحيح» عن أبي بشيرٍ الأنصاري: أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره، فأرسل رسولاً: «أن لا يَبقين في رقبة بعيرٍ قلادةٌ من وترٍ أو قلادةٌ إلا قطعت»).

ش: قوله: (في «الصحيح») أي: في «الصحيحين».

قوله: (عن أبي بشيرٍ) بفتح أوله، وكسر المعجمة، الأنصاري، قيل: اسمه قيس بن عبيدٍ، قاله ابن سعدٍ. وقال ابن عبدالبر: «لا يوقف له على اسمٍ صحيحٍ، وهو صحابي شهد الخندق، ومات بعد الستين، يقال: جاوز المائة».

قوله: (في بعض أسفاره) قال الحافظ: «لم أقف على تعيينها».

قوله: (فأرسل رسولاً) هو زيد بن حارثة، وروى ذلك الحارث ابن أبي أسامة في «مسنده» قاله الحافظ.

قوله: (أن لا يَبقين) هو بالمثناة التحتية، والقاف المفتوحتين؛ وفي روايةٍ: «**لا تبقين**» - بحذف «أن»، والمثناة الفوقية، والقاف المفتوحتين أيضاً -، و«قلادةٌ» مرفوعٌ على أنه فاعلٌ و«الوتر» - بفتحتين - واحد أوتار القوس.

قوله: (أو قلادةٌ إلا قطعت) هو برفع «قلادة» أيضاً عطفٌ على الأول، ومعناه أن الراوي شك: هل قال شيخه: « قلادةٌ من وترٍ » – فقيد القلادة بأنها من وتر–، أو قال: « قلادةٌ » وأطلق ولم يقيد؟

ويؤيده ما روي عن مالكٍ أنه سئل عن القلادة فقال: ماسمعت بكراهتها إلافي الوتر.

وفي رواية أبي داود: **(ولا قلادةٌ)** بغير شك، والأولى أصح، لاتفاق الشيخين عليها، وللرخصة في القلائد، إلا الأوتار، وكما روى أبو داود والنسائي من حديث أبي وهبٍ الجشمي مرفوعاً: «**اربطوا الخيل، وقلدوها، ولا تقلدوها الأوتار**» ولأحمد عن جابرٍ مرفوعاً مثله، وإسناده جيدٌ.

قال البغوي في «شرح السنن»: «تأول مالكٌ أمره عليه السلام بقطع القلائد على أنه من أجل العين، وذلك أنهم كانوا يشدون بتلك الأوتار والتمائم والقلائد ويعلقون عليها العوذ، يظنون أنها تعصمهم من الآفات، فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم عنها، وأعلمهم أنها لا ترد من أمر الله شيئاً».

وقال أبو عبيدٍ القاسم بن سلامٍ: «كانوا يقلدون الإبل الأوتار لئلا تصيبها العين، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بإزالتها إعلاماً لهم بأن الأوتار لا ترد شيئاً»، وكذلك قال ابن الجوزي وغيره.

قال الحافظ: «ويؤيده حديث عقبة بن عامرٍ رفعه: «من تعلق تميمةً فلا أتم الله له» رواه أبوداود، وهي ما علق من القلائد خشية العين ونحو ذلك» انتهى.

فعلى هذا يكون تقليد الإبل وغيرها الأوتار وما في معناها لهذا المعنى حراماً، بل شركاً، لأنه من تعلق التمائم المحرمة، و«من تعلق تميمةً فقد أشرك» ولم يصب من قال: إنه مكروهٌ كراهة تنزيهٍ.

قال المصنف رحمه الله**: (وعن ابن مسعودٍ سمعت رسول الله** صلى الله عليه وسلم **يقول: « إن الرقى والتمائم والتولة شركٌ» رواه أحمد وأبو داود).**

ش: الحديث رواه أحمد، وأبو داود، كما قال المصنف، وفيه قصةٌ كأن المصنف اختصرها. ولفظ أبي داود: عن زينب امرأة عبد الله بن مسعودٍ: أن عبد الله بن مسعودٍ رأى في عنقي خيطاً، فقال: ما هذا؟ قلت: خيطٌ رقي لي فيه. قالت: فأخذه فقطعه، ثم قال: أنتم آل عبد الله لأغنياء عن الشرك، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « **إن الرقى والتمائم والتولة شركٌ** » فقلت: لم تقول هكذا؟ لقد كانت عيني تقذف، وكنت أختلف إلى فلانٍ اليهودي، فإذا رقاها سكنت: فقال عبد الله: إنما ذلك عمل الشيطان يَنخَسُها بيده، فإذا رقيتها كف عنها، إنما كان يكفيك أن تقولي كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**أذهب البأس رب الناس، واشف أنت الشافي، لا شفاء إلا شفاؤك، شفاءً لا يغادر سقمًا**»، ورواه ابن ماجه وابن حبان، والحاكم، وقال: صحيحٌ، وأقره الذهبي.

قوله: (إن الرقى) قال المصنف: «الرقى هي التي تسمى العزائم، وخص منه الدليل ما خلا من الشرك، فقد رخص فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم من العين والحمة»، يشير إلى أن الرقى الموصوفة بكونها شركاً هي الرقى التي فيها شركٌ؛ من دعاء غير الله، والاستغاثة والاستعاذة به كالرقى بأسماء الملائكة والأنبياء والجن ونحو ذلك، أما الرقى بالقرآن وأسماء الله وصفاته ودعائه والاستعاذة به وحده لا شريك له، فليست شركاً، بل ولا ممنوعةً، بل مستحبةٌ أو جائزةٌ.

قوله: (فقد رخص فيه رسول الله ﷺ من العين والحمة) تقدم ذلك في باب من حقق التوحيد، وكذلك رخص فيه من غيرهما، كما في «صحيح مسلمٍ» عن عوف بن مالكٍ قال: كنا نرقي في الجاهلية فقلنا: يا رسول الله كيف ترى في ذلك فقال: «**اعرضوا عليَّ رقاكم، لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شركٌ**».

وفيه عن أنسٍ قال: «رخص رسول الله ﷺ في الرقية من العين والحمة والنملة».

وعن عمران بن حصينٍ مرفوعاً: «**لا رقية إلا من عينٍ أو حمةٍ أو دمٍ**» رواه أبوداود، وفي الباب أحاديث كثيرةٌ.

قال الخطابي: «وكان عليه السلام قد رقى ورقي، وأمر بها وأجازها، فإذا كانت بالقرآن أو بأسماء الله تعالى، فهي مباحةٌ أو مأمورٌ بها، وإنما جاءت الكراهة والمنع فيما كان منها بغير لسان العرب، فإنه ربما كان كفراً، أو قولاً يدخله الشرك، قال: ويحتمل أن يكون الذي يكره من ذلك ما كان على مذاهب الجاهلية التي يتعاطونها، وأنها تدفع عنهم الآفات، ويعتقدون أن ذلك من قبل الجن ومعونتهم».

قلت: ويدل على ذلك قول علي بن أبي طالبٍ: «إن كثيراً من هذه الرقى والتمائم شركٌ، فاجتنبوه»، رواه وكيعٌ، فهذا يبين معنى حديث ابن مسعودٍ ونحوه.

وقال ابن التين: «الرقى بالمعوذات وغيرها من أسماء الله تعالى هو الطب الرباني، فإذا كان على لسان الأبرار من الخلق؛ حصل الشفاء بإذن الله تعالى، فلما عز هذا النوع، فزع الناس إلى الطب الجسماني وتلك

الرقى المنهي عنها التي يستعملها المعزم وغيره ممن يدعي تسخير الجن له، فيأتي بأمورٍ مشتبهةٍ مركبةٍ من حق وباطلٍ، يجمع إلى ذكر الله تعالى وأسمائه ما يشوبه من ذكر الشياطين، والاستعانة بهم، والتعوذ بمردتهم.

ويقال: إن الحية لعداوتها الإنسان بالطبع تصادق الشياطين لكونهم أعداء بني آدم فإذا عزم على الحية بأسماء الشياطين أجابت، وخرجت من مكانها، وكذا اللديغ إذا رقي بتلك الأسماء سالت سمومها من بدن الإنسان، ولذلك كره الرقى ما لم تكن بآيات الله وأسمائه خاصةً، وباللسان العربي الذي يعرف معناه، ليكون بريئاً من شوب الشرك، وعلى كراهة الرقى بغير كتاب الله؛ علماء الأمة».

وقال شيخ الإسلام: «كل اسمٍ مجهولٍ فليس لأحدٍ أن يرقي به، فضلاً عن أن يدعو به ولو عرف معناه، لأنه يكره الدعاء بغير العربية، وإنما يرخص لمن لا يحسن العربية، فأما جعل الألفاظ العجمية شعاراً، فليس من دين الإسلام».

قلت: وسئل ابن عبد السلام عن الحروف المقطعة، فمنع منها ما لا يعرف، لئلا يكون فيه كفرٌ.

وقال السيوطي: «قد أجمع العلماء على جواز الرقى عند اجتماع ثلاثة شروطٍ: أن يكون بكلام الله أو بأسمائه وصفاته، وباللسان العربي وبما يعرف معناه من غيره، وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها بل بتقدير الله تعالى»، فتلخص أن الرقى ثلاثة أقسامٍ.

قوله: (والتمائم) تقدم كلام المنذري وابن الأثير في معناها في الباب قبله، وظاهره تخصيص التمائم بما ذكراه، وقال المصنف : «التمائم شيءٌ يعلق على الأولاد من العين».

وقال الخلخالي: «التمائم جمع تميمةٍ وهي ما يعلق بأعناق الصبيان من خرزاتٍ وعظامٍ لدفع العين، وهذا منهي عنه، لأنه لا دافع إلا الله، ولا يطلب دفع المؤذيات إلا بالله وأسمائه وصفاته، وظاهره أن ما علق لدفع العين وغيرها، فهو تميمةٌ من أي شيءٍ كان، وهذا هو الصحيح».

وقد يقال: إن كلام المنذري وابن الأثير وغيرهما لا يخالفه.

قال المصنف: «لكن إذا كان المعلق من القرآن فرخص فيه بعض السلف، وبعضهم لم يرخص فيه ويجعله من المنهي عنه، منهم ابن مسعودٍ».

ش: اعلم أن العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم اختلفوا في جواز تعليق التمائم التي من القرآن وأسماء الله وصفاته، فقالت طائفةٌ: يجوز ذلك، وهو قول عبد الله بن عمرو بن العاص وغيره، وهو ظاهر ما روي عن عائشة، وبه قال أبو جعفرٍ الباقر وأحمد في روايةٍ، وحملوا الحديث على التمائم الشركية، أما التي فيها القرآن وأسماء الله وصفاته، فكالرقية بذلك، قلت: وهو ظاهر اختيار ابن القيم.

وقالت طائفةٌ: لا يجوز ذلك، وبه قال ابن مسعودٍ، وابن عباسٍ وهو ظاهر قول حذيفة، وعقبة بن عامرٍ، وابن عكيمٍ ﵃ ، وبه قال جماعةٌ من التابعين، منهم أصحاب ابن مسعودٍ، وأحمد في رواية اختارها كثيرٌ من أصحابه، وجزم بها المتأخرون، واحتجوا بهذا الحديث وما في معناه فإن ظاهره العموم لم يفرق بين التي في القرآن وغيره، بخلاف الرقى فقد فَرَّق فيها، ويؤيد ذلك أن الصحابة الذين رووا الحديث فهموا العموم كما تقدم عن ابن مسعودٍ.

وروى أبو داود عن عيسى بن حمزة قال: دخلت على عبد الله بن عكيمٍ وبه حمرةٌ. فقلت: ألا تعلق تميمةً؟ فقال: نعوذ بالله من ذلك، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**من تعلق شيئًا وكل إليه**» وروى وكيعٌ عن ابن عباسٍ قال: «اتفل بالمعوذتين ولا تعلق».

وأما القياس على الرقية بذلك، فقد يقال بالفرق، فكيف يقاس التعليق الذي لا بد فيه من ورقٍ أو جلودٍ ونحوهما على ما لا يوجد ذلك فيه؟! فهذا إلى الرقى المركبة من حق وباطلٍ أقرب.

هذا اختلاف العلماء في تعليق القرآن وأسماء الله وصفاته، فما ظنك بما حدث بعدهم من الرقى بأسماء الشياطين وغيرهم وتعليقها؟ بل والتعلق عليهم، والاستعاذة بهم، والذبح لهم، وسؤالهم كشف الضر، وجلب الخير مما هو شركٌ محضٌ، وهو غالبٌ على كثيرٍ من الناس إلا من سلم الله، فتأمل ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم، وما كان عليه أصحابه والتابعون، وما ذكره العلماء بعدهم في هذا الباب وغيره من أبواب الكتاب، ثم انظر إلى ما حدث في الخلوف المتأخرة، يتبين لك دين الرسول صلى الله عليه وسلم وغربته الآن في كل شيءٍ، فالله المستعان.

قوله: (والتولة شركٌ) قال المصنف: «هو شيءٌ يصنعونه يزعمون أنه يحبب المرأة إلى زوجها، والرجل إلى امرأته»، وكذا قال غيره أيضاً.

وبهذا فسره ابن مسعودٍ راوي الحديث؛ كما في «صحيح ابن حبان» والحاكم: قالوا: يا أبا عبد الرحمن هذه الرقى والتمائم قد عرفناهما، فما التولة؟ قال: «شيءٌ يصنعه النساء يتحببن إلى أزواجهن».

قال الحافظ: «التولة: بكسر المثناة، وفتح الواو واللام مخففاً؛ شيءٌ كانت المرأة تجلب به محبة زوجها، وهو ضربٌ من السحر، وإنما كان ذلك من الشرك، لأنهم أرادوا دفع المضار وجلب المنافع من عند غير الله».

قال المصنف رحمه الله: (وعن عبدالله بن عكيمٍ مرفوعاً: « من تعلق شيئًا وكل إليه » رواه أحمد والترمذي).

ش: ورواه أيضاً أبو داود والحاكم.

قوله: (عن عبد الله بن عكيم) هو بضم المهملة مصغراً، ويكنى أبا معبدٍ الجهني الكوفي. قال البخاري: أدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يعرف له سماعٌ صحيحٌ، وكذا قال أبو حاتمٍ، وقال معناه أبو زرعة، وابن حبان وابن منده، وأبو نعيمٍ. وقال البغوي: يشك في سماعه.

وقال الخطيب: «سكن الكوفة، وقدم المدائن في حياة حذيفة، وكان ثقةً»، وذكر ابن سعدٍ عن غيره: أنه مات في ولاية الحجاج، وظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن الحديث مرسلٌ.

قوله: (من تعلق شيئًا وكل إليه) التعلق يكون بالقلب ويكون بالفعل، ويكون بهما جميعاً، أي: من تعلق شيئاً بقلبه، أو تعلقه بقلبه وفعله، «**وكل إليه**»، أي: وكله الله إلى ذلك الشيء الذي تعلقه، فمن تعلقت نفسه بالله، وأنزل حوائجه بالله، والتجأ إليه، وفوض أمره كله إليه؛ كفاه كل مؤنةٍ، وقـرَّب إليه كل بعيدٍ، ويسر له كل عسيرٍ، ومن تعلق بغيره أو سكن إلى علمه وعقله ودوائه وتمائمه، واعتمد على حوله وقوته؛ وكله الله إلى ذلك وخذله، وهذا معروفٌ بالنصوص والتجارب، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾.

وقال الإمام أحمد: «حدثنا هاشم بن القاسم، ثنا أبو سعيدٍ المؤدب، ثنا من سمع عطاءً الخراساني، قال: لقيت وهب بن منبهٍ وهو يطوف بالبيت، فقلت له: حدثني حديثاً أحفظه عنك في مقامي هذا وأوجز، قال: نعم، أوحى الله تبارك وتعالى إلى داود: «يا داود، أما وعزتي وعظمتي لا يعتصم بي عبدٌ من عبيدي دون خلقي أعرف ذلك من نيته فتكيده السموات السبع ومن فيهن والأرضون السبع ومن فيهن إلا جعلت له من بينهن مخرجاً، أما وعزتي وعظمتي لا يعتصم عبدٌ من عبيدي بمخلوقٍ دوني أعرف ذلك من نيته، إلا قطعت أسباب السماء من يده، وأسخت الأرض من تحت قدميه، ثم لا أبالي بأي وادٍ هلك».

قال المصنف رحمه الله: **(وروى الإمام أحمد عن رويفعٍ، قال: قال لي رسول الله** صلى الله عليه وسلم: **« يا رويفع، لعل الحياة تطول بك، فأخبر الناس أن من عقد لحيته، أو تقلد وترًا، أو استنجى برجيع دابةٍ أو عظمٍ؛ فإن محمدًا بريءٌ منه »).**

ش: الحديث رواه الإمام أحمد عن يحيى بن إسحاق، والحسن بن موسى الأشيب، كلاهما عن ابن لهيعة، وفيه قصةٌ، فاختصرها المصنف، وهذا لفظ الحسن، قال: حدثنا ابن لهيعة، ثنا عياش بن عباسٍ، عن شُيَيْم بن بَيتان، قال: ثنا رويفع بن ثابتٍ قال: كان أحدنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ جمل أخيه على أن يعطيه النصف مما يغنم، وله النصف، حتى إن أحدنا ليصير له النصل والريش، والآخر القدح، ثم قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**يا رويفع، لعل الحياة تطول بك، فأخبر الناس أنه من عقد لحيته، أو تقلد وتراً، أو استنجى برجيع دابةٍ أو عظمٍ فإن محمداً بريءٌ منه**».

ثم رواه أحمد عن يحيى بن غيلان، ثنا المفضل، حدثني عياش بن عباسٍ: أن شييم بن بيتان أخبره أنه سمع شيبان القتباني يقول: استخلف مسلمة بن مخلدٍ رويفع بن ثابتٍ الأنصاري على أسفل الأرض، قال: فسرنا معه، فقال: قال لي رسول الله ﷺ الحديث.

وفي الإسناد الأول: ابن لهيعة، وفيه مقالٌ، وفي الثاني: شيبان القتباني، قيل فيه: مجهولٌ، وبقية رجالهما ثقاتٌ.

ورواه أبو داود من طريق المفضل به مطولاً، وسكت عليه، ثم قال: حدثنا يزيد بن خالدٍ، أنا مفضلٌ عن عياشٍ: أن شييم بن بيتان أخبره -أيضاً- بهذا الحديث عن أبي سالمٍ الجيشاني، عن عبد الله بن عمرٍو يذكر ذلك وهو معه مرابطٌ بحصن باب البُون، قال أبو داود: حِصن البون بالفسطاط على جبلٍ.

قلت: وهذا إسنادٌ جيدٌ، ورواه النسائي من رواية شييمٍ عن رويفعٍ، وصرح بسماعه منه ولم يذكر شيبان، فإن كان ذكر شيبان وهماً فالإسناد صحيحٌ، وحسنه النووي، وصححه بعضهم.

قال الحافظ أبو زرعة في «شرح أبي داود»: «ورواه الطحاوي مختصراً فذكر منه الاستنجاء برجيع دابةٍ أو عظمٍ فقط. ورواه محمد بن الربيع الجيزي في كتاب من دخل مصر من الصحابة مطولاً، وفيه: « أن من عقد لحيته في الصلاة » .

قوله: (**فأخبر الناس**) دليل على وجوب إخبار الناس بذلك على رويفعٍ، وليس هذا مختصا به، بل كل من كان عنده علمٌ ليس عند غيره مما يحتاج إليه الناس؛ وجب عليه تبليغه للناس، وإعلامهم به، فإن اشترك هو وغيره في علم ذلك، فالتبليغ فرض كفايةٍ». هذا كلام أبي زرعة.

قوله: (لعل الحياة تطول بك) علمٌ من أعلام النبوة، لأنه وقع كما أخبر به ﷺ، فإن رويفعاً طالت حياته إلى سنة ست وخمسين، فمات فيها ببرقة من أعمال مصر أميراً عليها، وهو من الأنصار، وقيل: مات سنة ثلاثٍ وخمسين، قاله ابن يونس.

قوله: (أن من عقد لِحيته) بكسر اللام لا غير، قاله في «المشارق» والجمع: لـحى، بالكسر والضم، قاله الجوهري.

قال الخطابي: «وأما نهيه عن عقد اللحية، فإن ذلك يفسر على وجهين:

أحدهما: ما كانوا يفعلونه من ذلك في الحروب؛ كانوا في الجاهلية يعقدون لحاهم، وذلك من زي بعض الأعاجم يفتلونها ويعقدونها».

قلت: كأنهم كانوا يفعلونه تكبراً وعجباً، كما ذكره أبو السعادات.

قال: «**ثانيهما**: أن معناه معالجة الشعر ليتعقد ويتجعد، وذلك من فعل أهل التوضيع والتأنيث».

وقال أبو زرعة ابن العراقي: «والأولى حمله على عقد اللحية في الصلاة كما دلت عليه رواية محمد بن الربيع المتقدم ذكرها، فهو موافقٌ للحديث الصحيح في النهي عن كف الشعر والثوب، فإن عقد اللحية فيه كفها وزيادةٌ».

قوله: (أو تقلد وتراً) أي: جعله قلادةً في عنقه أو عنق دابته ونحو ذلك. وفي روايةٍ لمحمد بن الربيع: أو تقلد وتراً، يريد: تميمةً، فهذا يدل على أنهم كانوا يتقلدون الأوتار من أجل العين، إذ فسره بالتميمة وهي تجعل لذلك.

قوله: (أو استنجى برجيع دابةٍ أو عظمٍ، فإن محمداً بريءٌ منه)، قال النووي: «أي: بريءٌ من فعله، وقاله بهذه الصيغة ليكون أبلغ في الزجر».

قلت: فيه النهي عن الاستنجاء برجيعِ الدواب والعظام، وقد ورد في ذلك أحاديث، منها ما في «صحيح مسلمٍ» عن ابن مسعودٍ مرفوعاً: **«لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام، فإنه زاد إخوانكم من الجن»** وعلى هذا فلا يجزئ الاستنجاء بهما كما هو ظاهر مذهب أحمد، واختار شيخ الإسلام وجماعةٌ الإجزاء وإن كان محرماً، قالوا: لأنه لم ينه عنه لكونهما لا ينقيان، بل لإفسادهما.

قلت: الأول أولى؛ لما روى ابن خزيمة والدارقطني من طريق الحسن بن الفرات، عن أبيه، عن أبي حازمٍ الأشجعي، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ نهى أن يستنجي بعظمٍ أو روثٍ، وقال: «**إنهما لا يطهران**» وهذا إسنادٌ جيدٌ.

قال المصنف رحمه الله: (وعن سعيدِ بن جبيرٍ قال: «من قطع تميمةً من إنسانٍ، كان كعدل رقبةٍ». رواه وكيعٌ).

ش: هذا عند أهل العلم له حكم الرفع، لأن مثلَ ذلك لا يقال بالرأي فيكون على هذا مرسلاً، لأن سعيداً تابعي.

وفيه فضل قطع التمائم، لأنها من الشرك.

ووكيعٌ: هو ابن الجراح بن وكيعٍ الكوفي، ثقةٌ إمامٌ، صاحب تصانيفٍ منها: «الجامع» وغيره. روى عنه الإمام أحمد وطبقته. مات سنة سبعٍ وتسعين ومائةٍ.

قال المصنف رحمه الله: (وله عن إبراهيم، قال: «كانوا يكرهون التمائم كلها، من القرآن وغير القرآن»).

ش: إبراهيم: هو الإمام إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي، يكنى أبا عمران، ثقةٌ إمامٌ، من كبار فقهاء الكوفة، قال المزي: «دخل على عائشة ولم يثبت له سماعٌ منها، مات سنة ست وتسعين وله خمسون سنةً أو نحوها».

قوله: (كانوا يكرهون التمائم...إلى آخره)، مراده بذلك أصحاب عبد الله بن مسعودٍ، كعلقمة والأسود وأبي وائلٍ والحارث بن سويدٍ وعَبيدة السلماني، ومسروق والربيع بن خثيمٍ وسويد بن غفلة وغيرهم من أصحاب ابن مسعودٍ، وهم من سادات التابعين، وهذه الصيغة يستعملها إبراهيم في حكاية أقوالهم كما بين ذلك الحفاظ كالعراقي وغيره.

باب من تبرَّك بشجرةٍ أو حجرٍ ونحوهما

كبقعةٍ وغارٍ وعينٍ وقبرٍ ونحو ذلك مما يعتقد كثيرٌ من عباد القبور وأشباههم فيه البركة فيقصدونه رجاء البركة، أي: ما حكمه هل هو شركٌ أم لا؟

ومعنى «تبرك» أي: طلب البركة ورجاها واعتقدها.

قال المصنف رحمه الله: (وقول الله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ الآيات).

ش: هكذا ثبت في خط المصنف: «الآيات» يعني إلى قوله: ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾.

قال القرطبي: «لما ذكر الوحي إلى النبي صلى الله عليه وسلم وذكر من آثار قدرته ما ذكر؛ حاج المشركين، إذ عبدوا ما لا يعقل، وقيل: أفرأيتم هذه الآلهة التي تعبدونها أَوْحَينَ إليكم شيئاً كما أوحي إلى محمد صلى الله عليه وسلم؟! وكانت اللات لثقيفٍ، والعزى لقريشٍ وبني كنانة، ومناة لبني هلالٍ، وقال ابن هشامٍ: كانت مناة لهذيلٍ وخزاعة».

ذكر صفة هذه الأوثان ليعرف المؤمن كيفية الأوثان، وكيفية عبادتها، وما هو شرك العرب الذي كانوا يفعلونه حتى يفرق بين التوحيد والإخلاص وبين الشرك والكفر:

فأما اللات: فقرأ الجمهور بتخفيف التاء، وقرأ ابن عباسٍ وابن الزبير ومجاهدٌ وحميدٌ وأبو صالحٍ ورويسٌ عن يعقوب: اللات بتشديد التاء، فعلى الأولى قال الأعمش: «سموا اللات من الإله، والعزى من العزيز».

قال ابن جريرٍ: «وكانوا قد اشتقوا اسمها من اسم الله تعالى، فقالوا: «اللات» مؤنثةً منه، تعالى الله عن قولهم علوا كبيراً». قال: «وكذا العزى من العزيز».

قال ابن كثيرٍ: «وكانت صخرةً بيضاء منقوشةً، عليها بيتٌ بالطائف، له أستارٌ وسدنةٌ، وحوله فناءٌ معظمٌ عند أهل الطائف ـ وهم ثقيفٌ ومن تابعها ـ يفتخرون به على من عداهم من أحياء العرب بعد قريشٍ».

قال ابن هشامٍ: «وكانت في موضع مسجد الطائف اليسرى، فلم يزل كذلك إلى أن أسلمت ثقيفٌ، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم المغيرة بن شعبة فهدمها، وحرقها بالنار».

وعلى الثانية قال ابن عباسٍ: «كان رجلاً يلت السويق للحاج، فلما مات عكفوا على قبره». ذكره البخاري.

وقال ابن عباسٍ: «كان يبيع السويق والسمن عند صخرةٍ، ويسليه عليها، فلما مات ذلك الرجل، عبدت ثقيفٌ تلك الصخرة إعظاماً لصاحب السويق»، وعن مجاهدٍ نحوه، وقال: فلما مات عبدوه. رواه سعيد بن منصورٍ والفاكهي، وكذا روى ابن أبي حاتمٍ عن ابن عباسٍ: «أنهم عبدوه».

وقال ابن جريجٍ: «كان رجلٌ من ثقيفٍ يلت السويق بالزيت، فلما توفي جعلوا إلى قبره وثناً». وبنحو هذا قال جماعةٌ من أهل العلم.

ولا تخالف بين القولين، فإن من قال: إنها صخرةٌ لم ينف أن تكون صخرةٌ على القبر أو حواليه، فعظمت وعبدت تبعاً لا قصداً، فالعبادة إنما أرادوا بها صاحب القبر، فهو الذي عبدوه بالأصالة؛ يدل على ذلك ما روى الفاكهي عن ابن عباسٍ: «أن اللات لما مات قال لهم عمرو بن لحي: إنه لم يمت، ولكنه دخل الصخرة فعبدوها، وبنوا عليها بيتاً».

فتأمل فعل المشركين مع هذا الوثن، ووازن بينه وبين بناء القباب على القبور، والعكوف عندها ودعائها، وجعلها ملاذاً عند الشدائد.

وأما العزى: فقال ابن جريرٍ: «كانت شجرةً عليها بناءٌ وأستارٌ بنخلة بين مكة والطائف، كانت قريشٌ يعظمونها، كما قال أبو سفيان يوم أحدٍ: لنا العزى ولا عزى لكم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « **قولوا: الله مولانا، ولا مولى لكم** ».

وروى النسائي وابن مردويه عن أبي الطفيل قال: لما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة بعث خالد بن الوليد إلى نخلة وكانت بها العزى، فأتاها خالدٌ وكانت على ثلاث سمراتٍ، فقطع السمرات، وهدم البيت الذي كان عليها، ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره، فقال: ارجع فإنك لم تصنع شيئاً، فرجع خالدٌ، فلما أبصرته السدنة – وهم حجبتها؛ أمعنوا في الجبل وهم يقولون: يا عزى يا عزى، فأتاها خالدٌ، فإذا امرأةٌ عريانةٌ ناشرةٌ شعرها، تحفن التراب على رأسها، فعممها بالسيف حتى قتلها، ثم رجع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال: «تلك العزى».

قال ابن هشامٍ: «وكانوا يسمعون منها الصوت».

وقال أبو صالحٍ: «العزى بنخلة، كانوا يعلقون عليها السيور والعهن» رواه عبد بن حميدٍ وابن جريرٍ.

فتأمل فعل المشركين مع هذا الوثن، ووازن بينه وبين ما يفعله عباد القبور من دعائها، والذبح عندها، وتعليق الخيوط، وإلقاء الخِرَق في ضرائح الأموات ونحو ذلك، فالله المستعان.

وأما مناة: فكانت بالمشلل عند قديدٍ بين مكة والمدينة، وكانت خزاعة والأوس والخزرج يعظمونها، ويهلون منها للحج إلى الكعبة، وأصل اشتقاقها من اسم الله المنان، وقيل: من: «منى الله الشيء»، إذا قدره.

وقيل: سميت «مناة» لكثرة ما يمنى، أي: يراق عندها من الدماء للتبرك بها. قال ابن هشامٍ: «فبعث رسول الله ﷺ عَلِيًّا فهدمها عام الفتح».

قال ابن إسحاق في «السيرة»: «وقد كانت العرب اتخذت مع الكعبة طواغيت، وهي بيوتٌ تعظمها كتعظيم الكعبة، لها سدنةٌ وحجابٌ، وتهدي لها كما يهدى للكعبة، وتطوف بها وتنحر عندها، وهي تعرف فضل الكعبة عليها؛ لأنها كانت قد عرفت أنها بيت إبراهيم عليه السلام ومسجده».

قلت: هذا الذي ذكره ابن إسحاق من شرك العرب هو بعينه الذي يفعله عباد القبور، بل زادوا على الأولين.

إذا تبين هذا فمعنى الآية كما قال القرطبي: «إن فيها حذفاً تقديره: أفرأيتم هذه الآلهة هل نفعت أو ضرت حتى تكون شركاء لله؟!»

وقال غيره: «﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ ذم، وهي المتأخرة الوضيعة المقدار، كقوله: ﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ﴾ أي: وضعاؤهم لرؤسائهم».

وقوله: ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ﴾ قال ابن كثيرٍ: «أي: أتجعلون له ولداً، وتجعلون ولده أنثى، وتختارون لكم الذكور؟!».

وقال غيره: «يجوز أن يراد: اللات والعزى ومناة إناثٌ، وقد جعلتموهن لله شركاء، ومن شأنكم أن تحتقروا الإناث، وتستنكفوا من أن يولدن لكم، أو ينسبن إليكم، فكيف تجعلون هؤلاء الإناث أنداداً لله، وتسمونهن آلهةً؟!»

قلت: ما أقرب هذا القول إلى سياق الآية.

وقوله: (﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾) أي: جورٌ وباطلةٌ، فكيف تقاسمون ربكم هذه القسمة التي لو كانت بين مخلوقين كانت جوراً وسفهاً فتنزهون أنفسكم عن الإناث، وتجعلونهن لله؟! تعالى الله عن ذلك علوا كبيراً.

وقوله: (﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم﴾)، قال ابن كثيرٍ: «ثم قال منكراً عليهم فيما ابتدعوه وأحدثوه من الكذب والافتراء والكفر – من عبادة الأصنام، وتسميتها آلهةً – : ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم﴾ أي: من تلقاء أنفسكم، ﴿مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ أي: من حجةٍ، ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ أي: ليس لهم مستندٌ إلا حسن ظنهم بآبائهم الذين سلكوا هذا المسلك الباطل قبلهم، وإلا حظ أنفسهم في رياستهم، وتعظيم آبائهم الأقدمين».

وقوله: (﴿وَلَقَدۡ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلۡهُدَىٰٓ﴾) قال ابن كثيرٍ: «ولقد أرسل الله إليهم الرسل بالحق المنير، والحجة القاطعة، ومع هذا ما اتبعوا ما جاؤوهم به ولا انقادوا له».

قلت: في هذه الآيات من الدلائل القطعية على بطلان عبادة هذه الطواغيت، وأشباهها ما لا مزيد عليه، فسبحان من جعل كلامه شفاءً ﴿وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ﴾.

منها: أنها أسماءٌ مؤنثةٌ، دالةٌ على اللين والرخاوة، وما كان كذلك فليس بإلهٍ.

ومنها: أنكم قاسمتم الله بزعمكم، فجعلتم له هذه الأسماء المؤنثة شركاء، ودعوتم له الأولاد، ثم جعلتموهم بناتٍ، واختصصتم بالذكور، فجعلتم له المكروه الناقص، ولكم المحبوب الكامل ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوۡءِۖ وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾.

ومنها: أنها أسماءٌ سميتموها أنتم وآباؤكم، وابتدعتموها.

ومنها: ﴿مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ﴾، أي: حجةٍ وبرهانٍ.

ومنها: أنكم لم تستندوا في تسميتها إلى علمٍ ويقينٍ، وإنما استندتم في ذلك إلى الظن والهوى؛ الذين هما أصل الهلاك دنيا وأخرى.

ومنها: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلۡهُدَىٰٓ﴾ أي: بإبطال عبادتها، وما كان كذلك؛ فهو عين المحال البين البطلان، وكل واحدٍ من هذه الأدلة كافٍ شافٍ في بطلان عبادتها.

فإن قلت: فأين دليل الترجمة من الآيات؟

قيل: هو بينٌ بحمد الله، لأنه إن كان التبرك بالشجر والقبور والأحجار من الأكبر فواضحٌ، وإن كان من الأصغر؛ فالسلف يستدلون بما نزل في الأكبر على الأصغر.

قال المصنف رحمه الله: (عن أبي واقدٍ الليثي قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حنينٍ، ونحن حدثاء عهدٍ بكفرٍ، وللمشركين سدرةٌ يعكفون عندها، وينوطون بها أسلحتهم، يقال لها: ذات أنواطٍ، فمررنا بسدرةٍ، فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواطٍ كما لهم ذات أنواطٍ، فقال رسول الله ﷺ: « الله أكبر! إنها السنن! قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى: ﴿ ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾، لتركبن سنن من كان قبلكم » رواه الترمذي وصححه).

ش: الحديث رواه الترمذي كما قال المصنف. ولفظه: «حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي حدثنا سفيان عن الزهري عن سنان بن أبي سنانٍ عن أبي واقدٍ الليثي: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لما خرج إلى حنينٍ مر بشجرةٍ للمشركين يقال لها: ذات أنواطٍ يعلقون عليها أسلحتهم، قالوا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواطٍ كما لهم ذات أنواطٍ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: « **سبحان الله! هذا كما قال قوم موسى:** ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾، **والذي نفسي بيده لتركبن سنة من كان قبلكم** » هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وأبو واقدٍ الليثي: اسمه الحارث بن عوفٍ، وفي الباب عن أبي سعيدٍ، وأبي هريرة» هذا لفظ الترمذي بحروفه.

وفيه مخالفةٌ لما في الكتاب لفظاً ومعنًى، وقد اتفق اللفظان على المقصود هنا، وقد رواه أحمد وأبو داود وأبو يعلى وابن أبي شيبة والنسائي وابن جريرٍ وابن المنذر وابن أبي حاتمٍ والطبراني بنحوه، وروى ابن أبي حاتمٍ وابن مردويه والطبراني من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوفٍ عن أبيه عن جده نحوه أيضاً.

قوله: (**عن أبي واقدٍ الليثي**) اسمه الحارث بن عوفٍ، كما قال الترمذي، وقيل: الحارث بن مالكٍ، صحابي مشهورٌ. مات سنة ثمانٍ وستين، وله خمسٌ وثمانون سنةً.

قوله: (**خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى حنينٍ**) في حديث عمرو بن عوفٍ، قال: غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح ونحن ألفٌ ونيفٌ حتى إذا كنا بين حنينٍ والطائف، ولا مخالفة بينهما في المعنى، فإن غزوة الفتح وحنينٍ كانتا في سفرٍ واحدٍ.

قوله: (**ونحن حدثاء عهدٍ بكفرٍ**) أي: قريبوا عهدٍ بكفرٍ، ففيه دليلٌ على أن غيرهم لا يجهل هذا، وأن المنتقل من الباطل الذي اعتاده قلبه لا يأمن أن يكون في قلبه بقيةٌ من تلك العادات الباطلة، ذكره المصنف.

قوله: (**يعكفون عندها**) الاعتكاف: هو الإقامة على الشيء بالمكان، ولزومها، ومنه قوله: ﴿مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمۡ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾ وكانوا يعكفون عند هذه السدرة تبركاً بها.

وفي حديث عمرو بن عوفٍ قال: كان يناط بها السلاح فسميت ذات أنواطٍ، وكانت تعبد من دون الله، فلما رآها رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ صرف عنها في يومٍ صائفٍ إلى ظل هو أدنى منها... الحديث، فيجمع بينهما بأن عبادتها هي العكوف عندها رجاءً لبركتها.

قوله: (**وينوطون بها أسلحتهم**) أي: يعلقونها عليها للبركة.

قوله: (يقال لها: ذات أنواطٍ) قال أبو السعادات: «سألوه أن يجعل لهم مثلها فنهاهم عن ذلك. وأنواطٌ: جمع نوطٍ، وهو مصدرٌ سمي به المنوط».

قوله: (فقلنا يا رسول الله اجعل لنا ذاتَ أنواطٍ) أي: شجرةً مثلها نعلق عليها، ونعكف حواليها، ظنوا أن هذا أمرٌ محبوبٌ عند الله فقصدوا التقرب إلى الله بذلك، وإلا فهم أجل قدراً وإن كانوا حديثي عهدٍ بكفرٍ عن قصد مخالفة النبي ﷺ.

قوله: (فقال النبي ﷺ : « الله أكبر! ») هكذا في بعض الروايات، وفي رواية الترمذي: « **سبحان الله!** » والمقصود باللفظين واحدٌ، لأن المراد تعظيم الله، وتنزيهه عن الشرك، والتقرب به إليه، وفيه تكبير الله وتنزيهه عند التعجب، أو ذكر الشرك، خلافاً لمن كرهه.

قوله: (إنها السنن) بضم السين، أي: الطرق.

قوله: (قلتم والذي نفسي بيده، كما قالت بنو إسرائيل لموسى: ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞ﴾... الخ) أخبر النبي ﷺ أن هذا الأمر الذي طلبوه منه – وهو اتـخاذ شجرةٍ للعكوف عندها، وتعليق الأسلحة بها تبركاً – : كالأمر الذي طلبه بنو إسرائيل من موسى عليه السلام، حيث قالوا: ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞ﴾، فإذا كان اتـخاذ شجرةٍ لتعليق الأسلحة، والعكوف عندها؛ اتـخاذ إلهٍ مع الله، مع أنهم لا يعبدونها، ولا يسألونها، فما الظن بما حدث من عباد القبور من دعاء الأموات، والاستغاثة بهم، والذبح والنذر لهم، والطواف بقبورهم، وتقبيلها، وتقبيل أعتابها وجدرانها، والتمسح بها، والعكوف عندها، وجعل السدنة والحجاب لها؟! وأي نسبةٍ بين هذا، وبين تعليق الأسلحة على شجرةٍ تبركاً؟!

قال الإمام أبو بكرٍ الطرطوشي -من أئمة المالكية- : «فانظروا رحمكم الله أينما وجدتم سدرةً أو شجرةً يقصدها الناس، ويعظمونها ويرجون البرء والشفاء من قبلها، ويضربون بها المسامير والخرق، فهي ذات أنواطٍ فاقطعوها».

وقال الحافظ أبو محمدٍ عبد الرحمن بن إسماعيل الشافعي المعروف بأبي شامة في كتاب «البدع والحوادث»: «ومن هذا القسم أيضاً ما قد عم الابتلاء به من تزيين الشيطان للعامة؛ تخليق الحيطان والعمد، وسرج مواضع مخصوصةٍ في كل بلدٍ يحكي لهم حاكٍ أنه رأى في منامه بها أحداً ممن شهر بالصلاح والولاية فيفعلون ذلك، ويحافظون عليه مع تضييعهم فرائض الله تعالى وسننه، ويظنون أنهم متقربون بذلك، ثم يتجاوزون هذا إلى أن يعظم وقع تلك الأماكن في قلوبهم فيعظمونها، ويرجون الشفاء لمرضاهم وقضاء حوائجهم بالنذر لهم، وهي من بين عيونٍ وشجرٍ وحائطٍ وحجرٍ، وفي مدينة دمشقٍ- صانها الله- من ذلك مواضع متعددةٌ كعوينة الحما خارج باب توما، والعمود المخلق داخل باب الصغير، والشجرة الملعونة اليابسة خارج باب النصر في نفس قارعة الطريق - سهل الله قطعها واجتثاثها من أصلها - ، فما أشبهها بذات أنواطٍ الواردة في الحديث».

ثم ذكر الحديث المتقدم، وكلام الطرطوشي الذي ذكرنا، ثم قال:

«ولقد أعجبني ما صنعه الشيخ أبو إسحاق الجبنياني رحمه الله أحد الصالحين ببلاد إفريقية في المائة الرابعة؛ حكى عنه صاحبه الصالح أبو عبد الله محمد ابن أبي العباس المؤدب: أنه كان إلى جانبه عينٌ تسمى «عين العافية»، كان العامة قد افتتنوا بها يأتونها من الآفاق من تعذر عليها نكاحٌ أو ولدٌ قالت: امضوا بي إلى العافية، فتعرف بها الفتنة، قال أبو عبدالله: فأنا في السحر ذات ليلةٍ إذ سمعت أذان أبي إسحاق نحوها، فخرجت فوجدته قد هدمها، وأذن الصبح عليها، ثم قال: اللهم إني هدمتها لك فلا ترفع لها رأساً، قال: فما رفع لها رأسٌ إلى الآن».

قلت: أبو إسحاق الذي هدمها إمامٌ مشهورٌ، من أئمة المالكية، زاهدٌ، اسمه إبراهيم بن أحمد بن علي بن أسلم، وكان الإمام أبو محمدٍ ابن أبي زيدٍ يعظم شأنه، ويقول: طريق أبي إسحاق خاليةٌ لا يسلكها أحدٌ في الوقت، وكان القابسي يقول: الجبنياني إمامٌ يقتدى به. مات سنة تسعٍ وستين وثلاثمائةٍ.

وذكر ابن القيم نحو ما ذكره أبو شامة، ثم قال: «فما أسرع أهل الشرك إلى اتخاذ الأوثان من دون الله، ولو كانت ما كانت، ويقولون: إن هذا الحجر، وهذه الشجرة، وهذه العين، تقبل النذر»، أي: تقبل العبادة من دون الله، فإن النذر عبادةٌ وقربةٌ يتقرب بها الناذر إلى المنذور له، وسيأتي شيءٌ يتعلق بهذا الباب عند قوله: «**اللهم لا تجعل قبري وثنًا يعبد**».

وفي هذه الجملة من الفوائد: أن ما يفعله من يعتقد في الأشجار والقبور والأحجار؛ من التبرك بها، والعكوف عندها، والذبح لها، هو الشرك، ولا يغتر بالعوام والطغام، ولا يستبعد كون هذا شركاً، ويقع

في هذه الأمة، فإذا كان بعض الصحابة ظنوا ذلك حسناً، وطلبوه من النبي ﷺ حتى بيَّن لهم أن ذلك كقول بني إسرائيل لموسى: ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞ﴾، فكيف بغيرهم مع غلبة الجهل وبعد العهد بآثار النبوة؟!

وفيها أن الاعتبار في الأحكام بالمعاني لا بالأسماء، ولهذا جعل النبي ﷺ طلبتهم كطلبة بني إسرائيل، ولم يلتفت إلى كونهم سموها ذات أنواطٍ، فالمشرك وإن سمى شركه ما سماه، كمن يسمي دعاء الأموات، والذبح لهم، والنذر، ونحو ذلك: تعظيماً ومحبةً، فإن ذلك هو الشرك، وإن سماه ما سماه، وقس على ذلك.

وفيها أن من عُبِدَ فهو إلهٌ، لأن بني إسرائيل والذين سألوا النبي ﷺ ، لم يريدوا من الأصنام والشجرة: الخلق والرزق، وإنما أرادوا البركة والعكوف عندها، فكان ذلك اتخاذ إلهٍ مع الله تعالى.

وفيها أن معنى الإله هو المعبود، وأن من أراد أن يفعل الشرك جهلاً فنهي عن ذلك فانتهى لا يكفر، وأن لا إله إلا الله تنفي هذا الفعل مع دقته وخفائه على أولئك الصحابة. ذكره المصنف، فكيف بما هو أعظم منه؟! ففيه رد على الجهال الذين يظنون أن معناها الإقرار بأن الله خالق كل شيءٍ، وأن ما سواه مخلوقٌ ونحو ذلك من العبارات، والإغلاظ على من وقع منه ذلك جهلاً.

قوله: (لتركبن) بضم الموحدة، أي: لتتبعن أنتم أيها الأمة سنن من كان قبلكم -بضم السين-، أي: طرقهم ومناهجهم وأفعالهم، ويجوز فتح السين، وهذا خبرٌ صحيحٌ.

وجد كما أخبر ﷺ، ففيه دليلٌ على شهادة أن محمداً رسول الله.

وفي الحديث من الفوائد – غير ما تقدم –: النهي عن التشبه بأهل الجاهلية من أهل الكتاب والمشركين، وأنه متقررٌ عندهم أن العبادات مبناها على الأمر، فصار فيها التنبيه على مسائل القبر، أما: «**من ربك؟**» فواضحٌ، وأما: «**من نبيك؟**» فمن إخباره بأنباء الغيب، وأما: «**ما دينك؟**» فمن قولهم: ﴿ ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا ... ﴾ إلى آخره، قاله المصنف.

وفيه أن الشرك لابد أن يقع في هذه الأمة كما وقع فيمن قبلها؛ ففيه رد على من قال: «إن الشرك لا يقع في هذه الأمة».

وفيه سد الذرائع، والغضب عند التعليم، وأن ما ذم الله به اليهود والنصارى، فإنه لنا لنحذره، ذكر ذلك المصنف رحمه الله.

تنبيهٌ: ذكر بعض المتأخرين أن التبرك بآثار الصالحين مستحب كشرب سؤرهم، والتمسح بهم أو بثيابهم، وحمل المولود إلى أحدٍ منهم ليحنكه بتمرةٍ حتى يكون أول ما يدخل جوفه ريق الصالحين، والتبرك بعرقهم ونحو ذلك، وقد أكثر من ذلك أبو زكريا النووي في «شرح مسلمٍ» في الأحاديث التي فيها أن الصحابة فعلوا شيئاً من ذلك مع النبي ﷺ، وظن أن بقية الصالحين في ذلك كالنبي ﷺ في ذلك.

وهذا خطأٌ صريحٌ لوجوه:

منها: عدم المقاربة فضلاً عن المساواة للنبي ﷺ في الفضل والبركة.

ومنها: عدم تحقيق الصلاح، فإنه لا يتحقق إلا بصلاح القلب، وهذا أمرٌ لا يمكن الاطلاع عليه إلا بنص، كالصحابة الذين أثنى الله عليهم ورسوله، أو أئمة التابعين، أو شهر بصلاحٍ ودينٍ كالأئمة الأربعة ونحوهم من الذين تشهد لهم الأمة بالصلاح وقد عدم أولئك، أما غيرهم؛ فغاية الأمر أن نظن أنهم صالحون فنرجوا لهم.

ومنها: أنَّا لو ظننا صلاح شخصٍ، فلا نأمن أن يختم له بخاتمة سوءٍ، و«الأعمال بالخواتيم»، فلا يكون أهلاً للتبرك بآثاره.

ومنها: أن الصحابة لم يكونوا يفعلون ذلك مع غيره لا في حياته، ولا بعد موته، ولو كان خيراً لسبقونا إليه، فهلا فعلوه مع أبي بكرٍ وعمر وعثمان وعلي ونحوهم من الذين شهد لهم النبي ﷺ بالجنة، وكذلك التابعون؛ هلا فعلوه مع سعيد بن المسيب وعلي بن الحسين وأويسٍ القرني، والحسن البصري ونحوهم ممن يقطع بصلاحهم، فدل أن ذلك مخصوصٌ بالنبي ﷺ .

ومنها: أن فعل هذا مع غيره ﷺ لا يؤمن أن يفتنه، وتعجبه نفسه، فيورثه العجب والكبر والرياء، فيكون هذا كالمدح في الوجه بل أعظم.

باب ما جاء في الذبح لغير الله

أي: من الوعيد، وهل يكون شركاً أم لا؟

قال المصنف رحمه الله: **(وقول الله تعالى:** ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ﴾ **الآية.**

ش: قال ابن كثيرٍ: «يأمره تعالى أن يخبر المشركين الذين يعبدون غير الله، ويذبحون لغير اسمه وحده لا شريك له، وهذا كقوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ أي: أخلص له صلاتك وذبيحتك، فإن المشركين يعبدون الأصنام، ويذبحون لها، فأمره الله بمخالفتهم، والانحراف عما هم فيه، والإقبال بالقصد والنية، والعزم على الإخلاص لله تعالى.

قال مجاهدٌ في قوله: ﴿صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ قال: «النسك: الذبح في الحج والعمرة». وقال الثوري عن السدي عن سعيد بن جبيرٍ ﴿وَنُسُكِي﴾: ذبحي، وكذا قال الضحـاك، وقال غيره: «﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾، أي: وما آتيه في حياتي، وأموت عليه من الإيمان والعمل الصالح، ﴿لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ خالصةً لوجهه، ﴿لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ﴾ من الإخلاص، ﴿أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾، لأن إسلام كل نبي متقدمٌ لإسلام أمته، كما قال قتادة: «﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾، أي: من هذه الأمة».

قال ابن كثيرٍ: «وهو كما قال، فإن جميع الأنبياء قبله كلهم كانت دعوتهم إلى الإسلام، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، كما قال تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ وأخبر تعالى عن نوحٍ عليه السلام أنه قال لقومه: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ وذكر آياتٍ في هذا المعنى».

قلت: وفي الآية دلائل متعددةٌ على أن الذبح لغير الله شركٌ، كما هو بيِّنٌ عند التأمل، وفيها بيان العبادة، وأن التوحيد منافٍ للشرك مضاد له.

قال المصنف رحمه الله: **(وقوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾).**

ش:قال شيخ الإسلام: «أمره الله أن يجمع بين هاتين العبادتين، وهما الصلاة والنسك الدالتان على القرب والتواضع والافتقار، وحسن الظن وقوة اليقين، وطمأنينة القلب إلى الله تعالى، وإلى عدته، عكس حال أهل الكبر والنفرة، وأهل الغنى عن الله الذين لا حاجة لهم في صلاتهم إلى ربهم يسألونه إياها، والذين لا ينحرون له خوفاً من الفقر. ولهذا جمع بينهما في قوله: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ الآية.

والنسك: الذبيحة لله تعالى ابتغاء وجهه، فإنها أجل ما يتقرب به إلى الله، فإنه أتى فيهما بالفاء الدالة على السبب، لأن فعل ذلك سببٌ للقيام بشكر ما أعطاه الله من الكوثر، وأجل العبادات البدنية الصلاة، وأجل العبادات المالية النحر، وما يجتمع للعبد في الصلاة لا يجتمع له في غيرها، كما عرفه أرباب القلوب الحية. وما يجتمع له في النحر إذا قارنه الإيمان والإخلاص من قوة اليقين، وحسن الظن أمرٌ عجيبٌ. وكان صلى الله عليه وسلم كثير الصلاة، كثير النحر».

وقال غيره: «أي: فاعبد ربك الذي أعزك بإعطائه، وشَرَّفَكَ، وصانك من منن الخلق مراغماً لقومك الذين يعبدون غير الله، ﴿وَٱنْحَرْ﴾ لوجهه وباسمه إذا نحرت؛ مخالفاً لهم في النحر للأوثان».انتهى. وهذا هو الصحيح في تفسيرها.

وأما ما رواه الحاكم عن علي بن أبي طالبٍ قال: لما نزلت هذه السورة على النبي ﷺ: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ﴾ قال رسول الله ﷺ لجبريل: «**ما هذه النحيرة التي** أمرني بها ربي ؟ قال : « **إنها ليست بنحيرةٍ، ولكن يأمرك إذا تحرمت للصلاة أن ترفع يديك إذا كبرت، وإذا ركعت، وإذا رفعت رأسك من الركوع**» الحديث، فهو حديثٌ منكرٌ جدا؛ في إسناده إسرائيل بن حاتمٍ، قال ابن حبان: يروي عن مقاتلٍ الموضوعات، وعن غيره من الثقات، الأوابد والطامات، يروي عن مقاتل بن حيان ما وضعه عليه عمر بن صبيحٍ، كان يسرقها منه، روى عن مقاتلٍ عن الأصبغ ابن نباتة عن علي لما نزلت: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ﴾ الحديث.

قال المصنف رحمه الله: (عن علي بن أبي طالبٍ رضي الله عنه قال: حدثني رسول الله ﷺ بأربع كلماتٍ: «لعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من لعن والديه، ولعن الله من آوى محدثًا، ولعن الله من غير منار الأرض». رواه مسلمٌ).

ش: الحديث رواه مسلمٌ من طرقٍ بمعنى ما ذكر المصنف، وفيه قصةٌ. ورواه الإمام أحمد كذلك.

وعلي بن أبي طالبٍ هو الإمام أبو الحسن الهاشمي، ابن عم النبي ﷺ وزوج ابنته فاطمة الزهراء - واسم أبي طالبٍ عبدمنافٍ - ابن عبدالمطلب بن هاشمٍ القرشي: كان من السابقين الأولين إلى الإسلام ومن أهل بدرٍ وبيعة الرضوان، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، ورابع الخلفاء الراشدين، ومناقبه كثيرةٌ رضي الله عنه، قتله ابن ملجمٍ الخارجي في رمضان سنة أربعين.

قوله: (لعن الله) قالوا: اللعنة: البعد عن مظان الرحمة ومواطنها. قيل: واللعين والملعون: من حقت عليه اللعنة، أو دعي عليه بها.

قال أبو السعادات: «أصل اللعن: الطرد والإبعاد من الله، ومن الخلق: السب والدعاء».

قوله: (من ذبح لغير الله) قال النووي: «المراد به أن يذبح باسم غير الله تعالى كمن يذبح للصنم أو للصليب أو لموسى أو لعيسى، أو للكعبة ونحو ذلك، وكل هذا حرامٌ، ولا تحل هذه الذبيحة سواءٌ كان الذابح مسلماً أو نصرانيا أو يهوديا؛ نص عليه الشافعي، واتفق عليه أصحابنا، فإن قصد مع ذلك تعظيم المذبوح له غير الله والعبادة له؛ كان ذلك كفراً، فإن كان الذابح مسلماً قبل ذلك صار بالذبح مرتدا». ذكره في «شرح مسلمٍ» ونقله غير واحدٍ من الشافعية وغيرهم.

وقال شيخ الإسلام: «قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ﴾ ظاهره أنه ما ذبح لغير الله مثل أن يقال: هذا ذبيحةٌ لكذا. وإذا كان هذا هو المقصود فسواءٌ لفظ به أو لم يلفظ. وتحريم هذا أظهر من تحريم ما ذبحه للحم، وقال فيه: باسم المسيح ونحوه، كما أن ما ذبحناه متقربين إلى الله كان أزكى وأعظم مما ذبحناه للحم، وقلنا عليه: بسم الله. فإن عبادة الله بالصلاة له والنسك له أعظم من الاستعانة باسمه في فواتح الأمور، فكذلك الشرك بالصلاة لغيره.

والنسك لغيره أعظم من الاستعانة باسمه في فواتح الأمور، فإذا حرم ما قيل فيه باسم المسيح أو الزهرة؛ فلأن يحرم ما قيل فيه: لأجل المسيح أو الزهرة أو قصد به ذلك أولى.

فإن العبادة لغير الله أعظم كفراً من الاستعانة بغير الله، وعلى هذا فلو ذبح لغير الله متقرباً إليه لحرم وإن قال فيه باسم الله، كما يفعله طائفةٌ من منافقي هذه الأمة الذين قد يتقربون إلى الكواكب بالذبح والبخور ونحو ذلك، وإن كان هؤلاء مرتدين لا تباح ذبيحتهم بحالٍ، لكن يجتمع في الذبيحة مانعان، ومن هذا الباب ما يفعله الجاهلون بمكة من الذبح للجن، ولهذا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه: نهى عن ذبائح الجن».

قلت: هذا الحديث رواه البيهقي عن الزهري مرسلاً، وفي إسناده عمر بن هارون، وهو ضعيفٌ عند الجمهور إلا أن أحمد بن سيارٍ روى عن قتيبة أنه كان يوثقه.

ورواه ابن حبان في الضعفاء من وجهٍ آخر عن عبد الله بن أذينة عن ثور بن يزيد، عن الزهري عن حميد ابن عبدالرحمن، عن أبي هريرة مرفوعاً.

قال ابن حبان: «وعبد الله يروي عن ثورٍ ما ليس من حديثه».

قال الزمخشري: «كانوا إذا اشتروا داراً أو بنوها أو استخرجوا عيناً ذبحوا ذبيحةً خوفاً أن تصيبهم الجن، فأضيفت الذبائح إليهم».

لذلك قال النووي: «وذكر الشيخ إبراهيم المروذي من أصحابنا أن ما ذبح عند استقبال السلطان تقرباً إليه؛ أفتى أهل بخارى بتحريمه لأنه مما أهل به لغير الله».

قال الرافعي: «هذا إنما يذبحونه استبشاراً بقدومه، فهو كذبح العقيقة لولادة المولود».

قلت: إن كانوا يذبحونه استبشاراً كما ذكر الرافعي فلا يدخل في ذلك، وإن كانوا يذبحونه تقرباً إليه فهو داخلٌ في الحديث.

قوله: (لعن الله من لعن والديه): قال بعضهم: «يعني أباه وأمه وإن عَلَيَا».

وفي «الصحيح» أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**إن من الكبائر شتم الرجل والديه**» قالوا: يا رسول الله، وهل يشتم الرجل والديه؟ قال: « **نعم، يسب أبا الرجل فيسب أباه، ويسب أمه فيسب أمه** ».

فإذا كان هذا حال المتسبب فما ظنك بالمباشر؟!

قوله: (ولعن الله من آوى محدثًا): أما **«آوى»** بفتح الهمزة ممدودةٌ أي: ضم إليه وحمى، وقال أبو السعادات: «يقال: أويت إلى المنزل وآويت غيري، وأويته، وأنكر بعضهم المقصور المتعدي. وقال الأزهري: هي لغةٌ فصيحةٌ».

وأما **«محدثاً»** فقال أبو السعادات: «يروى بكسر الدال وفتحها على الفاعل والمفعول، فمعنى الكسر: من نصر جانياً وآواه وأجاره من خصمه، وحال بينه وبين أن يقتص منه، والفتح: هو الأمر المبتدع نفسه، ويكون معنى الإيواء فيه: الرضى به والصبر عليه، فإنه إذا رضي بالبدعة وأقر فاعلها، ولم ينكر عليه، فقد آواه».

قلت: الظاهر أنه على الرواية الأولى يعم المعنيين، لأن المحدث أعم من أن يكون بجنايةٍ أو ببدعةٍ في الدين، بل المحدث بالبدعة في الدين شر من المحدث بالجناية، فإيواؤه أعظم إثماً، ولهذا عده ابن القيم في كتاب «الكبائر» وقال: «هذه الكبيرة تختلف مراتبها باختلاف مراتب الحدث في نفسه، فكلما كان الحدث في نفسه أكبر، كانت الكبيرة أعظم».

قوله: (ولعن الله من غَيَّر منار الأرض): قال المصنف: «هي المراسيم التي تفرق بينك وبين جارك»، وقال النووي: «منار الأرض - بفتح الميم - علامات حدودها»، والمعنى واحدٌ، قيل: «وتغييرها أن يقدمها أو يؤخرها»، فيكون هذا من ظلم الأرض الذي قال فيه ﷺ: «**من ظلم شبرًا من الأرض طوقه يوم القيامة من سبع أرضين**» رواه البخاري ومسلمٌ.

وفي الحديث دليلٌ على جواز لعن أنواع الفساق، لقوله: «**لعن الله آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه**» ونحو ذلك، فأما لعن الفاسق المعين ففيه قولان؛ ذكرهما شيخ الإسلام:

أحدهما: أنه جائزٌ؛ اختاره ابن الجوزي وغيره.

والثاني: لا يجوز ؛ اختاره أبو بكر عبدالعزيز وشيخ الإسلام. قال: «والمعروف عن أحمد كراهة لعن المعين كالحجاج وأمثاله، وأن يقول كما قال الله تعالى: ﴿أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾».

قال المصنف رحمه الله: **(وعن طارق بن شهابٍ: أن رسول الله ﷺ قال: «دخل الجنة رجلٌ في ذبابٍ، ودخل النار رجلٌ في ذبابٍ »، قالوا: وكيف ذلك يا رسول الله؟ قال: «مر رجلان على قومٍ لهم صنمٌ لا يجاوزه أحدٌ حتى يقرب له شيئًا، فقالوا لأحدهما: قرب، قال: ما عندي شيءٌ، قالوا له: قرب ولو ذبابًا، فقرب ذبابًا، فخلوا سبيله، فدخل النار، وقالوا للآخر: قرب، قال: ما كنت لأقرب لأحدٍ شيئًا دون الله** عز وجل**، فضربوا عنقه فدخل الجنة»، رواه أحمد).**

ش: هذا الحديث ذكره المصنف معزوا لأحمد، وأظنه تبع ابن القيم في عزوه لأحمد.

قال ابن القيم: «قال الإمام أحمد: حدثنا أبو معاوية، حدثنا الأعمش، عن سليمان بن ميسرة عن طارق ابن شهابٍ يرفعه قال: «**دخل رجلٌ الجنة في ذبابٍ...**» الحديث». وقد طالعت «المسند»، فما رأيته فيه، فلعل الإمام رواه في كتاب الزهد أو غيره.

قوله: (عن طارق بن شهابٍ) أي: البجلي، الأحمسي، أبو عبدالله، رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو رجلٌ، ويقال: إنه لم يسمع منه شيئاً.

قال البغوي: ونزل الكوفة. قال أبو حاتمٍ: ليست له صحبةٌ. والحديث الذي رواه مرسلٌ. وقال أبو داود: رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه شيئاً. قال الحافظ: إذا ثبت أنه لقي النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فهو صحابي على الراجح، وإذا ثبت أنه لم يسمع منه؛ فروايته عنه مرسل صحابي، وهو مقبول على الراجح. وقد أخرج له النسائي عدة أحاديث، وذلك مصيرٌ منه إلى إثبات صحبته. وكانت وفاته على ما جزم به ابن حبان سنة ثلاثٍ وثمانين.

قوله: (دخل الجنة رجلٌ في ذبابٍ) أي: من أجل ذبابٍ.

قوله: (قالوا: وكيف ذلك يا رسول الله) سألوا عن هذا الأمر العجيب لأنهم قد علموا أن الجنة لا يدخلها أحدٌ إلا بالأعمال الصالحة، كما قال تعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾، وأن النار لا يدخلها أحدٌ إلا بالأعمال السيئة، فكأنهم تَقَالُّوا ذلك وتعجبوا واحتقروه، فبيَّن لهم النبي صلى الله عليه وسلم ما صير هذا الأمر الحقير عندهم عظيماً يستحق هذا عليه الجنة، ويستحق الآخر عليه النار، ولعل هذين الرجلين من بني إسرائيل، فإن النبي صلى الله عليه وسلم يحدثهم عن بني إسرائيل كثيراً.

قوله: (فقال: مر رجلان على قومٍ لهم صنمٌ) الصنم: ما كان منحوتاً على صورةٍ.

قوله: (لا يجاوزه) أي: لا يمر به ولا يتعداه أحدٌ حتى يقرب له شيئاً وإن قلَّ.

قوله: (قالوا: قرب ولو ذباباً، فقرب ذباباً فخلوا سبيله، فدخل النار) في هذا بيان عظمة الشرك ولو في شيءٍ قليلٍ، وأنه يوجب النار، ألا ترى إلى هذا لما قرب لـهذا الصنم أرذل الحيوان وأخسه وهو الذباب كان جزاؤه النار، لإشراكه في عبادة الله، إذ الذبح على سبيل القربة والتعظيم عبادةٌ، وهذا مطابقٌ لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُ﴾.

وفيه الحذر من الذنوب وإن كانت صغيرةً في الحسبان، كما قال أنسٌ: «إنكم لتعملون أعمالاً هي أدق في أعينكم من الشعر كنا نعدها على عهد رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من الموبقات»، رواه البخاري.

قال المصنف – ما معناه –: «وفيه أنه دخل النار بسببٍ لم يقصده، بل فعله تخلصاً من شرهم، وفيه أن الذي دخل النار مسلمٌ، لأنه لو كان كافراً لم يقل: «دخل النار في ذبابٍ»، **وفيه** أن عمل القلب هو المقصود الأعظم حتى عند عبدة الأوثان».

قوله: (وقالوا للآخر: قرب، قال: ما كنت لأقرب لأحدٍ شيئاً دون الله عَزَّوَجَلَّ) إلى آخره: في هذا بيان فضيلة التوحيد والإخلاص، قال المصنف: «وفيه معرفة قدر الشرك في قلوب المؤمنين، كيف صبر على القتل ولم يوافقهم على طلبتهم مع كونهم لم يطلبوا إلا العمل الظاهر، وفيه شاهدٌ للحديث الصحيح: «**الجنة أقرب إلى أحدكم من شراك نعله، والنار مثل ذلك**»».

قلت: وفيه التنبيه على سعة مغفرة الله، وشدة عقوبته، وأن الأعمال بالخواتيم.

بابٌ لا يذبح لله بمكانٍ يذبح فيه لغير الله

أي: أن ذلك لا يجوز لما سيذكره المصنف.

قال المصنف رحمه الله: **(وقول الله تعالى:** ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ **الآية).**

ش: حاصل كلام المفسرين في الآية أن الله نهى رسوله صلى الله عليه وسلم أن يقوم في مسجد الضرار في الصلاة فيه أبداً، والأمة تبعٌ له في ذلك، ثم حثه على الصلاة في مسجد قباءٍ الذي أسس من أول يومٍ بني فيه على التقوى، وهي طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وجمعاً لكلمة المؤمنين، ومعقلاً ومنزلاً للإسلام وأهله بقوله: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ والسياق إنما هو في مسجد قباءٍ، ولهذا جاء في الحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «صلاةٌ في مسجد قباءٍ كعمرةٍ»، وفي «الصحيح» أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يزور قباءً راكباً، وماشياً.

وقد صرح بأن المسجد المؤسس على التقوى هو مسجد قباءٍ؛ جماعةٌ من السلف، منهم ابن عباسٍ وعروة وعطية والشعبي والحسن وغير واحدٍ.

وقيل: هو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم لحديث أبي سعيدٍ، قال: تمارى رجلان في المسجد الذي أسس على التقوى من أول يومٍ، فقال رجلٌ: هو مسجد قباءٍ، وقال الآخر: هو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**هو مسجدي هذا**» رواه مسلمٌ، وهو قول عمر وابنه وزيد بن ثابتٍ وغيرهم.

قال ابن كثيرٍ: «وهذا صحيحٌ، ولا منافاة بين الآية وبين هذا، لأنه إذا كان مسجد قباءٍ قد أسس على التقوى من أول يومٍ؛ فمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق الأولى».

وهذا بخلاف مسجد الضرار الذي أسس على معصية الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ ۚ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ فلهذه الأمور نهى الله نبيه ﷺ عن القيام فيه للصلاة.

وكان المنافقون الذين بنوه جاؤوا إلى النبي ﷺ قبل خروجه إلى تبوكٍ، فسألوه أن يصلي فيه ليحتجوا بصلاته فيه على تقريره.

وذكروا أنهم إنما بنوه للضعفاء وأهل العلة في الليلة الشاتية، فعصمه الله من الصلاة فيه فقال: « إنا على سفرٍ، ولكن إذا رجعنا إن شاء الله » فلما قفل عليه السلام راجعاً إلى المدينة ولم يبق بينه وبينها إلا يومٌ أو بعض يومٍ؛ نزل الوحي بخبر المسجد، فبعث إليه، فهدمه قبل مقدمه إلى المدينة.

ووجه الدلالة من الآية على الترجمة من جهة القياس، لأنه إذا منع اللهُ رسولَه ﷺ عن القيام لله تعالى في هذا المسجد المؤسس على هذه المقاصد الخبيثة مع أنه لا يقوم فيه إلا لله، فكذلك المواضع المعدة للذبح لغير الله: لا يذبح فيها الموحد لله، لأنها قد أسست على معصية الله والشرك به، يؤيده حديث ثابت بن الضحاك الآتي.

وقوله: (﴿فيه رجالٌ يحبون أن يتطهروا﴾). روى الإمام أحمد وابن خزيمة والطبراني والحاكم عن عويم ابن ساعدة الأنصاري أن النبي ﷺ أتاهم في مسجد قباءٍ، فقال: « **إن الله قد أحسن عليكم الثناء في الطهور في قصة مسجدكم، فما هذا الطهور الذي تطهرون به؟** » فقالوا: «والله يا رسول الله، ما نعلم شيئاً إلا أنه كان لنا جيرانٌ من اليهود، فكانوا يغسلون أدبارهم من الغائط، فغسلنا كما غسلوا».

وفي روايةٍ عن جابرٍ وأنسٍ مرفوعاً: «هو ذاك فعليكموه» رواه ابن ماجه، وابن أبي حاتمٍ، والدارقطني، والحاكم.

وقوله: (﴿والله يحب المطهرين﴾) أي: الذين يتنزهون من القاذورات والنجاسات بعد ما يتنزهون من أوضار الشرك وأقذاره، قال أبو العالية: «إن الطهور بالماء لحسنٌ، ولكنهم المتطهرون من الذنوب».

قال ابن كثيرٍ: «وفيه دليلٌ على استحباب الصلاة مع الجماعة الصالحين المتنزهين عن ملابسة القاذورات، المحافظين على إسباغ الوضوء».

قلت: وفيه إثبات المحبة.

قال المصنف رحمه الله: (عن ثابت بن الضحاك قال: نذر رجلٌ أن ينحر إبلاً ببوانة، فسأل النبي ﷺ، فقال: «هل كان فيها وثنٌ من أوثان الجاهلية يعبد؟» قالوا: لا. قال: «فهل كان فيها عيدٌ من أعيادهم؟» قالوا: لا. فقال رسول الله ﷺ: «أوف بنذرك؛ فإنه لا وفاء لنذرٍ في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم» رواه أبو داود. وإسناده على شرطهما).

ش: هذا الحديث رواه أبو داود، فقال: حدثنا داود بن رشيدٍ، قال: ثنا شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي، قال: حدثني يحيى بن أبي كثيرٍ، قال: حدثني أبو قلابة، قال: حدثني ثابت بن الضحاك، قال: نذر رجلٌ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينحر إبلاً ببوانة، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إني نذرت أن أنحر إبلاً ببوانة، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «**هل كان فيها وثنٌ...**» الحديث، وهذا إسنادٌ جيدٌ.

وروى أبو داود أيضاً عن عمرو بن شعيبٍ عن أبيه عن جده: أن امرأةً أتت النبي ﷺ، فقالت: إني نذرت أن أذبح بمكان كذا وكذا؛ مكانٍ كان يذبح فيه أهل الجاهلية، قال: « **لصنمٍ؟** » قالت: لا، قال: «**لوثنٍ؟** » قالت: لا، قال: « **أوف بنذرك**» مختصرٌ.

ومعنى قوله: « **لصنمٍ؟** » إلى آخره. أي: هل يذبحون فيه لصنمٍ أو وثنٍ فيكون كحديث ثابتٍ.

قوله: (عن ثابت بن الضحاك)، أي: ابن خليفة الأشهلي: صحابي مشهورٌ، روى عنه أبو قلابة وغيره، ومات سنة أربعٍ وستين.

قوله: (نذر رجلٌ) يحتمل أن يكون هو كُرْدُم بن سفيان والد ميمونة لما روى أبوداود عنها، قالت: خرجت مع أبي في حجة رسول الله ﷺ ، فرأيت رسول الله ﷺ قالت: فدنا إليه أبي، فقال: يا رسول الله، إني نذرت إن ولد لي ولدٌ ذكرٌ أن أنحر على رأس بوانة في عقبةٍ من الثنايا عدةً من النَّعَم، قال: لا أعلم إلا أنها قالت خمسين، فقال رسول الله ﷺ: « **هل بها من هذه الأوثان شيءٌ** » قال: لا، قال: « **فأوف بما نذرت به لله**» وذكر الحديث.

قوله: (أن ينحر إبلاً) في حديث ميمونة، قال: « **فأوف بما نذرت به لله**» قال: فجمعها، فجعل يذبحها، فانفلتت منه شاةٌ، فطلبها وهو يقول: اللهم أوف بنذري، فظفر بها، فذبحها.

فيحتمل أن يكون نذر إبلاً وغنماً، ويحتمل أن يكون ذلك قصتين.

قوله: (بوانة) بضم الباء، وقيل بفتحها. قال البغوي: «موضعٌ في أسفل مكة دون يلملم»، وقال أبو السعادات: «هضبةٌ من وراء ينبع».

قوله: (فقال: « هل كان فيها وثنٌ من أوثان الجاهلية يعبد؟ ») قال: في «عروة المفتاح»: «الصنم: هو ما له صورةٌ، والوثن: ما ليس له صورةٌ».

قلت: هذا هو الصحيح في الفرق بينهما، وقد جاء عن السلف ما يدل على ذلك.

وفيه المنع من الوفاء بالنذر إذا كان في المكان وثنٌ من أوثانهم، ولو بعد زواله. ذكره المصنف.

قوله: (فهل كان فيها عيدٌ من أعيادهم) قال شيخ الإسلام: «العيد اسمٌ لما يعود من الاجتماع العام على وجهٍ معتادٍ؛ عائدٌ: إما بعود السنة، أو بعود الأسبوع، أو الشهر، ونحو ذلك، والمراد به هنا الاجتماع المعتاد من اجتماع الجاهلية.

فالعيد يجمع أموراً؛ منها: يومٌ عائدٌ، كيوم الفطر، ويوم الجمعة، ومنها: اجتماعٌ فيه، ومنها: أعمالٌ تتبع ذلك من العبادات والعادات. وقد يختص العيد بمكانٍ بعينه، وقد يكون مطلقاً.

وكل من هذه الأمور قد يسمى عيداً. فالزمان؛ كقول النبي ﷺ في يوم الجمعة: «**إن هذا يومٌ جعله الله للمسلمين عيداً**» والاجتماع والأعمال؛ كقول ابن عباسٍ: «شهدت العيد مع رسول الله ﷺ »، والمكان؛ كقوله ﷺ: «**لا تتخذوا قبري عيداً**» ، وقد يكون لفظ العيد اسماً لمجموع اليوم والعمل فيه، وهو الغالب، كقول النبي ﷺ: «دعهما يا أبا بكرٍ، فإن لكل قومٍ عيدًا ». انتهى.

وفيه استفصال المفتي، والمنع من الوفاء بالنذر إذا كان في المكان عيدٌ من أعياد الجاهلية ولو بعد زواله، والحذر من مشابهة المشركين في أعيادهم ولو لم يقصده. ذكره المصنف.

قوله: (فأوف بنذرك) هذا يدل على أن الذبح لله في المكان الذي يذبح فيه المشركون لغيره، أو في محل أعيادهم معصيةٌ؛ لأن قوله: « **فأوف بنذرك** » تعقيبٌ للوصف بالحكم بحرف الفاء، وذلك يدل على أن الوصف سبب الحكم، فيكون سبب الأمر بالوفاء وجود النذر خالياً من هذين الوصفين، فيكونان مانعين من الوفاء، ولو لم يكن معصيةً لجاز الوفاء به، ولأنه عقَّبَهُ بقوله: « فإنه لا وفاء لنذرٍ في معصية الله » ، فدل أن الصورة المسؤول عنها مندرجةٌ في هذا اللفظ العام، لأن العام إذا ورد على سببٍ فلا بد أن يكون السبب مندرجاً فيه، ولأنه لو كان الذبح فيما ذكر جائزاً لسوغ ﷺ للناذر الوفاء به، كما سوغ لمن نذرت الضرب بالدف أن تضرب به، لأنه عليه السلام استفصل، فلما قالوا: لا، قال له: « **فأوف بنذرك** »، وهذا يقتضي أن كون البقعة مكاناً لعيدهم، أو بها وثنٌ من أوثانهم مانعٌ من الذبح بها وإن نذر، وإلا لم يحسن الاستفصال، هذا معنى كلام شيخ الإسلام.

وفيه أن تخصيص البقعة بالنذر لا بأس به إذا خلا من الموانع.

قوله: (فإنه لا وفاء لنذرٍ في معصية الله) دليلٌ على أن هذا نذر معصيةٍ، لا يجوز الوفاء به لما تقدم، وعلى أن نذر المعصية لا يجوز الوفاء به، وقد أجمع العلماء على ذلك لهذا الحديث، وحديث عائشة الآتي وما في معناهما، واختلفوا هل تجب فيه كفارة يمينٍ؟ على قولين:

هما روايتان عن أحمد: **أحدهما**: تجب، وهو المذهب المشهور عن أحمد، وروي عن ابن مسعودٍ وابن عباسٍ، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه؛ لحديث عائشة مرفوعاً: « **لا نذر في معصيةٍ، وكفارته كفارة يمينٍ** » رواه أحمد وأهل السنن، واحتج به أحمد وإسحاق.

والثاني: لا كفارة عليه. روي ذلك عن مسروقٍ، والشعبي، والشافعي؛ لحديث الباب، وحديث عائشة الآتي. ولم يذكر فيهما كفارةٌ» .

وجوابه : أن عدم ذكر الكفارة؛ لا يدل على عدم وجوبها.

قوله: (ولا فيما لا يملك ابن آدم) قال في «شرح المصابيح»: «يعني: إذا أضاف النذر إلى معينٍ لا يملكه بأن يملكه بأن قال: إن شفى الله مريضي فلله عليَّ أن أعتق عبد فلانٍ، أو أتصدق بثوبه ونحو ذلك، فأما إذا التزم في الذمة شيئاً لا يملكه فيصح نذره، مثاله: إن شفى الله مريضي، فلله عليَّ أن أعتق رقبةً، وهو في ذلك الحال لا يملك رقبةً، ولا قيمتها؛ فيصح نذره، وإذا شفي ثبت النذر في ذمته».

قوله: (رواه أبو داود وإسناده على شرطيهما)، أي: شرط البخاري ومسلمٍ، وأضمرهما للعلم بذلك، وأبو داود: اسمه سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدادٍ الأزدي السجستاني، صاحب الإمام أحمد، ومصنف «السنن» وغيرها: ثقةٌ، إمامٌ، حافظٌ من كبار العلماء، مات سنة خمسٍ وسبعين ومائتين.

بابٌ من الشرك النذر لغير الله

أي: لأنه من العبادة، فيكون صرفه لغير الله شركاً، فإذا نذر طاعةً وجب عليه الوفاء بها وهو عبادةٌ، وقربةٌ إلى الله. ولهذا مدح الله الموفين به، فإن نذر لمخلوقٍ تقرباً إليه ليشفع له عند الله، ويكشف ضره ونحو ذلك فقد أشرك في عبادة الله تعالى غيره ضرورةً، كما أن من صلى لله وصلى لغيره، فقد أشرك، كذلك هذا.

قال المصنف رحمه الله: **(وقول الله تعالى: ﴿يوفون بالنذر﴾).**

ش: وجه الدلالة من الآية على الترجمة أن الله تعالى مدح الموفين بالنذر، والله تعالى لا يمدح إلا على فعل واجبٍ أو مستحب، أو ترك محرمٍ، لا يمدح على فعل المباح المجرد، وذلك هو العبادة، فمن فعل ذلك لغير الله متقرباً به إليه فقد أشرك.

قال المصنف رحمه الله: **(وقوله: ﴿وما أنفقتم من نفقةٍ أو نذرتم من نذرٍ فإن الله يعلمه﴾).**

ش: وجه الدلالة من الآية على الترجمة أن الله تعالى أخبر بأن ما أنفقناه من نفقةٍ أو نذرناه من نذرٍ متقربين بذلك إليه أنه يعلمه، ويجازينا عليه. فدل ذلك أنه عبادةٌ. وبالضرورة يدري كل مسلمٍ أن من صرف شيئاً من أنواع العبادة لغير الله فقد أشرك.

قال ابن كثيرٍ: «يخبر تعالى بأنه عالمٌ بجميع ما يعمله العاملون من الخيرات من النفقات والمنذورات. وتضمن ذلك مجازاته على ذلك أوفر الجزاء للعاملين لذلك ابتغاء وجهه، ورجاء موعوده».

إذا علمت ذلك فهذه النذور الواقعة من عباد القبور وأشباههم لمن يعتقدون فيه نفعاً أو ضرا فيتقرب إليه بالنذر، ليقضي حاجته أو ليشفع له، كل ذلك شركٌ في العبادة، وهو شبيهٌ بما ذكر الله عن المشركين في قوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا فَقَالُوا۟ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا ۖ فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمْ ۗ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾

روى ابن أبي حاتمٍ في الآية: «يعني: جزءاً من الحرث لله، ولشركائهم ولأوثانهم جزءاً، فما ذهبت به الريح مما سموا لله إلى جزء أوثانهم تركوه، وقالوا: الله عن هذا غني، وما ذهبت به الريح من جزء أوثانهم إلى جزء الله أخذوه».

وعباد القبور يجعلون لله جزءاً من أموالهم بالنذر والصدقة، وللأموات والطواغيت جزءاً كذلك، وقد نص غير واحدٍ من العلماء على أن النذر لغير الله شركٌ.

قال شيخ الإسلام: «وأما ما نذره لغير الله كالنذر للأصنام والشمس والقمر والقبور ونحو ذلك؛ فهو بمنزلة أن يحلف بغير الله من المخلوقات، والحالف بالمخلوقات لا وفاء عليه ولا كفارة، وكذلك الناذر للمخلوق ليس عليه وفاءٌ ولا كفارةٌ، فإن كلاهما شركٌ، والشرك ليس له حرمةٌ، بل عليه أن يستغفر الله من هذا العقد، ويقول ما قال النبي ﷺ حيث قال: «**من حلف باللات والعزى فليقل: لا إله إلا الله**».

وقال أيضاً – فيمن نذر للقبور ونحوها دهناً لتنور به ويقول: إنها تقبل النذر كما يقول بعض الضالين – : «فهذا النذر معصيةٌ باتفاق العلماء، لا يجوز الوفاء به، وكذلك إذا نذر مالاً من النقد أو غيره للسدنة أو المجاورين العاكفين بتلك البقعة، فإن هؤلاء السدنة فيهم شبهٌ من السدنة التي كانت للات والعزى ومناة؛ يأكلون أموال الناس بالباطل، ويصدون عن سبيل الله.

والمجاورون هناك فيهم شبهٌ من العاكفين الذين قال فيهم إبراهيم الخليل عليه السلام: ﴿مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمۡ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾، والذين اجتاز بهم موسى عليه السلام وقومه، قال تعالى: ﴿وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ فَأَتَوۡاْ عَلَىٰ قَوۡمٖ يَعۡكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصۡنَامٖ لَّهُمۡۚ﴾ فالنذر لأولئك السدنة والمجاورين في هذه البقاع –التي لا فضل في الشريعة للمجاورين فيها– نذر معصيةٍ، وفيه شبهٌ من النذر لسدنة الصلبان، والمجاورين عندها، أو لسدنة الأبداد التي في الهند والمجاورين عندها، ثم هذا المال إذا صرفه في جنس تلك العبادة من المشروع مثل أن يصرفه في عمارة المساجد، أو للصالحين من فقراء المسلمين؛ يستعينون بالمال على عبادة الله كان حسناً».

وقد تقدم كلام ابن القيم في قوله: «ويقولون إنها تقبل النذر، أي: تقبل العبادة من دون الله، فإن النذر عبادةٌ...» إلى آخره.

وقال الإمام الأذرعي في «شرح منهاج النووي»: «وأما النذر للمشاهد التي بنيت على قبر ولي أو شيخٍ، أو على اسم من حَلَّهَا من الأولياء، أو تردد في تلك البقعة من الأنبياء والصالحين.

فإن قصد الناذر بذلك – وهو الغالب أو الواقع من قصود العامة – تعظيم البقعة والمشهد والزاوية، أو تعظيم من دفن بها أو نسبت إليه، أو بنيت على اسمه؛ فهذا النذر باطلٌ غير منعقدٌ، فإن معتقدهم أن لهذه الأماكن خصوصياتٍ لأنفسها، ويرون أنها مما يدفع به البلاء، ويستجلب به النعماء، ويستشفى بالنذر لها من الأدواء.

حتى أنهم ينذرون لبعض الأحجار لما قيل: إنه جلس إليها أو استند إليها عبدٌ صالحٌ، وينذرون لبعض القبور السرج والشموع والزيت، ويقولون: القبر الفلاني أو المكان الفلاني يقبل النذر، يعنون بذلك أنه يحصل به بعض الغرض المأمول من شفاء مريضٍ، وقدوم غائبٍ، وسلامة مالٍ، وغير ذلك من أنواع نذر المجازاة، فهذا النذر على هذا الوجه باطلٌ لا شك فيه، بل نذر الزيت والشمع ونحوهما للقبور باطلٌ مطلقاً.

من ذلك نذر الشموع الكثيرة العظيمة وغيرها لقبر الخليل عليه السلام، ولقبر غيره من الأنبياء والأولياء، فإن الناذر لا يقصد بذلك إلا الإيقاد على القبر تبركاً وتعظيماً ظانا أن ذلك قربةٌ، فهذا مما لا ريب في بطلانه، والإيقاد المذكور محرمٌ سواءٌ انتفع به هناك منتفعٌ أم لا؟» إلى آخر كلامه.

وقال الشيخ قاسمٌ الحنفي في «شرح درر البحار»: «النذر الذي ينذره أكثر العوام على ما هو مشاهدٌ، كأن يكون لإنسانٍ غائبٌ أو مريضٌ أو له حاجةٌ ضروريةٌ، فيأتي إلى بعض الصلحاء، ويجعل على رأسه سترةً، ويقول: يا سيدي فلان، إن رد الله غائبي أو عوفي مريضي أو قضيت حاجتي: فلك من الذهب كذا، أو من الفضة كذا، أو من الطعام كذا، أو من الماء كذا، أو من الشمع والزيت كذا، فهذا النذر باطلٌ بالإجماع لوجوهٍ:

منها: أنه نذرٌ لمخلوقٍ، والنذر للمخلوق لا يجوز لأنه عبادةٌ، والعبادة لا تكون لمخلوقٍ.

ومنها: أن المنذور له ميتٌ، والميت لا يملك.

ومنها: أنه ظن أن الميت يتصرف في الأمور دون الله، واعتقاد ذلك كفرٌ - إلى أن قال-: إذا علمت هذا فما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت وغيرها، وينقل إلى ضرائح الأولياء تقرباً إليهم؛ فهذا حرامٌ بإجماع المسلمين». نقله عنه ابن نجيمٍ في «البحر الرائق» في آخر كتاب الصوم. ومنه نقله المرشدي أيضاً في «تذكرته» ونقله غيرهما عنه أيضاً وزاد: «وقد ابتلي الناس بهذا لاسيما في مولد أحمد البدوي».

وقال الشيخ صنع الله الحلبي الحنفي -في الرد على من أجاز الذبح والنذر للأولياء، وأثبت الأجر في ذلك - : «فهذا الذبح والنذر إن كان على اسم فلانٍ وفلانٍ فهو لغير الله، فيكون باطلاً. وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ﴾ أي: صلاتي وذبحي لله، كما فسر به قوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ وفي الحديث: «لا نذر في معصيةٍ» رواه أبو داود وغيره، والنذر لغير الله إشراكٌ مع الله -إلى أن قال-: فالنذر لغير الله كالذبح لغيره.

وقال الفقهاء: خمسةٌ لغير الله شركٌ: الركوع، والسجود، والنذر، والذبح، واليمين، قال: والحاصل أن النذر لغير الله فجورٌ، فمن أين تحصل لهم الأجور؟» انتهى - ملخصاً -.

وقال القاضي أبو بكرٍ بن العربي المالكي: «قد نهى عن النذر، وندب إلى الدعاء، والسبب فيه أن الدعاء عبادةٌ عاجلةٌ، ويظهر به التوجه إلى الله تعالى، والتضرع له، وهذا بخلاف النذر فإن فيه تأخير العبادة إلى حين الحصول، وترك العمل إلى حين الضرورة».

فقد نص أبو بكرٍ على أن الدعاء والنذر عبادتان، ولا يمتري مسلمٌ أن من عبد غير الله فقد أشرك. ولكن كما قال تعالى: ﴿وَمَا تُغْنِي ٱلْأَيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾.

قال المصنف رحمه الله: (وفي «الصحيح» عن عائشة: أن رسول الله ﷺ قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله، فلا يعصه»).

ش: قوله: (في الصحيح) أي: «صحيح البخاري».

قوله: (عن عائشة) هي أم المؤمنين، وزوج النبي صلى الله عليه وسلم، وبنت أبي بكرٍ الصديق رضي الله عنهما، تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم وهي بنت سبع سنين، ودخل بها وهي بنت تسع سنين، وهي أفقه النساء مطلقاً، وأفضل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم إلا خديجة ففيهما خلافٌ كثيرٌ، ماتت سنة سبعٍ وخمسين على الصحيح، قاله الحافظ.

قوله: (من نذر أن يطيع الله فليطعه) أي: فليفعل ما نذره من طاعة الله، وقد أجمع العلماء على أن من نذر طاعةً بشرطٍ يرجوه، كقوله: إن شفى الله مريضي فعَليّ أن أتصدق بكذا ونحو ذلك، وجب عليه أن يوفي بها مطلقاً إذا حصل الشرط وهو الصحيح، إلا أنه حكي عن أبي حنيفة أنه لا يلزمه الوفاء بما لا أصل له في الوجوب؛ كالاعتكاف، وعيادة المريض. والحديث حجةٌ عليه، لأنه لم يفرق بين ما له أصلٌ في الوجوب وما لا أصل له، فإن نذر ابتداءً؛ كقوله: لله تعالى عليّ صوم شهرٍ؛ فالحكم أيضاً كذلك في قول الأكثرين. وعن بعضهم أنه لا يلزم، والحديث حجةٌ عليه أيضاً، لأنه لم يفرق بين ما علقه على شرطٍ وبين ما نذره ابتداءً.

قوله: (ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه) زاد الطحاوي: «**وليكفر عن يمينه**» قال ابن القطان: «عندي شك في رفع هذه الزيادة».

أي: لا يفعل المعصية التي نذرها. وقد أجمع العلماء على أنه لا يجوز الوفاء بنذر المعصية.

قال الحافظ في «الفتح»: «واتفقوا على تحريم النذر في المعصية، وتنازعوا هل ينعقد موجباً للكفارة أم لا؟ وقد تقدم ذلك في الباب قبله، وقد يستدل بقوله: «**ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه**» بصحة النذر في المباح، كما هو مذهب أحمد وغيره، يؤيده ما رواه أبو داود عن عمرو بن شعيبٍ عن أبيه عن جده، ورواه أحمد والترمذي عن بريدة: أن امرأةً قالت: يا رسول الله، إني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف، فقال: « **أوف بنذرك** ».

وإذا صححناه فحكمه حكم الحلف على فعله، فيخير بين فعله وكفارة اليمين. وأما نذر اللجاج والغضب، فهو يمينٌ عند أحمد، فيخير بين فعله وكفارة اليمين. لحديث عمران بن حصينٍ مرفوعاً: «**لا نذر في غضبٍ، وكفارته كفارة يمينٍ**» رواه سعيدٌ، وأحمد، والنسائي، وله طرقٌ، وفيه كلامٌ، فإن نذر مكروهاً كالطلاق؛ استحب أن يُكَفِّر ولا يفعله».

بابٌ: من الشرك الاستعاذة بغير الله

الاستعاذة: الالتجاء، والاعتصام، والتحرز، وحقيقتها: الهرب من شيءٍ تخافه إلى من يعصمك منه، ولهذا يُسَمَّى الـمُسْتَعاذ به: مَعاذاً ومَلجأً ووزْرًا، فالعائذ بالله قد هرب مما يؤذيه أو يهلكه إلى ربه ومالكه، وفَرَّ إليه، والقى نفسه بين يديه، واعتصم به، واستجار به، والتجأ إليه، وهذا تمثيلٌ وتفهيمٌ، وإلا فما يقوم بالقلب من الالتجاء إلى الله، والاعتصام به، والانطراح بين يدي الرب، والافتقار إليه، والتذلل بين يديه؛ أمرٌ لا تحيط به العبارة، هذا معنى كلام ابن القيم.

وقال ابن كثيرٍ: «الاستعاذة هي الالتجاء إلى الله، والالتصاق بجنابه من شر كل ذي شر. والعياذ يكون لدفع الشر. واللياذ لطلب الخير».

وهذا معنى كلام غيرهما من العلماء، فتبين بهذا أن الاستعاذة بالله عبادةٌ لله، ولهذا أمر الله بالاستعاذة به في غير آيةٍ، وتواترت السنن عن النبي ﷺ بذلك. قال الله تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾، وقال: ﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَٰتِ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴿٩٧﴾ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحْضُرُونِ﴾، وقال: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، وقال: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴿١﴾ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴿٢﴾ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ﴾، فإذا كان تعالى هو ربنا ومالكنا وإلهنا، فلا مفزع لنا في الشدائد سواه، ولا ملجأ لنا منه إلا إليه، ولا معبود لنا غيره؛ فلا ينبغي أن يدعى ولا يخاف ولا يرجى ولا يحب غيره، ولا يذل ولا يخضع لغيره، ولا يتوكل إلا عليه.

لأن من تخافه وترجوه وتدعوه وتتوكل عليه؛ إما أن يكون مربيك والقيم بأمورك، ومتولي شأنك؛ فهو ربك، فلا رب لك سواه، أو تكون مملوكه وعبده الحق، فهو مَلِكُ الناس حقًّا، وكلهم عبيده ومماليكه، أو يكون معبودك وإلهك الذي لا تستغني عنه طرفة عينٍ، بل حاجتك إليه أعظم من حاجتك إلى حياتك وروحك، فهو الإله الحق، إله الناس، فمن كان ربهم وملكهم وإلههم فهم جديرون أن لا يستعيذوا بغيره، ولا يستنصروا بسواه، ولا يلجؤوا إلى غير حماه، فهو كافيهم، وحسبهم، وناصرهم، ووليهم، ومتولي أمورهم جميعاً؛ بربوبيته وملكه وإلهيته لهم، فكيف لا يلتجئ العبد عند النوازل ونزول عدوه به إلى ربه وملكه وإلهه، وهذه طريقة القرآن يحتج عليهم بإقرارهم بهذا التوحيد على توحيد الإلهية، هذا معنى كلام ابن القيم.

فإذا تحقق العبد بهذه الصفات: الرب والملك والإله، وامتثل أمر الله، واستعاذ به، فلا ريب أن هذا عبادةٌ من أجل العبادات، بل هو من حقائق توحيد الإلهية، فإن استعاذ بغيره فهو عابدٌ لذلك الغير، كما أن من صلى لله وصلى لغيره يكون عابداً لغير الله، كذلك في الاستعاذة، ولا فرق إلا أن المخلوق يطلب منه ما يقدر عليه، ويستعاذ به فيه، بخلاف ما لا يقدر عليه إلا الله، فلا يستعاذ فيه إلا بالله، كالدعاء، فإن الاستعاذة من أنواعه.

قال المصنف رحمه الله: **(وقول الله تعالى:** ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلۡإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلۡجِنِّ فَزَادُوهُمۡ رَهَقًا﴾**)**.

ش: المعنى – والله أعلم – على قولٍ : أن الإنس زادوا الجن باستعاذتهم بهم ﴿رَهَقًا﴾، أي: إثماً وطغياناً وشرا، فضمير الفاعل على هذا للعائذين من الإنس، وضمير المفعول للمستعاذ بهم من الجن، وعلى القول الثاني بالعكس. وزيادتهم للإنس رهقاً: بإغوائهم وإضلالهم، وذلك أن الرجل من العرب كان إذا أمسى في وادٍ قفرٍ في بعض مسائره وخاف على نفسه قال: أعوذ بسيد هذا الوادي من سفهاء قومه، يريد الجن وكبيرهم، قال مجاهدٌ: «كانوا يقولون إذا هبطوا وادياً: نعوذ بعظيم هذا الوادي، ﴿فَزَادُوهُمۡ رَهَقًا﴾ ، قال: زادوا الكفار طغياناً». رواه عبد بن حميدٍ، وابن المنذر.

والآثار بذلك عن السلف مشهورةٌ، ووجه الاستدلال بالآية على الترجمة: أن الله حكى عن مؤمني الجن أنهم لما تبين لهم دين الرسول ﷺ وآمنوا به ؛ ذكروا أشياء من الشرك كانوا يعتقدونها في الجاهلية، من جملتها الاستعاذة بغير الله.

وقد أجمع العلماء على أنه لا تجوز الاستعاذة بغير الله، ولهذا نهوا عن الرقى التي لا يعرف معناها، خشية أن يكون فيها شيءٌ من ذلك.

قال ملا علي قاري الحنفي: «ولا تجوز الاستعاذة بالجن، فقد ذم الله الكافرين على ذلك، فقال: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ -إلى أن قال:- وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَـٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ﴾ الآية.

فاستمتاع الإنسي بالجني في قضاء حوائجه، وامتثال أوامره، وإخباره بشيءٍ من المغيبات، واستمتاع الجني بالإنسي تعظيمه إياه، واستعاذته به، واستغاثته وخضوعه له».

وفيه أن كون الشيء يحصل به منفعةٌ دنيويةٌ من كف شر أو جلب نفعٍ لا يدل على أنه ليس من الشرك. ذكره المصنف.

قال المصنف رحمه الله: (**وعن خولة بنت حكيم قالت: سمعت رسول الله** ﷺ **يقول:** « **من نزل منزلاً، فقال: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق؛ لم يضره شيءٌ حتى يرحل من منزله ذلك** » **رواه مسلمٌ**).

ش: قوله: (**عن خولة بنت حكيم**) أي: ابن أمية السلمية، يقال لها: أم شريكٍ، ويقال لها: خويلة -بالتصغير- ، ويقال: إنها هي الواهبة، وكانت قبل تحت عثمان بن مظعونٍ. قال ابن عبد البر: «وكانت صالحةً فاضلةً».

قوله: (**أعوذ بكلمات الله التامات**) هذا شرعه الله لأهل الإسلام أن يستعيذوا به بدلاً عما يفعله أهل الجاهلية من الاستعاذة بالجن، فشرع الله للمسلمين أن يستعيذوا به أو بصفاته.

قال القرطبي في «المفهم»: «قيل: معناه: الكاملات اللاتي لا يلحقها نقصٌ ولا عيبٌ، كما يلحق كلام البشر. وقيل: معناه: الشافية الكافية، وقيل: الكلمات هنا: هي القرآن، فإن الله أخبر عنه بأنه ﴿هُدًى وَشِفَآءٌ﴾ وهذا الأمر على جهة الإرشاد إلى ما يدفع به الأذى، ولما كان ذلك استعاذةً بصفات الله تعالى والتجاءً إليه؛ كان ذلك من باب المندوب إليه المرغب فيه؛ **وعلى هذا:** فحق المتعوذ بالله تعالى وبأسمائه وصفاته أن يصدق الله في التجائه إليه، ويتوكل في ذلك عليه، ويحضر ذلك في قلبه، فمتى فعل ذلك وصل إلى منتهى طلبه، ومغفرة ذنبه».

وقال غيره: «وقد اتفق العلماء على أن الاستعاذة بالمخلوق لا تجوز، واستدلوا بحديث خولة، وقالوا: فيه دليلٌ على أن كلمات الله غير مخلوقةٍ، وردوا به على الجهمية والمعتزلة في قولهم بخلق القرآن، قالوا: فلو كانت كلمات الله مخلوقةً لم يأمر النبي ﷺ بالاستعاذة بها، لأن الاستعاذة بالمخلوق شركٌ».

وقال شيخ الإسلام: «وقد نص الأئمة، كأحمد وغيره: على أنه لا تجوز الاستعاذة بمخلوقٍ، وهذا مما استدلوا به على أنه كلام الله غير مخلوقٍ، قالوا: لأنه ثبت عن النبي ﷺ أنه استعاذ بكلمات الله، وأمر بذلك، ولهذا نهى العلماء عن التعازيم والتعاويذ التي لا يعرف معناها؛ خشية أن يكون فيها شركٌ».

وقال ابن القيم: «ومن ذبح للشيطان، ودعاه، واستعاذ به، وتقرب إليه بما يحب؛ فقد عبده وإن لم يسم ذلك عبادةً، ويسميه استخداماً! وصدق؛ هو استخدامٌ من الشيطان له، فيصير من خدم الشيطان وعابديه، وبذلك يخدمه الشيطان لكن خدمة الشيطان له ليست خدمة عبادةٍ، فإن الشيطان لا يخضع له ويعبده، كما يفعل هو به».

قوله: (من شر ما خلق) أي: من كل شر في أي مخلوقٍ قام به الشر من حيوانٍ أو غيره، إنسيا كان أو جنيا أو هامةً أو دابةً، أو ريحاً أو صاعقةً، أي نوعٍ كان من أنواع البلاء في الدنيا والآخرة.

و«ما» ههنا موصولةٌ ليس إلا، وليس المراد بها العموم الإطلاقي، بل المراد التقييدي الوصفي. والمعنى: من شر كل مخلوقٍ فيه شر، لا من شر كل ما خلقه الله تعالى، فإن الجنة والملائكة والأنبياء ليس فيهم شر» هذا معنى كلام ابن القيم. قال: «والشر يقال على شيئين: على الألم، وعلى ما يفضي إليه».

قوله: (لم يضره شيءٌ حتى يرحل من منزله ذلك)، قال القرطبي: «هذا خبرٌ صحيحٌ، وقولٌ صادقٌ، علمنا صدقه دليلاً وتجربةً، فإني منذ سمعت هذا الخبر عملت عليه، فلم يضرني شيءٌ إلى أن تركته، فلدغتني عقربٌ بالمهدية ليلاً، فتفكرت في نفسي فإذا بي قد نسيت أن أتعوذ بتلك الكلمات».

قال المصنف: «فيه فضيلة هذا الدعاء مع اختصاره».

بابٌ من الشرك أن يستغيث بغير الله أو يدعو غيره

قال شيخ الإسلام: «الاستغاثة هي طلب الغوث، وهو إزالة الشدة كالاستنصار: طلب النصر، والاستعانة: طلب العون».

وقال غيره: الفرق بين الاستغاثة والدعاء: أن الاستغاثة لا تكون إلا من المكروب، كما قال تعالى: ﴿فَٱسۡتَغَٰثَهُ ٱلَّذِي مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِي مِنۡ عَدُوِّهِۦ﴾، وقال: ﴿إِذۡ تَسۡتَغِيثُونَ رَبَّكُمۡ فَٱسۡتَجَابَ لَكُمۡ﴾، والدعاء أعم من الاستغاثة لأنه يكون من المكروب وغيره.

فعلى هذا عطف الدعاء على الاستغاثة من عطف العام على الخاص.

وقال أبو السعادات: «الإغاثة: الإعانة»، فعلى هذا تكون الاستغاثة هي الاستعانة. ولا ريب أن من استغاثك فأغثته فقد أعنته إلا أن لفظ الاستغاثة مخصوصٌ بطلب الغوث في حالة الشدة، بخلاف الاستعانة.

وقوله: (أو يدعو غيره)، المراد بالدعاء هنا: هو دعاء المسألة فيما لا يقدر عليه إلا الله تعالى، فإن ذلك شركٌ لما سيذكره المصنف من الآيات. واعلم أن الدعاء نوعان:

دعاء عبادةٍ، ودعاء مسألةٍ، كما حققه غير واحدٍ، منهم: شيخ الإسلام، وابن القيم، وغيرهما، ويراد به في القرآن هذا تارةً، وهذا تارةً، ويراد به مجموعهما، وهما متلازمان.

فدعاء المسألة هو طلب ما ينفع الداعي من جلب نفعٍ أو كشف ضر، فالمعبود لا بد أن يكون مالكاً للنفع والضر، ولهذا أنكر الله تعالى على مَن عَبد من دونه ما لا يَمْلِك ضرًّا ولا نفعًا، كقوله: ﴿ قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ۚ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ وقوله: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ ﴾ وذلك كثيرٌ في القرآن؛ يبين أن المعبود لابد وأن يكون مالكاً للنفع والضر، فهو يدعى للنفع والضر دعاء المسألة، ويدعى خوفاً ورجاءً دعاء العبادة، فعلم أن النوعين متلازمان. فكل دعاء عبادةٍ مستلزمٌ لدعاء المسألة، وكل دعاء مسألةٍ متضمنٌ لدعاء العبادة.

وبهذا التحقيق يندفع عنك ما يقوله عباد القبور إذا احتج عليهم بما ذكر الله في القرآن من الأمر بإخلاص الدعاء له، قالوا: المراد به العبادة، فيقولون في مثل قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴾ أي: لا تعبدوا. فيقال لهم: وإن أريد به دعاء العبادة فلا ينفي أن يدخل دعاء المسألة في العبادة لأن دعاء العبادة مستلزمٌ لدعاء المسألة، كما أن دعاء المسألة متضمنٌ لدعاء العبادة، هذا لو لم يرد في دعاء المسألة بخصوصه من القرآن إلا الآيات التي ذكر فيها دعاء العبادة، فكيف وقد ذكره الله في القرآن في غير موضع، قال الله تعالى: ﴿ ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَسۡـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضۡلِهِۦٓۚ﴾.

وقال تعالى: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوۡ أَتَتۡكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٤٠ بَلۡ إِيَّاهُ تَدۡعُونَ فَيَكۡشِفُ مَا تَدۡعُونَ إِلَيۡهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوۡنَ مَا تُشۡرِكُونَ﴾.

وقال تعالى: ﴿لَهُۥ دَعۡوَةُ ٱلۡحَقِّۖ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسۡتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيۡءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيۡهِ إِلَى ٱلۡمَآءِ لِيَبۡلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦۚ وَمَا دُعَآءُ ٱلۡكَٰفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَٰلٖ﴾.

وقال تعالى عن إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾.

وقال عنه - أيضاً -: ﴿وَأَعۡتَزِلُكُمۡ وَمَا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدۡعُواْ رَبِّي عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّي شَقِيّٗا ٤٨ فَلَمَّا ٱعۡتَزَلَهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ الآية.

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيۡهِ تَجۡـَٔرُونَ ٥٣ ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنكُم بِرَبِّهِمۡ يُشۡرِكُونَ﴾، وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمۡلِكُونَ كَشۡفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمۡ وَلَا تَحۡوِيلًا﴾، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلۡبَحۡرِ ضَلَّ مَن تَدۡعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُۖ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ أَعۡرَضۡتُمۡۚ وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ كَفُورًا﴾.

وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾.

وقال تعالى عن زكريا عليه السلام: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا وَلَمۡ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيّٗا﴾، وقال تعالى: ﴿وَقِيلَ ٱدۡعُواْ شُرَكَآءَكُمۡ فَدَعَوۡهُمۡ فَلَمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَهُمۡ﴾ الآية.

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُواْ فِي ٱلۡفُلۡكِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ إِذَا هُمۡ يُشۡرِكُونَ﴾.

فكفى بهذه الآية نجاةً وحجةً وبرهاناً في الفرق بين التوحيد والشرك عموماً، وفي هذه المسألة خصوصاً.

وقال تعالى: ﴿فَٱبۡتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزۡقَ﴾، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلۡإِنسَٰنَ ضُرّٞ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيۡهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعۡمَةٗ مِّنۡهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدۡعُوٓاْ إِلَيۡهِ مِن قَبۡلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادٗا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦۚ قُلۡ تَمَتَّعۡ بِكُفۡرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ ١٣ إِن تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ وَلَوۡ سَمِعُواْ مَا ٱسۡتَجَابُواْ لَكُمۡۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡۚ﴾، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾، وغير ذلك من الآيات.

وفي الأحاديث عن النبي ﷺ ما لا يحصى، منها: قوله ﷺ فيما رواه عن ربه تبارك وتعالى أنه قال: «**يا عبادي، كلكم جائعٌ إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم، يا عبادي كلكم عارٍ إلا من كسوته فاستكسوني أكسكم، يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته، فاستهدني أهدكم، يا عبادي إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعًا فاستغفروني أغفر لكم**». رواه مسلمٌ.

وقوله ﷺ: «**ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلةٍ إلى سماء الدنيا، حين يبقى ثلث الليل الآخر، ثم يقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟**»، رواه البخاري ومسلمٌ.

وقوله ﷺ: «**ليس شيءٌ أكرم على الله من الدعاء**»، رواه أحمد، والترمذي، وابن ماجه، وابن حبان، والحاكم وصححه.

وقوله ﷺ: «**من لم يدع الله يغضب عليه**»، رواه أحمد وابن أبي شيبة والحاكم.

وقوله ﷺ: «**سلوا الله من فضله، فإن الله يحب أن يسأل**»، رواه الترمذي.

وقوله ﷺ: «**الدعاء سلاح المؤمن وعماد الدين ونور السموات والأرض**»، رواه الحاكم وصححه.

وقوله ﷺ: «**الدعاء هو العبادة**»، رواه أحمد والترمذي.

وفي حديثٍ آخر: «**الدعاء مخ العبادة**»، رواه الترمذي.

وقوله لما سئل: أي العبادة أفضل؟ قال ﷺ: «**دعاء المرء لنفسه**»، رواه البخاري في الأدب.

وقوله ﷺ: «**لن ينفع حذرٌ من قدرٍ، ولكن الدعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل، فعليكم بالدعاء عباد الله**»، رواه أحمد.

وقوله ﷺ: «**سلوا الله كل شيءٍ حتى الشسع إذا انقطع، فإنه إن لم ييسره الله لم يتيسر**»، رواه أبو يعلى بإسنادٍ صحيحٍ.

وقوله ﷺ: «**ليسال أحدكم ربه حاجته كلها حتى يسأله شسع نعله إذا انقطع، وحتى يسأله الملح**»، رواه البزار بإسنادٍ صحيحٍ.

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «**إني لا أحمل هم الإجابة ولكن هم الدعاء فإذا ألهمت الدعاء علمت أن الإجابة معه**».

وقال ابن عباسٍ رضي الله عنهما: «أفضل العبادة الدعاء» وقرأ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ رواه ابن المنذر والحاكم وصححه.

وقال مطرفٌ: «تذكرتُ ما جماع الخير؟ فإذا الخير كثيرٌ: الصلاة والصيام، وإذا هو في يد الله تعالى وإذا أنت لا تقدر على ما في يد الله إلا أن تسأله فيعطيك» رواه أحمد.

والأحاديث والآثار في ذلك كثيرة لا يحيط بها إلا الله تعالى.

فثبت بهذا أن الدعاء عبادةٌ من أجل العبادات، بل هو أكرمها على الله كما تقدم، فإن لم يكن الإشراك فيه شركاً، فليس في الأرض شركٌ، وإن كان في الأرض شركٌ فالشرك في الدعاء أولى أن يكون شركاً من الإشراك في غيره من أنواع العبادة، بل الإشراك في الدعاء؛ هو أكبر شرك المشركين الذين بعث إليهم رسول الله ﷺ فإنهم يدعون الأنبياء والصالحين والملائكة، ويتقربون إليهم ليشفعوا لهم عند الله، ولهذا يخلصونه في الشدائد لله، وينسون ما يشركون، حتى جاء أنهم إذا جاءتهم الشدائد في البحر يلقون أصنامهم في البحر، ويقولون: يا الله، يا الله، لعلمهم أن آلهتهم لا تكشف الضر ولا تجيب المضطر. قال تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ فهم كانوا يعلمون أن ذلك لله وحده، وأن آلهتهم ليس عندها شيءٌ من ذلك؛ ولهذا احتج ﷺ عليهم بذلك على أنه هو الإله الحق، وعلى بطلان إلهية ما سواه. وقال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ فهذه حال المشركين الأولين.

وأما عباد القبور اليوم فلا إله إلا الله، كم ذا بينهم وبين المشركين الأولين من التفاوت العظيم في الشرك، فإنهم إذا أصابتهم الشدائد برا وبحراً أخلصوا لآلهتهم وأوثانهم التي يدعونها من دون الله، وأكثرهم قد اتخذ ذكر إلهه وشيخه ديدنه، وهجيراه، إن قام وإن قعد وإن عثر، هذا يقول: يا علي، وهذا يقول: يا عبد القادر، وهذا يقول: يا ابن علوانٍ، وهذا يدعو البدوي، وهذا يدعو العيدروس.

وبالجملة ففي كل بلدٍ في الغالب أناسٌ يدعونهم ويسألونهم قضاء الحاجات، وتفريج الكربات. بل بلغ الأمر إلى أن سألوهم مغفرة الذنوب، وترجيح الميزان، ودخول الجنة والنجاة من النار، والتثبيت عند الموت والسؤال، وغير ذلك من أنواع المطالب التي لا تطلب إلا من الله، وقد يسألون ذلك من أناسٍ يدعون الولاية، وينصبون أنفسهم لهذه الأمور وغيرها من أنواع النفع والضر التي هي خواص الإلهية، ويلفقون لهم من الأكاذيب في ذلك عجائب.

منها: أنهم يدعون أنهم يخلصون من التجأ إليهم ولاذ بحماهم من النار والعذاب، فيقول أحدهم: إنه يقف عند النار فلا يدع أحداً ممن يرتجيه ويدعوه يدخلها أو نحو هذا، وقد قال تعالى لسيد المرسلين صلى الله عليه وعليهم أجمعين: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي النَّارِ﴾ فإذا كان النبي ﷺ لا يقدر على تخليص أحدٍ من النار، فكيف بغيره؟! بل كيف بمن يدعي نفسه أنه هو يفعل ذلك؟!

ومنها: أن أكثرهم يلفق حكاياتٍ في أن بعض الناس استغاث بفلانٍ فأغاثه، أو دعا الولي الفلاني فأجابه، أو في كربةٍ ففرج عنه، وعند عباد القبور من ذلك شيءٌ كثيرٌ من جنس ما عند عباد الأصنام الذين استولت عليهم الشياطين، ولعبوا بهم لعب الصبيان بالكرة.

ويوجد شيءٌ من ذلك في أشعار المادحين لسيد المرسلين ﷺ، الذين جاوزوا الحد في مدحه ﷺ، وعصوه في نهيه عن الغلو فيه، وإطرائه كما أطرت النصارى ابن مريم، وصار حظهم منه ﷺ هو مدحه بالأشعار والقصائد، والغلو الزائد مع عصيانهم له في أمره ونهيه، فتجد هذا النوع من أعصى الخلق له صلوات الله وسلامه عليه.

ويقع من ذلك كثيرٌ في مدح غيره، فإن عباد القبور لا يقتصرون على بعض من يعتقدون فيه الضر والنفع، بل كل من ظنوا فيه ذلك بالغوا في مدحه، وأنزلوه منزلة الربوبية، وصرفوا له خالص العبودية، حتى أنهم إذا جاءهم رجلٌ وادعى أنه رأى رؤيا مضمونها أنه دفن في المحل الفلاني رجلٌ صالحٌ؛ بادروا إلى المحل، وبنوا عليه قبةً، وزخرفوها بأنواع الزخارف، وعبدوها بأنواعٍ من العبادات.

وأما القبور المعروفة أو المتوهمة، فأفعالهم معها وعندها لا يمكن حصرها، فكثيرٌ منهم إذا رأوا القباب التي يقصدونها؛ كشفوا الرؤوس، ونزلوا عن الأكوار، فإذا أتوها طافوا بها، واستلموا أركانها، وتمسحوا بها، وصلوا عندها ركعتين، وحلقوا عندها الرؤوس، ووقفوا باكين، متذللين، متضرعين، سائلين مطالبهم، وهذا هو الحج، وكثيرٌ منهم يسجدون لها إذا رأوها، ويعفرون وجوههم في التراب تعظيماً لها، وخضوعاً لمن فيها، فإن كان للإنسان منهم حاجةٌ من شفاء مريضٍ أو غير ذلك؛ نادى صاحب القبر: (يا سيدي فلان جئتك قاصداً من مكانٍ بعيدٍ، لا تُخَيبني)، وكذلك إذا قحط المطر، أو عقرت المرأة عن الولد،

أو دهمهم عدو أو جرادٌ؛ فزعوا إلى صاحب القبر، وبكوا عنده فإن جرى المقدور بحصول شيءٍ مما يريدون؛ استبشروا، وفرحوا، ونسبوا ذلك إلى صاحب القبر، فإن لم يتيسر شيءٌ من ذلك؛ اعتذروا عن صاحب القبر بأنه إما غائبٌ في مكانٍ آخر، أو ساخطٌ لبعض أعمالهم، أو أن اعتقادهم في الولي ضعيفٌ، أو أنهم لم يعطوه نذره ونحو هذه الخرافات.

ومن بعض أشعار المادحين لسيد المرسلين ﷺ قول البوصيري:

يا أكرم الخلق ما لي من ألوذ به ... سواك عند حلول الحادث العمم

ولن يضيق رسول الله جاهك بي ... إذا الكريم تحلى باسم منتقم

فإن لي ذمةً منه بتسميتي ... محمداً وهو أوفى الخلق بالذمم

إن لم يكن في معادي آخذاً بيدي ... فضلاً وإلا فقل يا زلة القدم

فتأمل ما في هذه الأبيات من الشرك.

منها: أنه نفى أن يكون له ملاذٌ إذا حلت به الحوادث، إلا النبي ﷺ، وليس ذلك إلا لله وحده لا شريك له، فهو الذي ليس للعباد ملاذٌ إلا هو.

الثاني: أنه دعاه وناداه بالتضرع وإظهار الفاقة والاضطرار إليه، وسأل منه هذه المطالب التي لا تطلب إلا من الله، وذلك هو الشرك في الإلهية.

الثالث: سؤاله منه أن يشفع له في قوله: «ولن يضيق رسول الله..» البيت.

وهذا هو الذي أراده المشركون ممن عبدوه، وهو الجاه والشفاعة عند الله، وذلك هو الشرك، وأيضاً فإن الشفاعة لا تكون إلا بعد إذن الله فلا معنى لطلبها من غيره، فإن الله تعالى هو الذي يأذن للشافع أن يشفع لا أن الشافع يشفع ابتداءً.

الرابع: قوله: «فإن لي ذمةً...» إلى آخره.

كذبٌ على الله، وعلى رسوله ﷺ، فليس بينه وبين من اسمه محمدٌ ذمةٌ إلا بالطاعة، لا بمجرد الاشتراك في الاسم مع الشرك.

الخامس: قوله: «إن لم يكن في معادي آخذاً بيدي...» البيت.

تناقضٌ عظيمٌ وشركٌ ظاهرٌ، فإنه طلب أولاً أن لا يضيق به جاهه، ثم طلب هنا أن يأخذ بيده فضلاً وإحساناً، وإلا فيا هلاكه.

فيقال: كيف طلبت منه أولاً الشفاعة ثم طلبت منه هنا أن يتفضل عليك؟! فإن كنت تقول: إن الشفاعة لا تكون إلا بعد إذن الله، فكيف تدعو النبي ﷺ، وترجوه، وتسأله الشفاعة؟ فهلا سألتها ممَّن له الشفاعة جميعاً، الذي له ملك السموات والأرض، الذي لا تكون الشفاعة إلا من بعد إذنه، فهذا يبطل عليك طلب الشفاعة من غير الله.

وإن قلت: ما أريد إلا جاهه، وشفاعته بإذن الله.

قيل: فكيف سألته أن يتفضل عليك ويأخذ بيدك في يوم الدين، فهذا مضاد لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ﴿١٨﴾ يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٞ لِّنَفۡسٖ شَيۡـٔٗاۖ وَٱلۡأَمۡرُ يَوۡمَئِذٖ لِّلَّهِ﴾ فكيف يجتمع في قلب عبدٍ الإيمان بهذا وهذا.

وإن قلت: سالته أن يأخذ بيدي، ويتفضل عليَّ بجاهه وشفاعته.

قيل: عاد الأمر إلى طلب الشفاعة من غير الله، وذلك هو محض الشرك.

السادس: في هذه الأبيات من التبري من الخالق - تعالى وتقدس - والاعتماد على المخلوق في حوادث الدنيا والآخرة ما لا يخفى على مؤمنٍ، فأين هذا من قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾، وقوله: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِۦ وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا﴾، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴿٢١﴾ قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ﴿٢٢﴾ إِلَّا بَلَٰغًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَٰلَٰتِهِۦ﴾.

فإن قيل: هو لم يسأله أن يتفضل عليه، وإنما أخبر أنه إن لم يدخل في عموم شفاعته فيا هلاكه.

قيل: المراد بذلك سؤاله، وطلب الفضل منه، كما دعاه أول مرةٍ وأخبر أنه لا ملاذ له سواه، ثم صرح بسؤال الفضل والإحسان بصيغة الشرط والدعاء، والسؤال كما يكون بصيغة الطلب يكون بصيغة الشرط، كما قال نوحٌ عليه السلام: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾.

ومن شعر البرعي قوله:

ماذا تُعامِلُ يا شمس النبوة من	أضحى إليك من الأشواق في
فامنع جناب صريع لا صريخ له	نائي المزار غريب الدار مبتعد
حليف ودك واه الصبر منتظرٌ	لغارةٍ منك يا ركني ويا عضدي
أسير ذنبي وزلاتي ولا عملٌ	أرجو النجاة به إن أنت لم تجد

وجرى في شركه إلى أن قال:

وحُلَّ عقدة كربي يا محمد من ... هَمٍّ على خطرات القلب مطرد
أرجوك في سكرات الموت تشهدني ... كيما يهون إذ الأنفاس في صعد
وإن نزلت ضريحاً لا أنيس به ... فكن أنيس وحيدٍ فيه منفرد
وارحم مؤلفها عبدالرحيم ومن ... يليه من أجله وأنعشه وافتقد
وإن دعـا فأجبه واحـم جانبـه ... مـن حاسدٍ شامتٍ أو ظـالـمٍ نكد

وقوله من أخرى:

يا رسول الله يا ذا الفضل يا ... بهجةً في الحشر جاهاً ومقاما
عد على عبدالرحيم الملتجي ... بحمى عزك يا غوث اليتامى
وأقلني عثرتي يا سيدي في ... اكتساب الذنب في خمسين عاما

وقوله:

يا سيدي يا رسول الله يا أملي ... يا موئلي يا ملاذي يوم يلقاني
هبني بجاهك ما قدمت من زللٍ ... جوداً ورجح بفضلٍ منك ميزاني
واسمع دعائي واكشف ما يساورني ... من الخطوب ونفس كل أحزاني
فأنت أقرب من ترجى عواطفه ... عندي وإن بعدت داري وأوطاني
إني دعوتك من نيابتي برعٍ ... وأنت أسمع من يدعوه ذو شان
فامنع جنابي وأكرمني وصل نسبي ... برحمةٍ وكـرامـاتٍ وغفـران

لقد أنسانا هذا ما قبله، وهذا بعينه هو الذي ادعته النصارى في عيسى ﷺ، إلا أن أولئك أطلقوا عليه اسم الإله، وهذا لم يطلقه ولكن أتى بلباب دعواهم وخلاصتها، وترك الاسم، إذ في الاسم نوع تمييزٍ، فرأى الشيطان أن الإتيان بالمعنى دون الاسم أقرب إلى ترويج الباطل، وقبوله عند ذوي العقول السخيفة، إذ كان من المتقرر عند الأمة المحمدية أن دعوى النصارى في عيسى ﷺ كفرٌ، فلو أتاهم بدعوى النصارى اسماً ومعنى لردوه وأنكروه، فأخذ المعنى وأعطاه البرعي وأضرابه، وترك الاسم للنصارى، وإلا فما ندري ماذا أبقى هذا المتكلم الخبيث للخالق -تعالى وتقدس- من سؤال مطلبٍ أو تحصيل مأربٍ، فالله المستعان.

وهذا كثيرٌ جدا في أشعار المادحين لرسول الله ﷺ، وهو حجة أعداء دينه؛ الذين يجوزون الشرك بالله، ويحتجون بأشعار هؤلاء، ولم يقتصروا أيضاً على طلب ذلك من النبي ﷺ، بل يطلبون مثل ذلك من غيره، كما حدث بعض الثقات أنه رأى في راية صاحب مشهدٍ من المشاهد: «هذه راية البحر التيار، به أستغيث، وأستجير، وبه أعوذ من النار».

وقال بعضهم في قصيدةٍ في بعض آلـهتهم:

يا سيدي ويا صفي الدين يا سندي … يا عمدتي بل ويا ذخري ومفتخري

أنت الملاذ لما أخشى ضرورته … وأنت لي ملجأٌ من حادث الدهر

إلى أن قال:

وامنن عليَّ بتوفيقٍ وعافيةٍ … وخير خاتمةٍ مهما انقضى عمري

وكف عنا أكف الظالمين إذا امـ … ـتدت بسوءٍ لأمرٍ مؤلمٍ نكر

فـإني عبـدك الراجي بودك مـا … أملته يا صفـي السـادة الغـرر

قال بعض العلماء: «فلا ندري أي معنى اختص به الخالق تعالى بعد هذه المنزلة، وماذا أبقى هذا المتكلم الخبيث لخالقه من الأمر، فإن المشركين أهل الأوثان ما يؤهلون من عبدوه لشيءٍ من هذا. انتهى.

وكثيرٌ من عباد القبور ينادون الميت من مسافة شهرٍ وأكثر يسألونه حوائجهم، ويعتقدون أنه يسمع دعاءهم ويستجيب لهم، وتسمع عندهم حال ركوب البحر واضطرابه من دعاء الأموات والاستغاثة بهم ما لا يخطر على بالٍ، وكذلك إذا أصابتهم الشدائد؛ من مرضٍ، أو كسوفٍ، أو ريحٍ شديدةٍ، أو غير ذلك، فالولي في ذلك نصب أعينهم، والاستغاثة به هي ملاذهم، ولو ذهبنا نذكر ما يشبه هذا لطال الكلام.

إذا عرفت هذا؛ فقد تقدم ذكر دعاء المسألة، وأما دعاء العبادة، فهو عبادة الله تعالى بأنواع العبادات، من الصلاة، والذبح، والنذر، والصيام، والحج وغيرها، خوفاً وطمعاً، يرجو رحمته، ويخاف عذابه، وإن لم يكن في ذلك صيغة سؤالٍ وطلبٍ، فالعابد الذي يريد الجنة ويهرب من النار، وهو سائلٌ راغبٌ راهبٌ، يرغب في حصول مراده، ويرهب من فواته، وهو سائلٌ لما يطلبه بامتثال الأمر في فعل العبادة، وقد فسر قوله تعالى: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾ بهذا وهذا؛ قيل: اعبدوني وامتثلوا أمري أستجب لكم، وقيل: سلوني أعطكم، وعلى هذا القول تدل الأحاديث والآثار.

إذا تبين ذلك؛ فاعلم أن العلماء أجمعوا على أن من صرف شيئاً من نوعي الدعاء لغير الله فهو مشركٌ؛ ولو قال: لا إله إلا الله، محمدٌ رسول الله، وصلى وصام، إذ شرط الإسلام مع التلفظ بالشهادتين: أن لا يعبد إلا الله، فمن أتى بالشهادتين وعبد غير الله؛ فما أتى بهما حقيقةً وإن تلفظ بهما كاليهود الذين يقولون: لا إله إلا الله وهم مشركون، ومجرد التلفظ بهما لا يكفي في الإسلام بدون العمل بمعناهما واعتقاده إجماعاً.

ذكر شيء من كلام العلماء في ذلك

وإن كنا غنيين بكتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ عن كل كلامٍ، إلا أنه قد صار بعض الناس منتسباً إلى طائفةٍ معينةٍ، فلو أتيته بكل آيةٍ من كتاب الله، وكل سنةٍ عن رسول الله ﷺ لم يقبل ذلك حتى تأتيه بشيءٍ من كلام العلماء، أو بشيءٍ من كلام طائفته التي ينتسب إليها.

قال الإمام أبو الوفاء علي بن عقيلٍ الحنبلي – صاحب كتاب «الفنون» الذي ألفه في نحو أربعمائة مجلدٍ، وغيره من التصانيف – قال في الكتاب المذكور: «لما صعبت التكاليف على الجهال والطغام؛ عدلوا عن أوضاع الشرع إلى تعظيم أوضاعٍ وضعوها لأنفسهم، فسهلت عليهم إذ لم يدخلوا بها تحت أمر غيرهم، وهم عندي كفارٌ بهذه الأوضاع، مثل تعظيم القبور، وخطاب الموتى بالحوائج، وكتب الرقاع فيها: يا مولاي، افعل بي كذا وكذا، وإلقاء الخرق على الشجر اقتداءً بمن عبد اللات والعزى». نقله غير واحدٍ، مقررين له، راضين به، منهم الإمام أبو الفرج ابن الجوزي، والإمام ابن مفلحٍ صاحب كتاب «الفروع» وغيرهما.

وقال شيخ الإسلام في «الرسالة السنية»: «فإذا كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم من انتسب إلى الإسلام من مرق منه مع عبادته العظيمة، فليعلم أن المنتسب إلى الإسلام والسنة في هذه الأزمان قد يمرق أيضاً من الإسلام، وذلك بأسبابٍ:

منها: الغلو الذي ذمه الله في كتابه حيث قال: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾ الآية.

وكذلك الغلو في بعض المشايخ، بل الغلو في علي بن أبي طالبٍ، بل الغلو في المسيح عليه السلام، فكل من غلا في نبي أو رجلٍ صالحٍ وجعل فيه نوعاً من الإلهية، مثل أن يقول: يا سيدي فلان انصرني، أو أغثني، أو ارزقني، أو اجبرني، أو أنا في حسبك، ونحو هذه الأقوال، فكل هذا شركٌ وضلالٌ، يستتاب صاحبه، فإن تاب وإلا قتل، فإن الله إنما أرسل الرسل وأنزل الكتب ليعبد وحده، ولا يدعى معه إلهٌ آخر، والذين يدعون مع الله آلهةً أخرى، مثل المسيح، والملائكة، والأصنام؛ لم يكونوا يعتقدون أنها تخلق الخلائق أو تنزل المطر، أو تنبت النبات، وإنما كانوا يعبدونهم أو يعبدون قبورهم، أو يعبدون صورهم، يقولون: إنما ﴿نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾، ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ فبعث الله رسله تنهى أن يدعى أحدٌ من دونه، لا دعاء عبادةٍ، ولا دعاء استغاثةٍ». انتهى.

وقد نص الحافظ أبو بكرٍ أحمد بن علي المقريزي - صاحب كتاب «الخطط»- في كتابٍ له في التوحيد على أن دعاء غير الله شركٌ.

وقال شيخ الإسلام: «من جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم ويدعوهم ويسألهم؛ كفر إجماعاً».

نقله عنه غير واحدٍ مقررين له، منهم ابن مفلحٍ في «الفروع»، وصاحب «الإنصاف»، وصاحب «الغاية»، وصاحب «الإقناع»، وشارحه وغيرهم، ونقله صاحب «القواطع» في كتابه عن صاحب «الفروع».

قلت: وهو إجماعٌ صحيحٌ معلومٌ بالضرورة من الدين، وقد نص العلماء من أهل المذاهب الأربعة، وغيرهم في باب حكم المرتد على أن من أشرك بالله فهو كافرٌ، أي: عبد مع الله غيره بنوعٍ من أنواع العبادات. وقد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع أن دعاء الله عبادةٌ له، فيكون صرفه لغير الله شركاً.

وقال الإمام ابن النحاس الشافعي في كتاب «الكبائر»: «ومنها: إيقادهم السرج عند الأحجار، والأشجار والعيون، والآبار، ويقولون: إنها تقبل النذر، وهذه كلها بدعٌ شنيعةٌ ومنكراتٌ قبيحةٌ تجب إزالتها ومحو أثرها، فإن أكثر الجهال يعتقدون أنها تنفع وتضر، وتجلب وتدفع، وتشفي المرض وترد الغائب، إذا نذر لها، وهذا شركٌ ومحادةٌ لله تعالى ولرسوله ﷺ».

قلت: فصرح رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الاعتقاد في هذه الأمور أنها تضر وتنفع وتجلب، وتدفع وتشفي المريض وترد الغائب إذا نذر لها؛ أن ذلك شركٌ، وإذا ثبت أنه شركٌ، فلا فرق في ذلك بين اعتقاده في الملائكة والنبيين، ولا بين اعتقاده في الأصنام والأوثان، إذ لا يجوز الإشراك بين الله تعالى وبين مخلوقٍ فيما يختص بالخالق سبحانه، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًاۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ وهذا بعينه هو الذي يعتقده من دعا الأنبياء والصالحين، ولهذا يسألونهم قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، وشفاء ذوي الأمراض والعاهات، فثبت أن ذلك شركٌ.

وقال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرح المنازل»: «ومن أنواعه أي: الشرك: طلب الحوائج من الموتى، والاستغاثة بهم، والتوجه إليهم، وهذا أصل شرك العالم، فإن الميت قد انقطع عمله وهو لا يملك لنفسه ضرًّا ولا نفعاً، فضلاً لمن استغاث به أو سأله أن يشفع له إلى الله، وهذا من جهله بالشافع والمشفوع عنده، فإن الله سبحانه لا يشفع عنده أحدٌ إلا بإذنه، والله سبحانه لم يجعل سؤال غيره سبباً لإذنه، وإنما السبب لإذنه كمال التوحيد، فجاء هذا المشرك بسببٍ يمنع الإذن، والميت محتاجٌ إلى من يدعو له، كما أمرنا النبي ﷺ إذا زرنا قبور المسلمين أن نترحم عليهم، وندعو لهم، ونسأل لهم العافية والمغفرة، فعكس

المشركون هذا، وزاروهم زيارة العبادة، وجعلوا قبورهم أوثاناً تعبد، فجمعوا بين الشرك بالمعبود وتغيير دينه، ومعاداة أهل التوحيد، ونسبتهم إلى التنقص بالأموات، وهم قد تنقصوا الخالق سبحانه بالشرك وأولياءه الموحدين بذمهم ومعاداتهم، وتنقصوا من أشركوا به غاية التنقص، إذ ظنوا أنهم راضون منهم بهذا، وأنهم أمروهم به، وهؤلاء هم أعداء الرسل في كل زمانٍ ومكانٍ. وما أكثر المستجيبين لهم! ولله در خليله إبراهيم عليه الصلاة والسلام حيث قال ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴿٣٥﴾ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ وما نجا من شرك هذا الشرك الأكبر؛ إلا من جرد توحيده لله، وعادى المشركين في الله، وتقرب بمقتهم إلى الله».

وقال الإمام الحافظ ابن عبدالهادي في رده على السبكي: «وقوله- أي: قول السبكي-: «إن المبالغة في تعظيمه، أي: تعظيم الرسول ﷺ واجبةٌ»: إن أريد بها المبالغة بحسب ما يراه كل أحدٌ تعظيماً، حتى الحج إلى قبره، والسجود له، والطواف به، واعتقاد أنه يعلم الغيب، وأنه يعطي ويمنع، ويملك لمن استغاث به من دون الله الضر والنفع، وأنه يقضي حوائج السائلين، ويفرج كربات المكروبين، وأنه يشفع فيمن يشاء، ويدخل الجنة من يشاء، فدعوى المبالغة في هذا التعظيم مبالغةٌ في الشرك وانسلاخٌ من جملة الدين».

قلت: هذا هو اعتقاد عباد القبور فيمن هو دون الرسول ﷺ فضلاً عن الرسول ﷺ، كما تقدم بعض ذلك، والأمر أعظم وأطم من ذلك.

وفي «الفتاوى البزازية» من كتب الحنفية: «قال علماؤنا: من قال: أرواح المشايخ حاضرةٌ تعلم، يكفر».

فإن أراد بالعلماء علماء الشريعة فهو حكايةٌ للإجماع على كفر معتقد ذلك، وإن أراد علماء الحنفية خاصةً، فهو حكايةٌ لاتفاقهم على كفر معتقد ذلك، وعلى التقديرين تأمله تجده صريحاً في كفر من دعا أهل القبور، لأنه ما دعاهم حتى اعتقد أنهم يعلمون ذلك، ويقدرون على إجابة سؤاله، وقضاء مأموله.

وقال الشيخ صنع الله الحلبي الحنفي في كتابه الذي ألفه في الرد على من ادعى أن للأولياء تصرفاً في الحياة وبعد المهات على سبيل الكرامة: «هذا وإنه قد ظهر الآن فيما بين المسلمين جماعاتٌ يدعون أن للأولياء تصرفاتٍ في حياتهم وبعد المهات، ويستغاث بهم في الشدائد والبليات، وبهممهم تكشف المهمات، فيأتون قبورهم، وينادونهم في قضاء الحاجات، مستدلين على أن ذلك منهم كراماتٌ، وقالوا: منهم أبدالٌ ونقباء، وأوتادٌ ونُجَباء، وسبعون وسبعةٌ، وأربعون وأربعةٌ، والقطب هو الغوث للناس، وعليه المدار بلا التباسٍ، وجوزوا لهم الذبائح والنذور، وأثبتوا لهم فيهما الأجور. قال: وهذا كلامٌ فيه تفريطٌ وإفراطٌ، بل فيه الهلاك الأبدي، والعذاب السرمدي، لما فيه من روائح الشرك المحقق، ومضادة الكتاب العزيز المصدق، ومخالفةٍ لعقائد الأئمة وما اجتمعت عليه الأمة. وفي التنزيل: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾.

إلى أن قال: الفصل الأول: فيما انتحلوه من الإفك الوخيم والشرك العظيم... - إلى أن قال: - فأما قولهم إن للأولياء تصرفاتٍ في حياتهم وبعد الممات، فيرده قوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ ونحوه من الآيات الدالة على أنه المنفرد بالخلق والتدبير، والتصرف والتقدير، ولا شيء لغيره في شيءٍ «ما» بوجهٍ من الوجوه، فالكل تحت ملكه وقهره تصرفاً وملكاً، وإحياءً وإماتةً، وخلقاً.

وتَمَدَّحَ الربُّ سبحانه بانفراده في ملكه بآياتٍ من كتابه، كقوله: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾، ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ - وذكر آياتٍ في هذا المعنى- ثم قال: فقوله في الآيات كلها: ﴿مِن دُونِهِۦ﴾ أي: من غيره، فإنه عام يدخل فيه من اعتقدته من ولي وشيطانٍ تستمده، فإن من لم يقدر على نصر نفسه كيف يمد غيره؟! إلى أن قال: فكيف يتصور لغيره من ممكنٍ أن يتصرف، إن هذا من السفاهة لقولٌ وخيمٌ، وشركٌ عظيمٌ، إلى أن قال: «وأما القول بالتصرف بعد الممات فهو أشنع وأبدع من القول بالتصرف في الحياة. قال - جل ذكره -: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾، ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾، ﴿كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾

وفي الحديث: «**إذا مات ابن آدم انقطع عمله**» الحديث، فجميع ذلك وما هو نحوه دال على انقطاع الحس والحركة من الميت، وأن أرواحهم ممسكةٌ، وأن أعمالهم منقطعة عن زيادةٍ ونقصانٍ، فدل ذلك أن ليس للميت تصرفٌ في ذاته - فضلاً عن غيره - بحركةٍ، وأن روحه محبوسةٌ مرهونةٌ بعملها من خيرٍ وشر، فإذا عجز عن حركة نفسه فكيف يتصرف في غيره؟! فالله سبحانه يخبر أن الأرواح عنده، وهؤلاء الملحدون يقولون: إن الأرواح مطلقةٌ متصرفةٌ، ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾؟!

قال: وأما اعتقادهم أن هذه التصرفات لهم من الكرامات، فهو من المغالطة، لأن الكرامة شيءٌ من عند الله يكرم بها أولياءه، لا قصد لهم فيه ولا تحدي، ولا قدرة ولا علم، كما في قصة مريم بنت عمران وأسيد ابن حضيرٍ وأبي مسلمٍ الخولاني.

قال: وأما قولهم: فيستغاث بهم في الشدائد، فهذا أقبح مما قبله، وأبدع لمصادرته قوله جل ذكره: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ﴾، ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ وذكر آياتٍ في هذا المعنى، ثم قال: فإنه جل ذكره قرر أنه الكاشف للضر لا غيره، وأنه المتعين لكشف الشدائد والكرب وأنه المنفرد بإجابة المضطرين، وأنه المستغاث لذلك كله، وأنه القادر على دفع الضر، والقادر على إيصال الخير، فهو المنفرد بذلك. فإذا تعين هو جل ذكره، خرج غيره من ملكٍ ونبي وولي.

قال: والاستغاثة تجوز في الأسباب الظاهرة العادية من الأمور الحسية في قتالٍ أو إدراك عدو أو سبعٍ ونحوه كقولهم: يا لزيدٍ، يا لقوم، يا للمسلمين، كما ذكروا ذلك في كتب النحو بحسب الأسباب الظاهرة بالفعل، وأما الاستغاثة بالقوة والتأثير، أو في الأمور المعنوية من الشدائد، كالمرض وخوف الغرق والضيق والفقر وطلب الرزق ونحوه، فمن خصائص الله، فلا يطلب فيها غيره.

قال: وأما كونهم معتقدين التأثير منهم في قضاء حاجاتهم كما تفعله جاهلية العرب والصوفية الجهال، وينادونهم ويستنجدون بهم، فهذا من المنكرات.

إلى أن قال: فمن اعتقد أن لغير الله من نبي أو ولي أو روحٍ أو غير ذلك في كشف كربه أو قضاء حاجته تأثيراً، فقد وقع في وادي جهلٍ خطيرٍ، فهو على شفا حفرةٍ من السعير. وأما كونهم مستدلين على أن ذلك منهم كراماتٍ، فحاشى لله أن تكون أولياء الله بهذه المثابة، فهذا ظن أهل الأوثان؛ كذا أخبر الرحمن: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾، ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾، ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ بِضُرّٖ لَّا تُغۡنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يُنقِذُونِ﴾.

فإن ذكر ما ليس من شأنه النفع ولا دفع الضر من نبي وولي وغيره على وجه الإمداد منه؛ إشراكٌ مع الله، إذ لا قادر على الدفع غيره، ولا خير إلا خيره. قال: وأما ما قالوه: من أن منهم أبدالاً ونقباء، وأوتاداً ونجباء، وسبعين وسبعةً، وأربعين وأربعةً، والقطب هو الغوث للناس، فهذا من موضوعات إفكهم، كما ذكره القاضي المحدث ابن العربي في «سراج المريدين» وابن الجوزي وابن تيمية، انتهى باختصارٍ.

ومثل هذا يوجد في كلام غيرهم من العلماء.

والمقصود أن أهل العلم ما زالوا ينكرون هذه الأمور، ويبينون أنها شركٌ، وإن كان بعض المتأخرين ممن ينتسب إلى العلم والدين ممن أصيب في عقله ودينه قد يرخص في بعض هذه الأمور، وهو مخطئٌ في ذلك، ضالٌّ مخالفٌ لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وإجماع المسلمين.

فكلُّ أحدٍ مأخوذٌ من قوله ومتروكٌ إلا قول ربنا وقول رسوله ﷺ، فإن ذلك لا يتطرق إليه الخطأ بحالٍ، بل واجبٌ على الخلق اتباعه في كل زمانٍ، على أنه لو أجمع المتأخرون على جواز هذا لم يعتد بإجماعهم المخالف لكلام الله وكلام رسوله في محل النزاع، لأنه إجماعٌ غير معصومٍ، بل هو من زلة العالم التي حذرنا من اتباعها، وأما الإجماع المعصوم، فهو إجماع الصحابة والتابعين وما وافقه، وهو السواد الأعظم الذي ورد الحث على اتباعه وإن لم يكن عليه إلا الغرباء الذين أخبر بهم ﷺ في قوله: «بدأ الإسلام غريبًا، وسيعود غريبًا كما بدأ، فطوبى للغرباء» رواه مسلمٌ، لا ما كان عليه العوام والطغام، والخلف المتأخرون الذين يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وقول الله تعالى:** ﴿ وَلَا تَدۡعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَۖ فَإِن فَعَلۡتَ فَإِنَّكَ إِذٗا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٠٦ وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ ﴾**)**.

ش: قال ابن عطية: «معناه قيل لي: ولا تدع، فهو عطفٌ على «أقم» وهذا الأمر والمخاطبة للنبي ﷺ إذا كانت هكذا؛ فأحرى أن يحذر من ذلك غيره».

وقال غيره: «﴿فَإِن فَعَلۡتَ﴾ معناه: فإن دعوت من دون الله ما لا ينفعك ولا يضرك، فكنى عنه بالفعل إيجازاً: ﴿فَإِنَّكَ إِذٗا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ «إذاً» جزاءٌ للشرط، وجوابٌ لسؤالٍ مقدرٍ، كأن سائلاً سأل عن تبعة عبادة الأوثان، وجعل من الظالمين؛ لأنه لا ظلم أعظم من الشرك ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾».

قلت: حاصل كلام المفسرين أن الله تعالى نهى رسوله ﷺ أن يدعو من دونه ما لا ينفعه ولا يضره، والمراد به كل ما سوى الله، فإنهم لا ينفعون ولا يضرون وسواءٌ في ذلك الأنبياء والصالحون وغيرهم، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾، وقال النبي ﷺ لابن عباسٍ: «**إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيءٍ لم ينفعوك إلا بشيءٍ قد كتبه الله لك، وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيءٍ لم يضروك إلا بشيءٍ قد كتبه الله عليك**» رواه الترمذي، وقال: حسنٌ صحيحٌ. وفي الآية تنبيهٌ على أن المدعو لا بد أن يكون مالكاً للنفع والضر حتى يعطي من دعاه أو يبطش بمن عصاه، وليس ذلك إلا لله وحده، فتعين أن يكون هو المدعو دون ما سواه، والآية شاملةٌ لنوعي الدعاء.

قوله: (﴿فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾) أي: المشركين، وهذا كقوله: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ﴾، وقوله: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾، وقوله في الأنبياء: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُواْ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾، فإذا كان هذا الأمر لو يصدر من الأنبياء وحاشاهم من ذلك لم يفكوا أنفسهم من عذاب الله فما ظنك بغيرهم؟!

فلم يبق شيءٌ يقرب إلى الله ويباعد من سخطه إلا توحيده والعمل بما يرضاه، لا الاعتماد على شخصٍ أو قبرٍ أو صنمٍ أو وثنٍ أو مالٍ أو غير ذلك من الأسباب ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾.

والآية نص في أن دعاء غير الله والاستغاثة به شركٌ أكبر، ولهذا قال: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ﴾ لأنه المتفرد بالملك والقهر والعطاء والمنع، ولازم ذلك إفراده بتوحيد الإلهية لأنهما متلازمان، وإفراده بسؤال كشف الضر وجلب الخير، لأنه لا يكشف الضر إلا هو، ولا يجلب الخير إلا هو ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ فتعين أن لا يدعى لذلك إلا هو، وبطل دعاء ما سواه ممن لا يملك لنفسه ضرا ولا نفعاً، فضلاً عن غيره، وهذا ضد ما عليه عباد القبور؛ فإنهم يعتقدون أن الأولياء والطواغيت الذين يسمونهم المجاذيب ينفعون ويضرون ويمسون بالضر ويكشفونه، وأن لهم التصرف المطلق في الملك، إما: على سبيل الكرامة، وهذا فوق شرك كفار العرب، وأما على سبيل الوساطة بينهم وبين الله بالشفاعة وهذا شرك الذين قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾.

وفي الآية: دليلٌ على أن أصلح الناس لو يفعله إرضاءً لغيره صار من الظالمين. ذكره المصنف.

وقوله: (﴿يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾) فلا يرده عنه راد لأنه العزيز الذي لا يغالب ولا يمانع ولا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه، فأي فائدةٍ في دعاء غيره لشفاعةٍ أو غيرها؟ فإنه تعالى فعالٌ لما يريد، لا يثنيه عنه شفيعٌ ولا غيره، بل لا يتكلم أحدٌ عنده إلا بإذنه، ولا يشفع أحدٌ إلا بإذنه: ﴿مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ ۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾.

وقوله: (﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾) أي: لمن تاب إليه وأقبل عليه حتى ولو كان من الشرك.

قال المصنف رحمه الله: (وقوله: ﴿فَٱبۡتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزۡقَ وَٱعۡبُدُوهُ﴾ الآية).

ش: أمر الله تعالى بابتغاء الرزق عنده لا عند غيره ممن لا يملك رزقاً من الأوثان والأصنام وغيرها، كما قال في أول الآية: ﴿إِنَّمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡثَٰنٗا وَتَخۡلُقُونَ إِفۡكًاۚ﴾، قال ابن كثيرٍ: «وهذا أبلغ في الحصر، كقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾، ﴿رَبِّ ٱبۡنِ لِي عِندَكَ بَيۡتٗا فِي ٱلۡجَنَّةِ﴾، ولهذا قال: ﴿فَٱبۡتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزۡقَ﴾ أي: لا عند غيره لأنه المالك له، وغيره لا يملك شيئاً من ذلك ﴿وَٱعۡبُدُوهُ﴾، أي: أخلصوا له العبادة وحده لا شريك له، ﴿وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥٓ﴾ أي: على ما أنعم عليكم ﴿إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ أي: فيجازي كل عاملٍ بعمله».

قلت: في الآية الرد على المشركين الذين يدعون غير الله ليشفعوا لهم عنده في جلب الرزق، فما ظنك بمن دعاهم أنفسهم، واستغاث بهم ليرزقوه وينصروه كما هو الواقع من عباد القبور؟

قال المصنف: وفيه أن طلب الرزق لا ينبغي إلا من الله، كما أن الجنة لا تطلب إلا منه.

قال المصنف رحمه الله: **(وقوله:** ﴿وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّن يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسۡتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ **الآيتين).**

ش: حاصل كلام المفسرين أن الله تعالى حكم بأنه لا أضل ممن يدعو من دون الله، لا دعاء عبادةٍ ولا دعاء مسألةٍ واستغاثةٍ من هذه حاله. ومعنى الاستفهام فيه إنكار أن يكون في الضلال كلهم أبلغ ضلالاً ممن عبد غير الله ودعاه، حيث يتركون دعاء السميع المجيب القادر على تحصيل كل بغيةٍ ومرامٍ، ويدعون من دونه من لا يستجيب لهم، ولا قدرة به على استجابة أحدٍ منهم ما دام في الدنيا وإلى أن تقوم القيامة، كما قال تعالى: ﴿لَهُۥ دَعۡوَةُ ٱلۡحَقِّۖ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسۡتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيۡءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيۡهِ إِلَى ٱلۡمَآءِ لِيَبۡلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦۚ وَمَا دُعَآءُ ٱلۡكَٰفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَٰلٖ﴾.

وقوله: (﴿وهم عن دعائهم غافلون﴾) أي: لا يشعرون بدعاء من دعاهم، لأنهم إما عبادٌ مسخرون مشتغلون بأحوالهم كالملائكة، وإما أمواتٌ كالأنبياء والصالحين، وإما أصنامٌ وأوثانٌ.

وقوله: (﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً﴾) أي: إذا قامت القيامة وحشر الناس للحساب عادوهم، وكانوا بعبادتهم - الدعاء وغيره من أنواع العبادة - كافرين، كما قال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا ۝٨١ كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ فليسوا في الدارين إلا على نكدٍ ومضرةٍ لا تتولاهم بالاستجابة في الدنيا وتجحد عبادتهم في الآخرة أحوج ما كانوا إليها.

وفي الآيتين مسائل نبه عليها المصنف:

«**أحدها**: أنه لا أضل ممن دعا غير الله.

الثانية: أنه غافلٌ عن دعاء الداعي لا يدري عنه.

الثالثة: أن تلك الدعوة سببٌ لبغض المدعو للداعي وعداوته له.

الرابعة: تسمية تلك الدعوة عبادةً للمدعو.

الخامسة: كفر المدعو بتلك العبادة.

السادسة: أن هذه الأمور هي سبب كونه أضل الناس».

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وقوله:** ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ **الآية).**

ش: يقرر تعالى أنه الإله الواحد الذي لا شريك له، ولا معبود سواه مما يشترك في معرفته المؤمن والكافر، لأن القلوب مفطورةٌ على ذلك، فمتى جاء الاضطرار رجعت القلوب إلى الفطرة، وزال ما ينازعها، فالتجأت إليه وأنابت إليه وحده لا شريك له، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ﴿٥٣﴾ ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓاْ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ ومثل هذا كثيرٌ في القرآن.

يبين تعالى أنه المدعو عند الشدائد، الكاشف للسوء وحده، فيكون هو المعبود وحده، وكذا قال في هذه الآية: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ أي: من هو الذي لا يلجأ المضطر إلا إليه، والذي لا يكشف ضر المضطرين سواه، ومن المعلوم أن المشركين كانوا يعلمون أنه لا يقدر على هذه الأمور إلا الله وحده، وإذا جاءتهم الشدائد أخلصوا الدعاء لله وحده، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُواْ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾.

فتبين أن من اعتقد في غير الله أنه يكشف السوء، أو يجيب دعوة المضطر، أو دعاه لذلك فقد أشرك شركاً أكبر من شرك العرب، كما هو الواقع من عباد القبور.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وروى الطبراني بإسناده، أنه كان في زمن النبي ﷺ منافقٌ يؤذي المؤمنين، فقال بعضهم: قوموا بنا نستغيث برسول الله ﷺ من هذا المنافق، فقال النبي ﷺ: «إنه لا يستغاث بي، وإنما يستغاث بالله»).

ش: قوله: (**روى الطبراني**) هو الإمام الحافظ الثقة، سليمان بن أحمد بن أيوب ابن مطيرٍ اللخمي، الطبراني، صاحب المعاجم الثلاثة، وغيرها. روى عن النسائي وإسحاق بن إبراهيم الدبري وخلقٍ كثيرٍ، ومات سنة ستين وثلاثمائةٍ.

وقد بيض المصنف لاسم الراوي، وكأنه والله أعلم نقله عن غيره أو كتبه من حفظه، والحديث عن عبادة بن الصامت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

قوله: (أنه كان في زمن النبي ﷺ منافقٌ يؤذي المؤمنين): هذا المنافق لم أقف على تسميته، ويحتمل أن يكون هو عبدالله بن أُبيّ، فإنه معروفٌ بالأذى للمؤمنين بالكلام في أعراضهم ونحو ذلك، أما أذاهم بنحو ضربٍ أو زجرٍ، فلا نعلم منافقاً بهذه الصفة.

قوله: (فقال بعضهم): أي: بعض المؤمنين، وهذا البعض القائل لذلك يحتمل أن يكون واحداً، وأن يكون جماعةً، والظاهر أنه واحدٌ، وأظن في بعض الروايات أنه أبو بكرٍ الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

قوله: (قوموا بنا نستغيث برسول الله ﷺ): مرادهم الاستغاثة به فيما يقدر عليه بكف المنافق عن أذاهم، بنحو ضربه أو زجره، لا الاستغاثة به فيما لا يقدر عليه إلا الله.

قوله: (إنه لا يستغاث بي، وإنما يستغاث بالله): قال بعضهم: فيه التصريح بأنه لا يستغاث بالنبي ﷺ في الأمور، وإنما يستغاث بالله. والظاهر أن مراده ﷺ إرشادهم إلى التأدب مع الله في الألفاظ، لأن استغاثتهم به ﷺ من المنافق من الأمور التي يقدر عليها، إما بزجره أو تعزيره ونحو ذلك، فظهر أن المراد بذلك الإرشاد إلى حسن اللفظ والحماية منه ﷺ لجناب التوحيد، وتعظيم الله تبارك وتعالى.

فإذا كان هذا كلامه ﷺ في الاستغاثة به فيما يقدر عليه، فكيف بالاستغاثة به أو بغيره في الأمور المهمة التي لا يقدر عليها إلا الله، كما هو جارٍ على ألسنة كثيرٍ من الشعراء وغيرهم، وقَلَّ من يعرف أن ذلك منكرٌ، فضلاً عن معرفة كونه شركاً.

فإن قيل: ما الجمع بين هذا الحديث وبين قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَغَٰثَهُ ٱلَّذِي مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِي مِنۡ عَدُوِّهِۦ﴾، فإن ظاهر الحديث المنع من إطلاق لفظ الاستغاثة على المخلوق فيما يقدر عليه، وظاهر الآية جوازه.

قيل: تحمل الآية على الجواز، والحديث على الأدب والأولى، والله أعلم.

وقد تبين بما ذكر في هذا الباب وشرحه من الآيات والأحاديث وأقوال العلماء أن دعاء الميت والغائب والحاضر فيما لا يقدر عليه إلا الله، والاستغاثة بغير الله في كشف الضر أو تحويله؛ هو الشرك الأكبر، بل هو أكبر أنواع الشرك، لأن الدعاء مخ العبادة، ولأن من خصائص الإلهية إفراد الله بسؤال ذلك، إذ معنى الإله هو الذي يعبد لأجل هذه الأمور، ولأن الداعي إنما يدعو إلهه عند انقطاع أمله مما سواه، وذلك هو خلاصة التوحيد، وهو انقطاع الأمل مما سوى الله، فمن صرف شيئاً من ذلك لغير الله؛ فقد ساوى بينه وبين الله، وذلك هو الشرك، ولهذا يقول المشركون لآلهتهم وهم في الجحيم: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٩٧ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ولكن لعباد القبور على هذا شبهاتٌ، ذكر المصنف كثيراً منها في «كشف الشبهات» ونحن نذكر هنا ما لم يذكره.

فمن ذلك: أنهم احتجوا بحديثٍ رواه الترمذي في «جامعه» حيث قال: حدثنا محمود بن غيلان ثنا عثمان بن عمر، ثنا شعبة عن أبي جعفرٍ عن عمارة بن خزيمة بن ثابتٍ عن عثمان بن حنيفٍ: أن رجلاً ضرير البصر أتى النبي ﷺ فقال: ادع الله أن يعافيني، قال: «إن شئت دعوت، وإن شئت صبرت، فهو خيرٌ لك» قال: فادعه، فأمره أن يتوضأ، ويحسن وضوءه، ويدعو بهذا الدعاء: «اللهم إني أسألك، وأتوجه إليك بنبيي محمدٍ، نبي الرحمة، إني توجهت به إلى ربي في حاجتي هذه لتقضى، اللهم فشفعه فيَّ» قال: هذا حديث حسنٌ صحيحٌ غريبٌ لا نعرفه إلا من رواية أبي جعفرٍ، وهو غير الخطمي، هكذا رواه الترمذي، ورواه النسائي وابن شاهين والبيهقي كذلك، وفي بعض الروايات: «يا محمد، إني أتوجه» إلى آخره.

وهذه اللفظة هي التي تعلق بها المشركون، وليست عند هؤلاء الأئمة. قالوا: فلو كان دعاء غير الله شركاً لم يعلم النبي ﷺ الأعمى هذا الدعاء الذي فيه نداء غير الله. والجواب من وجوهٍ:

الأول: أن هذا الحديث من أصله وإن صححه الترمذي، فإن في ثبوته نظراً، لأن الترمذي يتساهل في التصحيح كالحاكم، لكن الترمذي أحسن نقداً، كما نص على ذلك الأئمة. ووجه عدم ثبوته أنه قد نص أن أبا جعفرٍ الذي عليه مدار هذا الحديث هو غير الخطمي، فإذا كان غيره، فهو لا يعرف، ولعل عمدة الترمذي في تصحيحه أن شعبة لا يروي إلا عن ثقةٍ، وهذا فيه نظرٌ، فقد قال عاصم بن علي: سمعت شعبة يقول: لو لم أحدثكم إلا عن ثقةٍ لم أحدثكم إلا عن ثلاثةٍ، وفي نسخةٍ عن ثلاثين، ذكره الحافظ العراقي، وهذا اعترافٌ منه بأنه يروي عن الثقة وغيره فينظر في حاله، ويتوقف الاحتجاج به على ثبوب صحته.

الثاني: أنه في غير محل النزاع، فأين طلب الأعمى من النبي ﷺ أن يدعو له، وتوجهه بدعائه مع حضوره، من: دعاء الأموات، والسجود لهم، ولقبورهم، والتوكل عليهم، والالتجاء إليهم في الشدائد، والنذر والذبح لهم، وخطابهم بالحوائج من الأمكنة البعيدة: يا سيدي، يا مولاي، افعل فيَّ كذا؟!

فحديث الأعمى شيءٌ، ودعاء غير الله تعالى والاستغاثة به شيءٌ آخر، فليس في حديث الأعمى شيءٌ غير أنه طلب من النبي ﷺ أن يدعو له، ويشفع له، فهو توسلٌ بدعائه وشفاعته، ولهذا قال في آخره: «اللهم فشَفِّعهُ فيَّ» فعلم أنه شفع له. وفي أوله أنه طلب من النبي ﷺ أن يدعو له، فدل الحديث على أنه ﷺ شفع له بدعائه، وأن النبي ﷺ أمره هو أن يدعو الله ويسأله قبول شفاعته، فهذا من أعظم الأدلة على أن دعاء غير الله شركٌ، لأن النبي ﷺ أمره أن يسأل الله قبول شفاعته، فدل على أن النبي ﷺ لا يدعى، ولأنه ﷺ لم يقدر على شفائه إلا بدعاء الله له، فأين هذا من تلك الطوام؟!

والكلام إنما هو في سؤال الغائب أو سؤال المخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله، أما أن تأتي شخصاً يخاطبك فتسأله أن يدعو لك فلا إنكار في ذلك على ما في حديث الأعمى، فالحديث سواءٌ كان صحيحاً أو لا، وسواءٌ ثبت قوله فيه: «يا محمد» أو لا؛ لا يدل على سؤال الغائب، ولا على سؤال المخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله، بوجهٍ من وجوه الدلالات. ومن ادعى ذلك فهو مفترٍ على الله وعلى رسوله ﷺ، لأنه إن كان سأل النبي ﷺ نفسه، فهو لم يسأل منه إلا ما يقدر عليه، وهو أن يدعو له، وهذا لا إنكار فيه، وإن كان توجه به من غير سؤالٍ منه نفسه فهو لم يسأل منه، وإنما سأل من الله به، سواءٌ كان متوجهاً بدعائه، كما هو نص أول الحديث؛ وهو الصحيح، أو كان متوجهاً بذاته على قولٍ ضعيفٍ، فإن التوجه بذوات المخلوقين، والإقسام بهم على الله بدعةٌ منكرةٌ، لم تأت عن النبي ﷺ، ولا عن أحدٍ من أصحابه، والتابعين لهم بإحسانٍ، ولا الأئمة الأربعة ونحوهم من أئمة الدين.

قال أبو حنيفة: «لا ينبغي لأحدٍ أن يدعو الله إلا به». وقال أبو يوسف: «أكره بحق فلانٍ، وبحق أنبيائك ورسلك، وبحق البيت، والمشعر الحرام».

وقال القدوري: «المسألة بحق المخلوق لا تجوز، فلا يقول: أسألك بفلانٍ، أو بملائكتك، أو أنبيائك ونحو ذلك، لأنه لا حق للمخلوق على الخالق» واختاره العز بن عبدالسلام، إلا في حق النبي ﷺ خاصةً إن ثبت الحديث، يشير إلى حديث الأعمى، وقد تقدم أنه على تقدير ثبوته ليس فيه إلا أنه توسل بدعائه لا بذاته.

وقد ورد في ذلك حديثٌ رواه الحاكم في «مستدركه» - فأبعد النجعة - من طريق عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم: «لما أذنب آدم الذنب الذي أذنبه؛ رفع رأسه إلى العرش، فقال: أسألك بحق محمدٍ إلا غفرت لي...» الحديث، وهو حديثٌ ضعيفٌ بل موضوعٌ، لأنه مخالفٌ للقرآن، قال تعالى: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ فهذا هو الذي قاله آدم.

قال الذهبي في هذا الحديث: أظنه موضوعاً، وعبد الرحمن بن زيدٍ متفقٌ على ضعفه، قال ابن معينٍ: ليس حديثه بشيءٍ.

الثالث: أن قوله: «**يا محمد إني أتوجه...**» إلخ لم تثبت في أكثر الروايات. وبتقدير ثبوتها لا يدل على جواز دعاء غير الله، لأن هذا خطابٌ لحاضرٍ معينٍ يراه ويسمع كلامه، ولا إنكار في ذلك، فإن الحي يطلب منه الدعاء كما يطلب منه ما يقدر عليه، فأين هذا من دعاء الغائب والميت لو كان أهل البدع والشرك يعلمون؟!

واحتجوا أيضاً: بحديثٍ رواه أبو يعلى وابن السني في «عمل اليوم والليلة» فقال ابن السني: حدثنا أبو يعلى ثنا الحسن بن عمرو بن شقيقٍ ثنا معروف بن حسانٍ ثنا أبو معاذٍ السمرقندي عن سعيدٍ عن قتادة عن ابن بريدة عن عبد الله بن مسعودٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا انفلتت دابة أحدكم بأرضٍ فليناد: يا عباد الله، احبسوا» هكذا في كتاب ابن السني.

وفي «الجامع الصغير»: «فإن لله عَزَّوَجَلَّ في الأرض حاضراً سيحبسه عليكم».

والجواب: أن هذا الحديث مداره على معروف بن حسانٍ وهو أبو معاذٍ السمرقندي. فقوله في الأصل: «ثنا أبو معاذٍ السمرقندي» خطأٌ أظنه من الناسخ. قال ابن عدي: «منكر الحديث»، وقال الذهبي في «الميزان»: «قال ابن عدي: منكر الحديث، قد روى عن عمر بن ذر نسخةً طويلةً كلها غير محفوظةٍ»، وقال السيوطي: «حديثٌ ضعيفٌ»، وأقول: بل هو باطلٌ، إذ كيف يكون عند سعيدٍ عن قتادة، ثم يغيب عن أصحاب سعيدٍ الحفاظ الأثبات مثل يحيى القطان، وإسماعيل بن علية، وأبي أسامة، وخالد بن الحارث، وأبي خالدٍ الأحمر وسفيان، وشعبة، وعبدالوارث، وابن المبارك، والأنصاري، وغندر، وابن أبي عدي ونحوهم، حتى يأتي به هذا الشيخ المجهول المنكر الحديث؟! فهذا من أقوى الأدلة على وضعه.

وبتقدير ثبوته لا دليل فيه، لأن هذا من دعاء الحاضر فيما يقدر عليه، كما قال: «فإن لله في الأرض حاضِراً سيَحْبِسُهُ عليكم».

واحتجوا أيضاً: بحديثٍ رواه الطبراني في «المعجم الكبير» فقال: حدثنا طاهر بن عيسى بن قيرس المصري ثنا أصبغ بن الفرج، ثنا ابن وهبٍ عن أبي سعيدٍ المكي عن روح بن القاسم عن أبي جعفرٍ الخطمي المديني عن أبي أمامة ابن سهل ابن حنيفٍ أن رجلاً كان يختلف إلى عثمان بن عفان في حاجةٍ له فكان عثمان لا يلتفت إليه، ولا ينظر في حاجته، فلقي ابن حنيفٍ، فشكا إليه ذلك، فقال له عثمان بن حنيفٍ: ائت الميضأة فتوضأ، ثم ائت المسجد فصل فيه ركعتين، ثم قل: «اللهم إني أسألك، وأتوجه إليك بنبينا محمدٍ نبي الرحمة، يا محمد إني أتوجه بك إلى ربك ليقضي لي حاجتي...» الحديث.

والجواب من وجوهٍ:

الأول: أن راويه طاهر بن عيسى ممن لا يعرف بالعدالة بل هو مجهولٌ، قال الذهبي: طاهر بن عيسى ابن قيرسٍ أبو الحسين المصري المؤدب عن سعيد ابن أبي مريم، ويحيى بن بكيرٍ، وأصبغ بن الفرج. وعنه الطبراني. توفي سنة اثنتين وتسعين ومائتين، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو إذاً مجهول الحال لا يجوز الاحتجاج بخبره، لا سيما فيما يخالف نصوص الكتاب والسنة.

الثاني: قوله: عن أبي سعيدٍ المكي أشد جهالةً من الأول. فإن مشايخ ابن وهبٍ المكيين معروفون كداود ابن عبد الرحمن، وزَمعة بن صالحٍ، وابن عيينة، وطلحة بن عمرٍو الحضرمي، وابن جريجٍ، وعمر بن قيسٍ، ومسلم بن خالدٍ الزنجي، وليس فيهم من يكنى أبا سعيدٍ، فتبين أنه مجهولٌ.

الثالث: بتقدير ثبوته، فليس فيه دليلٌ على دعاء الميت والغائب، غاية ما فيه أنه توجه به في دعائه، فأين هذا من دعاء الميت؟

فإن التوجه بالمخلوق سؤالٌ به لا سؤالٌ منه، والكلام إنما هو في سؤال المخلوق نفسه ودعائه والاستغاثة به فيما لا يقدر عليه إلا الله، وكل أحدٍ يفرق بين سؤال الشخص، وبين السؤال به، فإنه في السؤال به قد أخلص الدعاء لله، ولكن توجه على الله بذاته أو بدعائه.

وأما في سؤاله نفسه ما لا يقدر عليه إلا الله، فقد جعله شريكاً لله في عبادة الدعاء، فليس في حديث الأعمى، وحديث ابن حنيفٍ هذا إلا إخلاص الدعاء لله كما هو صريحٌ فيه، إلا قوله: «يا محمد، إني أتوجه بك»، وهذا ليس فيه المخاطبة لميتٍ فيما لا يقدر عليه، إنما فيه مخاطبته مستحضراً له في ذهنه كما يقول المصلي: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته.

الرابع: أنهم زعموا أنه دليلٌ على دعاء كل غائبٍ وميتٍ من الصالحين، فخرجوا عما فهموه من الحديث بفهمهم الفاسد إلى أنه دليلٌ على دعاء كل غائبٍ وميتٍ صالحٍ، ولا دليل فيه أصلاً على دعاء الرسول ﷺ بعد موته، ولا في حياته فيما لا يقدر عليه، ثم لو كان فيه دليلٌ على ذلك لم يكن فيه دليلٌ على دعاء الغائب والميت مطلقاً، لأن هذا قياسٌ مع وجود الفارق، وهو باطلٌ بالإجماع، إذ ما ثبت للنبي ﷺ من الفضائل والكرامات لا يساويه فيه أحدٌ، فلا يجوز قياس غيره عليه.

وأيضاً فالقياس إنما يجوز للحاجة، ولا حاجة إلى قياس غيره عليه عند عباد القبور، فبطل قياسهم بنفس مذهبهم، هذا غاية ما احتجوا به مما هو موجودٌ في بعض الكتب المعروفة، وما سوى هذه الأحاديث الثلاثة فهو مما وضعوه بأنفسهم، كقولهم: «إذا أعيتكم الأمور فعليكم بأصحاب القبور»، وقولهم: «لو أحسن أحدكم ظنه بحجرٍ لنفعه، قال ابن القيم: «وهو من وضع المشركين عباد الأوثان».

باب: قول الله تعالى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۝١٩١ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا﴾ الآية.

المراد بهذه الترجمة بيان حال المدعوين من دون الله أنهم لا ينفعون ولا يضرون، وسواءٌ في ذلك الملائكة والأنبياء والصالحون والأصنام، فكل من دعي من دون الله فهذه حاله، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ۝٧٣ مَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾.

ويكفيك في ذلك قوله تعالى لأكرم الخلق: ﴿قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ۝٢١ قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ۝٢٢ إِلَّا بَلَٰغًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَٰلَٰتِهِۦ﴾، وقال: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ وقال: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا﴾، ومن المعلوم أنهم كانوا قد عبدوا الملائكة والأنبياء والصالحين، ولهذا أخبر سبحانه وتعالى عن الملائكة أنه يتبرؤون منهم يوم القيامة، كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ۝٤٠ قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِمۖ بَلْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾.

إذا تبين ذلك فحاصل كلام المفسرين على الآية المترجم لها أن قوله تعالى: ﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ توبيخٌ وتعنيفٌ للمشركين بأنهم يعبدون مع الله تعالى عباداً لا تخلق شيئاً، وليس فيها ما تستحق به العبادة من الخلق والرزق والنصر لأنفسهم أو لمن عبدهم، وهم مع ذلك مخلوقون محدثون ولهم خالقٌ خلقهم، وإن خرج الكلام مخرج الاستفهام فالمراد به ما ذكرنا.

وقوله: (﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَا أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴾) أي: ويشركون به، ويعبدون من هذه حاله؛ لا يستطيع نصر عابديه ولا نصر نفسه بأن يدفع عن نفسه من أراد به الضر، ومن هذه حاله فهو في غاية العجز، فكيف يكون إلهاً معبوداً؟! وجميع الأنبياء والملائكة والصالحين وغيرهم داخلون في هذه الأوصاف فلا يقدر أحدٌ منهم أن يخلق شيئاً ولا يستطيعون لمن عبدهم نصراً، ولا ينصرون أنفسهم، وإذا كان كذلك بطلت دعوتهم من دون الله.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وقوله تعالى:** ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ **الآية).**

ش: حاصل كلام المفسرين كابن كثيرٍ وغيره: أنه تعالى يخبر عن حال المدعوين من دونه من الملائكة والأنبياء والأصنام وغيرها بما يدل على عجزهم وضعفهم، وأنهم قد انتفت عنهم الشروط التي لا بد أن تكون في المدعو؛ وهي الملك، وسماع الدعاء، والقدرة على استجابته، فمتى عدم شرطٌ بطل أن يكون مدعوا، فكيف إذا عدمت كلها، فنفى عنهم الملك بقوله: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾.

«قال ابن عباسٍ، ومجاهدٌ، وعكرمة، وعطاءٌ، والحسن، وقتادة: القطمير: اللفافة التي تكون على نواة التمرة، أي: ولا يملكون من السموات والأرض شيئاً، ولا بمقدار هذا القطمير».

كما قال: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾، وقال: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ الآية، فمن كان هذا حاله فكيف يدعى من دون الله؟ ونفى عنهم سماع الدعاء بقوله: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَآءَكُمْ﴾ يعني أن الآلهة التي تدعونها لا يسمعون دعاءكم لأنهم أمواتٌ أو ملائكةٌ مشتغلون بأحوالهم مسخرون لما خلقوا له أو جمادٌ، فلعل المشرك يقول: هذا في الأصنام، أما الملائكة والأنبياء والصالحون فيسمعون ويستجيبون، فنفى سبحانه ذلك بقوله: ﴿وَلَوْ سَمِعُواْ مَا ٱسْتَجَابُواْ لَكُمْ﴾ أي: لا يقدرون على ما تطلبون منهم، وما خص تعالى الأصنام، بل عم جميع من يدعى من دونه. ومن المعلوم أنهم كانوا يعبدون الملائكة والأنبياء والصالحين، كما ذكر الله تعالى ذلك في كتابه، فلم يرخص في دعاء أحدٍ منهم لا استقلالاً، ولا وساطةً بالشفاعة.

وقوله: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ كقوله: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ وهذا نص صريحٌ على أن من دعا غير الله فقد أشرك بشرطه، وأن المدعوين يكفرون به يوم القيامة، ويتبرؤون منهم، كقوله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾، فهل على كلام رب العزة استدراكٌ؟! ولهذا قال: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ أي: ولا يخبرك بعواقب الأمور ومآلها وما تصير إليه مثل خبيرٍ بها. قال قتادة: «يعني نفسه تبارك وتعالى»، «فإنه أخبر بالواقع لا محالة».

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وفي «الصحيح» عن أنسٍ، قال: شج النبي ﷺ يوم أحدٍ، فقال: «كيف يفلح قومٌ شجوا نبيهم؟» فنزلت: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ﴾).**

ش: قوله: (في «الصحيح») أي: «الصحيحين» فعلقه البخاري عن حميدٍ وثابتٍ عن أنسٍ، ووصله أحمد والترمذي والنسائي عن حميدٍ، عن أنسٍ به.

ووصله مسلمٌ عن ثابتٍ عن أنسٍ.

وقال ابن إسحاق في «المغازي»: حدثني حميدٌ الطويل، عن أنسٍ قال: كسرت رباعية النبي ﷺ يوم أحدٍ، وشج في وجهه، فجعل الدم يسيل على وجهه، وجعل يمسح الدم وهو يقول: «كيف يفلح قومٌ خضبوا وجه نبيهم بالدم وهو يدعوهم إلى ربهم؟» فأنزل الله الآية.

قوله: (شج النبي ﷺ) قال أبو السعادات: «الشج في الرأس خاصةً في الأصل، وهو أن يضربه بشيءٍ فيجرحه فيه ويشقه، ثم استعمل في غيره من الأعضاء».

وذكر ابن هشامٍ من حديث أبي سعيد الخدري: أن عتبة بن أبي وقاصٍ هو الذي كسر رباعية النبي ﷺ السفلى، وجرح شفته السفلى، وأن عبدالله بن شهابٍ الزهري هو الذي شجه في جبهته، وأن عبدالله بن قَمِيئة جرحه في وجنته، فدخلت حلقتان من حلق المغفر في وجنته، وأن مالك بن سنانٍ مص الدم من وجه رسول الله ﷺ ثم ازدَرَده، فقال له: «**لن تمسَّك النارُ**».

وروى الطبراني من حديث أبي أمامة قال: رمى عبدُ الله بن قَميئة رسولَ الله ﷺ يوم أحدٍ، فشج في وجهه، وكسر رباعيته، فقال: خذها وأنا ابن قميئة. فقال رسول الله ﷺ: «مالك أقمأك الله» فسلط الله عليه تيس جبلٍ، فلم يزل ينطحه حتى قطعه قطعةً قطعةً.

قال القرطبي: «والرباعية – بفتح الراء وتخفيف الياء –، وهي كل سن بعد ثنيةٍ».

قال النووي: «وللإنسان أربع رباعياتٍ»، قال الحافظ: «والمراد أنها كسرت فذهب منها فلقةٌ ولم تقلع من أصلها».

قلت: فظهر بهذا أن قول بعضهم: إنه شج في رأسه فيه نظرٌ.

قال النووي: «وفي هذا وقوع الأسقام والابتلاء بالأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم لينالوا جزيل الأجر والثواب، ولتعرف أممهم وغيرهم ما أصابهم، ويتأسوا بهم».

قال القاضي: «وليعلم أنهم من البشر تصيبهم محن الدنيا، ويطرأ على أجسامهم ما يطرأ على أجسام البشر؛ ليتيقنوا أنهم مخلوقون مربوبون، ولا يفتتن بما ظهر على أيديهم من المعجزات، ويلبس الشيطان من أمرهم ما لبسه على النصارى وغيرهم».

قوله: (يوم أحدٍ) جبلٌ معروفٌ إلى الآن، كانت عنده الوقعة المشهورة فأضيفت إليه.

قوله: (فقال: «كيف يفلح قومٌ شجوا نبيهم؟») زاد مسلمٌ من طريق ثابتٍ عن أنسٍ: «وكسروا رباعيته وأدموا وجهه».

قوله: (فأنزل الله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾) قال ابن عطية: «كأن النبي ﷺ لحقه في تلك الحال يأسٌ من فلاح كفار قريشٍ، فمالت نفسه إلى أن يستأصلهم الله، ويريح منهم. فقيل له بسبب ذلك: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ أي: عواقب الأمور بيد الله فامض أنت لشأنك، ودم على الدعاء لربك».

وقال غيره: «المعنى أن الله تعالى مالك أمرهم، فإما أن يهلكهم أو يكبتهم، أو يتوب عليهم إن أسلموا، أو يعذبهم إن أصروا، وليس لك من أمرهم شيءٌ، وإنما أنت عبدٌ مأمورٌ بإنذارهم وجهادهم، فعلى هذا يكون قوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ اعتراضٌ بين المعطوف والمعطوف عليه».

وقال ابن إسحاق: «أي: ليس لك من الحكم شيءٌ في عبادي إلا ما أمرتك به فيهم».

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وفيه عن ابن عمر: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول- إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة من الفجر-: «اللهم العن فلانًا وفلانًا»، بعدما يقول: «سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد»، فأنزل الله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾.

وفي روايةٍ «يدعو على صفوان بن أمية وسهيل بن عمرٍو والحارث بن هشامٍ، فنزلت: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾»).

ش: قوله: (وفيه) أي: في «الصحيح» والمراد «صحيح البخاري» ورواه النسائي.

قوله: (عن ابن عمر) هو عبدا لله بن عمر بن الخطاب: صحابي جليلٌ، من عباد الصحابة، شهد له رسول الله ﷺ بالصلاح. مات سنة ثلاثٍ وسبعين في آخرها، أو أول التي تليها.

قوله (إنه سمع رسول الله ﷺ... إلى آخره) هذا القنوت على هؤلاء بعد ما شج وكسرت رباعيته يوم أحدٍ.

قوله: (اللهم العن فلانًا وفلانًا). قال أبو السعادات: «أصل اللعن: الطرد والإبعاد من الله، ومن الخلق: السب والدعاء».

قلت: الظاهر أنه من الخلق طلب طرد الملعون وإبعاده من الله بلفظ اللعن، لا مطلق السب والشتم.

وقوله: (فلانًا وفلاناً)، يعني صفوان بن أمية وسهيل بن عمرٍو، والحارث ابن هشامٍ كما بينه في الرواية التي بعدها، وفيه جواز الدعاء على المشركين في الصلاة، وتسمية المدعو عليهم ولهم بأسمائهم في الصلاة، وأن ذلك لا يضر الصلاة.

قوله: (بعد ما يقول: سمع الله لمن حمده). قال أبو السعادات: «أي: أجاب حمده وتقبله».

وقال السهيلي: «مفعول «سمع» محذوفٌ، لأن السمع متعلقٌ بالأقوال والأصوات دون غيرها، فاللام تؤذن بمعنًى زائدٍ وهو الاستجابة المقارنة للسمع، فاجتمع في الكلمة الإيجاز والدلالة على الزائد، وهو الاستجابة لمن حمده.

وقال ابن القيم رحمه الله ما معناه: «عدي «سمع الله لمن حمده» باللام لتضمنه معنى: استجاب له، ولا حذف هناك، وإنما هو مضمنٌ».

قوله: (ربنا ولك الحمد) في بعض روايات البخاري بإسقاط الواو.

وقال النووي: «لا ترجيح لإحداهما على الأخرى».

وقال ابن دقيق العيد: «كأن إثباتها دال على معنًى زائدٍ، لأنه يكون التقدير مثلاً: ربنا استجب ولك الحمد، فيشتمل على معنى الدعاء، ومعنى الخبر».

قال شيخ الإسلام: «والحمد ضد الذم، والحمد يكون على محاسن المحمود مع المحبة له، كما أن الذم يكون على مساوئه مع البغض له».

وكذا قال ابن القيم، وفرق بينه وبين المدح بأن «الإخبار عن محاسن الغير؛ إما أن يكون إخباراً مجرداً عن حب وإرادةٍ، أو مقروناً بحبه وإرادته، فإن كان الأول، فهو المدح، وإن كان الثاني، فهو الحمد، فالحمد إخبارٌ عن محاسن المحمود مع حبه وإجلاله وتعظيمه، ولهذا كان خبراً يتضمن الإنشاء بخلاف المدح، فإنه خبرٌ مجردٌ. فالقائل إذا قال: الحمد لله، أو قال: ربنا ولك الحمد، تضمن كلامه الخبر عن كل ما يحمد عليه الله تعالى باسمٍ جامعٍ محيطٍ، متضمنٍ لكل فردٍ من أفراد الجملة المحققة والمقدرة، وذلك يستلزم إثبات كل كمالٍ يحمد عليه الرب تعالى، ولهذا لا تصلح هذه اللفظة على هذا الوجه، ولا تنبغي إلا لمن هذا شأنه، وهو الحميد المجيد».

وفيه التصريح بأن الإمام يجمع بين التسميع والتحميد، وهو قول الشافعي وأحمد وأبي يوسف، وخالف في ذلك مالكٌ وأبو حنيفة فقالا: يقتصر على قول: سمع الله لمن حمده.

قوله: (وفي روايةٍ: «يدعو على صفوان بن أمية، وسهيل بن عمرٍو، والحارث بن هشامٍ») إنما دعا عليهم رسول الله ﷺ لأنهم رؤساء المشركين يوم أحدٍ، والسبب في تلك الأفاعيل التي جرت على سيد المرسلين ﷺ هم وأبو سفيان، ومع ذلك فما استجيب له فيهم، بل أنزل الله عليه: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ فتاب الله عليهم وآمنوا، مع أنهم فعلوا أشياء لم يفعلها أكثر الكفار؛ **منها:** غزوهم نبيهم ﷺ في بلاده، وشجهم له، وكسر رباعيته، وقتلهم بني عمهم المؤمنين، وقتلهم الأنصار، والتمثيل بقتلى المسلمين، وإعلانهم بشركهم وكفرهم، ومع هذا كله لم يقدر النبي ﷺ أن يدفعهم عن نفسه، ولا عن أصحابه، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴿٢١﴾ قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ﴿٢٢﴾ إِلَّا بَلَٰغًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَٰلَٰتِهِۦ﴾ بل لجأ ﷺ إلى ربه المالك القادر على النفع والضر وإهلاكهم، ودعا عليهم ﷺ في الصلاة المكتوبة جهراً، وخلفه سادات الأولياء يؤمنون على دعائه.

ومع هذا كله ما استجاب الله له فيهم، بل تاب عليهم وآمنوا، فلو كان عنده ﷺ من النفع والضر شيءٌ لكان يفعل بهم ما يستحقونه على هذه الأفعال العظيمة، ولكن الأمر كما قال تعالى: ﴿ هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا۟ بِهِۦ وَلِيَعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾.

فأين هذا مما يعتقده عباد القبور في الأولياء والصالحين، بل في الطواغيت الذين يسمونهم المجاذيب والفقراء؛ أنهم ينفعون من دعاهم، وينصرون من لاذ بحماهم، ويدعونهم برًّا وبحراً في غيبتهم وحضرتهم.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وفيه عن أبي هريرة قال: قام رسول الله ﷺ حين أنزل الله عليه: ﴿وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ﴾ قال: «يا معشر قريشٍ – أو كلمةً نحوها–، اشتروا أنفسكم، لا أغني عنكم من الله شيئًا، يا عباس بن عبدالمطلب، لا أغني عنك من الله شيئًا. يا صفية عمة رسول الله، لا أغني عنك من الله شيئًا. يا فاطمة بنت محمدٍ، سليني من مالي ما شئت، لا أغني عنك من الله شيئًا»).

ش: قوله: (وفيه) أي: في «صحيح البخاري».

قوله: (عن أبي هريرة) اختلف الحفاظ في اسمه على أكثر من ثلاثين قولاً، صحح النووي أن اسمه عبد الرحمن بن صخرٍ، كما رواه الحاكم في «المستدرك» عن أبي هريرة قال: كان اسمي في الجاهلية عبد شمسٍ بن صخرٍ، فسميت في الإسلام عبدالرحمن.

وقال غيره: اسمه عبد الله بن عمروٍ، وقيل: ابن عامرٍ، وقال ابن الكلبي: اسمه عمير بن عامرٍ، ويقال: كان اسمه في الجاهلية عبدشمسٍ، وكنيته أبو الأسود، فسماه رسول الله ﷺ عبد الله، وكناه أبا هريرة.

وروى الدولابي بإسناده عن أبي هريرة: «أن النبي ﷺ سماه عبد الله»، وهو دوسي من فضلاء الصحابة، وحفاظهم، وعلمائهم، حفظ عن النبي ﷺ أكثر مما حفظه غيره، وروي له في كتب السنة أكثر من خمسة آلاف حديثٍ، مات سنة سبعٍ أو ثمانٍ أو تسعٍ وخمسين، وهو ابن ثمانٍ وسبعين سنةً.

قوله: (**قام رسول الله ﷺ**) في «الصحيح» من رواية ابن عباسٍ: صعد النبي ﷺ على الصفا.

قوله: (**حين أنزل الله عليه: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾**) عشيرة الرجل: هم بنو أبيه الأدنون أو قبيلته.

والأقربين أي: الأقرب فالأقرب منهم، لأنهم أحق الناس ببرك وإحسانك الديني والدنيوي، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾ الآية.

وقال النبي ﷺ لمن قال له: مَن أبرُّ؟ قال: «أمَّك» قال: ثم من؟ قال: «أمَّك»، قال: ثم من؟ قال: «ثم أباك، ثم أختك وأخاك».

ولأنه إذا قام عليهم في أمر الله كان أدعى لغيرهم إلى الانقياد، والطاعة له، ولئلا يأخذه ما يأخذ القريب للقريب من الرأفة والمحاباة؛ فيحابيهم في الدعوة والتخويف، فلذلك أمر بإنذارهم خاصةً، وقد أمره الله أيضاً بالنذارة العامة، كما قال: ﴿لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا﴾، وقال: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَٰفِلُونَ﴾، ولا تنافي بينهما، لأن النذارة الخاصة فردٌ من أفراد العامة.

قوله: (**يا معشر قريشٍ**) المعشر - كمسكن-: الجماعة.

قوله: (**أو كلمةً نحوها**): هو بنصب «كلمة» على أنه معطوفٌ على ما قبله، أي: أو قال كلمةً نحو قوله: «يا معشر قريشٍ»، أي: بمعناها.

قوله: (اشتروا أنفسكم) أي: بتوحيد الله، وإخلاص العبادة له، وعدم الإشراك به، وطاعته فيما أمر، والانتهاء عما عنه زجر، فإن جميع ذلك ثمن النجاة، والخلاص من عذاب الله، لا الاعتماد على الأنساب، وترك الأسباب، فإن ذلك غير نافعٍ عند رب الأرباب.

ودفع بقوله: «**لا أغني عنكم من الله شيئاً**» ما عساه أن يتوهمه بعضهم أنه يغني عنهم من الله شيئاً بشفاعته، فإذا كان لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضرًّا، ولا يدفع عن نفسه عذاب ربه لو عصاه، كما قال تعالى: ﴿قُلۡ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾ فكيف يملك لغيره نفعاً أو ضرًّا، أو يدفع عنه عذاب الله؟! وأما شفاعته ﷺ في بعض العصاة. فهو أمرٌ من الله ابتداءً، فضلاً عليه وعليهم، لا أنه يشفع فيمن يشاء، ويدخل الجنة من يشاء.

وفي «صحيح البخاري» بعد قوله: «لا أغني عنكم من الله شيئاً»: «يا بني عبدمنافٍ، لا أغني عنكم من الله شيئاً» فلعل المصنف اختصرها.

قوله: (يا عباس بن عبدالمطلب) بنصب «ابن» ويجوز في «عباسٍ» الرفع والنصب، وكذا القول في قوله: «يا صفية عمة رسول الله» و«يا فاطمة بنت محمدٍ».

قوله: (سليني من مالي ما شئت) في رواية مسلمٍ عن عائشة قالت: لـما نزلت: ﴿وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ﴾ قام رسول الله ﷺ، فقال: «يا فاطمة بنت محمدٍ، يا صفية بنت عبدالمطلب، يا بني عبدالمطلب، سلوني من مالي ما شئتم».

فبين ﷺ أنه لا ينجيهم من عذاب الله، ولا يدخلهم الجنة، ولا يقربهم إلى الله، وإنما الذي يقرب إلى الله، ويدخل الجنة، وينجي من النار برحمة الله: هو طاعة الله.

وأما ما يقـدر عليه ﷺ من أمـور الدنيا فلا يبخل بها عنهم، كما قال: «**سلوني من مالي ما شئتم**»، وكما قال: «**ألا إن لكم رحمًا سأبلها ببلالها**» رواه أحمد وعبد بن حميدٍ وابن المنذر، وهو عند مسلمٍ في حديث آخر.

فإذا صرح وهو سيد المرسلين لأقاربه المؤمنين وغيرهم، خصوصاً سيدة نساء العالمين وعمه وعمته، وآمن الإنسان أنه لا يقول إلا الحق، ثم نظَر إلى ما وقع في قلوب كثيرٍ من الناس من الاعتقاد فيه وفي غيره من الأنبياء والصالحين، أنهم ينفعون ويضرون ويغنون من عذاب الله حتى يقول صاحب «البردة»:

فإن من جودك الدنيا وضرتها ... ومن علومك علم اللوح والقلم

تبين له التوحيد، وعرف غربة الدين، فأين هذا من قول صاحب «البردة» والبرعي وأضرابهما من المادحين له ﷺ بما هو يتبرأ منه ليلاً ونهاراً، ويبين اختصاصه بالخالق -تعالى وتقدس-، كما قال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾، ﴿فَمَاذَا بَعۡدَ ٱلۡحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُۖ فَأَنَّىٰ تُصۡرَفُونَ ﴿٣٢﴾ كَذَٰلِكَ حَقَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓاْ أَنَّهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ تالله لقد تاهت عقولٌ تركت كلام ربها، وكلام نبيها لوساوس صدورها، وما ألقاه الشيطان في نفوسها.

ومن العجب أن اللعين كادهم مكيدةً أدرك بها مأموله، فأظهر لهم هذا الشرك في صورة محبته ﷺ وتعظيمه، ومحبة الصالحين وتعظيمهم، ولعمر الله: إن تبرئتهم من هذا التعظيم والمحبة؛ هو التعظيم لهم والمحبة، وهو الواجب المتعين.

وأظهر لهم التوحيد والإخلاص في صورة بغض النبي ﷺ، وبغض الصالحين، والتنقص بهم، وما شعروا أنهم تنقصوا الخالق سبحانه وتعالى، وبخسوه حقه، وتنقصوا النبي ﷺ والصالحين بذلك.

أما تنقصهم للخالق– تعالى–: فلأنهم جعلوا المخلوق العاجز مثل الرب القادر في القدرة على النفع والضر.

وأما بخسهم حقه – تعالى –: فلأن العبادة بجميع أنواعها حق لله تعالى، فإذا جعلوا شيئاً منها لغيره، فقد بخسوه حقه– تعالى–.

وأما تنقصهم للنبي ﷺ والصالحين: فلأنهم ظنوا أنهم راضون منهم بذلك، أو أمروهم به، وحاشا لله أن يرضوا بذلك أو يأمروا به، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ﴾.

وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم: جِدُّه ﷺ في هذا الأمر، بحيث فعل ما نسب به إلى الجنون، وكذلك لو يفعله مسلمٌ الآن، قاله المصنف.

وفيه دليلٌ على الاجتهاد في الأعمال، وترك البطالة والاعتماد على مجرد الانتساب إلى الأشخاص، كما يفعله أهل الطيش والحمق ممن ينتسب إلى نبي أو صالحٍ ونحو ذلك، لأنه ﷺ إذا خاطب بنته وعمه وعمته وقرابته بهذا الخطاب كان تنبيها لذريتهم ونحوهم على ذلك، لأنه إذا كان لا يغني عن هؤلاء شيئاً، كان ذريتهم أولى أن لا يغني عنهم من الله شيئاً.

وقد قال تعالى لمن اكتفى بالانتساب إلى الأنبياء عن متابعتهم: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ وفيه أن أولى الناس برسول الله ﷺ هم أهل طاعته، ومتابعته في محياه ومماته، كما قال ﷺ: «**ألا إن آل أبي فلانٍ ليسوا لي بأولياء، إنما وليي الله وصالح المؤمنين**» رواه مسلمٌ.

وروى عبد بن حميدٍ عن الحسن أن النبي ﷺ جمع أهل بيته قبل موته فقال: «ألا إن لي عملي، ولكم عملكم، ألا إني لا أغني عنكم من الله شيئاً، ألا إن أوليائي منكم المتقون، ألا لا أعرفنكم يوم القيامة تأتون بالدنيا تحملونها على رقابكم، ويأتي الناس يحملون الآخرة».

باب: قول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾.

أراد المصنف رحمه الله بهذه الترجمة بيان حال الملائكة الذين هم أقوى وأعظم مَن عُبِدَ من دون الله، فإذا كان هذا حالهم مع الله تعالى، وهيبتهم منه، وخشيتهم له، فكيف يدعوهم أحدٌ من دون الله؟!

وإذا كانوا لا يدعون مع الله تعالى لا استقلالاً، ولا وساطةً بالشفاعة، فغيرهم ممن لا يقدر على شيءٍ؛ من الأموات والأصنام وغيرهم أولى أن لا يدعى، ولا يعبد، ففيه الرد على جميع فرق المشركين الذين يدعون مع الله من لا يداني الملائكة، ولا يساويهم في صفةٍ من صفاتهم.

وقد قال تعالى فيهم: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ٢٦ لَا يَسۡبِقُونَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ وَهُم بِأَمۡرِهِۦ يَعۡمَلُونَ ٢٧ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ وَهُم مِّنۡ خَشۡيَتِهِۦ مُشۡفِقُونَ﴾ هذه حالهم وصفاتهم، وليس لهم من الربوبية والإلهية شيءٌ، بل ذلك لله وحده لا شريك له، وكذا قال في هذه الآية: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾ أي: زال الفزع عنها، قاله ابن عباسٍ، وابن عمر، وأبو عبدالرحمن السلمي، والشعبي والحسن وغيرهم.

والضمير عائدٌ على ما عادت عليه الضمائر التي للغيبة في قوله: ﴿لَا يَمۡلِكُونَ﴾، وفي ﴿وَمَا لَهُمۡ﴾ ﴿وَمَا لَهُۥ مِنۡهُم﴾، و«حتى» تدل على الغاية، وليس في الكلام ما يدل على أن «حتى» غايةٌ له، فقال ابن عطية: «في الكلام حذفٌ يدل عليه الظاهر، كأنه قال: ولا هم شفعاء كما تزعمون أنتم، بل هم عبدةٌ مسلمون أبداً» يعني: منقادون.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾، والمراد الملائكة على ما اختاره ابن جريرٍ وغيره.

قال ابن كثيرٍ: «وهو الحق الذي لا مرية فيه، لصحة الأحاديث فيه والآثار».

وقال أبو حيان: «تظاهرت الأحاديث عن رسول الله ﷺ، أن قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾ إنما هي في الملائكة، إذا سمعت الوحي إلى جبريل يأمره الله تعالى به، سمعت كجر سلسلة الحديد على الصفوان، فتفزع عند ذلك تعظيماً وهيبةً، قال: وبهذا المعنى - من ذكر الملائكة في صدر الآيات - تتسق هذه الآية على الأولى، ومن لم يشعر أن الملائكة مشارٌ إليهم من أول قوله: ﴿ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم﴾ لم تتصل له هذه الآية بما قبلها».

وقال ابن كثيرٍ: «هذا مقامٌ رفيعٌ في العظمة، وهو أنه تعالى إذا تكلم بالوحي، فسمع أهل السموات كلامه، أرعدوا من الهيبة حتى يلحقهم مثل الغشي. قاله ابن مسعودٍ ومسروقٌ وغيرهما».

وقوله: (﴿قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ﴾)، أي: قالوا: قال الله الحق، وذلك لأنهم إذا سمعوا كلام الله وصعقوا ثم أفاقوا، أخذوا يتساءلون، فيقولون: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ﴾ فيقولون: قال الحق.

وقوله: (﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ﴾) أي: العالي، فهو فوق كل شيءٍ، فهو تعالى على العرش الذي هو فوق السموات كما قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾.

قال المصنف رحمه الله: (في «الصحيح» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «إذا قضى الله الأمر في السماء؛ ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانًا لقوله، كأنه سلسلةٌ على صفوانٍ، ينفذهم ذلك، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾، فيسمعها مسترق السمع، ومسترق السمع هكذا بعضه فوق بعضٍ».

وصفه سفيان بكفه، فحرفها وبَدَّد بين أصابعه، «فيسمع الكلمة، فيلقيها إلى من تحته، ثم يلقيها الآخر إلى من تحته، حتى يلقيها على لسان الساحر أو الكاهن، فربما أدركه الشهاب قبل أن يلقيها، وربما ألقاها قبل أن يدركه، فيكذب معها مائة كذبةٍ، فيقال: أليس قد قال لنا يوم كذا وكذا: كذا وكذا؟ فيصدق بتلك الكلمة التي سمعت من السماء»).

ش: قوله: (**في «الصحيح»**) أي: «صحيح البخاري».

قوله: (إذا قضى الله الأمر في السماء) أي: إذا تكلم الله بأمره الذي قضاه في السماء مما يكون، كما روى سعيد بن منصورٍ، وأبو داود، وابن جريرٍ، عن ابن مسعودٍ قال: «إذا تكلم الله بالوحي، سمع أهل السموات صلصلةً كجر السلسلة على الصفوان».

وروى ابن أبي حاتمٍ، وابن مردويه، عن ابن عباسٍ قال: لما أوحى الجبار إلى محمدٍ ﷺ دعا الرسول من الملائكة ليبعثه بالوحي، فسمعت الملائكة صوت الجبار يتكلم بالوحي، فلما كشف عن قلوبهم؛ سألوا عما قال الله، فقالوا: الحق، وعلموا أن الله لا يقول إلا حقا.

قوله: (ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانًا لقوله) أي: لقول الله تعالى.

قال الحافظ: «خضعاناً بفتحتين من الخضوع، وفي روايةٍ: بضم أوله وسكون ثانيه، وهو مصدرٌ بمعنى خاضعين».

قوله: (كأنه سلسلةٌ على صفوانٍ) أي: كأن الصوت المسموع سلسلةٌ على صفوانٍ، وهو الحجر الأملس، قال الحافظ: «هو مثل قوله في بدء الوحي: «صلصلةٌ كصلصلة الجرس»، وهو صوت الملك بالوحي. وقد روى ابن مردويه من حديث ابن مسعودٍ رفعه: «إذا تكلم الله بالوحي، سمع أهل السموات صلصلةً كصلصلة السلسلة على الصفوان...» الحديث».

قوله: (ينفذهم ذلك) هو بفتح التحتية وسكون النون وضم الفاء والذال المعجمة. «ذلك»، أي: القول، والضمير في «ينفذهم» عائدٌ على الملائكة، أي: ينفذ الله ذلك القول إلى الملائكة. أي: يلقيه إليهم.

وقيل- وهو أظهر -: أي: يخلص ذلك القول، ويمضي في قلوب الملائكة حتى يفزعوا من ذلك.

كما في حديث النواس، وفي حديث ابن عباسٍ عندابن مردويه من طريق عطاء ابن السائب عن سعيد ابن جبيرٍ عنه: «**فلا ينزل على أهل سماءٍ إلا صعقوا**»، وفي حديث ابن مسعودٍ عند أبي داود وغيره مرفوعاً: «**إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السماء الدنيا صلصلةً كجر السلسلة على الصفا فيصعقون فلا يزالون كذلك حتى يأتيهم جبريل...**» الحديث.

قوله: (﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾) أي: أزيل عنها الخوف والغشي.

قوله: (﴿قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ﴾) أي: قال الملائكة بعضهم لبعضٍ: ماذا قال ربكم؟

قوله: (﴿قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ﴾) أي: قالوا: قال الله الحق، علموا أن الله لا يقول إلا حقاً.

قوله: (**فيسمعها مسترق السمع**) أي: يسمع الكلمة التي قضاها الله مسترق السمع، وهم الشياطين، يركب بعضهم بعضاً، فيسمعون أصوات الملائكة بالأمر يقضيه الله، كما قال تعالى: ﴿وَحَفِظۡنَٰهَا مِن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ رَّجِيمٍ ١٧ إِلَّا مَنِ ٱسۡتَرَقَ ٱلسَّمۡعَ فَأَتۡبَعَهُۥ شِهَابٞ مُّبِينٞ﴾.

وفي «صحيح البخاري» عن عائشة مرفوعاً: «إن الملائكة تنزل في العنان، وهو السحاب، فتذكر الأمر قضي في السماء، فتسترق الشياطين السمع فتسمعه، فتوحيه إلى الكهان، فيكذبون معها مائة كذبةٍ من عند أنفسهم» وظاهر هذا أنهم لا يسمعون كلام الملائكة الذين في السماء الدنيا، وإنما يسمعون كلام الملائكة الذين في السحاب.

قوله: (**وصفه سفيان بكفه**) أي: وصف ركوب بعضهم فوق بعضٍ.

وسفيان: هو ابن عيينة، أبو محمد الهلالي، الكوفي، ثم المكي: ثقةٌ، حافظٌ، فقيهٌ، إمامٌ، حجةٌ، إلا أنه تغير حفظه بأخرهٍ، وربما دلس لكن عن الثقات. مات سنة ثمانٍ وتسعين ومائةٍ، وله إحدى وتسعون سنةً.

قوله: (**فحرَّفها**) بحاءٍ مهملةٍ، وراءٍ مشددةٍ، وفاءٍ.

قوله: (**وبدَّد**) أي: فرق بين أصابعه.

قوله: (**فيسمع الكلمة فيلقيها إلى من تحته**) أي: يسمع المسترق الفوقاني الكلمة من الوحي، فيلقيها إلى الشيطان الذي تحته، ثم يلقيها الآخر إلى من تحته، حتى يلقيها على لسان الساحر والكاهن، وحينئذٍ يقع الرجم.

قوله: (**فربما أدركه الشهاب قبل أن يلقيها**) الشهاب: هو النجم الذي يرمى به. أي: ربما أدرك المسترق الشهاب إذا رمي به قبل أن يلقي الكلمة إلى من تحته، وربما ألقاها المسترق قبل أن يدركه الشهاب، وهذا يدل على أن الرجم بالنجوم كان قبل المبعث.

كما روى أحمد ومسلمٌ والترمذي والنسائي عن معمرٍ عن الزهري عن علي بن حسينٍ عن ابن عباسٍ قال: كان رسول الله ﷺ جالساً في نفرٍ من أصحابه فرمي بنجمٍ فاستنار، فقال: «ما كنتم تقولون إذا كان هذا في الجاهلية؟» قالوا: كنا نقول: يولد عظيمٌ، أو يموت عظيمٌ.

قال: «فإنها لا يرمى بها لموت أحدٍ ولا لحياته، ولكن ربنا إذا قضى أمرًا سبح حملة العرش، ثم سبح أهل السماء الذين يلون حملة العرش، فيقول الذين يلون حملة العرش لحملة العرش: ماذا قال ربكم؟ فيخبرونهم، ويخبر أهل كل سماءٍ سماء حتى ينتهي الخبر إلى هذه السماء، وتختطف الجن السمع فيرمون، فما جاؤوا به على وجهه فهو حق، ولكنهم يحرفونه ويزيدون فيه».

قال معمرٌ: قلت للزهري: أكان يرمى بها في الجاهلية؟ قال: نعم. قال: أرأيت: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْآنَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا﴾ قال: غلظت، وشدد أمرها حين بعث رسول الله ﷺ.

وفيه الرد على المنجمين الذين ينسبون الخير والشر، والإعطاء والمنع إلى الكواكب بحسب السعود منها والنحوس، وعلى حسب كونها في البروج الموافقة، أو المنافرة، ونحو ذلك لما في الرمي بها من الدلالة على تسخيرها لما خلقت له، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

قوله: (فيكذب معها مائة كَذْبةٍ) أي: يكذب الكاهن أو الساحر مع الكلمة التي ألقاها إليه وليه من الشياطين مائة كذبةٍ - بفتح الكاف وسكون الذال المعجمة-، أو يكذب الشيطان مع الكلمة التي استرقها مائة كذبة، ويخبر بالجميع وليه من الإنس، فما جاؤوا به على وجهه فهو صدقٌ، وما خلط فيه فهو كذبٌ، ومع هذا فيفتتن الإنس بالإنسي الساحر والكاهن، ويفتتنان بوليهما من الشياطين، ويقبلون ما جاؤوا به من الصدق والكذب، لكونهم قد يَصْدُقُون فيما يأتون به من خبر السماء.

قوله: (فيقال: أليس قد قال لنا يوم كذا وكذا) هكذا بيض المصنف في هذا الموضع.

ولفظ الحديث في «الصحيح»: «فيقال: أليس قد قال لنا يوم كذا وكذا كذا وكذا». والمعنى أن الذين يأتون الكهان يصدقونهم في كذبهم، ويستدلون على ذلك بكونهم يصدقون بعض الأحيان فيما سمعوه من الوحي، ويذكرون أنه أخبرهم مرةً بشيءٍ فوجدوه حقا، وتلك الكلمة من الحق كما في «الصحيح» عن عائشة قلت: يا رسول الله: إن الكهان كانوا يحدثونا بالشيء فنجده حقا، قال: «تلك الكلمة الحق، يخطفها الجني فيقذفها في أذن وليه، ويزيد فيها مائة كذبةٍ».

وفيه قبول النفوس للباطل، كيف يتعلقون بواحدةٍ، ولا يعتبرون بمائة كذبةٍ؟! ذكره المصنف.

وفيه أن الشيء إذا كان فيه نوعٌ من الحق لا يدل على أنه حق كله، بل لا يدل على إباحته، كما في الكهانة والسحر والتنجيم.

قوله: (**فيصدق بتلك الكلمة التي سمعت من السماء**) أي: يستدلون على صدقه بها.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ **: (وعن النواس بن سمعان** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **؛ قال: قال رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**: «إذا أراد الله تعالى أن يوحي بالأمر، تكلم بالوحي، أخذت السموات منه رجفةٌ، - أو قال: رعدةٌ- شديدةٌ، خوفًا من الله** عَزَّ وَجَلَّ **فإذا سمع ذلك أهل السموات صعقوا وخروا لله سجدًا، فيكون أول من يرفع رأسه جبريل، فيكلمه الله من وحيه بما أراد، ثم يمر جبريل على الملائكة، كلما مر بسماءٍ سأله ملائكتها: ماذا قال ربنا يا جبريل؟ فيقول جبريل: قال الحق، وهو العلي الكبير. قال: فيقولون كلهم مثل ما قال جبريل، فينتهي جبريل بالوحي إلى حيث أمره الله** عَزَّ وَجَلَّ **»).**

ش:قوله: (**عن النواس بن سمعان**) بكسر السين، أي: ابن خالدٍ الكلابي، ويقال: الأنصاري، صحابي، ويقال: إن أباه صحابي أيضاً. قال أبو حاتمٍ الرازي: سكن الشام.

قوله: (**إذا أراد الله تعالى أن يوحي بالأمر..**) **الخ**: هذا والله أعلم في جميع الأمور التي يقضيها الرب تبارك وتعالى، كما يدل عليه عموم اللفظ، ويدل على ذلك - أيضاً - حديث أبي هريرة الذي تقدم، وغيره من الأحاديث المتقدمة.

قوله: (أخذت السموات منه رجفةٌ) هو برفع «رجفة» على أنه فاعل، أي: أصاب السموات منه رجفةٌ، أي: ارتجفت، كما روى ابن أبي حاتمٍ عن عكرمة قال: إذا قضى الله أمراً تكلم تبارك وتعالى؛ رجفت السموات والأرض والجبال، وخرت الملائكة كلهم سجداً.

قوله: (أو قال: رعدةٌ- شديدةٌ) يعني أن الراوي شك: هل قال النبي ﷺ رجفةٌ، أو قال: رعدةٌ، وهو بفتح الراء بمعنى الأول.

قوله: (خوفاً من الله عَزَّوَجَلَّ) لا ينكر أن السموات والأرض ترجف وترتعد خوفاً من الله عز وجل، فقد قال تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾، وقال تعالى ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهًا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾، وقال تعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ وَتَنشَقُّ ٱلۡأَرۡضُ وَتَخِرُّ ٱلۡجِبَالُ هَدًّا﴾، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلۡحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنۡهُ ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخۡرُجُ مِنۡهُ ٱلۡمَآءُۚ وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَهۡبِطُ مِنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِۗ﴾.

«وفي «البخاري» عن ابن مسعودٍ قال: «كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل». وفي حديث أبي ذر: أن النبي ﷺ أخذ في يده حصياتٍ، فسمع لهن تسبيحاً كحنين النحل، وكذا في يد أبي بكرٍ وعمر وعثمان. وهو حديثٌ مشهورٌ في المسانيد».

وكذلك في «الصحيح» قصة حنين الجذع الذي كان يخطب عليه النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبل اتخاذ المنبر، ومثل هذا كثيرٌ.

قوله: (صُعِقوا وخَرُّوا لله سجداً) أي: يقع منهم الأمران: الصعق - وهو الغشي - والسجود، والله أعلم أيهما قبل الآخر، فإن الواو لا تقتضي ترتيباً.

قوله: (فيكون أول من يرفع رأسه جبريل) معنى جبريل: عبدالله، كما روى ابن جريرٍ، وأبو الشيخ الأصبهاني عن علي بن حسينٍ قال: اسم جبريل عبدالله، واسم ميكائيل عبيدالله، واسم إسرافيل عبدالرحمن، وكل شيءٍ راجعٌ إلى إيلٍ فهو معبدٌ لله - عز وجل -.

وفيه دليلٌ على فضيلة جبريل عليه السلام، كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ١٩ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٖ ٢٠ مُّطَاعٖ ثَمَّ أَمِينٖ﴾ قال أبو صالحٍ في قوله: ﴿عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٖ﴾ قال: جبريل يدخل في سبعين حجاباً من نورٍ بغير إذنٍ.

وقد ورد في صفة جبريل أحاديث صحيحةٌ، منها ما رواه أحمد بإسنادٍ صحيحٍ عن عبد الله بن مسعودٍ، قال: «رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل في صورته، وله ستمائة جناحٍ، كل جناحٍ منها قد سد الأفق، يسقط من جناحه من التهاويل والدر والياقوت ما الله به عليمٌ».

قوله: (ثم يمر جبريل على الملائكة): معناه ظاهرٌ، فإذا كان هذا حال الملائكة الذين هم أقوى وأعظم من عبد من دون الله، وشدة خشيتهم من الله، وهيبتهم له مع ما أعطاهم الله من القوة العظيمة التي لا يعلمها إلا الله، ومع هذا فقد نفى عنهم الشفاعة بغير إذنه، كما قال: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ﴾ وأخبر أنهم لا يملكون كشف الضر عمن دعاهم، ولا تحويله، فقال: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمۡلِكُونَ كَشۡفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمۡ وَلَا تَحۡوِيلًا﴾

وفي ضمن ذلك النهي عن دعائهم وعبادتهم لشفاعةٍ أو غيرها، كما قال تعالى: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَۚ قُلۡ أَوَلَوۡ كَانُواْ لَا يَمۡلِكُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَعۡقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعٗا ﴾ فكيف يدعوهم المشرك ويظن أنهم يشفعون له عند الله كما يشفع الوزراء عند الملوك؟!

وإذا بطلت دعوتهم مع أنهم أحياءٌ ناطقون مقربون عند الله، فدعاء غيرهم من الأموات الذين لا يستطيعون سمعاً ولا يملكون ضرا ولا نفعاً أولى بالبطلان، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ فَٱدۡعُوهُمۡ فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمۡوَٰتٌ غَيۡرُ أَحۡيَآءٖۖ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ﴿٢١﴾ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۚ فَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٞ وَهُم مُّسۡتَكۡبِرُونَ ﴾.

قوله: (ثم ينتهي جبريل بالوحي إلى حيث أمره الله عَزَّوَجَلَّ**)** قد بيض المصنف رَحِمَهُٱللَّهُ بعد هذا، ولعله أراد أن يكتب تمام الحديث ومن رواه. وتمامه: «إلى حيث أمره الله عَزَّوَجَلَّ من السماء والأرض».

ورواه: ابن جريرٍ وابن خزيمة وابن أبي حاتمٍ والطبراني.

وفي الحديث من الفوائد: إثبات الكلام خلافاً للجهمية، وإثبات الصوت خلافاً لهم وللأشاعرة.

باب الشفاعة

لما كان المشركون في قديم الزمان وحديثه إنما وقعوا في الشرك لتعلقهم بأذيال الشفاعة، كما قال تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾.

ولذلك قطع الله أطماع المشركين منها، وأخبر أنه شركٌ، ونزه نفسه عنه، ونفى أن يكون للخلق من دونه ولي أو شفيعٌ، كما قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ ۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾.

أراد المصنف في هذا الباب إقامة الحجج على أن ذلك هو عين الشرك، وأن الشفاعة التي يظنها من دعا غير الله ليشفع له كما يشفع الوزير عند الملك منتفيةٌ دنيا وأخرى، وإنما الله هو الذي يأذن للشافع ابتداءً، لا يشفع ابتداءً كما ظنه أعداء الله.

فإن قلت: إذا كان من اتخذ شفيعاً عند الله إنما قَصْدُهُ تعظيم الرب تعالى وتقدس أن يتوصل إليه إلا بالشفعاء، فلم كان هذا القدر شركاً؟!

قيل: قَصْدُهُ للتعظيم لا يدل على أن ذلك تعظيمٌ لله تعالى، فكم ممن يقصد التعظيم لشخصٍ ينقصه بتعظيمه، ولهذا قيل في المثل المشهور: يضر الصديق الجاهل ولا يضر العدو العاقل.

فإن اتخاذ الشفعاء والأنداد من دون الله هضمٌ لحق الربوبية، وتنقصٌ لعظمة الإلهية، وسوء ظن برب العالمين، كما قال تعالى: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ الآية، فإنهم ظنوا به ظن السوء حتى أشركوا به، ولو أحسنوا به الظن لوحدوه حق توحيده.

ولهذا أخبر سبحانه وتعالى عن المشركين أنهم ما قدروه حق قدره، وكيف يقدره حق قدره من اتخذ من دونه ندًّا، أو شفيعاً يحبه، ويخافه، ويرجوه، ويذل له، ويخضع له، ويهرب من سخطه، ويؤثر مرضاته، ويدعوه، ويذبح له، وينذر له، وهذه هي التسوية التي أثبتها المشركون بين الله وبين آلهتهم، وعرفوا وهم في النار أنها كانت باطلاً وضلالاً، فيقولون - وهم في النار -: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ومعلومٌ أنهم ما ساووهم به في الذات والصفات والأفعال، ولا قالوا: إن آلهتهم خلقت السموات والأرض، وإنها تحيي وتميت، وإنما ساووهم به في المحبة والتعظيم والعبادة، كما ترى عليه أهل الإشراك ممن ينتسب إلى الإسلام، وإنما كان ذلك هضماً لحق الربوبية، وتنقصاً لعظمة الإلهية، وسوء ظن برب العالمين.

لأن المتخذ للشفعاء والأنداد: إما أن يظن أن الله سبحانه يحتاج إلى من يدبر أمر العالم معه من وزيرٍ أو ظهيرٍ أو عوينٍ، وهذا أعظم التنقص لمن هو غني عن كل ما سواه بذاته، وكل ما سواه فقيرٌ إليه بذاته، وإما أن يظن أن الله سبحانه إنما تتم قدرته بقدرة الشفيع، وإما أن يظن أنه لا يعلم حتى يعلمه الشفيع، أو لا يرحم حتى يجعله الشفيع يرحم، أو لا يكفي وحده، أو لا يفعل ما يريد العبد حتى يشفع عنده كما يشفع عند المخلوق، أو لا يجيب دعاء عباده حتى يسألوا الشفيع أن يرفع حاجاتهم إليه، كما هو حال ملوك الدنيا. وهذا أصل شرك الخلق، أو يظن أنه لا يسمع دعاءهم حتى يرفع الشفيع إليه ذلك، أو يظن أن للشفيع عليه حقا، فهو يقسم عليه بحقه، ويتوسل إليه بذلك الشفيع، كما يتوسل الناس إلى الأكابر والملوك بمن يعز عليهم، ولا تمكنهم مخالفته، وكل هذا تنقصٌ للربوبية، وهضمٌ لحقها. ذكر معناه ابن القيم.

فلهذه الأمور وغيرها أخبر سبحانه وتعالى أن ذلك شركٌ، ونزه نفسه عنه فقال: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلۡ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾.

فإن قلت: إنما حكم سبحانه وتعالى بالشرك على مَن عبد الشفعاء، أما مَن دعاهم للشفاعة فقط، فهو لم يعبدهم، فلا يكون ذلك شركاً.

قيل: مجرد اتخاذ الشفعاء ملزومٌ للشرك، والشرك لازمٌ له، كما أن الشرك ملزومٌ لتنقص الرب ﷻ، والتنقص لازمٌ له ضرورةً؛ شاء المشرك أم أبى، وعلى هذا فالسؤال باطلٌ من أصله لا وجود له في الخارج، وإنما هو شيءٌ قدره المشركون في أذهانهم، فإن الدعاء عبادةٌ، بل هو مخ العبادة، فإذا دعاهم للشفاعة، فقد عبدهم وأشرك في عبادة الله؛ شاء أم أبى.

قال المصنف رحمه الله: (**وقول الله** عز وجل: ﴿وَأَنذِرۡ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحۡشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ لَيۡسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٞ وَلَا شَفِيعٞ﴾).

ش: الإنذار: هو الإعلام بموضع المخافة.

وقوله: (به) قال ابن عباسٍ: «بالقرآن».

وقوله: (﴿وَأَنذِرۡ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحۡشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ﴾**)** أي: أنذر يا محمد بالقرآن الذي هم من خشية ربهم مشفقون، الذين يخشون ربهم، ويخافون سوء الحساب، وهم المؤمنون، كما روي ذلك عن ابن عباسٍ والسدي.

وعن الفضيل بن عياضٍ: «ليس كل خلقه عاتب، إنما عاتب الذين يعقلون، فقال: ﴿وَأَنذِرۡ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحۡشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ﴾» أي: وهم المؤمنون أصحاب القلوب الواعية، فإنهم المقصودون، والمنظور إليهم، لا أصحاب التجمل والسيادة، فـ«إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم».

وقوله: (﴿لَيۡسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٞ وَلَا شَفِيعٞ﴾**)** قال الزجاج: «موضع «ليس» نصبٌ على الحال، كأنه قال: متخلين من ولي وشفيعٍ، والعامل فيه «يخافون»».

وقال ابن كثيرٍ: «﴿لَيۡسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ﴾ يومئذٍ ﴿وَلِيٞ وَلَا شَفِيعٞ﴾ من عذابه إن أرادهم به ﴿لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ﴾، فيعملون في هذه الدار عملاً ينجيهم الله به من عذابه يوم القيامة».

قلت: فنفى سبحانه وتعالى عن المؤمنين أن يكون لهم ولي أو شفيعٌ من دون الله كما هو دين المشركين، فمن اتخذ من دون الله شفيعاً، فليس من المؤمنين، ولا تحصل له الشفاعة.

وليس في الآية دليلٌ على نفي الشفاعة لأهل الكبائر بإذن الله كما ادعته المعتزلة، بل فيها دليلٌ على نفي اتخاذ الشفعاء عن المؤمنين، وعلى نفيها بغير إذن الله، ولهذا أثبت الشفاعة بإذنه في مواضع، كما قال: ﴿مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ إِذۡنِهِۦۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُوهُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وقوله: (﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعٗاۖ﴾).**

ش: هكذا أوردها المصنف، ونتكلم عليها وعلى الآية التي قبلها ليتضح المعنى، قال الله تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَۚ قُلۡ أَوَلَوۡ كَانُواْ لَا يَمۡلِكُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَعۡقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعٗاۖ لَّهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾.

فقوله: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ﴾، أي: بل اتخذوا، أي: المشركون، والهمزة للإنكار من دون الله شفعاء، أي: تشفع لهم عند الله بزعمهم، كما قال: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ الآية وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ فِي مَا هُمۡ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَنۡ هُوَ كَٰذِبٞ كَفَّارٞ﴾ فكذبهم وكفرهم بذلك. وقال تعالى: ﴿فَلَوۡلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرۡبَانًا ءَالِهَةَۢۖ بَلۡ ضَلُّواْ عَنۡهُمۡۚ وَذَٰلِكَ إِفۡكُهُمۡ وَمَا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ﴾ فهذا هو مقصود المشركين ممن عبدوهم وهو الشفاعة لهم عند الله.

وقوله: (﴿من دون الله﴾) أي: من دون إذنه وأمره، والحال أنه لا يشفع عنده أحدٌ إلا بإذنه، وأن يكون المشفوع له مرتضًى، وههنا الشرطان مفقودان، فإن الله سبحانه لم يجعل اتخاذ الشفعاء ودعاءهم من دونه سبباً لإذنه ورضاه، بل ذلك سببٌ لمنعه وغضبه.

وقوله: (﴿قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾) أي: أيشفعون ولو كانوا على هذه الصفة كما تشاهدونهم جماداتٍ لا تقدر ولا تعلم، وأمواتٍ كذلك، حتى ولا يملكون الشفاعة، كما قال: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ أي: هو مالكها كلها فليس لمن يدعونهم منها شيءٌ.

قال البيضاوي: «لعله رَدٌّ لما عسى يجيبون به وهو أن الشفعاء أشخاصٌ مقربون، هي تماثيلهم. والمعنى: أنه مالك الشفاعة كلها لا يستطيع أحدٌ شفاعةً إلا بإذنه، ولا يستقل بها»

وقوله: ﴿لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ تقريرٌ لبطلان اتخاذ الشفعاء من دونه بأنه مالك الملك كله، لا يملك أحدٌ أن يتكلم في أمره من دون إذنه ورضاه، فاندرج في ذلك ملك الشفاعة، فإذا كان هو مالكها بطل اتخاذ الشفعاء من دونه كائناً من كان.

وقوله: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ أي: فتعلمون أنهم لا يشفعون، ويخيب سعيكم في عبادتهم، بل يكونون عليكم ضدًّا، ويتبرؤون من عبادتكم، كما قال تعالى: ﴿كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ ۚ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ ۖ وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ ﴿٢٨﴾ فَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَٰفِلِينَ﴾ .

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ **: (وقوله:** ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ ﴾**).**

ش: في هذه الآية رد على المشركين الذين اتـخذوا الشفعاء من دون الله من الملائكة والأنبياء والأصنام المصورة على صور الصالحين وغيرهم، وظنوا أنهم يشفعون عنده بغير إذنه فأنكر ذلك عليهم، وبيَّن عظيم ملكوته وكبريائه، وأن أحداً لا يتمالك أن يتكلم يوم القيامة إلا إذا أذن له في الكلام كقوله: ﴿ لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ ﴾ وقوله: ﴿ يَوۡمَ يَأۡتِ لَا تَكَلَّمُ نَفۡسٌ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ فَمِنۡهُمۡ شَقِيّٞ وَسَعِيدٞ ﴾ قال ابن جرير في هذه الآية: «نزلت لما قال الكفار: ما نعبد أوثاننا هذه إلا ليقربونا إلى الله زلفى، فقال الله تعالى: ﴿ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾»

وتقرر في هذه الآية أن الله يأذن لمن يشاء في الشفاعة، وهم الأنبياء والعلماء وغيرهم، والإذن راجعٌ إلى الأمر فيما نص عليه كمحمدٍ ﷺ إذا قيل له: اشفع تشفع، وكذلك قاله غير واحدٍ من المفسرين.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ**: (وقوله تعالى:** ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ ﴾**).**

ش: قال أبو حيان: «كم» خبريةٌ، ومعناها: التكثير، وهي في موضع رفعٍ بالابتداء، والخبر «لا تغني» والغَنَاء جلب النفع، ودفع الضر بحسب الأمر الذي يكون فيه الغَنَاء، و«كم» لفظها مفردٌ، ومعناها جمعٌ. وإذا كانت الملائكة المقربون لا تغني شفاعتهم إلا بعد إذن الله ورضاه أي: يرضاه أهلاً للشفاعة، فكيف تشفع الأصنام لمن يعبدها؟!».

قلت: في هذه الآيات من الرد على من عبد الملائكة والصالحين لشفاعةٍ أو غيرها ما لا يخفى، لأنهم إذا كانوا لا يشفعون إلا بإذنٍ من الله ابتداءً، فلأي معنًى يدعون ويعبدون؟!

وأيضاً فإن الله لا يأذن إلا لمن ارتضى قوله وعمله، وهو الموحد، لا المشرك، كما قال: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾، والله لا يرتضي إلا التوحيد كما قال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾، وقال النبي ﷺ: «**أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله خالصًا من قلبه**» فلم يقل: أسعد الناس بشفاعتي من دعاني، فإن قال المشرك: أنا أعلم أنهم لا يشفعون إلا بإذنٍ لكن أدعوهم ليأذن الله لهم في الشفاعة لي، قيل: فإن الله لم يجعل الشرك به ودعاء غيره سبباً لإذنه ورضاه، بل ذلك سببٌ لغضبه، ولهذا نهى عن دعاء غيره في غير آيةٍ، كقوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ۖ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ الظَّالِمِينَ﴾.

فتبين أن دعاء الصالحين من الملائكة والأنبياء وغيرهم شركٌ كما كان المشركون الأولون يدعونهم ليشفعوا لهم عند الله، فأنكر الله عليهم ذلك، وأخبر أنه لا يرضاه ولا يأمر به، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾، وقال تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ﴾ الآية.

قال ابن كثيرٍ: «تبرأت منهم الملائكة الذين كانوا يزعمون أنهم يعبدونهم في الدنيا، فتقول الملائكة: تبرأنا إليك ما كانوا إيانا يعبدون».

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ۚ﴾ الآية.

وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ الآية.

وروى سعيد بن منصور والبخاري والنسائي وابن جريرٍ عن ابن مسعودٍ في الآية، قال: «نفرٌ من الإنس يعبدون نفراً من الجن فأسلم النفر من الجن، وتمسك الإنسيون بعبادتهم فأنزل الله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ ﴾» كلاهما بالياء.

وروى ابن جريرٍ وابن أبي حاتمٍ عن ابن عباسٍ في الآية قال: «قد كان أهل الشرك يعبدون الملائكة والمسيح وعزيراً».

وفي روايةٍ عنه عندهما في قوله: ﴿فَلَا يَمۡلِكُونَ كَشۡفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمۡ ﴾ قال: «عيسى وأمه وعزيرٌ».

وقال تعالى: ﴿ إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمۡ لَهَا وَٰرِدُونَ ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ﴾ الآية.

قال ابن إسحاق لما ذكر قصة ابن الزبعرى ومخاصمته لرسول الله ﷺ عند نزول هذه الآية قال: «وأنزل الله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ ﴾ الآيتين، أي عيسى وعزيرٌ ومَن عُبِدَ من الأحبار والرهبان الذين مضوا على أمر الله، فاتخذهم من يعبدهم من أهل الضلالة أرباباً من دون الله».

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ الآيات، روى ابن أبي حاتمٍ عن الزهري قال: «نزلت سورة النجم وكان المشركون يقولون: لو كان هذا الرجل يذكر آلهتنا بخيرٍ أقررناه وأصحابه، ولكنه لا يذكر من خالف دينه من اليهود والنصارى بمثل الذي يذكر آلهتنا من السب والشتم والشر، وكان رسول الله ﷺ قد اشتد عليه ما نال أصحابه من أذاهم وتكذيبهم، وأحزنه ضلالتهم، فكان يتمنى هداهم، فلما أنزل الله سورة النجم قال: ﴿أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ ١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ﴾ ألقى الشيطان عندها كلماتٍ حين ذكر الطواغيت فقال: إنهن لهن الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى، وكان ذلك من سجع الشيطان وفتنته.

فوقعت هاتان الكلمتان في قلب كل مشركٍ بمكة، وذلت بها ألسنتهم، وتباشروا بها، وقالوا: إن محمداً قد رجع إلى دينه الأول ودين قومه.

فلما بلغ رسول الله ﷺ آخر النجم؛ سجد، وسجد كل من حضر من مسلمٍ ومشركٍ، ففشت تلك الكلمة في الناس وأظهرها الشيطان حتى بلغت أرض الحبشة، فأنزل الله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ الآيات.

فلما بيَّن اللهُ قضاءه، وبرأه من سجع الشيطان؛ انقلب المشركون بضلالتهم وعداوتهم للمسلمين، واشتدوا عليه».

وهي قصةٌ مشهورةٌ صحيحةٌ رويت عن ابن عباسٍ من طرقٍ بعضها صحيحٌ.

ورويت عن جماعةٍ من التابعين بأسانيد صحيحةٍ منهم: عروة، وسعيد بن جبيرٍ، وأبو العالية، وأبو بكر بن عبدالرحمن، وعكرمة، والضحاك، وقتادة، ومحمد بن كعبٍ القرظي، ومحمد بن قيسٍ والسدي وغيرهم.

وذكرها أيضاً أهل السير وغيرهم، وأصلها في «الصحيحين».

والمقصود منها قوله: «وإنهن لهن الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى»، فإن الغرانيق هي الملائكة على قولٍ، وعلى آخر هي الأصنام، ولا تنافي بينهما، فإن المقصود بعبادتهم الأصنام والملائكة والصالحين كما تقدم عن البيضاوي.

فلما سمع المشركون هذا الكلام المقتضي لجواز عبادة الملائكة رجاء شفاعتهم عند الله ظنوا أن رسول الله ﷺ قاله، فرضوا عنه، وسجدوا معه، وحكموا بأنه قد وافقهم على دينهم من دعاء الملائكة والأصنام للشفاعة حتى طارت الكلمة كل مطارٍ، وبلغ المهاجرين إلى الحبشة أنهم صالحوا رسول الله ﷺ.

فعرفت أن الفارق بينهم وبين رسول الله ﷺ هي مسألة الشفاعة لأنهم يقولون: نريد من الملائكة والأصنام المصورة على صورهم بزعمهم أن يشفعوا لنا عند الله. والرسول ﷺ قد أتاهم بإبطال ذلك، والنهي عنه، وتكفير من دان به، وتضليلهم، وتسفيه عقولهم، ولم يرخص لهم في سؤال الشفاعة من الملائكة، ولا من الأنبياء، ولا من الأصنام، بل أتاهم بقوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾، وقوله: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ بِضُرّٖ لَّا تُغۡنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يُنقِذُونِ ٢٣ إِنِّيٓ إِذٗا لَّفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ﴾، وهذا كثيرٌ جداً لمن تتبعه.

والمقصود أن المشركين الأولين يدعون الملائكة والصالحين ليشفعوا لهم عند الله، كما تشهد به نصوص القرآن، وكتب التفسير والسير، والآثار طافحةٌ بذلك، ويكفي العاقل المنصف قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾.

قال المصنف رحمه الله: **(وقوله:** ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ الآيتين).

ش: هذه الآية هي التي قال فيها بعض العلماء: إنها تقطع عروق شجرة الشرك من القلب لمن عقلها.

قال ابن القيم – في الكلام عليها –: «وقد قطع الله الأسباب التي يتعلق بها المشركون جميعها قطعاً، يعلم من تأمله وعرفه أن من اتخذ من دون الله وليًّا، فمَثَلُه ﴿كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾، فالمشرك إنما يتخذ معبوده لما يحصل له به من النفع، والنفع لا يكون إلا ممن يكون فيه خصلةٌ من هذه الأربع: إما مالكٌ لما يريد عابده منه، فإن لم يكن مالكاً كان شريكاً للمالك، فإن لم يكن شريكاً له كان معيناً له وظهيراً، فإن لم يكن معيناً ولا ظهيراً، كان شفيعاً عنده، فنفى سبحانه المراتب الأربع نفياً مرتباً منتقلاً من الأعلى إلى ما دونه، فنفى الملك والشركة والمظاهرة والشفاعة التي يطلبها المشرك، وأثبت شفاعةً لا نصيب فيها لمشركٍ وهي الشفاعة بإذنه» قال: «فهو الذي يأذن للشافع، وإن لم يأذن له لم يتقدم في الشفاعة بين يديه كما يكون في حق المخلوقين، فإن المشفوع عنده يحتاج إلى الشافع ومعاونته له، فيقبل شفاعته وإن لم يأذن له فيها، وأما من كل ما سواه؛ فقيرٌ إليه بذاته وهو الغني بذاته عن كل ما سواه، فكيف يشفع عنده أحدٌ بدون إذنه؟ فكفى بهذه الآية نوراً وبرهاناً ونجاةً وتجريداً للتوحيد، وقطعاً لأصول الشرك ومواده لمن عقلها.

والقرآن مملوءٌ من أمثالها ونظائرها، ولكن أكثر الناس لا يشعرون بدخول الواقع تحته، وتضمنه له، ويظنه في نوعٍ وقومٍ قد خلوا من قبل ولم يعقبوا وارثاً، وهذا هو الذي يحول بين القلب وبين فهم القرآن، ولعمر الله إن كان أولئك قد خلوا، فقد ورثهم من هو مثلهم وشر منهم ودونهم، وتناول القرآن لهم كتناوله لأولئك، ولكن الأمر كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إنما تنقض عرى الإسلام عروةً عروةً، إذا نشأ في الإسلام من لم يعرف الجاهلية».

وهذا لأنه إذا لم يعرف الجاهلية والشرك، وما عابه القرآن وذمه، وقع فيه وأقره، ودعا إليه وصوبه وحسنه، وهو لا يعرف أنه الذي كان عليه الجاهلية، أو نظيره أو شر منه أو دونه، فتنتقض بذلك عرى الإسلام، ويعود المعروف منكراً، والمنكر معروفاً، والبدعة سنةً، والسنة بدعةً، ويُكَفَّرُ الرجل بمحض الإيمان وتجريد التوحيد، ويبدع بتجريد متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم ومفارقة الأهواء والبدع. ومن له بصيرةٌ وقلبٌ حي يرى ذلك عياناً، فالله المستعان».

«وقال الله تعالى حاكياً عن أسلاف هؤلاء المشركين: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾

فهذه حال من اتخذ من دون الله وليا يزعم أنه يقربه إلى الله تعالى، وما أعز من يخلص من هذا، بل ما أعز من لا يعادي من أنكره، والذي في قلوب هؤلاء المشركين وسلفهم أن آلهتهم تشفع لهم عند الله، وهذا عين الشرك، وقد أنكره الله عليهم في كتابه، وأبطله، وأخبر أن الشفاعة كلها له، وأنه لا يشفع عنده أحدٌ إلا لمن أذن الله تعالى أن يشفع له، ورضي قوله وعمله؛ وهم أهل التوحيد الذين لم يتخذوا من دون الله شفعاء، فإنه سبحانه وتعالى يأذن في الشفاعة فيهم لمن يشاء، حيث لم يتخذوهم شفعاء من دونه، فيكون أسعد الناس بشفاعته من يأذن الله تعالى له، صاحب التوحيد الذي لم يتخذ شفيعاً من دون الله.

والشفاعة التي أثبتها الله تعالى ورسوله ﷺ هي الشفاعة الصادرة عن إذنه لمن وحده، والتي نفاها الله تعالى هي الشفاعة الشركية التي في قلوب المشركين المتخذين من دون الله شفعاء، فيعاملون بنقيض مقصودهم من شفاعتهم، ويفوز بها الموحدون. انتهى.

ولكن تأمل الآية كيف أمرهم تعالى بدعاء الملائكة أمر تعجيزٍ، والمراد بيان أنهم لا يملكون شيئاً، فلا يدعون؛ لا لشفاعةٍ ولا غيرها، ثم أخبر أنهم هم الذين اتخذوهم بزعمهم شفعاء، فنسبه إلى زعمهم وإفكهم الذي ابتدعوه من غير برهانٍ ولا حجةٍ من الله.

وهذه الآية نزلت في دعوة الملائكة، ودخول غيرهم فيها من باب أولى، كما روى ابن أبي حاتمٍ عن السدي في قوله: ﴿وَمَا لَهُۥ مِنۡهُم مِّن ظَهِيرٖ﴾ يقول: «من عونٍ من الملائكة»، وكما يدل عليه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾ كما تقدم.

فإذا كان اتخاذ الملائكة شفعاء من دون الله شركاً، فكيف باتخاذ الأموات كما يفعله عباد القبور؟! أم كيف باتخاذ الفجار والفساق إخوان الشياطين من المجاذيب الذين جذبهم إبليس إلى جانبه وطاعته شفعاء؟! وأعظم من ذلك اعتقاد الربوبية في هؤلاء الملاعين مع ما يشاهده الناس منهم من الفجور، وأنواع الفسوق، وترك الصلوات، وفعل المنكرات، والمشي في الأسواق عراةً.

كما قال بعض المتأخرين:

كقوم عراةٍ في ذرى مصرٍ ما علا ... على عورةٍ منهم هناك ثياب
يدورون فيها كاشفي عوراتهم ... تواتر هذا لا يقال كذاب
عدونهم في مصر من فضلائهم ... دعاؤهم فيما يرون مجاب»

ومن العجب أنهم لم يأتوا بشيءٍ يدل على كون هؤلاء الشياطين من جملة المسلمين، فضلاً عن كونهم أولياء! فضلاً عن كونهم يدعون ويستغاث بهم إلا بشيءٍ من المخاريق والسحر والشعبذة، يدعون أنها كراماتٍ، وأنهم أولياءٌ؛ لما يظهرونه من المخاريق.

واعلم أن الضلال والكفر إنما استولى على أكثر المتأخرين بسبب نبذهم كتاب الله وراء ظهورهم، وإحسان الظن بمن سحرهم، ودعا إلى نفسه، واقتصارهم على القوانين والدعاوى والأوضاع التي وضعوها لأنفسهم، وإلا فلو قرؤوا كتاب الله، وعملوا بما فيه، ورجعوا عند الاختلاف إليه لوجدوا فيه الشفاء والهدى والنور، ولكن نبذوه وراء ظهورهم، واشتروا به ثمناً قليلاً فبئس ما يشترون، وتقدم الكلام على بقية الآية.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: (قال أبو العباس: نفى الله عما سواه كل ما يتعلق به المشركون. فنفى أن يكون لغيره ملكٌ أو قسطٌ منه، أو يكون عونـًا لله. ولم يبق إلا الشفاعة. فبين أنها لا تنفع إلا لمن أذن له الرب، كما قال: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾.

فهذه الشفاعة التي يظنها المشركون هي منتفيةٌ يوم القيامة، كما نفاها القرآن، وأخبر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أنه يأتي فيسجد لربه ويحمده، لا يبدأ بالشفاعة أولاً. ثم يقال له: ارفع رأسك، وقل يسمع، واسأل تعط، واشفع تشفع».

وقال له أبو هريرة: من أسعد الناس بشفاعتك؟ قال: «من قال: لا إله إلا الله خالصـًا من قلبه» فتلك الشفاعة لأهل الإخلاص، بإذن الله، ولا تكون لمن أشرك بالله.

وحقيقته: أن الله سبحانه وتعالى هو الذي يتفضل على أهل الإخلاص فيغفر لهم بواسطة دعاء من أذن له أن يشفع، ليكرمه وينال المقام المحمود.

فالشفاعة التي نفاها القرآن ما كان فيها شركٌ، ولهذا أثبت الشفاعة بإذنه في مواضع. وقد بين النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنها لا تكون إلا لأهل التوحيد والإخلاص. انتهى كلامه).

ش: قوله: (قال أبو العباس)، هو شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية، الإمام المشهور، صاحب المصنفات، شهرته وإمامته في علوم الإسلام وتفننه تغني عن الإطناب في وصفه.

قال الذهبي: «لم يأت قبله بخمس مائة سنةٍ مثله»، وفي روايةٍ: «بأربع مائةٍ»، وقال أيضاً: «لو حلفت بين الركن والمقام لحلفت أني لم أر مثله، وما رأى بعينيه مثل نفسه رَحِمَهُ اللَّهُ».

وقال ابن دقيق العيد: «لما اجتمعت بابن تيمية رأيت رجلاً كل العلوم بين عينيه، يأخذ ما يشاء، ويدع ما يشاء، وبالجملة فما أتى بعد عصر الإمام أحمد له نظيرٌ»، وكانت وفاته سنة ثمانٍ وعشرين وسبعمائةٍ.

قوله: (**نفى الله عما سواه كل ما يتعلق به المشركون**)، أي: أن الله تعالى نفى في الآية المذكورة قبل ما يتعلق به المشركون من الاعتقاد في غير الله من الملك والشركة فيه والمعاونة والشفاعة، فهذه الأمور الأربعة هي التي يتعلق بها المشركون.

قوله: (**فنفى أن يكون لغيره ملكٌ**) وذلك في قوله تعالى: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ ومن لا يملك هذا المقدار فليس بأهلٍ أن يدعى.

قوله: (**أو قسطٌ منه**) أي: من الملك. والقسط - بكسر القاف - هو النصيب من الشيء، وذلك في قوله: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ﴾ أي: ما لمن تدعون من الملائكة وغيرهم فيهما، أي: في السموات والأرض من شركٍ، ومن ليس بمالكٍ ولا شريك للمالك فكيف يدعى من دون الله؟!

قوله: (**أو أن يكون عوناً لله**) وذلك في قوله: ﴿وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾ أي: ما لله ممن تدعونهم عوينٌ.

قوله: (**ولم يبق إلا الشفاعة فتبين أنها لا تنفع إلا لمن أذن له الرب...**) **الخ**، جملة الشروط - التي لا بد وأن يكون أحدها في المدعو -: أربعةٌ حتى يقدر على إجابة من دعاه:

الأول: الملك، فنفاه بقوله: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾.

الثاني: إذا لم يكن مالكاً فيكون شريكاً للمالك، فنفاه بقوله: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ﴾.

الثالث: إذا لم يكن مالكاً ولا شريكاً للمالك فيكون عوناً ووزيراً فنفاه بقوله: ﴿وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾.

الرابع: إذا لم يكن مالكاً ولا شريكاً ولا عويناً فيكون شفيعاً، فنفى سبحانه وتعالى الشفاعة عنده إلا بإذنه، فهو الذي يأذن للشافع ابتداءً فيشفع، فبنفي هذه الأمور بطلت دعوة غير الله، إذ ليس عند غيره من النفع والضر، ما يوجب قصده بشيءٍ من العبادة، كما قال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا﴾ .

وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ ۗ وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا﴾.

وقال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لَّعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ ﴿٧٤﴾ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُندٌ مُّحْضَرُونَ﴾.

قوله: (فهذه الشفاعة التي يظنها المشركون) هي منتفيةٌ يوم القيامة، كما نفاها القرآن. يعني أن الشفاعة التي يطلبها المشركون من الشفعاء والأنبياء من دون الله منتفيةٌ دنيا وأخرى، كما قال تعالى عن مؤمن يس: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ ﴿٢٣﴾ إِنِّىٓ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾.

وقال تعالى عن مؤمن آل فرعون: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُۥ دَعْوَةٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَلَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾.

وقال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةًۢ ۖ بَلْ ضَلُّواْ عَنْهُمْ ۚ وَذَٰلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾، وقال تعالى: ﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ لَّمَّا جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ ۖ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ﴾.

وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ ۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾.

وقال تعالى: ﴿ وَقِيلَ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَرَأَوُا الْعَذَابَ ۚ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَهْتَدُونَ ﴾، فهذه حال كل من دعي من دون الله لشفاعةٍ أو غيرها في الدنيا والآخرة.

قوله: (وأخبر النبي ﷺ أنه يأتي فيسجد لربه ويحمده، لا يبدأ بالشفاعة أولاً...) إلى آخره. هذا ثابتٌ في «الصحيحين» وغيرهما من حديث أنسٍ وغيره عنه ﷺ في حديث الشفاعة قال: «**فأقوم فأمشي بين سماطين من المؤمنين حتى أستأذن على ربي، فإذا رأيته وقعت له، أو خررت ساجدًا لربي فيدعني ما شاء الله أن يدعني، ثم يقال: ارفع محمد، قل يسمع، واشفع تشفع، وسل تعطه، فأرفع رأسي فأحمده بتحميدٍ يعلمنيه، ثم أشفع فيحد لي حدًّا فأدخلهم الجنة، ثم أعود إليه الثانية، فإذا رأيت ربي وقعت له، أو خررت ساجدًا لربي، فيدعني ما شاء الله أن يدعني، ثم يقول: ارفع محمد، قل يسمع، وسل فتعطه، واشفع تشفع. فأرفع رأسي فأحمده بتحميدٍ يعلمنيه، ثم أشفع فيحد لي حدا، فأدخلهم الجنة ثم أعود الثالثة، فإذا رأيت ربي وقعت له، أو خررت ساجدًا لربي، فيدعني ما شاء الله أن يدعني ثم يقال: ارفع محمد، قل يسمع، وسل تعطه، واشفع تشفع، فأرفع رأسي فأحمده بتحميدٍ يعلمنيه، ثم أشفع فيحد لي حدًّا فأدخلهم الجنة، ثم أعود الرابعة فأقول: يا رب ما بقي إلا من حبسه القرآن...**» الحديث.

فبيَّن ﷺ أنه لا يشفع إلا بعد الإذن في الشفاعة وفي المشفوع فيهم، كما قال: «فيحد لي حدا، فأدخلهم الجنة».

قوله: (وقال له أبو هريرة: من أسعد الناس بشفاعتك...) إلى آخره: هذا الحديث رواه البخاري والنسائي عن أبي هريرة قال: قلت: يا رسول الله، من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة، فقال: «**لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحدٌ أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث، أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله خالصًا من قبل نفسه**»، وفي روايةٍ: «**خالصًا مخلصاً من قلبه أو نفسه**» ورواه أحمد من طريقٍ آخر، وصححه ابن حبان، وفيه: «**وشفاعتي لمن شهد أن لا إله إلا الله مخلصًا يصدق قلبه لسانه ولسانه قلبه**».

قال شيخ الإسلام: «فجعل أسعد الناس بشفاعته أكملهم إخلاصاً، وقال في الحديث الصحيح: «**من سأل الله لي الوسيلة حلت عليه شفاعتي يوم القيامة**» ولم يقل: كان أسعد الناس بشفاعتي، فعلم أنها يحصل للعبد بالتوحيد والإخلاص - من شفاعة الرسول ﷺ وغيرها - لا يحصل بغيره من الأعمال، وإن كان صالحاً كسؤال الوسيلة للرسول ﷺ، فكيف بما لم يأمر به من الأعمال، بل نهى عنه، فذلك لا ينال به خيرٌ لا في الدنيا ولا في الآخرة، مثل غلو النصارى في المسيح، فإنه يضرهم ولا ينفعهم، ونظير هذا في «الصحيح» عنه ﷺ أنه قال: «**لكل نبي دعوةٌ مجابةٌ، وإني اختبأت دعوتي شفاعةً لأمتي يوم القيامة، فهي نائلةٌ إن شاء الله من مات لا يشرك بالله شيئاً**»، وكذلك في أحاديث الشفاعة كلها إنما يشفع في أهل التوحيد، فبحسب توحيد العبد لربه، وإخلاصه دينه لله تعالى يستحق كرامة الله بالشفاعة وغيرها».

وقال ابن القيم ما معناه: «تأمل هذا الحديث كيف جعل أعظم الأسباب التي تنال بها شفاعته تجريد التوحيد، عكس ما عند المشركين أن الشفاعة تنال باتخاذهم شفعاءً، وعبادتهم وموالاتهم من دون الله، فقَلَبَ النبي ﷺ ما في زعمهم الكاذب، وأخبر أن سبب الشفاعة تجريد التوحيد، فحينئذٍ يأذن الله للشافع أن يشفع.

ومن جهل المشرك اعتقاده أن من اتخذه وليًّا أو شفيعاً أنه يشفع له، وينفعه عند الله، كما يكون خواص الملوك والولاة تنفع من والاهم، ولم يعلموا أن الله لا يشفع عنده أحدٌ إلا بإذنه، ولا يأذن في الشفاعة إلا لمن رضي قوله وعمله.

كما قال تعالى في الفصل الأول: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾، وفي الفصل الثاني: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾، وبقي فصلٌ ثالثٌ وهو أنه لا يرضى من القول والعمل إلا توحيده، واتباع رسوله ﷺ. فهذه ثلاثة فصولٍ تقطع شجرة الشرك من قلب من وعاها وعقلها. انتهى ملخصاً.

وقال الحافظ: «المراد بهذه الشفاعة المسؤول عنها هنا بعض أنواع الشفاعة، هي التي يقول ﷺ: «**أمتي أمتي**» فيقال له: أخرج من النار من في قلبه وزن كذا من الإيمان.

فأسعد الناس بهذه الشفاعة من يكون إيمانه أكمل ممن دونه، وأما الشفاعة العظمى في الإراحة من كرب الموقف؛ فأسعد الناس بها من يسبق إلى الجنة، وهم الذين يدخلونها بغير حساب، ثم الذين يلونهم وهو من يدخلها بغير عذابٍ بعد أن يحاسب ويستحق العذاب، ثم من يصيبه لفحٌ من النار ولا يسقط.

واعلم أن شفاعته ﷺ في القيامة ستة أنواعٍ كما ذكره ابن القيم:

«**الأول**: الشفاعة الكبرى التي يتأخر عنها أولو العزم عليهم الصلاة والسلام حتى تنتهي إليه، فيقول: «أنا لها» وذلك حين يرغب الخلائق إلى الأنبياء ليشفعوا لهم إلى ربهم حتى يريحهم من مقامهم في الموقف. وهذه شفاعةٌ يختص بها، لا يشركه فيها أحدٌ.

الثاني: شفاعته لأهل الجنة في دخولها. وقد ذكرها أبو هريرة في حديثه الطويل المتفق عليه.

الثالث: شفاعته لقومٍ من العصاة من أمته قد استوجبوا النار، فيشفع لهم أن لا يدخلوها.

الرابع: شفاعته في العصاة من أهل التوحيد الذين دخلوا النار بذنوبهم. والأحاديث بها متواترةٌ عن النبي ﷺ، وقد أجمع عليها الصحابة وأهل السنة قاطبةً، وبدعوا من أنكرها، وصاحوا به من كل جانبٍ، ونادوا عليه بالضلال.

الخامس: شفاعته لقومٍ من أهل الجنة في زيادة ثوابهم ورفعة درجاتهم، وهذه مما لم ينازع فيها أحدٌ.

السادس: شفاعته ﷺ في بعض الكفار من أهل النار حتى يخفف عذابه، وهذه خاصةٌ بأبي طالبٍ وحده».

قوله: (وحقيقته) أي: حقيقة الأمر، أي: أمر الشفاعة، **(أن الله سبحانه هو الذي يتفضل على أهل الإخلاص؛ فيغفر لهم بواسطة دعاء من أذن له أن يشفع ليكرمه، وينال المقام المحمود).**

فهذا هو حقيقة الشفاعة، لا كما يظن المشركون والجهال أن الشفاعة هي كون الشفيع يشفع ابتداءً فيمن شاء، فيدخله الجنة وينجيه من النار. ولهذا يسألونها من الأموات وغيرهم إذا زاروهم وذلك أنهم قالوا:

«إن الميت المعظم الذي لروحه قربٌ ومزيةٌ عند الله لا تزال تأتيه الألطاف من الله، وتفيض على روحه الخيرات، فإذا علق الزائر روحه به، وأدناها منه فاض من روح المزور على روح الزائر من تلك الألطاف بواسطتها، كما ينعكس الشعاع من المرآة الصافية والماء ونحوه على الجسم المقابل له.

قالوا: فتمام الزيارة أن يتوجه الزائر بروحه وقلبه إلى الميت، ويعكف بهمته عليه، ويوجه قصده كله، وإقباله عليه بحيث لا يبقى فيه التفاتٌ إلى غيره. وكل ما كان جمع الهمة والقلب عليه أعظم كان أقرب إلى انتفاعه به، وشفاعته له».

قال ابن القيم: «وقد ذكر هذه الزيارة على هذا الوجه ابن سينا والفارابي وغيرهما، وصرح بها عباد الكواكب في عبادتها وقالوا: إذا تعلقت النفس الناطقة بالأرواح العلوية فاض عليها منها النور. وبهذا السر عبدت الكواكب، واتخذت لها الهياكل، وصنفت لها الدعوات، واتخذت الأصنام المجسدة لها؛ وهذا بعينه هو الذي أوجب لعباد القبور اتخاذها أعياداً، وتعليق الستور عليها، وإيقاد السرج عليها، وبناء المساجد عليها، وهو الذي قصد رسول الله ﷺ إبطاله ومحوه بالكلية، وسد الذرائع المفضية إليه، فوقف المشركون في طريقه، وناقضوه في قصده، وكان ﷺ في شق وهؤلاء في شق. وهذا الذي ذكره هؤلاء المشركون في زيارة القبور هو الشفاعة التي ظنوا أن آلهتهم تنفعهم بها، وتشفع لهم عند الله.

قالوا: فإن العبد إذا تعلقت روحه بروح الوجيه المقرب عند الله، وتوجه بهمته إليه، وعكف بقلبه عليه، صار بينه وبينه اتصالٌ يفيض به عليه منه نصيبٌ مما يحصل له من الله، وشبهوا ذلك بمن يخدم ذا جاهٍ وحظوةٍ وقربٍ من السلطان، فهو شديد التعلق به، فما يحصل لذلك السلطان من الإنعام والإفضال ينال ذلك المتعلق به بحسب تعلقه به.

فهذا سر عبادة الأصنام وهو الذي بعث الله رسله، وأنزل كتبه بإبطاله وتكفير أصحابه، ولعنهم وأباح دماءهم، وأموالهم، وسبي ذراريهم، أوجب لهم النار، والقرآن من أوله إلى آخره مملوءٌ من الرد على أهله وإبطال مذهبهم» انتهى.

قوله: (وينال المقام المحمود)، أي: المقام الذي يحمده فيه الخلائق كلهم وخالقهم تبارك وتعالى.

قال ابن جريرٍ: «قال أكثر أهل التأويل: ذلك المقام الذي يقومه ﷺ: الشفاعة للناس ليريحهم ربهم مما هم فيه من شدة ذلك اليوم».

وقال ابن عباسٍ: «المقام المحمود مقام الشفاعة»، وكذا قال ابن أبي نجيحٍ عن مجاهدٍ. وقال قتادة: «هو أول من تنشق عنه الأرض، وأول شافعٍ، وكان أهل العلم يرون أنه المقام المحمود».

قوله: (فالشفاعة التي نفاها القرآن ما كان فيها شركٌ) يعني أن الشفاعة التي نفاها الله في القرآن هي الشفاعة التي فيها شركٌ بالله، من دعاء غير الله وعبادته ليشفع له عند الله، فإن الله سبحانه نفى هذه الشفاعة، وأخبر أنها لا تكون فيها أبداً، بل أخبر أن ذلك شركٌ، ونزه نفسه عنه، ونفى أن يكون للمؤمنين ولي أو شفيعٌ من دونه، مع أن الشفاعة يوم القيامة لهم بإذنه، لا للمشركين؛ كما قال تعالى: ﴿يَوۡمَئِذٖ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوۡلٗا﴾ فنفى سبحانه أن تنفع الشفاعة أحداً إلا من أذن له الرحمن، ورضي قوله وعمله، وهو المؤمن المخلص.

وأما المشرك الداعي لغير الله ليشفع له فلا تنفعه الشفاعة، ولا يؤذن لأحدٍ في الشفاعة فيه، كما قال: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمۡ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾، وقال تعالى: ﴿وَقِيلَ ٱدۡعُواْ شُرَكَآءَكُمۡ فَدَعَوۡهُمۡ فَلَمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَهُمۡ وَرَأَوُاْ ٱلۡعَذَابَۚ لَوۡ أَنَّهُمۡ كَانُواْ يَهۡتَدُونَ﴾.

قوله: (وقد بين النبي ﷺ إلى... آخره) تقدم ما يتعلق بذلك. والله أعلم.

باب: قول الله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ الآية

أراد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الرد على عباد القبور الذين يعتقدون في الأنبياء والصالحين أنهم ينفعون ويضرون، فيسألونهم مغفرة الذنوب، وتفريج الكروب، وهداية القلوب، وغير ذلك من أنواع المطالب الدنيوية والأخروية، ويعتقدون أن لهم التصرف بعد الموت على سبيل الكرامة.

وقد وقفت على رسالةٍ لرجلٍ منهم في ذلك، ويحتجون على ذلك بقوله: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ ويقول قائلهم في حق رسول الله ﷺ:

فإن من جودك الدنيا وضرتها ومن علومك علم اللوح والقلم

فإذا عرف الإنسان معنى هذه الآية، ومن نزلت فيه؛ تبين له بطلان قولهم وفساد شركهم، لأن رسول الله ﷺ أفضل الخلق وأقربهم من الله، وأعظمهم جاهاً عنده، ومع ذلك حرص واجتهد على هداية عمه أبي طالبٍ في حياة أبي طالب وعند موته، فلم يتيسر ذلك، ولم يقدر عليه، ثم استغفر له بعد موته، فلم يغفر له، حتى نهاه الله عن ذلك.

ففي هذا أعظم البيان، وأوضح البرهان على أنه ﷺ لا يملك ضرا ولا نفعاً، ولا عطاءً ولا منعاً، وأن الأمر كله بيد الله، فهو الذي يهدي من يشاء، ويضل من يشاء، ويعذب من يشاء، ويرحم من يشاء، ويكشف الضر عمن يشاء، ويصيب به من يشاء من عباده، وهو الغفور الرحيم.

وهو الذي من جوده الدنيا والآخرة، وهو بكل شيءٍ عليمٌ. ولو كان عنده ﷺ من هداية القلوب ومغفرة الذنوب وتفريج الكروب شيءٌ؛ لكان أحق الناس به وأولاهم: من قام معه أتم القيام ونصره، وحاطه من بلوغه ثمان سنين، وإلى ما بعد النبوة بثمان سنين أو أكثر، بل قال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾.

وقال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ الآية، فهل يجتمع في قلب عبدٍ الإيمان بهذه الآيات وما أشبهها، والإيمان بذلك البيت وما أشبهه، ولكن قاتل الله أعداءه الذين جاوزوا الحد في إطرائه والغلو فيه.

وأما معنى الآية فقال ابن كثيرٍ: «يقول تعالى لرسوله ﷺ: إنك يا محمد، لا تهدي من أحببت، أي: ليس إليك ذلك، إنما عليك البلاغ، والله يهدي من يشاء، وله الحكمة البالغة، والحجة الدامغة كما قال تعالى: ﴿لَّيۡسَ عَلَيۡكَ هُدَىٰهُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۗ﴾، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ﴾.

وهذه الآية أخص من هذا كله فإنه قال: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ﴾ أي: أعلم بمن يستحق الهداية ممن يستحق الغواية.

وقد ثبت في «الصحيحين» أنها نزلت في أبي طالبٍ، وقد كان يحوطه وينصره، ويقوم في حقه، ويحبه حبًّا طبعيا لا حبًّا شرعيًا، فلما حضرتْهُ الوفاة وحان أجله دعاه رسول الله ﷺ إلى الإيمان والدخول في الإسلام فسبق القدر فيه، واختطف من يده، فاستمر على ما كان عليه من الكفر، ولله الحجة التامة.

فإن قلت: قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ﴾ فما الجمع بينها وبين الآية المترجم لها؟

قيل: الهداية التي تصح نسبتها لغير الله بوجهٍ ما هي هداية الإرشاد والدلالة، كما قال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ﴾ أي: ترشد وتبين، والهداية المنفية عن غير الله هي هداية التوفيق وخلق القدرة على الطاعة، ذكره بعضهم بمعناه.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ : (**في «الصحيح» عن ابن المسيب، عن أبيه قال: لما حضرت أبا طالبٍ الوفاة، جاءه رسول الله** ﷺ **وعنده عبدالله بن أبي أمية وأبو جهلٍ، فقال له: «يا عم، قل: لا إله إلا الله، كلمةً أحاج لك بها عند الله»، فقالا له: أترغب عن ملة عبدالمطلب؟ فأعاد عليه النبي** ﷺ**، فأعادا، فكان آخر ما قال: هو على ملة عبدالمطلب، وأبى أن يقول: لا إله إلا الله، فقال النبي** ﷺ**: «لأستغفرن لك ما لم أنه عنك»، فأنزل الله عز وجل:** ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ﴾.

وأنزل الله في أبي طالبٍ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾).

ش: قوله: (في «الصحيح») أي: «الصحيحين».

قوله: (عن ابن المسيب) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزومٍ القرشي المخزومي، أحد العلماء الأثبات، الفقهاء الكبار، الحفاظ العباد، اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل.

وقال ابن المديني: «لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه». مات بعد التسعين، وقد ناهز الثمانين.

وأبوه المسيب: صحابي، بقي إلى خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكذلك جده حزنٌ صحابي، استشهد باليمامة.

قوله: (لما حضرت أبا طالبٍ الوفاة) أي: حضرت علامات الوفاة، وإلا فلو كان انتهى إلى المعاينة لم ينفعه الإيمان لو آمن. ويدل على ذلك ما وقع من المراجعة بينه وبينهم.

ويحتمل أن يكون انتهى إلى تلك الحالة، لكن رجا النبي ﷺ أنه إذا أقر بالتوحيد ولو في تلك الحالة أن ذلك ينفعه بخصوصه، ويسوغ فيه شفاعته ﷺ، ولهذا قال: «**أجادل لك بها**»، و «**أشهد لك بها**»، و «**أحاج لك بها**» ويدل على الخصوصية أنه بعد أن امتنع من الإقرار بالتوحيد، ومات على الامتناع منه لم يترك النبي ﷺ الشفاعة له، بل شفع له حتى خفف عنه العذاب بالنسبة إلى غيره، وكان ذلك من الخصائص في حقه.

قوله: (جاءه رسول الله ﷺ): يحتمل أن يكون المسيب حضر هذه القصة، فإن المذكورين من بني مخزومٍ، وهو أيضاً مخزومي، وكانوا يومئذٍ كفاراً، فمات أبو جهلٍ على كفره، وأسلم الآخران. وقول بعض الشراح: «إن هذا الحديث من مراسيل الصحابة» مردودٌ.

وفي هذا جواز عيادة المشرك إذا رجي إسلامه، وجواز حمل العلم إذا كان فيه مصلحةٌ راجحةٌ على عدمه.

قوله: (يا عم): منادى مضافٌ يجوز فيه إثبات الياء وحذفها.

قوله: (قل: لا إله إلا الله): أي: قل هذه الكلمة، عارفاً لمعناها، معتقداً له في هذه الحال وإن لم تعمل به، إذ لا يمكن عند الموت إلا ذلك، ولا بد مع ذلك من شهادة أن محمداً رسول الله.

قوله: (كلمةً): قال القرطبي: «أحسن ما تقيد «كلمة» بالنصب على أنه بدلٌ من «لا إله إلا الله»، ويجوز رفعها على احتمال المبتدأ».

قوله: (أحاج لك بها عند الله)، هو بتشديد الجيم من «المحاجة» وهي مفاعلةٌ من الحجة، والجيم مفتوحةٌ على الجزم جواب الأمر، أي: أشهد لك بها عند الله كما في الرواية الأخرى.

وفيه دليلٌ على أن الأعمال بالخواتيم، لأنه لو قالها لنفعته، وأن من مات على التوحيد نفعته الشفاعة وإن لم يعمل شيئاً غير ذلك، وأن من كان كافراً يجحدها، إذا قالها عند الموت؛ أجريت عليه أحكام الإسلام، فإن كان صادقاً من قلبه نفعته عند الله، وإلا فليس لنا إلا الظاهر، بخلاف من كان يتكلم بها في حال كفره.

قوله: (فقالا له: أترغب عن ملة عبدالمطلب؟!) ذكراه الحجة الملعونة التي يتعلق بها المشركون من الأولين والآخرين، ويردون بها على الرسل، وهي تقليد الآباء والكبراء، وأخرجا الكلام مخرج الاستفهام مبالغةً في الإنكار، لعظمة هذه الحجة في قلوب الضالين، ولذلك اكتفيا بها في المجادلة مع مبالغته ﷺ وتكريره فلأجل عظمتها ووضوحها عندهم اقتصرا عليها.

قال المصنف: **«وفيه تفسير «لا إله إلا الله» بخلاف ما عليه أكثر من يدعي العلم»**: وفيه: أن أبا جهلٍ ومن معه يعرفون مراد النبي ﷺ إذا قال لرجلٍ: قل: لا إله إلا الله، فقبح الله من أبو جهلٍ أعلم منه بأصل الإسلام.

قوله: (فأعاد عليه النبي ﷺ وأعادا) أي: أعاد النبي ﷺ مقالته، وأعادا عليه مقالتهما مبالغةً منه ﷺ، وحرصاً على إسلام عمه، ومع ذلك لم يقدر النبي ﷺ على ذلك، ولا على تخليصه من عذاب الله، بل سبق فيه القضاء المحتوم، واستمر على كفره ليعلم الناس أن لا إله إلا الله. فلو كان عند النبي ﷺ من هداية القلوب ، وتفريج الكروب شيءٍ، لكان أحق الناس بذلك وأولاهم عمه الذي فعل معه ما فعل. وفيه الحرص في الدعوة إلى الله، والصبر على الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وإن رد ذلك على صاحبه، وتكريره وعدم الاكتفاء فيه بمرةٍ واحدةٍ.

قوله: (فكان آخر ما قال) – هو بنصب «آخر» على الظرفية – أي: آخر زمنٍ تكليمه إياهم، ويجوز رفعه.

قوله: (هو على ملة عبد المطلب) الظاهر أن أبا طالبٍ قال: أنا، فغيره الراوي أنفةً أن يحكي كلام أبي طالبٍ استقباحاً للفظ المذكور، وهي من المتصرفات الحسنة، قاله الحافظ. وقد رواه الإمام أحمد بلفظ: «أنا»، فدل على ما ذكرناه.

قوله: (وأبى أن يقول: لا إله إلا الله) قال الحافظ: «هذا تأكيدٌ من الراوي في نفي وقوع ذلك من أبي طالبٍ، وكأنه استند في ذلك إلى عدم سماعه منه في تلك الحال»، كذا قال، وفيه نظرٌ، بل نفيه مستندٌ إلى إباء أبي طالبٍ عن قولها، بقوله: «هو على ملة عبدالمطلب».

قال المصنف: وفيه: الرد على من زعم إسلام عبدالمطلب وأسلافه، ومضرة أصحاب السوء على الإنسان، ومضرة تعظيم الأسلاف والأكابر، أي: زيادةً على المشروع بحيث يجعل أقوالهم حجةً يرجع إليها عند التنازع.

قوله: (فقال النبي: «لأستغفرن لك ما لم أنه عنك») أقسم ﷺ ليستغفرن له، إلا أن ينهى عن ذلك، كما في رواية مسلمٍ: «أما والله لأستغفرن لك» قال النووي: «وفيه جواز الحلف من غير استحلافٍ، وكأن الحلف هنا لتأكيد العزم على الاستغفار، وتطييباً لنفس أبي طالبٍ.

وكانت وفاة أبي طالبٍ بمكة قبل الهجرة بقليلٍ، قال ابن فارسٍ: مات أبو طالبٍ ولرسول الله ﷺ تسعٌ وأربعون سنةً وثمانية أشهرٍ وأحد عشر يوماً، وتوفيت خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها بعد موت أبي طالبٍ بثمانية أيامٍ».

قوله: (فأنزل الله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾) أي: ما ينبغي لهم ذلك، وهو خبرٌ بمعنى النهي.

وقد روى الطبري عن عمرو بن دينار قال: قال رسول الله ﷺ «استغفر إبراهيم لأبيه وهو مشركٌ، فلا أزال أستغفر لأبي طالبٍ حتى ينهاني عنه ربي» فقال أصحابه: نستغفر لآبائنا كما استغفر نبينا لعمه، فنزلت.

وهذا فيه إشكال لأن وفاة أبي طالبٍ كانت بمكة قبل الهجرة اتفاقاً. وقد ثبت أن النبي ﷺ أتى قبر أمه لما اعتمر، فاستأذن ربه أن يستغفر لها فنزلت هذه الآية.

وفيه دلالةٌ على تأخر نزول الآية عن وفاة أبي طالبٍ، ولكن يحتمل أن يكون نزول الآية تأخر وإن كان سببها تقدم، ويكون لنزولها سببان: متقدمٌ: وهو أمر أبي طالبٍ، ومتأخرٌ وهو أمر أمه، ويؤيد تأخر النزول: استغفاره ﷺ للمنافقين حتى نزل النهي عن ذلك، فإن ذلك يقتضي تأخر النزول وإن تقدم السبب، ويشير إلى ذلك -أيضاً- قوله في حديث الباب: «وأنزل الله في أبي طالبٍ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾» لأنه يشعر بأن الآية الأولى نزلت في أبي طالبٍ وفي غيره، والثانية فيه وحده.

ويؤيد تعدد السبب ما أخرج أحمد عن علي قال: «سمعت رجلاً يستغفر لوالديه وهما مشركان، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، فأنزل الله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ﴾ الآية»، قاله الحافظ.

وفيه: تحريم الاستغفار للمشركين، وتحريم موالاتهم ومحبتهم، لأنه إذا حرم الاستغفار لهم؛ فموالاتهم ومحبتهم أولى.

باب: ما جاء أن سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم هو الغلو في الصالحين

أما «تركهم» فهو مجرورٌ عطفاً على المضاف إليه، ولما ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض ما يفعله عباد القبور مع الأموات من الشرك؛ أراد أن يبين السبب في ذلك ليحذر؛ وهو الغلو مطلقاً لا سيما في الصالحين، فإنه أصل الشرك قديماً وحديثاً لقرب الشرك بالصالحين من النفوس، فإن الشيطان يظهره في قالب المحبة والتعظيم لهم.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ : **(وقول الله** عَزَّوَجَلَّ**: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾).**

ش: قال العلماء: الغلو هو مجاوزة الحد في مدح الشيء أو ذمه، وضابطه: تعدي ما أمر الله به، وهو الطغيان الذي نهى الله عنه في قوله: ﴿وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِيۖ﴾، وكذا قال تعالى في هذه الآية: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾ أي: لا تتعدوا ما حد الله لكم. وأهل الكتاب هنا هم اليهود والنصارى، فنهاهم عن الغلو في الدين، ونحن كذلك، كما قال تعالى: ﴿فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطۡغَوۡاْۚ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ﴾.

والغلو كثيرٌ في النصارى، فإنهم غلوا في عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فنقلوه من حيز النبوة إلى أن اتخذوه إلهاً من دون الله؛ يعبدونه كما يعبدون الله، بل غلوا فيمن زعم أنه على دينه من أتباعه، فادعوا فيهم العصمة، فاتبعوهم في كل ما قالوه، سواءٌ كان حقا أو باطلاً وناقضتهم اليهود في أمر عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فجفوا فيه، فحطوه من منزلته، حتى جعلوه ولد بغي.

قال شيخ الإسلام: «ومن تشبه من هذه الأمة باليهود والنصارى، وغلا في الدين بإفراط فيه أو تفريطٍ، وضاهاهم في ذلك؛ فقد شابههم، كالخوارج المارقين من الإسلام، الذين خرجوا في خلافة علي بن أبي طالبٍ رضي الله عنه، وقاتلهم حين خرجوا على المسلمين بأمر النبي ﷺ، كما ثبت ذلك من عشرة أوجهٍ في «الصحاح» و«المسانيد» وغير ذلك، وكذلك من غلا في دينه من الرافضة والقدرية والجهمية والمعتزلة والأشاعرة».

وقال - أيضاً -: «فإذا كان على عهد النبي ﷺ من انتسب إلى الإسلام، وقد مرق منه مع عبادته العظيمة، فليعلم أن المنتسب إلى الإسلام والسنة في هذه الأزمان قد يمرق أيضاً من الإسلام وذلك بأسبابٍ:

منها: الغلو الذي ذمه الله في كتابه حيث قال: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾، وعلي بن أبي طالبٍ رضي الله عنه حرق الغالية من الرافضة، فأمر بأخاديد خدت لهم عند باب كندة، فقذفهم فيها، واتفق الصحابة رضي الله عنهم على قتلهم، لكن ابن عباسٍ كان مذهبه أن يقتلوا بالسيف من غير تحريق، وهو قول أكثر العلماء».

قال المصنف رحمه الله: (في «الصحيح» عن ابن عباسٍ في قول الله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمۡ وَلَا تَذَرُنَّ وَدّٗا وَلَا سُوَاعٗا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسۡرٗا﴾، قال: «هذه أسماء رجالٍ صالحين من قوم نوحٍ، فلما هلكوا؛ أوحى الشيطان إلى قومهم: أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون فيها أنصابًا، وسموها بأسمائهم، ففعلوا، ولم تعبد، حتى إذا هلك أولئك، ونسي العلم؛ عبدت»).

ش: قوله: (في الصحيح) أي: «صحيح البخاري» وهذا الأثر اختصره المصنف، وقد رواه البخاري عن ابن عباسٍ، ولفظه: «صارت الأوثان التي كانت في قوم نوحٍ في العرب بعد، أما «ود» فكانت لكلبٍ بدومة الجندل، وأما «سواعٌ» فكانت لهذيلٍ، وأما «يغوث» فكانت لمرادٍ، ثم لبني غطيفٍ بالجرف عند سبأ، وأما «يعوق» فكانت لهمدان، وأما «نسرٌ»، فكانت لحمير لآل ذي الكلاع، أسماء رجالٍ صالحين في قوم نوحٍ...» إلى آخره. وهكذا روي عن عكرمة والضحاك وابن إسحاق نحو هذا.

وقال ابن جريرٍ: «حدثنا ابن حميدٍ حدثنا مهران عن سفيان عن موسى عن محمد بن قيسٍ: أن يغوث ويعوق ونسراً كانوا قوماً صالحين من بني آدم، وكان لهم أتباعٌ يقتدون بهم، فلما ماتوا قال أصحابهم الذين كانوا يقتدون بهم، لو صورناهم كانوا أشوق لنا إلى العبادة إذا ذكرناهم، فصوروهم، فلما ماتوا وجاء آخرون؛ دب إليهم إبليس، فقال: إنما كانوا يعبدونهم، وبهم يسقون المطر؛ فعبدوهم. قال سفيان عن أبيه عن عكرمة قال: كان بين آدم ونوحٍ عشرة قرونٍ كلهم على الإسلام»

وروى ابن أبي حاتمٍ عن عروة بن الزبير: أنهم كانوا أولاد آدم لصلبه، وكان ود أكبرهم وأبرهم به، وهكذا رواه عمر بن شبة في «أخبار مكة» من طريق محمد بن كعبٍ القرظي.

وذكر السهيلي في «التعريف»: «أن يغوث بن شيث بن آدم فيما قيل، وكذا سواعٌ وما بعده. وكانوا يتبركون بدعائهم، وكلما مات منهم أحدٌ مثلوا صورته وتمسحوا بها إلى زمن مهلاييل، فعبدوها بتدريج الشيطان لهم، ثم صارت سنةً في العرب في الجاهلية. ولا أدري من أين سرت تلك الأسماء؛ أمن قبل الهند؟ فقد قيل: إنهم كانوا المبدأ في عبادة الأصنام بعد نوحٍ عليه السلام، أم الشيطان ألهم العرب ذلك؟ انتهى.

وقد روى الفاكهي عن ابن الكلبي قال: «كان لعمرو بن ربيعة رئيٌ من الجن فأتاه، فقال: أجب أبا ثمامه وادخل بلا ملامه، ثم ائت سيف جُدَّه، تجد بها أصناماً معده، ثم أوردها تهامة ولا تهب، ثم ادع العرب إلى عبادتها تجب، قال: فأتى عمرو ساحل جدة فوجد بها ودا وسواعاً ويغوث ويعوق ونسراً، وهي الأصنام التي عبدت على عهد نوحٍ وإدريس، ثم إن الطوفان طرحها هناك، فسفى عليها الرمل، فاستثارها عمرٌو، وخرج بها إلى تهامة، وحضر الموسم، ودعا إلى عبادتها فأجيب. وعمرو بن ربيعة: هو عمرو بن لحي، قاله الحافظ.

قلت: وهو سيد خزاعة، وكان أول من سيب السوائب، وغيَّر دين إبراهيم عليه السلام وكانت العرب قبله على دين أبيهم إبراهيم عليه السلام، حتى نشأ فيهم عمرو فأحدث الشرك، كما روى ابن جريرٍ عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول لأكثم بن الجون: «يا أكثم، رأيتُ عمرو بن لحي بن قمعة بن خندف يجر قصبه في النار فما رأيت رجلاً أشبه برجلٍ منك به، ولا به منك» فقال أكثم: أتخشى أن يضرني شبهه يا رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: «**لا، إنك مؤمنٌ وهو كافرٌ، إنه أول من غيَّر دين إبراهيم، وبحر البحيرة، وسيَّب السائبة، وحمى الحامي**» إسناده حسنٌ.

وفي «الصحيحين» من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «رأيت عمرو بن عامرٍ الخزاعي يجر قصبه في النار، كان أول من سيب السوائب».

قوله: (**أن انصبوا**) بكسر الصاد المهملة.

قوله: (**أنصابًا**) جمع نصبٍ، وأصله ما نصب كغرضٍ ونحوه، والمراد به هنا الأصنام المصورة على صورهم المنصوبة في مجالسهم.

قوله: (**حتى إذا هلك أولئك**) أي: الذين نصبوها ليكون أشوق إليهم إلى العبادة، وليتذكروا برؤيتها أفعال أصحابها.

قوله: (**ونسي العلم**) أي: زالت المعرفة بحالها وما قصده من صورها، وغالب الجهال الذين لا يميزون بين التوحيد والشرك، وذهب العلماء الذين يعرفون ذلك.

قوله: (**عبدت**) تقدم أنه دب إليهم إبليس، فقال: إنما كانوا يعبدونهم، وبهم يسقون المطر، فعبدوهم. وفي روايةٍ أنهم قالوا: ما عظم أولنا هؤلاء إلا وهم يرجون شفاعتهم عند الله، فعبدوهم فهذا هو السبب في عبادة هؤلاء الصالحين، وهو رجاء شفاعتهم عند الله، وكذلك هو السبب في عبادة صورهم، وهذه هي الشبهة التي ألقاها الشيطان على المشركين من الأولين والآخرين. وقد بيَّن الله ذلك في القرآن بياناً شافياً، وتقدم في هذا الكتاب من الكلام على ذلك ما يكفي لمن هداه الله.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: (وقال ابن القيم: قال غير واحدٍ من السلف: «لما ماتوا، عكفوا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم، ثم طال عليهم الأمد فعبدوهم»).

ش: قوله: (وقال ابن القيم) هو الإمام العلامة محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، الدمشقي، المعروف بابن قيم الجوزية، تلميذ شيخ الإسلام، وصاحب المصنفات الكثيرة في فنون العلم. قال الحافظ السخاوي في حقه: العلامة الحجة المتقدم في سعة العلم ومعرفة الخلاف وقوة الجنان، المجمع عليه بين الموافق والمخالف، صاحب التصانيف السائرة والمحاسن الجمة، مات سنة إحدى وخمسين وسبعمائةٍ.

قوله: (قال غير واحدٍ من السلف...) إلى آخره الظاهر أن ابن القيم ذكر ذلك بالمعنى لا باللفظ، وقد روي عن غير واحدٍ من السلف معنى ذلك، منهم أبو جعفرٍ الباقر وغيره، وتقدم ما يدل على ذلك.

قوله: (ثم طال عليهم الأمد فعبدوهم) أي: طال عليهم الزمان، ونسوا ما قصده الأولون بتصوير صورهم، فعبدوهم فتبين أن مبدأ الشرك بالصالحين هو الغلو فيهم، كما أن سبب الشرك بالنجوم هو الغلو فيها واعتقاد النحوس فيها والسعود، ونحو ذلك، وهذا هو الغالب على الفلاسفة ونحوهم، كما أن ذاك هو الغالب على عباد القبور، ونحوهم، وهو أصل عبادة الأصنام، فإنهم عظموا الأموات تعظيماً مبتدعاً فصوروا صورهم، وتبركوا بها، فآل الأمر إلى أن عبدت الصور ومن صورته، وهذا أول شركٍ حدث في الأرض، وهو الذي أوحاه الشيطان إلى عباد القبور في هذه الأزمان، فإنه ألقى إليهم أن البناء على القبور والعكوف عليها من محبة الصالحين وتعظيمهم، وأن الدعاء عندها أرجى في الإجابة من الدعاء في المسجد الحرام والمساجد، فاعتادوها لذلك. فإذا تقرر ذلك عندهم؛ نقلهم منه إلى الدعاء به والإقسام على الله به.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا أعظم من الذي قبله، فإن شأن الله أعظم من أن يقسم عليه، أو يسأل بأحدٍ من خلقه، فإذا تقرر ذلك عندهم؛ نقلهم منه إلى دعائه وعبادته، وسؤاله الشفاعة من دون الله واتخاذ قبره وثنا يعكف عليه، وتعلق عليه القناديل والستور، ويطاف به، ويستلم، ويقبل، ويحج إليه، ويذبح عنده، فإذا تقرر ذلك عندهم؛ نقلهم منه إلى دعاء الناس إلى عبادته، واتخاذه عيداً ومنسكاً، ورأوا أن ذلك أنفع لهم في دنياهم وأخراهم، وكل هذا مما قد علم بالاضطرار من دين الإسلام أنه مضاد لما بعث الله به رسوله ﷺ؛ من تجريد التوحيد لله، وأن لا يعبد إلا الله، فإذا تقرر ذلك عندهم نقلهم منه إلى أن من نهى عن ذلك؛ فقد تنقص أهل الرتب العالية، وحطهم عن منزلتهم، وزعم أنهم لا حرمة لهم، ولا قدر، وغضب المشركون، واشمأزت قلوبهم، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُ ٱشۡمَأَزَّتۡ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِۖ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ﴾ وسرى ذلك في نفوس كثيرٍ من الجهال والطغام، وكثيرٍ ممن ينتسب إلى العلم والدين، حتى عادوا أهل التوحيد، ورموهم بالعظائم، ونفروا الناس عنهم، ووالوا أهل الشرك وعظموهم، وزعموا أنهم أولياء الله وأنصار دينه ورسوله، ويأبى الله ذلك ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوۡلِيَآءَهُۥٓۚ إِنۡ أَوۡلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُتَّقُونَ﴾».

قلت: وفي القصة فوائد نبه المصنف على بعضها:

منها: أن من فهم هذا الباب وما بعده تبين له غربة الإسلام، ورأى من قدرة الله، وتقليبه القلوب العجب.

ومنها: معرفة أن أول شركٍ حدث في الأرض بشبهة محبة الصالحين.

ومنها: معرفة أول شيءٍ غُيِّر به دين الأنبياء.

ومنها: معرفة سبب قبول البدع مع كون الشرائع والفطر تنكرها.

ومنها: أن سبب ذلك كله مزج الحق بالباطل، فالأول محبة الصالحين، والثاني فِعْلُ أناسٍ من أهل العلم والدين شيئاً أرادوا به خيراً فظن من بعدهم أنهم أرادوا غيره.

ومنها: معرفة جبلة الإنسان في كون الحق ينقص في قلبه، والباطل يزيد.

ومنها: أن فيها شاهداً لما نقل عن بعض السلف: «أن البدعة سبب للكفر»، «وأنها أحب إلى إبليس من المعصية، لأن المعصية يتاب منها، والبدعة لا يتاب منها».

ومنها: معرفة الشيطان بما تؤول إليه البدعة، ولو حسن قصد الفاعل.

ومنها: معرفة القاعدة الكلية وهي النهي عن الغلو، ومعرفة ما يؤول إليه.

ومنها: مضرة العكوف على القبر لأجل عملٍ صالحٍ.

ومنها: معرفة النهي عن التماثيل، والحكمة في إزالتها.

ومنها: معرفة عظم شأن هذه القصة، وشدة الحاجة إليها مع الغفلة عنها.

ومنها - وهي أعجب -: قراءتهم إياها في كتب التفسير والحديث، ومعرفتهم بمعنى الكلام، وكون الله حال بين قلوبهم، حتى اعتقدوا أن فعل قوم نوحٍ هو أفضل العبادات، واعتقدوا أن نهي الله ورسوله هو الكفر المبيح للدم والمال.

ومنها: التصريح أنهم لم يريدوا إلا الشفاعة.

ومنها: ظنهم أن العلماء الذين صوروا الصور أرادوا ذلك.

ومنها: التصريح بأنها لم تعبد حتى نسي العلم، ففيها معرفة قدر وجوده، ومضرة فقده.

ومنها: أن سبب فقد العلم موت العلماء، انتهى بمعناه.

ومنها: شدة حاجة الخلق بل ضرورتهم إلى الرسالة، وأن ضرورتهم إليها أشد وأعظم من ضرورتهم إلى الطعام والشراب.

ومنها: الرد على من يقدم الشبهات التي يسميها عقلياتٍ على ما جاء من عند الله، لأن ذلك هو الذي أوقع المشركين في الشرك.

ومنها: مضرة التقليد وكيف آل بأهله إلى المروق من الإسلام.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ : (وعن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، إنما أنا عبدٌ، فقولوا: عبد الله ورسوله» أخرجاه).

ش: قوله: (عن عمر) هو ابن الخطاب بن نفيل- بنونٍ وفاءٍ مصغراً- بن عبد العزى ابن رياح- بتحتانيةٍ- بن عبد الله بن قرط- بضم القاف - بن رزاح- براءٍ ثم زاي خفيفةٍ - بن عدي بن كعبٍ القرشي، العدوي، أمير المؤمنين، وأفضل الصحابة بعد الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولي الخلافة عشر سنين ونصفاً، فامتلأت الدنيا عدلاً، وفتحت في أيامه ممالك كسرى وقيصر، واستشهد في ذي الحجة سنة ثلاثٍ وعشرين.

قوله: (لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم) «الإطراء مجاوزة الحد في المدح والكذب فيه» قاله: أبو السعادات. وقال غيره: «لا تطروني» بضم التاء، وسكون الطاء المهملة من الإطراء، أي: لا تمدحوني بالباطل، أو لا تجاوزوا الحد في مدحي».

قوله: (إنما أنا عبدٌ، فقولوا: عبد الله ورسوله) أي: لا تمدحوني فتغلوا في مدحي كما غلت النصارى في عيسى، فادعوا فيه الربوبية، وإنما أنا عبدٌ لله فصفوني بذلك كما وصفني به ربي، فقولوا عبد الله ورسوله.

فأبى عباد القبور إلا مخالفةً لأمره، وارتكاباً لنهيه وناقضوه أعظم المناقضة، وظنوا أنهم إذا وصفوه بأنه عبد الله ورسوله، وأنه لا يدعى، ولا يستغاث به، ولا ينذر له، ولا يطاف بحجرته، وأنه ليس له من الأمر شيءٌ، ولا يعلم من الغيب إلا ما علمه الله؛ أن في ذلك هضماً لجنابه، وغضا من قدره، فرفعوه فوق منزلته، وادعوا فيه ما ادعته النصارى في عيسى أو قريباً منه، فسألوه مغفرة الذنوب، وتفريج الكروب.

وقد ذكر شيخ الإسلام في كتاب «الاستغاثة» عن بعض أهل زمانه: أنه جوز الاستغاثة بالرسول ﷺ في كل ما يستغاث فيه بالله، وصنف فيه مصنفاً، وكان يقول: إن النبي ﷺ يعلم مفاتيح الغيب التي لا يعلمها إلا الله. وحكى عن آخر من جنسه يباشر التدريس، وينسب إلى الفتيا أنه كان يقول: إن النبي ﷺ يعلم ما يعلمه الله، ويقدر على ما يقدر الله عليه، وإن هذا السر انتقل بعده إلى الحسن، ثم انتقل في ذرية الحسن إلى أبي الحسن الشاذلي، وقالوا: هذا مقام القطب الغوث الفرد الجامع، ومن هؤلاء من يقول في قول الله تعالى: ﴿وَتُسَبِّحُوهُ بُكۡرَةً وَأَصِيلًا﴾ إن الرسول ﷺ هو الذي يُسَبَّحُ بكرةً وأصيلاً، ومنهم من يقول: نحن نعبد الله ورسوله، فيجعلون الرسول معبوداً.

قلت: وقال البوصيري:

فإن من جودك الدنيا وضرتها ... ومن علومك علم اللوح والقلم

فجعل الدنيا والآخرة من جوده، وجزم بأنه يعلم ما في اللوح المحفوظ، وهذا هو الذي حكاه شيخ الإسلام عن ذلك المدرس، وكل ذلك كفرٌ صريحٌ. ومن العجب أن الشيطان أظهر لهم ذلك في صورة محبته عليه السلام وتعظيمه ومتابعته، وهذا شأن اللعين لا بد وأن يمزج الحق بالباطل ليروج على أشباه الأنعام أتباع كل ناعقٍ، الذين لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجؤوا إلى ركنٍ وثيقٍ، لأن هذا ليس بتعظيمٍ، فإن التعظيم محله القلب واللسان والجوارح وهم أبعد الناس منه، فإن التعظيم بالقلب: ما يتبع اعتقاد كونه عبداً رسولاً، من تقديم محبته على النفس والولد والوالد والناس أجمعين.

ويصدق هذه المحبة أمران:

أحدهما: تجريد التوحيد، فإنه ﷺ كان أحرص الخلق على تجريده، حتى قطع أسباب الشرك ووسائله من جميع الجهات، حتى قال له رجلٌ: ما شاء الله وشئت. قال: «أجعلتني لله ندا؟ بل ما شاء الله وحده» ونهى أن يحلف بغير الله، وأخبر أن ذلك شركٌ. ونهى أن يصلى إلى القبر أو يتخذ مسجداً أو عيداً أو يوقد عليه سراجٌ، بل مدار دينه على هذا الأصل الذي هو قطب رحا النجاة، ولم يقرره أحدٌ ما قرره ﷺ بقوله وفعله، وسد الذرائع المنافية له، فتعظيمه ﷺ بموافقته على ذلك لا بمناقضته فيه.

الثاني: تجريد متابعته، وتحكيمه وحده في الدقيق والجليل من أصول الدين وفروعه، والرضى بحكمه، والانقياد له والتسليم، والإعراض عما خالفه، وعدم الالتفات إلى ما خالفه، حتى يكون وحده هو الحاكم المتبع المقبول قوله، المردود ما خالفه، كما كان ربه تعالى وحده هو المعبود المألوه المخوف المرجو المستغاث به، المتوكل عليه، الذي إليه الرغبة والرهبة، الذي يؤمل وحده لكشف الشدائد ومغفرة الذنوب، الذي من جوده الدنيا والآخرة، الذي خلق الخلق وحده، ورزقهم وحده، ويبعثهم وحده، ويغفر ويرحم ويهدي ويضل، ويسعد ويشقي وحده، وليس لغيره من الأمر شيءٌ كائناً من كان، لا النبي ﷺ ولا جبريل عليه السلام ولا غيرهما، فهذا هو التعظيم الحق المطابق لحال المعظم، النافع للمعظم في معاشه ومعاده، والذي هو لازم إيمانه وملزومه.

وأما التعظيم باللسان: فهو الثناء عليه بما هو أهله؛ مما أثنى به عليه ربه وأثنى به على نفسه من غير غلو ولا تقصيرٍ، كما فعل عباد القبور، فإنهم غلوا في مدحه إلى الغاية.

وأما التعظيم بالجوارح: فهو العمل بطاعته، والسعي في إظهار دينه، ونصر ما جاء به، وجهاد من خالفه.

وبالجملة فالتعظيم النافع هو تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، والانتهاء عما عنه نهى وزجر، والموالاة والمعاداة والحب والبغض لأجله، وتحكيمه وحده، والرضى بحكمه، وأن لا يتخذ من دونه طاغوتٌ يكون التحاكم إلى أقواله؛ فما وافقها من قول الرسول ﷺ قبله، وما خالفها رده أو تأوله أو أعرض عنه، والله سبحانه يشهد وكفى به شهيداً، وملائكته ورسله وأولياؤه: أن عباد القبور وخصوم الموحدين ليسوا كذلك، والله المستعان.

قال المصنف: (وقال: قال رسول الله ﷺ: «إياكم والغلو؛ فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو»).

ش: هكذا ثبت هذا البياض في أصل المصنف، وذكره أيضاً غير معزو. والحديث رواه الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه عن ابن عباسٍ، وهذا لفظ ابن ماجه: حدثنا علي بن محمدٍ حدثنا أبو أسامة عن عوفٍ عن زياد بن الحصين عن أبي العالية عن ابن عباسٍ قال: قال رسول الله ﷺ غداة العقبة وهو على ناقته: «القط لي حصًى» فلقطت له سبع حصياتٍ هن حصى الخذف فجعل ينفضهن في كفه ويقول: «أمثال هؤلاء فارموا، وإياكم والغلو في الدين، فإنه أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين» وهذا إسنادٌ صحيحٌ، وعوفٌ: هو الأعرابي؛ ثقةٌ مشهورٌ.

قوله: (إياكم والغلو...) إلى آخره. قال شيخ الإسلام: «هذا عام في جميع أنواع الغلو في الاعتقادات والأعمال، وسبب هذا اللفظ العام: رمي الجمار، وهو داخلٌ فيه، مثل الرمي بالحجارة الكبار، بناءً على أنه أبلغ من الصغار ثم علله بما يقتضي مجانبة هديهم، أي: هدي من كان قبلنا؛ إبعاداً عن الوقوع فيما هلكوا به، وأن المشارك لهم في بعض هديهم يخاف عليه من الهلاك».

قال المصنف رحمه الله: (ولمسلمٍ عن ابن مسعودٍ: أن رسول الله ﷺ قال: «هلك المتنطعون» قالها ثلاثاً).

ش: قوله: (هلك المتنطعون) قال الخطابي: «المتنطع: المتعمق في الشيء، المتكلف البحث عنه على مذاهب أهل الكلام، الداخلين فيما لا يعنيهم، الخائضين فيما لا تبلغه عقولهم».

وقال أبو السعادات: «هم المتعمقون الغالون في الكلام، المتكلمون بأقصى حلوقهم؛ مأخوذٌ من «النطع» وهو الغار الأعلى من الفم، ثم استعمل في كل متعمقٍ قولاً وفعلاً».

وقال غيره: «هم الغالون في عبادتهم بحيث تخرج عن قوانين الشريعة، ويسترسل مع الشيطان في الوسوسة». وكل هذه الأقوال صحيحةٌ، فإن المتكلفين من أهل الكلام متنطعون، والمتقعرون في الكلام ومخارج الحروف متنطعون، والغالون في عبادتهم متنطعون، وبالجملة فالتنطع: التعمق في كل قولٍ أو فعلٍ كما قال أبو السعادات.

وقال النووي: «فيه كراهة التقعر في الكلام بالتشدق، وتكلف الفصاحة، واستعمال وحشي اللغة ودقائق الإعراب في مخاطبة العوام ونحوهم».

قوله: (قالها ثلاثاً) أي: قال هذه الكلمة ثلاث مراتٍ، مبالغةً في التحذير والتعليم، فصلوات الله وسلامه على من بلغ البلاغ المبين، فما ترك شيئاً يقرب من الجنة ويباعد من النار إلا أخبرنا به، وإنما ضل الأكثرون بمخالفة هذه الأحاديث وما في معناها، فغلوا وتنطعوا فهلكوا، ولو اقتصروا على ما جاءهم من ربهم على يدي رسوله ﷺ لسلموا وسعدوا، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾.

باب: ما جاء من التغليظ فيمن عبد الله عند قبر رجلٍ صالحٍ فكيف إذا عبده؟!

أي: عبد القبر أو الرجل الصالح، ولما كان عباد القبور إنما دُهُوا من حيث ظنوا أنهم محسنون، فرأوا أن أعمالهم القبيحة حسنةٌ، كما قال تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنٗا﴾ الآية؛ نوع المصنف التحذير من الافتتان بالقبور، وأخرجه في أبوابٍ مختلفةٍ؛ ليكون أوقع في القلب، وأحسن في التعليم، وأعظم في الترهيب، فإذا كان قصد قبور الصالحين لعبادة الله عندها فيه من النهي والوعيد ما سيمر بك؛ فكيف بعبادة أربابها من دون الله واعتيادها لذلك في اليوم والأسبوع والشهر مراتٍ كثيرةً.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ : (**في «الصحيح» عن عائشة: «أن أم سلمة ذكرت لرسول الله ﷺ كنيسةً رأتها بأرض الحبشة، وما فيها من الصور، فقال: «أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح أو العبد الصالح؛ بنوا على قبره مسجدًا، وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله».**

فهؤلاء جمعوا بين الفتنتين: فتنة القبور، وفتنة التماثيل).

ش: قوله: (في الصحيح) أي: «الصحيحين».

قوله: (أن أم سلمة) هي هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزومٍ القرشية المخزومية: تزوجها النبي ﷺ بعد أبي سلمة سنة أربعٍ، وقيل ثلاثٍ، وكانت قد هاجرت مع أبي سلمة إلى الحبشة، ماتت سنة اثنتين وستين.

قوله: (ذكرت لرسول الله ﷺ) كان ذكر أم سلمة هذه الكنيسة للنبي ﷺ في مرض موته، كما جاء مبيناً في روايةٍ في «الصحيح».

وفي «الصحيحين»: أن أم حبيبة وأم سلمة ذكرتا ذلك لرسول الله ﷺ.

قوله: (**كنيسةً**) في روايةٍ: «يقال لها: مارية»، وهي بفتح الكاف وكسر النون: معبد النصارى.

قوله: (**أولئك**) بفتح الكاف وكسرها.

قوله: (**إذا مات فيهم الرجل الصالح أو العبد الصالح**) هذا والله أعلم شك من بعض رواة الحديث، هل قال النبي ﷺ هذا أو هذا، ففيه التحري في الرواية، وجواز رواية الحديث بالمعنى.

قوله: (**بنوا على قبره مسجدًا**) أي: موضعاً للعبادة وإن لم يسم مسجداً كالكنائس والمشاهد.

قوله: (**وصوروا فيه تلك الصور**) الإشارة بتلك الصور إلى ما ذكرت أم سلمة وأم حبيبة من التصاوير التي في الكنيسة، كما في بعض ألفاظ الحديث، فذكرتا من حسنها وتصاوير فيها.

قوله: (**أولئك شرار الخلق عند الله**) مقتضى هذا تحريم ما ذكر، لا سيما وقد ثبت اللعن عليه. قال البيضاوي: «لما كانت اليهود والنصارى يسجدون لقبور الأنبياء تعظيماً لشأنهم، ويجعلونها قبلةً يتوجهون في الصلاة نحوها، واتخذوها أوثاناً؛ لعنهم النبي ﷺ، ومنع المسلمين عن مثل ذلك».

قال القرطبي: «وإنما صور أوائلهم الصور ليتأسوا بها، ويتذكروا أفعالهم الصالحة، فيجتهدون كاجتهادهم، ويعبدون الله عند قبورهم، ثم خلفهم قومٌ جهلوا مرادهم، ووسوس لهم الشيطان أن أسلافكم كانوا يعبدون هذه الصور ويعظمونها، فحذر النبي ﷺ عن مثل ذلك سدا للذريعة المؤدية إلى ذلك».

قوله: (فهؤلاء جمعوا بين الفتنتين...) إلى آخره: هذا من كلام شيخ الإسلام، ذكره المصنف عنه. يعني أن الذين بنوا هذه الكنيسة جمعوا فيها بين فتنتين، ضل بهما كثيرٌ من الخلق.

الأولى: فتنة القبور، لأنهم افتتنوا بقبور الصالحين، وعظموها تعظيماً مبتدعاً، فآل بهم إلى الشرك، وهي أعظم الفتنتين، بل هي مبدأ الفتنة.

الثانية: وهي فتنة التماثيل، أي: الصور، فإنهم لما افتتنوا بقبور الصالحين وعظموها، وبنوا عليها المساجد، وصوروا فيها الصور للمقصد الذي ذكره القرطبي، فآل الأمر إلى أن عبدت الصور ومن هي صورته من دون الله، وهاتان الفتنتان هما سبب عبادة الصالحين كاللات وود وسواعٍ ويغوث ويعوق ونسرٍ وغيرهم من الصالحين.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذه العلة هي التي لأجلها نهى الشارع عن اتخاذ المساجد على القبور، هي التي أوقعت كثيراً من الأمم؛ إما في الشرك الأكبر، أو فيما دونه من الشرك، فإن النفوس قد أشركت بتماثيل القوم الصالحين، وتماثيل يزعمون أنها طلاسمٌ للكواكب ونحو ذلك، فإن الشرك بقبر الرجل الذي يعتقد صلاحه أقرب إلى النفوس من الشرك بخشبةٍ أو حجرٍ؛ ولهذا تجد أهل الشرك يتضرعون عندها ويخشعون ويخضعون، ويعبدون بقلوبهم عبادةً لا يفعلونها في بيوت الله ولا وقت السَّحَر، ومنهم من يسجد لها، وأكثرهم يرجون من بركة الصلاة عندها والدعاء ما لا يرجونه في المساجد، فلأجل هذه المفسدة حسم النبي ﷺ مادتها حتى نهى عن الصلاة في المقبرة مطلقاً، وإن لم يقصد المصلي بركة البقعة بصلاته،

كما يقصد بصلاته بركة المساجد، كما نهى عن الصلاة وقت طلوع الشمس وغروبها، لأنها أوقاتٌ يقصد المشركون فيها الصلاة للشمس، فنهى أمته عن الصلاة حينئذٍ، وإن لم يقصد ما قصده المشركون سدا للذريعة».

قال: «وأما إذا قصد الرجل الصلاة عند القبور متبركاً بالصلاة في تلك البقعة، فهذا عين المحادة لله ورسوله، والمخالفة لدينه، وابتداع دينٍ لم يأذن به الله، فإن المسلمين قد أجمعوا على ما علموه بالاضطرار من دين رسول الله ﷺ أن الصلاة عند القبور منهي عنها، وأنه لعن من اتخذها مساجد».

فمن أعظم المحدثات وأسباب الشرك: الصلاة عندها، واتخاذها مساجد، وبناء المساجد عليها، فقد تواترت النصوص عن النبي ﷺ بالنهي عن ذلك والتغليظ فيه، وقد صرح عامة الطوائف بالنهي عن بناء المساجد عليها متابعةً منهم للسنة الصحيحة الصريحة، وصرح أصحاب أحمد وغيرهم من أصحاب مالكٍ والشافعي بتحريم ذلك، وطائفةٌ أطلقت الكراهة.

والذي ينبغي أن تحمل على كراهة التحريم إحساناً للظن بالعلماء، وأن لا يظن بهم أن يجوزوا فعل ما تواتر عن رسول الله ﷺ لعن فاعله والنهي عنه.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولهما عنها قالت: «لما نزل برسول الله ﷺ طفق يطرح خميصةً له على وجهه، فإذا اغتم بها؛ كشفها، فقال وهو كذلك: «لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، يحذر ما صنعوا»، ولولا ذلك لأبرز قبره، غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً» أخرجاه).

ش: هكذا ثبت في أول هذا الحديث «ولهما» وفي آخره: «أخرجاه» بخط المصنف، وأحد اللفظين يغني عن الآخر، لأن المراد صاحبا «الصحيحين».

قوله: (لما نزل) هو بضم النون وكسر الزاي. أي: نزل به ملك الموت والملائكة الكرام عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ .

قوله: (طفق) بكسر الفاء وفتحها والكسر أفصح، وبه جاء القرآن ومعناه: جعل.

قوله: (خميصةً) بفتح المعجمة: كساءٌ له أعلامٌ.

قوله: (فإذا اغتم بها؛ كشفها)، أي: إذا احتبس نَفَسُهُ عن الخروج كَشَفَهَا عن وجهه.

قوله: (لعن الله اليهود والنصارى...) إلى آخره. لعنهم ﷺ على هذا الفعل بعينه وهو اتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد، أي: كنائس وبيعاً يتعبدون ويسجدون فيها لله، وإن لم يسموها مساجد، فإن الاعتبار بالمعنى لا بالاسم، ومثل ذلك القباب والمشاهد المبنية على قبور الأنبياء والصالحين، فإنها هي المساجد الملعون من بناها على قبورهم وإن لم يسمها من بناها مساجد. وفيه رد على من أجاز البناء على قبور العلماء والصالحين تمييزاً لهم عن غيرهم، فإذا كان ﷺ لعن من بنى المساجد على قبور الأنبياء، فكيف بمن بناها على قبور غيرهم؟!.

قوله: (يحذر ما صنعوا)، الظاهر أن هذا من كلام عائشة رضي الله عنها، أي: أن الرسول ﷺ لعن اليهود والنصارى على ذلك تحذيراً لأمته أن تصنع ما صنعوا، قال القرطبي: «وكل ذلك لقطع الذريعة المؤدية إلى عبادة من فيها، كما كان السبب في عبادة الأصنام».

قوله: (ولولا ذاك) أي: لولا تحذير النبي ﷺ ما صنعوا، ولعن من فعل ذلك.

قوله: (لأبرز قبره) أي: لدفن خارج بيته، ومنه الحديث: «كان رسول الله ﷺ يوماً بارزاً للناس» أي: جالساً خارج بيته.

قوله: (غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً) روي بفتح الخاء وضمها بالبناء للفاعل والمفعول، قالوا: فأما رواية الفتح؛ فإنها تقتضي أن النبي ﷺ هو الذي أمرهم بذلك، وأما رواية الضم؛ فيحتمل أن تكون عائشة هي التي خشيت كما في لفظٍ آخر: «غير أني أخشى»، أو هي ومن معها من الصحابة.

قلت: وهذا أظهر، ورواية: «غير أني أخشى» لا تخالفه.

قال القرطبي: «ولهذا بالغ المسلمون في سد الذريعة في قبر النبي ﷺ، فأعلو حيطان تربته، وسدوا المداخل إليها، وجعلوها محدقةً بقبره ﷺ، ثم خافوا أن يتخذ موضع قبره قبلةً إذا كان مستقبل المصلين، فتتصور الصلاة إليه بصورة العبادة، فبنوا جدارين من ركني القبر الشماليين، وحرفوهما حتى التقيا على زاويةٍ مثلثةٍ من ناحية الشمال حتى لا يتمكن أحدٌ من استقبال قبره».

قلت: وفي الحديثين مسائل نبه المصنف على بعضها.

منها: ما ذكر الرسول ﷺ فيمن بنى مسجداً يعبد الله فيه على قبر رجلٍ صالحٍ، ولو صحت نية الفاعل.

ومنها: النهي عن التماثيل بتغليظ الأمر.

ومنها: نهيه عن فعله عند قبره قبل أن يوجد القبر.

ومنها: أنه من سنن اليهود والنصارى في قبور أنبيائهم.

ومنها: لعنه إياهم على ذلك.

ومنها: مراده بذلك: تحذيره إيانا عن قبره.

ومنها: العلة في عدم إبراز قبره.

ومنها: ما بلي به ﷺ من شدة النزع.

قلت: ومنها: التنبيه على علة تحريم ذلك، وعلة لعن من فعله.

قال المصنف رحمه الله: **(ولمسلمٍ: عن جندب بن عبد الله قال: سمعت النبي ﷺ قبل أن يموت بخمسٍ وهو يقول: «إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليلٌ، فإن الله قد اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً، ولو كنت متخذًا من أمتي خليلاً؛ لاتخذت أبا بكرٍ خليلاً، ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، إني أنهاكم عن ذلك»).**

فقد نهى عنه وهو في آخر حياته. ثم إنه لعن - وهو في السياق - من فعله، والصلاة عندها من ذلك، وإن لم يبن مسجدٌ، وهو معنى قولها: «خشى أن يتخذ مسجدًا»؛ فإن الصحابة لم يكونوا ليبنوا حول قبره مسجداً، وكل موضع قصدت الصلاة فيه؛ فقد اتخذ مسجداً، بل كل موضعٍ يصلى فيه؛ يسمى مسجداً، كما قال ﷺ: (جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً) ».

قوله: (عن جندب بن عبدالله) أي: ابن سفيان البجلي، أبو عبدالله، وينسب إلى جده، صحابي مشهورٌ، مات بعد الستين.

قوله: (إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليلٌ) أي: أمتنع من هذا وأنكره. والخليل: هو المحبوب غاية المحبة، مشتق من «الخلة» بفتح الخاء وهي تخلل المودة في القلب، كما قال الشاعر:

قد تخللت مسلك الروح مني وبذا سمي الخليل خليلا

هذا هو الصحيح في معناه، كما ذكره شيخ الإسلام وابن القيم وابن كثيرٍ وغيرهم.

قال القرطبي: «وإنما كان في ذلك لأن قلبه ﷺ قد امتلأ من محبة الله، وتعظيمه ومعرفته، فلا يسع لمخالة غيره».

قوله: (فإن الله قد اتخذني خليلاً) فيه التصريح بأن الخلة أكمل من المحبة. قال ابن القيم: «وأما ما يظنه بعض الغالطين من أن المحبة أكمل من الخلة، وأن إبراهيم خليل الله، ومحمدٌ ﷺ حبيب الله، فمن جهلهم، فإن المحبة عامةٌ والخلة خاصةٌ، وهي نهاية المحبة، قال: وقد أخبر النبي ﷺ أن الله قد اتخذه خليلاً ونفى أن يكون له خليلٌ غير ربه، مع إخباره بحبه لعائشة ولأبيها ولعمر بن الخطاب رضي الله عنهم وغيرهم.

وأيضاً فإن الله يحب التوابين، ويحب المتطهرين، ويحب الصابرين، وخلته خاصةٌ بالخليلين، وفيه جواز ذكر الإنسان ما فيه من الفضل إذا دعت الحاجة الشرعية إلى ذلك.

قوله: (ولو كنت متخذًا من أمتي خليلاً، لاتخذت أبا بكرٍ خليلاً) فيه دليلٌ على أن الصديق أفضل الصحابة، حيث صرح ﷺ أنه لو اتخذ خليلاً غير ربه؛ لاتخذ أبا بكرٍ، ففيه رد على الرافضة وعلى الجهمية الذين هم شر أهل البدع، بل أخرجهم بعض السلف من الثنتين والسبعين فرقةً.

وبسبب الرافضة حدث الشرك وعبادة القبور، وهم أول من بنى عليها المساجد، قاله المصنف.

وفيه إشارةٌ إلى خلافته، لأن من كانت محبته لشخصٍ أشد، فهو أحق الناس بالنيابة عنه، لا سيما وقد قال ذلك في مرض موته، خصوصاً وقد استخلفه على الصلاة بالناس، وغضب لما صلى بهم عمر.

واسم أبي بكرٍ: عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم ابن مرة، الصديق الأكبر، خليفة رسول الله ﷺ، وأفضل الصحابة بإجماع من يعتد به من أهل السنة. مات في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة، وله ثلاثٌ وستون سنةً.

قوله: (ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد) إلى آخر الحديث: قال الخلخالي: «وإنكار النبي ﷺ صنيعهم هذا يخرج على وجهين: **أحدهما**: أنهم يسجدون لقبور الأنبياء تعظيماً لهم.

والثاني: أنهم يجوزون الصلاة في مدافن الأنبياء، والسجود في مقابرهم، والتوجه إليها حالة الصلاة، نظراً منهم بذلك إلى عبادة الله، والمبالغة في تعظيم الأنبياء.

والأول: هو الشرك الجلي. **والثاني**: الخفي، فلذلك استحقوا اللعن».

قلت: الحديث أعم من ذلك، فيشمله ويشمل بناء المساجد والقباب عليها.

قوله: (فقد نهى عنه في آخر حياته) أي: كما في حديث جندبٍ.

قوله: (ثم إنه لعن – وهو في السياق – من فعله) أي: كما في حديث عائشة.

قوله: (والصلاة عندها من ذلك، وإن لم يبن مسجداً) يعني: أن الصلاة عند القبور وإليها من اتخاذها مساجد الملعون من فعله، وإن لم يبن مسجداً، فتحرم الصلاة في المقبرة وإلى القبور، بل لا تنعقد أصلاً لما في هذه الأحاديث الصحيحة وغيرها من لعن من اتخذها مساجد.

وروى مسلمٌ عن أبي مرثدٍ الغنوي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها**».

وعن أبي سعيدٍ الخدري مرفوعاً: «**الأرض كلها مسجدٌ إلا المقبرة والحمام**» رواه أحمد وأهل السنن، وصححه ابن حبان والحاكم من طرقٍ على شرط الشيخين.

وفي «صحيح البخاري»: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى أنس بن مالكٍ يصلي عند قبرٍ فقال: «القبر القبر» وهذا يدل على أنه كان من المستقر عند الصحابة ما نهاهم عنه نبيهم ﷺ، من الصلاة عند القبور.

وفعل أنسٍ لا يدل على اعتقاد جوازه، فإنه لعله لم يره، أو لم يعلم أنه قبرٌ أو ذهل عنه، فلما نبهه عمر تنبه.

وفي هذا كله إبطال قول من زعم أن النهي عن الصلاة فيها لأجل النجاسة، فهذا أبعد شيء عن مقاصد الرسول ﷺ، بل العلة في ذلك الخوف على الأمة أن يقعوا فيما وقعت فيه اليهود والنصارى، وعباد اللات والعزى من الشرك، ويدل على ذلك أن النبي ﷺ لعن اليهود والنصارى على اتخاذ قبور أنبيائهم مساجد، ومعلوم قطعاً أن هذا ليس لأجل النجاسة، لأن قبور الأنبياء من أطهر البقاع، فإن الله حرم على الأرض أن تأكل أجسادهم، فهم في قبورهم طريون.

وقد لَعَنَ النبيُّ ﷺ متخذي المساجد عليها، وموقدي السرج عليها، ومعلومٌ أن إيقاد السرج عليها إنما لعن فاعله؛ لكونه وسيلةً إلى تعظيمها، وجعلها نصباً يوفض إليها المشركون كما هو الواقع، فهكذا اتخاذ المساجد عليها.

قال ابن القيم: «وبالجملة فمن له معرفةٌ بالشرك وأسبابه، وذرائعه، وفهم عن الرسول ﷺ مقاصده جزم جزماً لا يحتمل النقيض: أن هذه المبالغة واللعن والنهي بصيغتيه – صيغة «لا تفعلوا»، وصيغة «إني أنهاكم عن ذلك»– ليس لأجل النجاسة، بل هو لأجل نجاسة الشرك اللاحقة بمن عصاه، وارتكب ما عنه نهاه واتبع هواه ولم يخش ربه ومولاه، وقل نصيبه، أو عدم من تحقيق لا إله إلا الله، فإن هذا وأمثاله من النبي ﷺ صيانةٌ لحمى التوحيد أن يلحقه الشرك ويغشاه، وتجريدٌ له، وغضبٌ لربه أن يعدل به سواه، فأبى المشركون إلا معصيةً لأمره وارتكاباً لنهيه، وغرهم الشيطان بأن هذا تعظيمٌ لقبور المشايخ والصالحين، وكلما كنتم أشد لها تعظيماً، وأشد فيهم غلوا؛ كنتم بقربهم أسعد، ومن أعدائهم أبعد.

ولعمر الله من هذا الباب بعينه دخل على عباد ود ويغوث ويعوق ونسرٍ، ودخل على عباد الأصنام منذ كانوا إلى يوم القيامة. فجمع المشركون بين الغلو فيهم والطعن في طريقتهم، وهدى الله أهل التوحيد لسلوك طريقهم وإنزالهم منازلهم التي أنزلهم الله إياها من العبودية، وسلب خصائص الإلهية عنهم.

قلت: وممن علل بخوف الفتنة والشرك: الشافعي، وأبو بكرٍ الأثرم، وأبو محمدٍ المقدسي، وشيخ الإسلام، وغيرهم وهو الحق.

قوله: (**فإن الصحابة لم يكونوا ليبنوا حول قبره مسجداً**) أي: لما علموا من تشديده في ذلك وتغليظه، ولعن من فعله، فكيف يتخذون على قبره مسجداً؟ وإنما خشوا أن يعتاده بعض الجهال للصلاة عنده، من غير شعورٍ من الصحابة بذلك، فلذلك دفنوه في بيته.

قوله: (**وكل موضعٍ قصدت الصلاة فيه فقد اتخذ مسجداً**) أي: وإن لم يبن مسجداً.

قوله: (**بل كل موضعٍ يصلى فيه يسمى مسجداً**)، الظاهر أن الأول في الأمكنة المعدة للصلاة، وإن لم يبن فيها مسجدٌ. وهذا في أي موضعٍ صلي فيه، وإن لم يعد لذلك، كالمواضع التي يصلي فيها المسافر ونحو ذلك. فعلى هذا إذا صلى عند القبور ولو مرةً واحدةً وإن لم يكن هناك مسجدٌ، فقد اتخذها مساجد.

قوله: (**كما قال ﷺ «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»**) أي: فسمى الأرض مسجداً، وليست مسجداً مبنيا، لكن لما كانت يسجد فيها سميت مسجداً. فدل هذا الحديث أن من صلى عند القبور أو إليها فقد اتخذها مساجد، وهذا الحديث طرفٌ من حديثٍ صحيحٍ متفقٍ عليه عن جابرٍ.

قال البغوي في «شرح السنة»: «أراد أن أهل الكتاب لم تبح لهم الصلاة إلا في بيعهم وكنائسهم، وأباح الله لهذه الأمة الصلاة حيث كانوا، تخفيفاً عليهم وتيسيراً، ثم خص من جميع المواضع الحمام والمقبرة والمكان النجس».

وقوله: (طهوراً) أراد به التيمم.

وفي حديث جندبٍ من الفوائد أيضاً: العبرة في مبالغته ﷺ في النهي عن بناء المساجد على القبور، كيف بين لهم ذلك أولاً، ثم قبل موته بخمسٍ قال ما قال، ثم لما كان في النزع لم يكتف بما تقدم، بل لعن من فعل ذلك. فدلت هذه الأحاديث الصحيحة الصريحة على تحريم البناء على القبور مطلقاً، فلذلك اكتفى المصنف بإيرادها عن غيرها، كحديث جابرٍ: أن النبي ﷺ: «نهى أن يجصص القبر، وأن يقعد عليه، وأن يبنى عليه»، رواه مسلمٌ وغيره، وزاد أبو داود والحاكم: «وأن يكتب عليه».

قال المصنف رحمه الله: (ولأحمد بسندٍ جيدٍ عن ابن مسعودٍ رضي الله عنه مرفوعاً: «إن من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياءٌ، والذين يتخذون القبور مساجد»، ورواه أبو حاتمٍ في «صحيحه»).

ش: قوله: (إن من شرار الناس) هو بكسر الشين، جمع شر.

قوله: (من تدركهم الساعة وهم أحياءٌ) أي: من تقوم عليهم الساعة بحيث ينفخ في الصور وهم أحياء، وهذا كحديثه الآخر الذي في مسلمٍ: «لا تقوم الساعة إلا على شرار الخلق».

فإن قلت: ما الجمع بين هذا وبين حديث ثوبان: «لا تزال طائفةٌ من أمتي على الحق». وما في معناه؟

قيل: حديث ثوبان مستغرقٌ للأزمنة، عام فيها، وهذا مخصصٌ وسيأتي زيادةٌ لذلك عند الكلام على حديث ثوبان إن شاء الله تعالى.

قوله: («والذين يتخذون القبور مساجد»): **«الذين»** في محل نصبٍ عطفاً على «من» الموصولة، أي: وإن من شرار الناس الذين يتخذون القبور مساجد؛ بالصلاة عندها وإليها، وبناء المساجد عليها، وهذا المعنى متواترٌ عن النبي ﷺ، معلومٌ بالاضطرار من دينه. وكل ذلك شفقةً على الأمة وخوفاً عليهم أن يقودهم ذلك إلى الشرك بها وبأصحابها، كما قاد إلى ذلك اليهود والنصارى. فأبى عباد القبور إلا الضرب بهذه الأحاديث الجدار ونبذها وراء الظهر، والدفع في صدورها وأعجازها بحمل ذلك على غير قبور الأنبياء والصالحين. أما قبورهم فتجوز الصلاة إليها وعندها، وبناء المساجد والقباب عليها رجاء أن تصل إليهم العواطف الروحانية. ولا ريب أن هذا مراغمةٌ ومحادةٌ لله ورسوله، وهذا هو قول اليهود: ﴿سَمِعۡنَا وَعَصَيۡنَا﴾ فإن النبي ﷺ إنما لعن من اتخذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد، كما هو نص حديث عائشة رضي الله عنها وغيره، وقبور غيرهم إنما أخذ النهي عن البناء عليها من هذه الأحاديث ونحوها بقياس الأولى، أو من عموم أحاديث أخر.

فمن أعظم المراغمة والمناصبة والمحادة لله ورسوله؛ أن تحمل على غير ما وردت فيه، ويباح ما وردت بالنهي عنه، ولعن من فعله، ولكن هذا شأن عباد القبور: ﴿أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾.

وقد أجمع العلماء على النهي عن البناء على القبور وتحريمه ووجوب هدمه لهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة التي لا مطعن فيها بوجهٍ من الوجوه، ولا فرق في ذلك بين البناء في مقبرةٍ مسبلةٍ، أو مملوكةٍ، إلا أنه في المسبلة أشد. ولا عبرة بمن شذ من المتأخرين فأباح ذلك، إما مطلقاً، وإما في المملوكة.

قال الإمام أبو محمد بن قدامة: «ولا يجوز اتخاذ المساجد على القبور لأن النبي ﷺ قال: «**لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**»- يحذر ما صنعوا -؛ ولأن تخصيص القبور بالصلاة عندها يشبه تعظيم الأصنام بالسجود لها والتقرب إليها، وقد روينا أن ابتداء عبادة الأصنام تعظيم الأموات باتخاذ صورهم، والتمسح بها، والصلاة عندها».

وقال شيخ الإسلام: «أما بناء المساجد على القبور، فقد صرح عامة علماء الطوائف بالنهي عنه، متابعةً للأحاديث الصحيحة، وصرح أصحابنا وغيرهم من أصحاب مالكٍ والشافعي بتحريمه»، قال: «ولا ريب في القطع بتحريمه»، ثم ذكر الأحاديث في ذلك... إلى أن قال: «فهذه المساجد المبنية على قبور الأنبياء أو الصالحين، أو الملوك وغيرهم؛ تتعين إزالتها بهدمٍ أو بغيره، هذا مما لا أعلم فيه خلافاً بين العلماء المعروفين».

وقال ابن القيم: «يجب هدم القباب التي على القبور، لأنها أسست على معصية الرسول ﷺ، وقال أبو حفصٍ: تحرم الحجرة، بل تهدم. فإذا كان هذا كلامه في الحجرة فكيف بالقبة. وقال الشافعي: أكره أن يعظم مخلوقٌ حتى يجعل قبره مسجداً؛ مخافة الفتنة عليه وعلى من بعده من الناس. وقال أيضاً: تسطح القبور، ولا تبنى، ولا ترفع، وتكون على وجه الأرض. وقد أفتى جماعةٌ من الشافعية بهدم ما في القرافة من الأبنية؛ منهم: ابن الجميزي، والظهير التزمنتي وغيرهما.

وقال القاضي ابن كج: «ولا يجوز أن تجصص القبور، ولا أن يبنى عليها قبابٌ ولا غير قبابٍ، والوصية بها باطلةٌ».

وقال الأذرعي: «وأما بطلان الوصية ببناء القباب وغيرها من الأبنية العظيمة، وإنفاق الأموال الكثيرة، فلا ريب في تحريمه».

قلت: وجزم النووي في «شرح المهذب» بتحريم البناء مطلقاً، وذكر في «شرح مسلمٍ» نحوه أيضاً.

وقال القرطبي - في حديث جابرٍ: «نهى أن يجصص القبر أو يبنى عليه»: «وبظاهر هذا الحديث قال مالكٌ، وكره البناء والجص على القبور، وقد أجازه غيره، وهذا الحديث حجةٌ عليه، ووجه النهي عن البناء والتجصيص في القبور أن ذلك مباهاةٌ، واستعمال زينة الدنيا في أول منازل الآخرة، وتشبهٌ بمن كان يعبد القبور ويعظمها، وباعتبار هذه المعاني، وبظاهر هذا النص ينبغي أن يقال: هو حرامٌ، كما قد قال به بعض أهل العلم».

وقال ابن رشدٍ: «كره مالكٌ البناء على القبر، وجعل البلاطة المكتوبة، وهو من بدع أهل الطَّوْل، أحدثوه إرادة الفخر والمباهاة والسمعة، وهو مما لا اختلاف فيه».

وقال الزيلعي في «شرح الكنز»: «ويكره أن يبنى على القبر».

وفي «الخلاصة»: «ولا يجصص القبر ولا يطين، ولا يرفع عليه بناءٌ»، وذكر أيضاً قاضي خان أنه: «لا يجصص القبر، ولا يبنى عليه، لما روي عن النبي ﷺ أنه نهى عن التجصيص وعن البناء فوق القبر».

والمراد بالكراهة عند الحنفية كراهة التحريم التي هي في مقابلة ترك الواجب، وقد ذكر ذلك ابن نجيمٍ في «شرح الكنز»، ومثل هذا كثيرٌ في كلام العلماء أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم، والمقصود أن كلام العلماء موافقٌ لما دلت عليه السنة الصحيحة في النهي عن البناء على القبور.

واعلم أنه قد وقع بسبب البناء على القبور من المفاسد التي لا يحيط بها على التفصيل إلا الله ما يغضب لله من أجله من في قلبه رائحة إيمانٍ، كما نبه عليه ابن القيم وغيره:

فمنها: اعتيادها للصلاة عندها، وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك.

ومنها: تحري الدعاء عندها. ويقولون: «من دعا الله عند قبر فلانٍ استجاب له»، و«قبر فلانٍ الترياق المجرب»، وهذا بدعةٌ منكرةٌ.

ومنها: ظنهم أن لها خصوصياتٍ بأنفسها في دفع البلاء وجلب النعماء، ويقولون: إن البلاء يدفع عن أهل البلدان بقبور من فيها من الصالحين، ولا ريب أن هذا مخالفٌ للكتاب والسنة والإجماع، فالبيت المقدس كان عنده من قبور الأنبياء والصالحين ما شاء الله، فلما عصوا الرسول وخالفوا ما أمرهم الله به؛ سلط عليهم من انتقم منهم. وكذلك أهل المدينة لما تغيروا بعض التغير؛ جرى عليهم عام الحرة من النهب والقتل وغير ذلك من المصائب ما لم يجر عليهم قبل ذلك. وهذا أكثر من أن يحصر.

ومنها: الدخول في لعنة رسول الله ﷺ، باتخاذ المساجد عليها، وإيقاد السرج عليها.

ومنها: أن ذلك يتضمن عمارة المشاهد، وخراب المساجد، كما هو الواقع، ودين الله بضد ذلك.

ومنها: اجتماعهم لزيارتها، واختلاط النساء بالرجال، وما يقع في ضمن ذلك من الفواحش وترك الصلوات، ويزعمون أن صاحب التربة تحملها عنهم، بل اشتهر أن البغايا يسقطن أجرتهن على البغاء في أيام زيارة المشايخ؛ كالبدوي وغيره تقرباً إلى الله تعالى بذلك، فهل بعد هذا في الكفر غايةٌ؟!

ومنها: كسوتها بالثياب النفيسة المنسوجة بالحرير والذهب والفضة ونحو ذلك.

ومنها: جعل الخزائن والأموال، ووقف الوقوف لما يحتاج إليه من ترميمها ونحو ذلك.

ومنها: إهداء الأموال ونذر النذور لسدنتها العاكفين عليها، الذين هم أصل كل بليةٍ وكفرٍ، فإنهم الذين يكذبون على الجهال والطغام؛ بأن فلاناً دعا صاحب التربة فأجابه، واستغاثه فأغاثه، ومرادهم بذلك تكثير النذر والهدايا لهم.

ومنها: جعل السدنة لها كسدنة عباد الأصنام.

ومنها: الإقسام على الله في الدعاء بالمدفون فيها.

ومنها: أن كثيراً من الزوار إذا رأى البناء الذي على قبر صاحب التربة سجد له. ولا ريب أن هذا كفرٌ بنص الكتاب والسنة وإجماع الأمة، بل هذا هو عبادة الأوثان، لأن السجود للقبة عبادةٌ لها، وهو من جنس عبادة النصارى للصور التي في كنائسهم على صور من يعبدونه بزعمهم، فإنهم عبدوها ومن هي صورته، وكذلك عباد القبور لما بنوا القباب على القبور آل بهم إلى أن عبدت القباب ومن بنيت عليه من دون الله ﷻ.

ومنها: النذر للمدفون فيها، وفرض نصيبٍ من المال والولد، وهذا هو الذي قال الله فيه: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا فَقَالُوا۟ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا﴾ الآية، بل هذا أبلغ، فإن المشركين ما كانوا يبيعون أولادهم لأوثانهم.

ومنها: أن المدفون فيها أعظم في قلوب عباد القبور من الله وأخوف، ولهذا لو طلبت من أحدهم اليمين بالله تعالى أعطاك ما شئت من الأيمان كاذباً أو صادقاً، وإذا طلبت بصاحب التربة لم يقدم إن كان كاذباً.

ولا ريب أن عباد الأوثان والأصنام ما بلغ شركهم إلى هذا الحد، بل كانوا إذا أرادوا تغليظ اليمين غلظوها بالله، كما في قصة القسامة وغيرها.

ومنها: سؤال الميت قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، والإخلاص له من دون الله في أكثر الحالات.

ومنها: التضرع عند مصارع الأموات، والبكاء بالهيبة والخشوع لمن فيها أعظم مما يفعلونه مع الله في المساجد والصلوات.

ومنها: تفضيلها على خير البقاع وأحبها إلى الله وهي المساجد، فيعتقدون أن العبادة والعكوف فيها أفضل من العبادة والعكوف في المساجد، وهذا أمرٌ ما بلغ إليه شرك الأولين، فإنهم يعظمون المسجد الحرام أعظم من بيوت الأصنام، ويرون فضله عليها، وهؤلاء يرون العكوف في المشاهد أفضل من العكوف في المساجد.

ومنها: أن الذي شرعه الرسول ﷺ في زيارة القبور إنما هو تذكر الآخرة، كما قال ﷺ: «**زوروا القبور فإنها تذكر الآخرة**» والإحسان إلى المزور بالترحم عليه، والدعاء له، والاستغفار، وسؤال العافية له، فيكون الزائر محسناً إلى نفسه وإلى الميت، فقلب عباد القبور الأمر، وعكسوا الدين، وجعلوا المقصود بالزيارة الشرك بالميت ودعاءه والدعاء به، وسؤاله حوائجهم ونصرهم على الأعداء ونحو ذلك، فصاروا مسيئين إلى نفوسهم وإلى الميت، ولو لم يكن إلا بحرمانه بركة ما شرعه الله من الدعاء له، والترحم عليه، والاستغفار له.

ومنها: إيذاء أصحابها بما يفعله عباد القبور بها، فإنه يؤذيهم ما يفعلونه عند قبورهم، ويكرهونه غاية الكراهة، كما أن المسيح عليه السلام يكره ما يفعله النصارى، وكذلك غيره من الأنبياء والأولياء يؤذيهم ما يفعله أشباه النصارى عند قبورهم، ويوم القيامة يتبرؤون منهم، كما قال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ﴾.

ومنها: محادة الله ورسوله ومناقضة ما شرعه فيها.

ومنها: التعب العظيم مع الوزر الكبير، والإثم العظيم، وكل هذه المفاسد العظيمة وغيرها مما لم يذكر، إنما حدثت بسبب البناء على القبور، ولهذا تجد القبور التي ليس عليها قبابٌ لا يأتيها أحدٌ، ولا يعتادها لشيءٍ مما ذكر إلا ما شاء الله، وصاحب الشرع أعلم بما يؤول إليه هذا الأمر، فلذلك غلظ فيه، وأبدأ وأعاد، ولعن من فعله، فالخير والهدى في طاعته، والشر والضلال في مخالفته.

والعجب ممن يشاهد هذه المفاسد العظيمة عند القبور، ثم يظن أن النبي ﷺ إنما نهى عن اتخاذ المساجد عليها لأجل النجاسة، كما يظنه بعض متأخري الفقهاء، ولو كان ذلك لأجل النجاسة لكان ذكر المجازر والحشوش، بل ذكر التحرز من البول والغائط أولى، وإنما ذلك لأجل نجاسة الشرك التي وقعت من عباد القبور لما خالفوا ذلك ونبذوه ﴿وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْاْ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴾.

باب: ما جاء أن الغلو في قبور الصالحين يصيرها أوثانـًا تعبد من دون الله

أراد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذه الترجمة أموراً:

الأول: التحذير من الغلو في قبور الصالحين.

الثاني: أن الغلو فيها يؤول إلى عبادتها.

الثالث: أنها إذا عبدت سميت أوثاناً ولو كانت قبور الصالحين.

الرابع: التنبيه على العلة في المنع من البناء عليها واتـخاذها مساجد.

والأوثان: هي المعبودات التي لا صورة لها كالقبور والأشجار والعمد والحيطان والأحجار ونحوها. وقد تقدم بيان ذلك.

وقيل: الوثن هو الصنم، والصنم هو الوثن، وهذا غير صحيحٍ إلا مع التجريد، فأحدهما قد يعنى به الآخر، وأما مع الاقتران، فيفسر كل واحدٍ بمعناه.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (روى مالكٌ في «الموطأ»: أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم لا تجعل قبري وثنًا يعبد، اشتد غضب الله على قومٍ اتـخذوا قبور أنبيائهم مساجد»).

ش: هذا الحديث رواه مالكٌ في «باب جامع الصلاة» مرسلاً عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسارٍ: أن رسول الله ﷺ قاله، ورواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» عن أبي خالدٍ الأحمر عن ابن عجلان عن زيد ابن أسلم به، ولم يذكر عطاءً.

ورواه البزار عن عمر بن محمدٍ عن زيدٍ عن عطاءٍ عن أبي سعيدٍ الخدري مرفوعاً.

وعمر بن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمربن الخطاب: ثقةٌ، من أشراف أهل المدينة، روى عنه مالكٌ والثوري وسليمان بن بلالٍ.

فالحديث صحيحٌ عند من يحتج بمراسيل الثقات، وعند من قال بالمسند لإسناد عمر بن محمدٍ له بلفظ «الموطأ» سواءً، وهو ممن تقبل زيادته.

وله شاهدٌ عند الإمام أحمد والعقيلي من طريق سفيان عن حمزة بن المغيرة عن سهيل بن أبي صالحٍ، عن أبيه، عن أبي هريرة رفعه: «اللهم لا تجعل قبري وثنًا، لعن الله قوماً اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

قوله: (روى مالكٌ في «الموطأ») هو الإمام مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر ابن عمرٍو الأصبحي، أبو عبدالله، المدني، الفقيه، إمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأربعة، وأحد المتقنين في الحديث، حتى قال البخاري: أصح الأسانيد كلها: مالكٌ عن نافعٍ عن ابن عمر، مات سنة تسعٍ وسبعين ومائةٍ، وكان مولده سنة ثلاثٍ وتسعين، قال الواقدي: بلغ تسعين سنةً.

قوله: (اللهم لا تجعل قبري وثنًا يعبد): قد استجاب الله دعاء رسوله ﷺ، فمنع الناس من الوصول إلى قبره لئلا يعبد؛ استجابةً لدعاء رسوله ﷺ كما قال ابن القيم:

«**فأجاب رب العالمين دعاءه** **وأحاطه بثلاثة الجدران**».

ودل الحديث على أن قبر الرسول ﷺ لو عبد لكان وثناً، فما ظنك بقبر غيره من القبور التي عبدت هي وأربابها من دون الله، وإذا أريد تغيير شيءٍ من ذلك أَنِفَ عبادها، واشمأزت قلوبهم، واستكبرت نفوسهم، وقالوا: تَنَقَّصَ أهل الرتب العالية، ورموه بالعظائم، فماذا يقولون لو قيل لهم: إنها أوثانٌ تعبد من دون الله؟! فالله المستعان على غربة الإسلام، وهذه هي الفتنة العظمى التي قال فيها عبدالله بن مسعودٍ: «كيف أنتم إذا لبستكم فتنةٌ يهرم فيها الكبير، وينشأ فيها الصغير، تجري على الناس يتخذونها سنةً، إذا غيرت قيل: غيرت السنة».

ويؤخذ من الحديث المنع من تتبع آثار الأنبياء والصالحين كقبورهم ومجالسهم، ومواضع صلاتهم للصلاة، والدعاء عندها، فإن ذلك من البدع، أنكره السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم. ولا نعلم أحداً أجازه أو فعله إلا ابن عمر على وجهٍ غير المعروف عند عباد القبور، وهو إرادة التشبه برسول الله ﷺ في الصلاة فيما صلى فيه ونحو ذلك.

ومع ذلك فلا نعلم أحداً وافقه عليه من الصحابة بل خالفه أبوه وغيره، لئلا يفضي ذلك إلى اتخاذها أوثاناً كما وقع.

قال ابن عبدالباقي في «شرح الموطأ»: «روى أشهب عن مالكٍ أنه كره - لذلك - أن يدفن في المسجد قال: وإذا منع من ذلك فسائر آثاره أحرى بذلك. وقد كره مالكٌ طلب موضع شجرة بيعة الرضوان مخالفةً لليهود والنصارى. انتهى.

وقال ابن وضاحٍ: «سمعت عيسى بن يونس يقول: أمر عمر بن الخطاب بقطع الشجرة التي بويع تحتها النبي ﷺ فقطعها، لأن الناس كانوا يذهبون فيصلون تحتها، فخاف عليهم الفتنة. قال عيسى بن يونس: وهو عندنا من حديث ابن عونٍ عن نافعٍ: أن الناس كانوا يأتون الشجرة فقطعها عمر رضي الله عنه.

وقال المعرور بن سويدٍ: صليت مع عمر بن الخطاب في طريق مكة صلاة الصبح، فقرأ فيها ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾، و﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ ثم رأى الناس يذهبون مذاهب، فقال: أين يذهب هؤلاء؟ فقيل: يا أمير المؤمنين، مسجدٌ صلى فيه النبي ﷺ فهم يصلون فيه، فقال: إنما هلك من كان قبلكم بمثل هذا، كانوا يتتبعون آثار أنبيائهم، ويتخذونها كنائس وبيعاً، فمن أدركته الصلاة في هذه المساجد فليصل، ومن لا؛ فليمض ولا يتعمدها».

وفي «مغازي ابن إسحاق» من زيادات يونس بن بكيرٍ: «عن أبي خلدة؛ خالد بن دينارٍ، حدثنا أبو العالية قال: لما فتحنا تستر وجدنا في بيت مال الهرمزان سريراً عليه رجلٌ ميتٌ عند رأسه مصحفٌ، فأخذنا المصحف فحملناه إلى عمر، فدعا له كعباً فنسخه بالعربية، فأنا أول رجلٍ قرأه من العرب، قرأتُـهُ مثل ما أقرأ القرآن، فقلت لأبي العالية: ما كان فيه؟ قال: سيرتكم وأموركم ولحون كلامكم، وما هو كائنٌ بعد.

قلت: فما صنعتم بالرجل؟ قال: حفرنا له بالنهار ثلاثة عشر قبراً متفرقةً، فلما كان بالليل دفناه، وسوينا القبور كلها لنعميه على الناس لا ينبشونه.

قلت: وما يرجون منه؟ قال: كانت السماء إذا حبست عنهم برزوا بسريره فيمطرون.

فقلت: من كنتم تظنون الرجل؟ قال: رجلٌ يقال له: دانيال. فقلت: منذ كم وجدتموه مات؟ قال: منذ ثلاثمائة سنةٍ. قلت: ما كان تغير منه شيءٌ؟ قال: لا، إلا شعيراتٍ من قفاه، إن لحوم الأنبياء لا تبليها الأرض».

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ففي هذه القصة ما فعله المهاجرون والأنصار من تعمية قبره لئلا يفتتن به، ولم يبرزوه للدعاء عنده والتبرك به، ولو ظفر به المتأخرون لجالدوا عليه بالسيوف ولعبدوه من دون الله».

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهو إنكارٌ منهم لذلك، فمن قصد بقعةً يرجو الخير بقصدها ولم يستحب الشارع قصدها؛ فهو من المنكرات، وبعضه أشد من بعضٍ، سواءٌ قصدها ليصلي عندها، أو ليدعو عندها أو ليقرأ عندها، أو ليذكر الله عندها، أو لينسك عندها بحيث يخص تلك البقعة بنوعٍ من العبادة التى لم يشرع تخصيصها به لا نوعاً ولا عيناً، إلا أن ذلك قد يجوز بحكم الاتفاق لا لقصد الدعاء فيها، كمن يدعو الله في طريقه، ويتفق أن يمر بالقبور، أو كمن يزورها ويسلم عليها، ويسأل الله العافية له وللموتى كما جاءت به السنة، فإن ذلك ونحوه لا بأس به.

وأما تحري الدعاء عندها بحيث يستشعر أن الدعاء هناك أجوب منه في غيره، فهذا هو المنهي عنه.

والفرق بين النوعين ظاهرٌ، فإن الرجل لو كان يدعو الله واجتاز في ممره بصنمٍ أو صليبٍ أو كنيسةٍ أو دخل إليها ليبيت فيها مبيتاً جائزاً ودعا الله في الليل، أو أتى بعض أصدقائه ودعا الله في بيته لم يكن بهذا بأسٌ. ولو تحرى الدعاء عند هذه المواضع لكان من العظائم، بل قد يكون كفراً».

قوله: (اشتد غضب الله على قومٍ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد) هذه الجملة بعد الأولى تنبيهٌ على سبب لحوق اللعن بهم؛ وهو توسلهم بذلك إلى أن تصير أوثاناً تعبد، ففيه إشارةٌ إلى ما ترجم له المصنف، وفيه تحريم البناء على القبور، وتحريم الصلاة عندها.

وقد روى أصحاب مالكٍ عنه أنه كره أن يقول: زرت قبر النبي ﷺ، وعلل وجه الكراهة بقوله: «اللهم لا تجعل قبري وثنًا يعبد، اشتد غضب الله على قومٍ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» فكره إضافة هذا اللفظ إلى القبر لئلا يقع التشبه بفعل أولئك سدا للذريعة، وحسماً للباب. ذكره الطبري في القرى.

وفيه: أنه ﷺ لم يستعذ إلا مما يخاف وقوعه، ذكره المصنف.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ : (ولابن جريرٍ بسنده، عن سفيان، عن منصورٍ، عن مجاهدٍ: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾؛ قال: «كان يلت لهم السويق، فمات فعكفوا على قبره».

وكذا قال أبو الجوزاء عن ابن عباسٍ: «كان يلت السويق للحاج»).

ش: قوله: (ولابن جريرٍ) هو الإمام الحافظ محمد بن جرير بن يزيد الطبري صاحب «التفسير» و«التاريخ» وغيرهما.

قال ابن خزيمة: لا أعلم على وجه الأرض أعلم من محمد بن جريرٍ. وكان من الأئمة المجتهدين، لا يقلد أحداً، وله أصحابٌ يتفقهون على مذهبه. ولد سنة أربعٍ وعشرين ومائتين، ومات ليومين بقيا من شوالٍ، سنة عشرٍ وثلاثمائةٍ.

قوله: (عن سفيان) هو أحد السفيانين؛ إما ابن عيينة، وإما الثوري، فإن كان ابن عيينة فقد تقدمت ترجمته، وإن كان الثوري - وهو الأظهر- فهو سفيان بن سعيد بن مسروقٍ أبو عبد الله الكوفي: ثقةٌ، حافظٌ، فقيهٌ، إمامٌ، حجةٌ، عابدٌ، وكان مجتهداً له أتباعٌ وأصحابٌ يتفقهون على مذهبه، مات سنة إحدى وستين ومائةٍ، وله أربعٌ وستون سنةً.

قوله: (عن منصورٍ) هو ابن المعتمر بن عبد الله السلمي أبو عتابٍ -بمثناةٍ ثقيلةٍ ثم موحدةٍ- الكوفي: ثقةٌ، ثبتٌ، فقيهٌ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائةٍ.

قوله: (عن مجاهدٍ) هو ابن جبرٍ - بالجيم والموحدة - أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي، ثقةٌ، إمامٌ في التفسير والعلم، أخذ التفسير عن ابن عباسٍ وغيره. مات سنة أربعٍ ومائةٍ، قاله يحيى القطان، وقال ابن حبان: مات سنة اثنتين أو ثلاثٍ ومائةٍ وهو ساجدٌ، وكان مولده سنة إحدى وعشرين في خلافة عمر رضي الله عنه.

قوله: (كان يلت لهم السويق، فمات فعكفوا على قبره) لت السويق: هو خلطه بسمنٍ ونحوه، وقد قيل: إن اسم الرجل: صِرْمَة بن غنمٍ، وعن ابن عباسٍ: «كان يلت السويق على الحجر فلا يشرب منه أحدٌ إلا سَمِنَ فعبدوه» رواه ابن أبي حاتمٍ، وعن مجاهدٍ: «كان اللات رجلاً في الجاهلية، وكان له غنمٌ وكان يسلؤ من رسلها ويأخذ من زبيب الطائف والأقط، فيجعل منه حيساً ويطعم من يمر من الناس، فلما مات عبدوه، وقالوا: هو اللات. وكان يقرأ اللات -مشددةً-» رواه سعيد بن منصورٍ والفاكهي.

قوله: (وكذا قال أبو الجوزاء...) إلى آخره: هو أوس بن عبد الله الربعي، بفتح الراء والباء، ثقةٌ مشهورٌ، مات سنة ثلاثٍ وثمانين.

وهذا الأثر ذكره المصنف ولم يعزه، وقد رواه البخاري، ولا تخالف بين هذا التفسير والقراءة وبين قراءة من قرأ بالتخفيف، وقال: إنه كان حجراً فعبدوه، واشتقوا له من اسم الله الإله، كما تقدم تقريره في باب: من تبرك بشجرةٍ.

وأيضاً فيجاب على الأول بأن أصله التشديد، وخفف لكثرة الاستعمال، وأما كونهم اشتقوا هذا الاسم من اسم الله «الإله»؛ فلا ينافي ذلك أيضاً، فقد رأيت أن سبب عبادة اللات هو الغلو في قبره حتى صار وثناً يعبد، كما كان ذلك هو السبب في عبادة الصالحين: ود وسواعٍ ويغوث ويعوق ونسرٍ وغيرهم، وكما كان ذلك هو السبب في عبادة الصالحين من الأموات وغيرهم اليوم، فإنهم غلوا فيهم، وبنوا على قبورهم القباب والمشاهد، وجعلوها ملاذاً لقضاء المآرب.

وبالجملة فالغلو أصل الشرك في الأولين والآخرين إلى يوم القيامة. وقد أمرنا الله تعالى بمحبة أوليائه، وإنزالهم منازلهم من العبودية، وسلب خصائص الإلهية عنهم، وهذا غاية تعظيمهم وطاعتهم، ونهانا عن الغلو فيهم، فلا نرفعهم فوق منزلتهم، ولا نحطهم منها؛ لما يعلمه تعالى في ذلك من الفساد العظيم، فما وقع الشرك إلا بسبب الغلو فيهم، فإن المشركين بهم غلو فيهم، وأنزلوهم منازل الإلهية، وعَصَوا أَمرَهُم، وتنقصوهم في صورة التعظيم لهم، فتجدُ أكثر هؤلاء الغالين فيهم، العاكفين على قبورهم؛ معرضين عن طريقة مَن فيها وهديَهُ وسنَّته، عائبين لها، مشتغلين بقبورهم عما أَمَروا به ودَعَوا إليه.

وتعظيم الأنبياء والصالحين ومحبتهم إنما هي باتباع ما دعوا إليه من العلم النافع والعمل الصالح، واقتفاء آثارهم، وسلوك طريقتهم دون عبادتهم، وعبادة قبورهم، والعكوف عليها، كالذين يعكفون على الأصنام، واتخاذها أعياداً ومجامع للزيارات والفواحش وترك الصلوات، فإن من اقتفى آثارهم كان متسبباً في تكثير أجورهم باتباعه لهم، ودعوته الناس إلى اتباعهم. فإذا أعرض عما دَعَوا إليه، واشتغل بضده؛ حرم نفسه وحرمهم ذلك الأجر. فأي تعظيمٍ لهم واحترامٍ في هذا؟!

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وعن ابن عباسٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا **قال: «لعن رسولُ الله** ﷺ **زائرات القبور، والمتخذين عليها المساجد والسرج»، رواه أهل السنن).**

ش: قوله: (لعن رسول الله ﷺ **زائرات القبور)** أي: من النساء، وهذا يدل على تحريم زيارة القبور عليهن، كما هو مذهب أحمد وطائفةٍ.

وقيل في تعليل ذلك: «إنه يخرجها إلى الجزع والندب والنياحة، والافتتان بها وبصوتها، وتأذي الميت ببكائها، كما في حديثٍ آخر: «فإنكن تفتن الحي، وتؤذين الميت» وإذا كان زيارة النساء مظنةً وسبباً للأمور المحرمة في حقهن وحق الرجال، وتقدير ذلك غير مضبوطٍ؛ لأنه لا يمكن حد المقدار الذي لا يفضي إلى ذلك، ولا التمييز بين نوعٍ ونوعٍ.

ومن أصول الشريعة أن الحكمة إذا كانت خفيةً أو منتشرةً علق الحكم بمظنتها، فتحرم سدا للذريعة، كما حرم النظر إلى الزينة الباطنة لما في ذلك من الفتنة، وكما حرمت الخلوة بالأجنبية، وليس في زيارتها من المصلحة ما يعارض هذه المفسدة، لأنه ليس في زيارتها إلا دعاؤها للميت أو اعتبارها به، وذلك ممكنٌ في بيتها».

وقد روى الإمام أحمد وابن ماجه والحاكم عن حسان بن ثابتٍ مرفوعاً: «لعن الله زوارات القبور».

وعـن أبي هـريـرة أن رسول الله ﷺ: «**لعـن زوارات القـبـور**» رواه أحمد، وابن ماجه، والترمذي، وصححه، وضعفه عبد الحق، وحسنة ابن القطان.

ولا يعارض هذا حديث: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها» رواه مسلمٌ وغيره. لأن هذا إن سلم دخول النساء فيه، فهو عام والأول خاص، والخاص مقدمٌ عليه، وأيضاً ففي دخول النساء في خطاب الذكور خلافٌ عند الأصوليين.

قوله: (والمتخذين عليها المساجد) تقدم في الباب قبله شرحه وتعليله.

قوله: (والسرج) هذا دليلٌ على تحريم اتـخاذ السرج على القبور. قال أبو محمدٍ المقدسي: «لو أبيح اتـخاذ السرج عليها لم يلعن من فعله، لأن فيه تضييعاً للمال في غير فائدةٍ، وإفراطاً في تعظيم القبور أشبه تعظيم الأصنام».

وقال ابن القيم: «اتـخاذها مساجد وإيقاد السرج عليها من الكبائر».

ووجه إيراد المصنف هذا الحديث في هذا الباب دون الذي قبله؛ هو أنه لعن المتخذين عليها المساجد والسرج، وقرن بينهما، فهما قرينان في اللعنة، فدل ذلك على أنه ليس المنع من اتـخاذ المساجد عليها لأجل النجاسة، بل لأجل نجاسة الشرك، ولذلك قرن بينه وبين الإسراج عليها، وليس النهي عن الإسراج لأجل النجاسة، فكذلك البناء.

قوله: (رواه أهل «السنن») يعني هنا أبا داود، والترمذي، وابن ماجه فقط، ولم يروه النسائي.

باب ما جاء في حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد، وسده كل طريقٍ يوصل إلى الشرك

الجناب: هو الجانب. واعلم أن في الأبواب المتقدمة شيئاً من حمايته ﷺ لجناب التوحيد، ولكن أراد المصنف هنا بيان حمايته الخاصة، ولقد بالغ ﷺ، وحذر وأنذر، وأبدا وأعاد، وخص وعم في حماية الحنيفية السمحة التي بعثه الله بها، فهي حنيفيةٌ في التوحيد، سمحةٌ في العمل، كما قال بعض العلماء: «هي أشد الشرائع في التوحيد والإبعاد عن الشرك، وأسمح الشرائع في العمل».

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وقوله تعالى:** ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ **الآية).**

ش: قوله: (﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾) هذا خطابٌ من الله تعالى للعرب في قول الجمهور، وهذا على جهة تعديده نعمه عليهم، إذ جاءهم بلسانهم، وبما يفهمونه من الأغراض والفصاحة، وشرفوا به أبد الآبدين.

وقوله: (﴿رَسُولٌ﴾) أي: رسولٌ عظيمٌ أرسله الله إليكم ﴿مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾، أي: ترجعون معه إلى نفسٍ واحدةٍ، لأنه وأنتم من أبٍ قريبٍ، كما قال تعالى عن إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أنه قال: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ وذلك أقرب وأسرع إلى فهم الحجة، وأبعد من المحك واللجاجةِ، وهذا يقتضي مدحاً لنسب النبي ﷺ، وأنه من صميم العرب.

قال جعفر بن محمدٍ في قوله: ﴿من أنفسكم﴾ قال: «لم يصبه شيءٌ من ولادة الجاهلية».

وقوله: (﴿عَزِيزٌ عَلَيۡهِ﴾) أي: شديدٌ عليه جدا، ﴿مَا عَنِتُّمۡ﴾، أي: عنتكم، وهو لحاق الأذى الذي يضيق به الصدر، ولا يهتدي للمخرج، وهي هنا لفظٌ عام أي: ما شق عليكم من كفرٍ وضلالٍ وقتلٍ وأسارٍ وامتحانٍ بسبب الحق. و«ما» مصدريةٌ وهي مبتدأ، و«عزيزٌ» خبرٌ مقدمٌ، ويجوز أن يكون «ما عنتم» فاعلاً بـ«عزيز» و«عزيزٌ» صفةٌ للرسول، وهذا أصوب.

وقوله: (﴿حَرِيصٌ عَلَيۡكُم﴾) أي: بليغ الحرص عليكم، أي: على نفعكم وإيمانكم وهداكم، والحرص: شدة طلب الشيء على الاجتهاد فيه.

وروى الطبراني بإسنادٍ جيدٍ عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: تركنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وما طائرٌ يقلب جناحيه في الهواء إلا وهو يذكر لنا منه علماً، قال: وقال: «ما بقي شيءٌ يقرب من الجنة ويباعد من النار إلا وقد بينته لكم» .

وروى مسلمٌ في «صحيحه» عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مثلي كمثل رجلٍ استوقد نارًا فلما أضاءت ما حولها جعل الفراش وهذه الدواب التي في النار يقعن فيها، وجعل يحجزهن ويغلبنه فيتقحمن فيها قال: فذلك مثلي ومثلكم، أنا آخذٌ بحجزكم عن النار؛ هلم عن النار، هلم عن النار، فتغلبونني وتقحمون فيها».

وقوله: (﴿بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾) أي: لا بغيرهم، كما يفيده تقديم الجار (﴿رَءُوفٞ﴾)، أي: بليغ الشفقة. قال أبو عبيدة: «الرأفة أرق من الرحمة» (﴿رَّحِيمٞ﴾) أي: بليغ الرحمة، كما هو اللائق بشريف منصبه، وعظيم خُلُقِهِ.

فتأمل هذه الآية وما فيها من أوصافه الكريمة ومحاسنه الجمة التي تقتضي أن ينصح لأمته، ويبلغ البلاغ المبين، ويسد الطرق الموصلة إلى الشرك، ويحمي جناب التوحيد غاية الحماية، ويبالغ أشد المبالغة في ذلك لئلا تقع الأمة في الشرك، وأعظم ذلك الفتنة بالقبور، فإن الغلو فيها هو الذي جر الناس في قديم الزمان وحديثه إلى الشرك، لا جرم فعل النبي ﷺ ذلك، وحمى جناب التوحيد حتى في قبره الذي هو أشرف القبور، حتى نهى عن جعله عيداً، ودعا الله أن لا يجعله وثناً يعبد.

وفي الآية مسائل:

منها: التنبيه على هذه النعمة العظيمة، وهي إرسال الرسول ﷺ فينا، كما قال تعالى: ﴿ لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾.

ومنها: كونه مِنَّا؛ نعمةٌ أخرى عظيمةٌ.

ومنها: كونه بهذه الصفات نعمٌ متعددةٌ.

ومنها: مدح نسبه ﷺ، فهو أشرف العرب بيتاً ونسباً.

ومنها: رأفته بالمؤمنين.

ومنها: غلظته على الكفار والمنافقين.

قال المصنف رحمه الله: **(عن أبي هريرة** رضي الله عنه **قال: قال رسول الله** ﷺ: **«لا تجعلوا بيوتكم قبورًا، ولا تجعلوا قبري عيدًا، وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم». رواه أبو داود بإسنادٍ حسنٍ، رواته ثقاتٌ)**.

ش:قوله: (لا تجعلوا بيوتكم قبورًا) قال شيخ الإسلام- نور الله ضريحه-: «أي: لا تعطلوها من الصلاة فيها والدعاء والقراءة فتكون بمنزلة القبور، فأمر بتحري العبادة في البيوت، ونهى عن تحريها عند القبور، عكس ما يفعله المشركون من النصارى، ومن تشبه بهم.

وفي «الصحيحين» عن ابن عمر مرفوعاً: «اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم، ولا تتخذوها قبورًا».

وفي «صحيح مسلم» عن ابن عمر مرفوعاً: «لا تجعلوا بيوتكم مقابر، فإن الشيطان يفر من البيت الذي يسمع سورة البقرة تقرأ فيه»».

وفيه أن الصلاة في المقبرة لا تجوز، وأن التطوع في البيت أفضل منه في المسجد، وفي حديث أبي هريرة - الذي ذكرنا -: كراهة القراءة في المقابر، وكل هذا إبعادٌ لأمته عن الشرك.

قوله: (ولا تجعلوا قبري عيدًا) قال شيخ الإسلام: «العيد اسمٌ لما يعود من الاجتماع العام على وجهٍ معتادٍ، عائداً إما بعود السنة أو بعود الأسبوع أو الشهر ونحو ذلك». وتقدم ذلك.

وقال ابن القيم رحمه الله: «العيد ما يعتاد مجيئه وقصده من زمانٍ أو مكانٍ، مأخوذٌ من المعاودة والاعتياد، فإن كان اسماً للمكان فهو المكان الذي يقصد فيه الاجتماع، وانتيابه للعبادة أو لغيرها، كما أن المسجد الحرام ومنًى ومزدلفة وعرفة والمشاعر جعلها الله عيداً للحنفاء ومثابةً، كما جعل أيام التعبد فيها عيداً، وكان للمشركين أعيادٌ زمانيةٌ، فلما جاء الله بالإسلام أبطلها، وعوض الحنفاء منها عيد الفطر وعيد النحر وأيام

منًى، كما عوضهم عن أعياد المشركين المكانية بالكعبة ومنًى ومزدلفة وعرفة والمشاعر».

وقال غيره: «هذا أمرٌ بملازمة قبره، والعكوف عنده، واعتياد قصده وانتيابه، ونهيٌ أن يجعل كالعيد الذي إنما يكون في العام مرةً أو مرتين، فكأنه قال: لا تجعلوه كالعيد الذي يكون من الحول إلى الحول، واقصدوه كل ساعةٍ وكل وقتٍ».

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا مراغمةٌ ومحادةٌ ومناقضةٌ لما قصده الرسول ﷺ، وقلبٌ للحقائق، ونسبة الرسول ﷺ إلى التلبيس والتدليس بعد التناقض، فقاتل الله أهل الباطل أنى يؤفكون، ولا ريب أن من أمر الناس باعتياد أمرٍ، وملازمته، وكثرة انتيابه بقوله: «**لا تجعلوه عيداً**»؛ فهو إلى التلبيس وضد البيان أقرب منه إلى الدلالة والبيان، وهكذا غيرت أديان الرسل، ولولا أن الله أقام لدينه الأنصار والأعوان الذابين عنه؛ لجرى عليه ما جرى على الأديان قبله، ولو أراد رسول الله ﷺ ما قاله هؤلاء الضلال لم ينه عن اتخاذ قبور الأنبياء مساجد، ويلعن فاعل ذلك، فإنه إذا لعن من اتخذها مساجد يعبد الله فيها؛ فكيف يأمر بملازمتها والعكوف عندها وأن يعتاد قصدها وانتيابها، ولا تجعل كالعيد الذي يجيء من الحول إلى الحول؟!

وكيف يسأل ربه أن لا يجعل قبره وثناً يعبد؟! وكيف يقول أعلم الخلق بذلك: «**ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكن خشي أن يتخذ مسجداً**»؟! وكيف يقول: «**ولا تجعلوا قبري عيدًا، وصلوا عليَّ حيثما كنتم، فإن صلاتكم تبلغني**»؟!

وكيف لم يفهم أصحابه وأهل بيته من ذلك ما فهمه هؤلاء الضلال الذين جمعوا بين الشرك والتحريف؟! وهذا أفضل التابعين من أهل بيته علي بن الحسين ﵄، نهى ذلك الرجل أن يتحرى الدعاء عند قبره ﷺ، واستدل بالحديث، وهو الذي رواه وسمعه من أبيه الحسين عن جده علي ﵃، وهو أعلم بمعناه من هؤلاء الضلال، وكذلك ابن عمه الحسن بن الحسن شيخ أهل بيته؛ كره أن يقصد الرجل القبر إذا لم يكن يريد المسجد، ورأى أن ذلك من اتخاذه عيداً. انتهى.

قلت: وكيف يريد النبي ﷺ هذا المعنى ويعبر عنه بهذا الكلام، مع أنه أفصح الخلق وأنصحهم، وكان يمكنه أن يقول: أكثروا زيارة قبري، أو اجعلوه عيداً تعتادون المجيء إليه والعبادة عنده؟! فظهر بطلان هذا القول.

إذا تبين ذلك؛ فمعنى الحديث: نهيه عن زيارة قبره على وجهٍ مخصوصٍ، واجتماعٍ معهودٍ كالعيد الذي يكون على وجهٍ مخصوصٍ، في زمانٍ مخصوصٍ، وذلك يدل على المنع في جميع القبور وغيرها، لأن قبر رسول الله ﷺ أفضل قبرٍ على وجه الأرض، وقد نهى عن اتخاذه عيداً؛ فقبر غيره أولى بالنهي كائناً من كان.

قال المصنف: وفيه النهي عن الإكثار من الزيارة.

قوله: (**وصلوا عليَّ فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم**) قال شيخ الإسلام: «يشير بذلك إلى أن ما ينالني منكم من الصلاة والسلام يحصل مع قربكم من قبري وبعدكم، فلا حاجة بكم إلى اتخاذه عيداً». انتهى.

وقد روى أبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً: «**ما من أحدٍ يسلم عليَّ إلا رد الله عليَّ روحي حتى أرد عليه السلام**».

وعن أوس بن أوسٍ مرفوعاً: «**أكثروا من الصلاة عليَّ يوم الجمعة وليلة الجمعة فإن صلاتكم معروضةٌ عليَّ**»، قالوا: يا رسول الله، كيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت؟ قال: «**إن الله حرم على الأرض أن تأكل لحوم الأنبياء**»، رواه أبوداود، والنسائي، وابن ماجه.

فهذه الأحاديث وغيرها تدل على أن صلاتنا عليه تبلغه سواءٌ كنا عند قبره أو لم نكن، فلا مزية لمن سلم عليه أو صلى عليه عند قبره، كما قال الحسن بن الحسن: «ما أنتم ومن بالأندلس إلا سواءٌ».

وأما حديث: «**من صلى عليَّ عند قبري سمعته، ومن صلى عليَّ نائيًا بُلِّغْته**» فرواه البيهقي وغيره من حديث العلاء بن عمرٍو الحنفي: حدثنا أبو عبد الرحمن عن الأعمش عن أبي صالحٍ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فذكره، قال البيهقي: أبو عبد الرحمن هذا؛ هو محمد بن مروان السدي فيما أرى، وفيه نظرٌ.

قلت: محمد بن مروان السدي الصغير: قال فيه يحيى بن معينٍ: ليس بثقةٍ، وقال الجوزجاني: ذاهب الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وكذلك قال أبو حاتمٍ الرازي والأزدي، وقال صالح بن محمدٍ: كان يضع الحديث.

على أن معناه صحيحٌ معلومٌ من أحاديث أخر، كإخباره بسماع الموتى لسلام من يسلم عليهم إذا مَرَّ على قبورهم.

فإن قيل: إذا سمع سلام المسلِّم عليه عند قبره حصلت المزية بسماعه. قيل: هذا لو حصل الوصول إلى قبره، أما وقد منع الناس من الوصول إليه بثلاثة الجدران، فلا تحصل مزيةٌ، فسواءٌ سلم عليه عند قبره أو في مسجده إذا دخله، أو في أقصى المشرق والمغرب، فالكل يبلغه، كما وردت به الأحاديث، وليس في شيءٍ منها أنه يسمع صوت المصلي والمسلِّم بنفسه، إنما فيها أن ذلك يعرض عليه ويبلغه ﷺ، ومعلومٌ أنه أراد بذلك الصلاة والسلام الذي أمر الله به، سواءٌ صلي عليه في مسجده أو في مدينته أو مكانٍ آخر، فعلم أن ما أمر الله به من ذلك فإنه يبلغه، وأما من سلم عليه عند قبره فإنه يرد عليه وذلك كالسلام على سائر المؤمنين ليس هو من خصائصه، ولكن لا يوصل إلى قبره ﷺ.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وعن علي بن الحسين: أنه رأى رجلاً يجيء إلى فرجةٍ كانت عند قبر النبي ﷺ، فيدخل فيها، فيدعو، فنهاه، وقال: ألا أحدثك حديثاً سمعته من أبي عن جدي عن رسول الله ﷺ قال: «لا تتخذوا قبري عيدًا، ولا بيوتكم قبورًا، فإن تسليمكم يبلغني أين كنتم»، رواه في المختارة).**

ش: هذان الحديثان جيدان، حسنا الإسنادين؛ أما الحديث الأول فرواه أبو داود وغيره من حديث عبد الله بن نافعٍ الصائغ قال: أخبرني ابن أبي ذئبٍ عن سعيدٍ المقبري عن أبي هريرة، فذكره، ورواته ثقاتٌ مشاهير، لكن عبد الله بن نافعٍ فيه لينٌ لا يمنع الاحتجاج به، قال ابن معينٍ: «هو ثقةٌ»، وقال أبو زرعة: «لا بأس به»، وقال أبو حاتمٍ الرازي: «ليس بالحافظ، تعرف وتنكر».

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومثال هذا قد يخاف أن يغلط أحياناً، فإذا كان لحديثه شواهد علم أنه محفوظٌ، وهذا له شواهد متعددةٌ»، وقال الحافظ ابن عبد الهادي: «هو حديثٌ حسنٌ جيد الإسناد، وله شواهد كثيرةٌ يرتقى بها إلى درجة الصحة».

وأما الحديث الثاني فرواه أبو يعلى والقاضي إسماعيل، والحافظ الضياء في «المختارة».

قال أبو يعلى: حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا زيد بن الحباب ثنا جعفر بن إبراهيم من ولد ذي الجناحين ثنا علي بن عمر عن أبيه عن علي بن حسينٍ فذكره.

وعلي بن عمر: هو علي بن عمر بن علي بن الحسين.

قال شيخ الإسلام: «فانظر كيف هذه السنة؟ كيف مخرجها؟ من أهل المدينة وأهل البيت الذين لهم من رسول الله ﷺ قرب النسب وقرب الدار، لأنهم إلى ذلك أحوج من غيرهم، فكانوا له أضبط».

قلت: وللحديثين شواهد؛ منها: ما رواه ابن أبي شيبة: حدثنا أبو خالدٍ الأحمر عن ابن عجلانٍ عن سهيلٍ عن حسن بن حسنٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تتخذوا قبري عيدًا، ولا بيوتكم قبورًا، وصلوا علي حيث ما كنتم، فإن صلاتكم تبلغني**».

وقال سعيد بن منصورٍ: حدثنا عبد العزيز بن محمدٍ أخبرني سهيل بن أبي سهيلٍ قال: رآني الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالبٍ عند القبر فناداني - وهو في بيت فاطمة يتعشى - فقال: هلم إلى العشاء. فقلت: لا أريده. فقال: ما لي رأيتك عند القبر؟ فقلت: سلمت على النبي ﷺ، فقال: «إذا دخلت المسجد فسلم، ثم قال: إن الرسول ﷺ قال: «**لا تتخذوا بيتي عيدًا، ولا تتخذوا بيوتكم مقابر، وصلوا علي، فإن صلاتكم تبلغني حيث ما كنتم، لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**» ما أنتم ومن بالأندلس إلا سواءٌ».

رواه القاضي إسماعيل في كتاب «فضل الصلاة على النبي ﷺ» ولم يذكر «ما أنتم ومن بالأندلس إلا سواءٌ».

وقال سعيدٌ – أيضاً –: حدثنا حبان بن علي ثنا محمد بن عجلانٍ عن أبي سعيدٍ مولى المهري قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تتخذوا بيتي عيدًا، ولا بيوتكم قبورًا، وصلوا علي، فإن صلاتكم تبلغني**».

قال شيخ الإسلام: «فهذان المرسلان من هذين الوجهين المختلفين يدلان على ثبوت الحديث، لا سيما وقد احتج به من أرسله، وذلك يقتضي ثبوته عنده هذا لو لم يرو من وجوهٍ مسندةٍ غير هذين، فكيف وقد تقدم مسنداً» .

قوله: (عن علي بن الحسين) أي: ابن علي بن أبي طالبٍ المعروف بـ«زين العابدين» رضي الله عنه، أفضل التابعين من أهل بيته، وأعلمهم.

قال الزهري: «ما رأيت قرشيا أفضل منه». مات سنة ثلاثٍ وتسعين على الصحيح.

وأبوه الحسين سبط النبي ﷺ وريحانته، حفظ عن النبي ﷺ، واستشهد يوم عاشوراء سنة إحدى وستين، وله ست وخمسون سنةً.

قوله: (إنه رأى رجلاً يجيء إلى فرجةٍ) – هو بضم الفاء، وسكون الراء: واحدة الفرج– وهي الكوة في الجدار، والخوخة، ونحوهما.

قوله: (فيدخل فيها، فيدعو فنهاه...) إلى آخر الحديث: هذا يدل على النهي عن قصد القبور والمشاهد لأجل الدعاء والصلاة عندها كما تقدم بعض ذلك، لأن ذلك من اتخاذها عيداً، كما فهمه علي بن الحسين من الحديث، فنهى ذلك الرجل عن المجيء إلى قبر النبي ﷺ للدعاء عنده، فكيف بقبر غيره؟

ويدل -أيضاً- على أن قصد الرجل القبر لأجل السلام إذا لم يكن يريد المسجد من اتخاذه عيداً المنهي عنه. ولهذا لما رأى الحسن بن الحسن سهيلاً عند القبر نهاه عن ذلك، وذكر له الحديث مستدلاً به، وأمره بالسلام عليه عند دخول المسجد.

قال شيخ الإسلام: «ما علمت أحداً - أي: من علماء السلف - رخص فيه، لأن ذلك نوعٌ من اتخاذه عيداً، ويدل - أيضاً - على أن قصد القبر للسلام إذا دخل المسجد ليصلي منهي عنه؛ لأن ذلك من اتخاذه عيداً، وكره مالكٌ لأهل المدينة كلما دخل إنسانٌ المسجد أن يأتي قبر النبي ﷺ، لأن السلف لم يكونوا يفعلون ذلك. قال: «ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها»، بل كان الصحابة والتابعون يأتون إلى مسجده ﷺ فيصلون خلف أبي بكرٍ وعمر وعثمان وعلي ﷺ، ثم إذا قضوا الصلاة قعدوا، أو خرجوا، ولم يكونوا يأتون القبر للسلام لعلمهم بأن الصلاة والسلام عليه في الصلاة أكمل وأفضل.

وأما دخولهم عند قبره للصلاة والسلام عليه هناك، أو للصلاة والدعاء فلم يشرعه لهم بل نهاهم بقوله: «**لا تتخذوا قبري عيدًا، وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني**» فبيَّن أن الصلاة تصل إليه من بعدٍ وكذلك السلام.

ولعن من اتخذ قبور الأنبياء مساجد، وكانت الحجرة في زمانهم يدخل إليها من الباب إذ كانت عائشة فيها، وبعد ذلك، إلى أن بني الحائط الآخر. وهم مع ذلك التمكن من الوصول إلى قبره لا يدخلون إليه؛ لا لسلامٍ، ولا لصلاةٍ، ولا لدعاءٍ لأنفسهم ولا لغيرهم، ولا لسؤالٍ عن حديثٍ أو علمٍ، ولا كان الشيطان يطمع فيهم حتى يسمعهم كلاماً أو سلاماً فيظنون أنه هو كلمهم وأفتاهم، وبين لهم الأحاديث، أو أنه قد رد عليهم السلام بصوتٍ يسمع من خارجٍ، كما طمع الشيطان في غيرهم، فأضلهم عند قبره وقبر غيره، حتى ظنوا أن

صاحب القبر يأمرهم، وينهاهم، ويفتيهم، ويحدثهم في الظاهر، وأنه يخرج من القبر، ويرونه خارجاً من القبر، ويظنون أن نفس أبدان الموتى خرجت تكلمهم، وأن روح الميت تجسدت لهم، فرأوها كما رآهم النبي ﷺ ليلة المعراج.

والمقصود أن الصحابة ما كانوا يعتادون الصلاة والسلام عليه عند قبره، كما يفعله من بعدهم من الخلوف، وإنما كان بعضهم يأتي من خارجٍ فيسلم عليه إذا قدم من سفرٍ، كما كان ابن عمر رضي الله عنهما يفعل.

قال عبيد الله بن عمر عن نافعٍ: كان ابن عمر إذا قدم من سفرٍ أتى قبر النبي ﷺ فقال: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكرٍ، السلام عليك يا أبتاه، ثم ينصرف.

قال عبيدالله: ما نعلم أحداً من أصحاب النبي ﷺ فعل ذلك إلا ابن عمر.

وهذا يدل على أنه لا يقف عند القبر للدعاء إذا سلم كما يفعله كثيرٌ.

قال شيخ الإسلام: «إن ذلك لم ينقل عن أحدٍ من الصحابة، فكان بدعةً محضةً، وفي «المبسوط» قال مالكٌ: «لا أرى أن يقف عند قبر النبي ﷺ ولكن يسلم ويمضي».

والحكاية - التي رواها القاضي عياضٌ بإسناده عن مالكٍ في قصته مع المنصور وأنه قال لمالكٍ: يا أبا عبد الله، أستقبل القبلة وأدعو أم أستقبل رسول الله ﷺ؟ فقال: «ولِـمَ تَصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم إلى الله يوم القيامة، بل استقبله واستشفع به يشفعه الله فيك» - ضعيفةٌ، أو موضوعةٌ لأن في إسنادها من يتهم: كمحمد بن حميدٍ، ومن تجهل حاله.

ونص أحمد أنه يستقبل القبلة، ويجعل الحجرة عن يساره لئلا يستدبره، وذلك بعد تحيته والسلام عليه، فظاهر هذا أنه يقف للدعاء بعد السلام، وذكر أصحاب مالكٍ أنه يدعو مستقبلاً القبلة؛ يوليه ظهره.

وبالجملة فقد اتفق الأئمة على أنه إذا دعا لا يستقبل القبر، وتنازعوا هل يستقبله عند السلام عليه أم لا؟

ومن الحجة في ذلك ما روى ابن زَبالَة - وهو واهٍ- في «أخبار المدينة» عن عمر بن هارون، عن سلمة ابن وردان - وهما ساقطان - قال: «رأيت أنس بن مالكٍ يسلم على النبي ﷺ، ثم يسند ظهره إلى جدار القبر، ثم يدعو».

وفي الحديث دليلٌ على منع شد الرحال إلى قبره ﷺ، وإلى غيره من القبور والمشاهد، لأن ذلك من اتخاذها أعياداً، بل من أعظم أسباب الإشراك بأصحابها، كما وقع من عباد القبور الذين يشدون إليها الرحال، وينفقون في ذلك الكثير من الأموال، وليس لهم مقصودٌ إلا مجرد الزيارة للقبور تبركاً بتلك القباب والجدران، فوقعوا في الشرك.

وهذه هي المسألة التي أفتى فيها شيخ الإسلام أعني من سافر لمجرد زيارة قبور الأنبياء والصالحين، ومشاهدهم، ونقل فيها اختلاف العلماء في الإباحة والمنع، فمن مبيحٍ لذلك؛ كأبي حامدٍ الغزالي، وأبي محمدٍ المقدسي، ومن مانعٍ لذلك؛ كابن بطة، وابن عقيلٍ، وأبي محمدٍ الجويني، والقاضي عياضٍ، وهو قول الجمهور؛ نص عليه مالكٌ، ولم يخالفه أحدٌ من الأئمة وهو الصواب، فقام عليه بعض المعاصرين له كالسبكي ونحوه، فنسبه إلى إنكار الزيارة مطلقاً، وهو لم ينكر منها إلا ما كان بشد رحلٍ، كما أنكره جمهور العلماء قبله أو الزيارة التي يكون فيها دعاء الأموات والاستغاثة بهم في الملمات، مع ما ينضم إلى ذلك من أنواع المنكرات.

ومما يدل على النهي عن شد الرحال إلى القبور ونحوها: ما أخرجاه في «الصحيحين» عن أبي سعيدٍ عن النبي ﷺ قال: «**لا تُشَدُّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى**» فدخل في ذلك شدها لزيارة القبور والمشاهد، فإما أن يكون نهياً، وإما أن يكون نفياً للاستحباب، وقد جاء في روايةٍ في «الصحيح» بصيغة النهي صريحاً، فتعين أن يكون للنهي.

ولهذا فهم منه الصحابة المنع، كما في «الموطإ» و«السنن» عن بصرة بن أبي بصرة الغفاري: أنه قال لأبي هريرة وقد أقبل من الطور: لو أدركتك قبل أن تخرج إليه لما خرجت، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى**».

وروى الإمام أحمد وعمر بن شبة في «أخبار المدينة» بإسنادٍ جيدٍ عن قَزَعَة، قال: أتيت ابن عمر فقلت: إني أريد الطور، فقال: «إنما تشد الرحال إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام، ومسجد المدينة، والمسجد الأقصى فدع عنك الطور فلا تأته».

وروى أحمد وعمر بن شبة – أيضاً – عن شهر بن حوشب. قال: سمعت أبا سعيد وذكر عنده الصلاة في الطور. فقال: قال رسول الله ﷺ: «**لا ينبغي للمطي أن تشد رحالها إلى مسجدٍ يبتغى فيه الصلاة غير المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى**»، فأبو سعيدٍ جعل الطور مما نهي عن شد الرحال إليه، مع أن اللفظ الذي ذكره إنما فيه النهي عن شدها إلى المساجد، فدل على أنه علم أن غير المساجد أولى بالنهي، والطور إنما يسافر من يسافر إليه لفضيلة البقعة، وأن الله تعالى سماه الوادي المقدس والبقعة المباركة، وكلَّم الله موسى هناك.

وهذا ظاهرٌ لا يخفى على أحدٍ ممن يقول بفحوى الخطاب وتنبيهه، وهم الجمهور؛ الأئمة الأربعة وأتباعهم، ولهذا لم يوجبوا على من نذر أن يسافر إلى أثر نبي من الأنبياء؛ قبورهم أو غير قبورهم الوفاء بذلك، بل لو سافر إلى مسجد قباءٍ من بلدٍ بعيدٍ لم يكن هذا مشروعاً باتفاق الأئمة الأربعة، مع أن النبي ﷺ كان يأتيه كل سبتٍ راكباً وماشياً، وإن كان في وجوب الوفاء بنذر إتيانه خلافٌ، والجمهور على أنه لا يجب.

وقد صرح مالكٌ وغيره بأن من نذر السفر إلى المدينة النبوية إن كان مقصوده الصلاة في مسجد النبي ﷺ، أوفى بنذره، وإن كان مقصوده مجرد زيارة القبر من غير صلاةٍ في المسجد لم يف بنذره. قال: لأن النبي ﷺ، قال: «**لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد**» ذكره إسماعيل بن إسحاق في «المبسوط» ومعناه في «المدونة» و«الجَلَّاب» وغيرهما من كتب أصحاب مالكٍ.

وبالجملة فقد تنازع العلماء في جواز شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة، فالجمهور على المنع، وطائفةٌ من المتأخرين على الجواز، فاستحباب شد الرحال إلى القبور والمشاهد، والتقرب به إلى الله - كما ظنه السبكي وغيره -؛ قولٌ مبتدعٌ مخالفٌ للإجماع قبله، والأحاديث التي احتج بها كحديث: «**من زارني بعد وفاتي فكأنما زارني في حياتي**» ونحوها لا يصح منها شيءٌ عن رسول الله ﷺ، ولا عن أحدٍ من أصحابه ألبتة، بل هي ما بين ضعيفٍ وموضوعٍ، أو كلها موضوعة كما قد بين عللها شيخ الإسلام وغيره، وكثيرٌ

منها لا يدل على محل النزاع إذ ليس فيه إلا مطلق الزيارة. وذلك لا ينكره شيخ الإسلام ولا غيره من العلماء، لأنه محمولٌ على الزيارة الشرعية الجارية على وفق مراد الرسول ﷺ، وهي التي لا يكون فيها شركٌ ولا شد رحلٍ إلى قبرٍ، وبتقدير ثبوتها لا تدل على شد الرحال إلى قبر غيره، والسبكي أجاز ذلك في سائر القبور فخالف الأحاديث وخرق الإجماع، والله أعلم.

قال المصنف: وفيه أنه ﷺ في البرزخ تعرض عليه أعمال أمته في الصلاة والسلام.

قوله: (رواه في «المختارة») المختارة: كتابٌ جمع فيه مؤلفه الأحاديث الجياد الزائدة على «الصحيحين» ومؤلفه هو: أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي، الحافظ ضياء الدين الحنبلي، أحد الأعلام وحفاظ الحديث. قال الذهبي: «أفنى عمره في هذا الشأن مع الدين المتين والورع والفضيلة التامة والثقة والإتقان، انتفع الناس بتصانيفه والمحدثون بكتبه فالله يرحمه ويرضى عنه».

وقال شيخ الإسلام: «تصحيحه في «مختارته» خيرٌ من تصحيح الحاكم بلا ريبٍ». مات سنة ثلاثٍ وأربعين وستمائةٍ.

باب ما جاء أن بعض هذه الأمة يعبد الأوثان

أراد المصنف بهذه الترجمة الرد على عباد القبور، الذين يفعلون الشرك ويقولون: إنه لا يقع في هذه الأمة المحمدية وهم يقولون: لا إله إلا الله محمدٌ رسول الله. فبين في هذا الباب من كلام الله وكلام رسوله ﷺ، ما يدل على وقوع الشرك في هذه الأمة ورجوع كثيرٍ منها إلى عبادة الأوثان، وإن كانت طائفةٌ منها لا تزال على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله تبارك وتعالى.

قال المصنف رحمه الله: **(وقوله تعالى:** ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾**).**

ش: يقول تعالى لنبيه ﷺ: «﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا﴾» أي: أعطوا نصيباً أي: حظًّا ﴿مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾، روى الإمام أحمد عن ابن عباسٍ قال: لما قدم كعب بن الأشرف مكة قالت قريشٌ: ألا ترى إلى هذا الصنبور المنبتر من قومه، يزعم أنه خيرٌ منا ونحن أهل الحجيج، وأهل السدانة وأهل السقاية قال: أنتم خيرٌ، قال: فنزلت فيهم: ﴿إن شانئك هو الأبتر﴾، ونزل: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ إلى ﴿نَصِيرًا﴾.

وروى ابن أبي حاتمٍ عن عكرمة قال: جاء حيي بن أخطب وكعب بن الأشرف إلى أهل مكة فقالوا لهم: أنتم أهل الكتاب، وأهل العلم؛ فأخبرونا عنا وعن محمدٍ. فقالوا: ما أنتم وما محمدٌ؟ فقالوا: نحن نصل الأرحام، وننحر الكوماء، ونسقي الماء على اللبن، ونفك العناة، ونسقي الحجيج، ومحمدٌ صنبورٌ، قطع أرحامنا، واتبعه سراق الحجيج من غفارٍ، فنحن خيرٌ أم هو؟ فقالوا: أنتم خيرٌ وأهدى سبيلاً، فأنزل الله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا﴾.

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «الجبت: السحر، والطاغوت: الشيطان»، وكذلك قال ابن عباسٍ، وأبو العالية، ومجاهدٌ، والحسن وغيرهم، وعن ابن عباسٍ وعكرمة وأبي مالكٍ: «الجبت: الشيطان» زاد ابن عباسٍ: «بالحبشية».

وعن ابن عباسٍ- أيضاً -: «الجبت: الشرك»، وعنه: «الجبت: الأصنام»، وعنه: «الجبت: حيي بن أخطب». وعن الشعبي: «الجبت: الكاهن». وعن مجاهدٍ: «الجبت: كعب بن الأشرف».

قلت: الظاهر أنه يعم ذلك كله، كما قال الجوهري: «الجبت: كلمةٌ تقع على الصنم والكاهن والساحر ونحو ذلك. وفي الحديث: «الطيرة والعيافة والطرق من الجبت» قال: وهذا ليس من محض العربية لاجتماع الجيم والباء في حرفٍ واحدٍ من غير حرفٍ ذولقي.

قال المصنف: وفيه معرفة الإيمان بالجبت والطاغوت في هذا الموضع، هل هو اعتقاد قلبٍ، أو هو موافقة أصحابها مع بغضها ومعرفة بطلانها؟

وأما الطاغوت فتقدم الكلام عليه في أول الكتاب.

قال المصنف رحمه الله: (وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾**).**

ش:يقول تعالى لنبيه محمدٍ ﷺ: قل يا محمد لهؤلاء الذين اتخذوا دينكم هزواً ولعباً من أهل الكتاب، الطاعنين في دينكم – الذي هو توحيد الله وإفراده بالعبادة دون ما سواه –: ﴿هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ أي: هل أخبركم بشر جزاءٍ عند الله يوم القيامة مما تظنونه بنا: هم أنتم أيها المتصفون بهذه الصفات المذمومة المفسرة بقوله: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾، أي: أبعده وطرده من رحمته، ﴿وَغَضِبَ عَلَيۡهِ﴾، أي: غضباً لا يرضى بعده، ﴿وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ وَٱلۡخَنَازِيرَ﴾، أي: مسخ منهم الذين عصوا أمره، فجعلهم قردةً وخنازير، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ عَلِمۡتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعۡتَدَوۡاْ مِنكُمۡ فِي ٱلسَّبۡتِ فَقُلۡنَا لَهُمۡ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾، وذلك أن الله تعالى أخذ عليهم تعظيم السبت، والقيام بأمره، وترك الاصطياد فيه، وكانت الحيتان لا تأتيهم إلا يوم السبت، فتحيلوا على اصطيادها فيه بما وضعوه لها من الشصوص والحبائل والبرك قبل يوم السبت، فلما جاءت الحيتان يوم السبت على عادتها؛ نشبت بتلك الحبائل فلم تخلص منها يومها ذلك، فلما كان الليل أخذوها بعد انقضاء السبت، فلما فعلوا ذلك مسخهم الله تعالى إلى صورة القردة، وهي أشبه شيءٍ بالأناسي في الشكل الظاهر وليست بإنسانٍ حقيقةً، فكذلك أعمال هؤلاء وحيلتهم كانت مشابهةً للحق في الظاهر ومخالفةً له في الباطن، فكان جزاؤهم من جنس عملهم، قال العوفي عن ابن عباسٍ في قوله: ﴿فَقُلۡنَا لَهُمۡ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾: «فجعل الله منهم القردة والخنازير، فزعم أن شباب القوم صاروا قردةً، والمشيخة صاروا خنازير».

وروى مسلم في «صحيحه» عن ابن مسعودٍ قال: سئل رسول الله ﷺ عن القردة والخنازير أهي مما مسخ الله؟ فقال: إن الله لم يهلك قوماً أو قال: لم يمسخ قوماً فيجعل لهم نسلاً ولا عاقبةً، وإن القردة والخنازير كانت قبل ذلك، وفي هذه القصة دليلٌ قاطعٌ على تحريم الحيل التي يتوصل بها إلى تحليل الحرام وتحريم الحلال ونحو ذلك.

وقوله: (﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾) قال شيخ الإسلام: «الصواب أنه معطوفٌ على قوله: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ وَٱلۡخَنَازِيرَ﴾ فهو فعلٌ ماضٍ معطوفٌ على ما قبله من الأفعال الماضية؛ أي: من لعنه الله ومن غضب عليه، ومن جعل منهم القردة والخنازير، ومن عبد الطاغوت. لكن الأفعال المتقدمة: الفاعل فيها هو اسم الله مظهراً ومضمراً، وهنا الفاعل اسم من عبد الطاغوت، وهو الضمير في «عبد» ولم يعد سبحانه لفظ «من» لأنه جعل هذه الأفعال كلها صفةً لصنفٍ واحدٍ وهم اليهود.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُواْ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِمۡ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيۡهِم مَّسۡجِدٗا﴾).

ش: يُخبِر تعالى عن الذين غلبوا على أمر أصحاب الكهف أنهم قالوا هذه المقالة: ﴿لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيۡهِم مَّسۡجِدٗا﴾، وقد حكى ابن جريرٍ في القائلين لذلك قولين:

أحدهما: أنهم المسلمون. **والثاني**: أنهم المشركون.

وعلى القولين فهم مذمومون لأن النبي ﷺ قال: «**لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد**» -يحذر ما فعلوا-، رواه البخاري ومسلمٌ. ولما يفضي إليه ذلك من الإشراك بأصحابها كما هو الواقع. ولهذا لما فعلته اليهود والنصارى جرهم ذلك إلى الشرك، فدل ذلك على أن هذه الأمة تفعله كما فعلته اليهود والنصارى، فيجرها ذلك إلى الشرك، لأن ما فعلته اليهود والنصارى ستفعله هذه الأمة شبراً بشبرٍ وذراعاً بذراعٍ، كما أخبر بذلك الصادق المصدوق الذي لا ﴿يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾، وبهذا يظهر وجه استشهاد المصنف بهذه الآيات.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: **(عن أبي سعيدٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **أن رسول الله** ﷺ **قال: «لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب؛ لدخلتموه، قالوا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟»، أخرجاه).**

ش: هذا الحديث أورده المصنف بهذا اللفظ معزواً «للصحيحين» ولعله نقله عن غيره. ولفظها - والسياق لمسلمٍ -: عن أبي سعيدٍ الخدري قال: قال رسول الله ﷺ قال: «**لتتَّبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبرٍ، وذراعاً بذراعٍ، حتى لو دخلوا جحر ضب؛ لاتبعتموهم**»، قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: «**فمن؟**».

ويحتمل أن يكون مرويا عند غيرهما باللفظ الذي ذكره المصنف، وأراد أصله لا لفظه.

قوله: (لتتبعن) هو بضم العين وتشديد النون.

قوله: (سنن) بفتح المهملة، أي: طريق من كان قبلكم، أي: الذين قبلكم. قال المهلب: الفتح أولى، وقال ابن التين: قرأناه بضمها.

قوله: (حذو القذة بالقذة) هو بنصب «حذو» على المصدر، والقذة -بضم القاف-: واحدة القذذ وهي ريش السهم، وله قذتان متساويتان، أي: لتفعلن أفعالهم، ولتتبعن طرائقهم حتى تشبهوهم وتحاذوهم، كما تشبه قذة السهم القذة الأخرى، ثم إن هذا لفظ خبرٍ معناه النهي عن متابعتهم، ومنعهم من الالتفات لغير دين الإسلام، لأن نوره قد بهر الأنوار، وشريعته نسخت الشرائع، وهذا من معجزاته، فقد اتبع كثيرٌ من أمته سنن اليهود والنصارى وفارسٍ في شيمهم ومراكبهم وملابسهم، وإقامة شعارهم، في الأديان والحروب والعادات من زخرفة المساجد، وتعظيم القبور واتخاذها مساجد، حتى عبدوها ومن فيها من دون الله، وإقامة الحدود والتعزيرات على الضعفاء دون الأقوياء، وترك العمل يوم الجمعة، والتسليم بالأصابع، وعدم عيادة المريض يوم السبت، والسرور بخميس البيض، وأن الحائض لا تمس عجيناً، واتخاذ الأحبار والرهبان أرباباً من دون الله، والإعراض عن كتاب الله، والإقبال على كتب الضلال من السحر والفلسفة والكلام، والتكذيب بصفات الله التي وصف الله بها نفسه أو وصفه بها رسوله ﷺ، ووصفه بما لا يليق به من النقائص والعيوب، إلى غير ذلك مما اتبعوا فيه اليهود والنصارى.

قوله: (حتى لو دخلوا جحر ضب؛ لدخلتموه) الجحر - بضم الجيم بعدها حاءٌ مهملةٌ -: معروفٌ. وفي حديثٍ آخر: «**حتى لو كان فيهم من أتى أمه علانيةً لكان في أمتي من يصنع ذلك**»، وفي حديثٍ آخر: «**حتى لو أن أحدهم جامع امرأته بالطريق لفعلتموه**» كما صحت بذلك الأحاديث، فأخبر أن أمته ستفعل ما فعلته اليهود والنصارى وفارسٌ من الأديان والعادات والاختلاف.

قال شيخ الإسلام: «هذا خرج مخرج الخبر والذم لمن يفعله كما كان يخبر عما يكون بين يدي الساعة من الأشراط والأمور المحرمة».

وقال غيره: «وجمع ذلك أن كفر اليهود أشد من جهة عدم العمل بعلمهم، فهم يعلمون الحق ولا يتبعونه عملاً ولا قولاً، وكفر النصارى من جهة عملهم بلا علمٍ، فهم يجتهدون في أصناف العبادات بلا شريعةٍ من الله، ويقولون ما لا يعلمون، ففي هذه الأمة من يحذو حذو الفريقين. ولهذا كان السلف كسفيان ابن عيينة يقولون: «من فسد من علمائنا، ففيه شبهٌ من اليهود، ومن فسد من عبادنا ففيه شبهٌ من النصارى»، وقضاء الله نافذٌ بما أخبر به رسوله ﷺ بما سبق في علمه، لكن ليس الحديث إخباراً عن جميع الأمة لما تواتر عنه أنها لا تجتمع على ضلالةٍ.

قوله: (قالوا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: «فمن؟») هو برفع «اليهود» خبر مبتدإٍ محذوفٍ، أي: أهم اليهود والنصارى الذين نتبع سنتهم؟

وقوله: (قال: «فمن؟») استفهام إنكارٍ، أي: فمن هم غير أولئك؟ ثم إنه فسر هنا باليهود والنصارى، وفي رواية أبي هريرة في البخاري بفارسٍ والروم، ولا تعارض- كما قال بعضهم- لاختلاف الجواب بحسب اختلاف المقام، فحيث قيل: «فارس والروم» كان ثم قرينةٌ تتعلق بالحكم بين الناس، وسياسة الرعية، وحيث قيل: «اليهود والنصارى» كان هناك قرينةٌ تتعلق بأمور الديانات؛ أصولها وفروعها كذا قال! ولا يلزم وجود قرينةٍ، بل الظاهر أنه أخبر أن هذه الأمة ستفعل ما فعلته الأمم قبلها من الديانات والعادات والسياسات مطلقاً، والتفسير ببعض الأمم لا ينفي التفسير بأمةٍ أخرى، إذ المقصود التمثيل لا الحصر. ووجه مطابقة الحديث للترجمة واضحٌ لأن الأمم قبلنا وجد فيها الشرك، فكذلك يوجد في هذه الأمة، كما هو الواقع.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: (ولمسلمٍ، عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إن الله زوى لي الأرض، فرأيت مشارقها ومغاربها، وإن أمتي سيبلغ ملكها ما زوى لي منها، وأعطيت الكنزين: الأحمر والأبيض، وإني سألت ربي لأمتي أن لا يهلكها بِسَنَةٍ بعامةٍ، وأن لا يسلط عليهم عدوا من سوى أنفسهم، فيستبيح بيضتهم، وإن ربي قال: يا محمد، إني إذا قضيت قضاءً فإنه لا يرد، وإني أعطيتك لأمتك أن لا أهلكهم بِسَنَةٍ بعامةٍ، وأن لا أسلط عليهم عدوا من سوى أنفسهم، فيستبيح بيضتهم، ولو اجتمع عليهم من بأقطارها، حتى يكون بعضهم يهلك بعضًا ويسبي بعضهم بعضاً». ورواه البرقاني في «صحيحه»، وزاد: «وإنما أخاف على أمتي الأئمة المضلين، وإذا وقع عليهم السيف؛ لم يرفع إلى يوم القيامة، ولا تقوم الساعة حتى يلحق حي من أمتي بالمشركين، وحتى تعبد فئامٌ من أمتي الأوثان، وإنه سيكون في أمتي كذابون ثلاثون، كلهم يزعم أنه نبي، وأنا خاتم النبيين؛ لا نبي بعدي، ولا تزال طائفةٌ من أمتي على الحق منصورةً، لا يضرهم من خذلهم، حتى يأتي أمر الله تبارك وتعالى»).

ش: هذا الحديث رواه أبو داود في «سننه» وابن ماجه بالزيادة التي ذكرها المصنف، ورواه الترمذي مختصراً ببعضها.

قوله: (عن ثوبان) هو ثوبان مولى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ صحبه ولازمه ونزل بعده الشام، ومات بحمصٍ سنة أربعٍ وخمسين.

قوله: (زوى لي الأرض) قال التوربشتي: «زويت الشيء جمعته وقبضته، يريد به تقريب البعيد منها حتى اطلع عليه اطلاعه على القريب، وحاصله أنه طوى له الأرض وجعلها مجموعةً كهيئة كف في مرآة نَظَرِهِ».

وقال القرطبي: «أي: جمعها لي حتى أبصرت ما تملكه أمتي من أقصى المشارق والمغارب منها، وظاهر هذا اللفظ يقتضي أن الله تعالى قوى إدراك بصره، ورفع عنه الموانع المعتادة فأدرك البعيد من موضعه، كما أدرك بيت المقدس من مكة، وأخذ يخبرهم عن آياته وهو ينظر إليه، وكما قال: «إني لأبصر قصر المدائن الأبيض» ويحتمل أن يكون مَثَّلَها الله له، والأول أولى».

قوله: (وإن أمتي سيبلغ ملكها ما زوى لي منها) قال القرطبي: «هذا الخبر وجد مخبره كما قاله، فكان ذلك من دلائل نبوته، وذلك أن ملك أمته اتسع إلى أن بلغ أقصى بحر طنجة – بالنون والجيم – الذي هو منتهى عمارة المغرب إلى أقصى المشرق مما وراء خرسان والنهر وكثيرٍ من بلاد الهند والسند والصغد. ولم يتسع ذلك الاتساع من جهة الجنوب والشمال، ولذلك لم يذكر ﵇ أنه أريه، ولا أخبر أن ملك أمته يبلغه».

وقوله: (زوى)، يحتمل أن يكون مبنيا للفاعل، وأن يكون مبنيا للمفعول، والأول أظهر.

قوله: (وأعطيت الكنزين: الأحمر والأبيض) قال القرطبي: «يعني بهما كنز كسرى وهو ملك الفرس، وكنز قيصر وهو ملك الروم، وقصورهما وبلادهما. وقد دل على ذلك قوله ﵇ حين أخبر عن هلاكهما: «والذي نفسي بيده لتنفقن كنوزهما في سبيل الله» وعبر بـ«الأحمر» عن كنز قيصر، لأن الغالب عندهم كان الذهب، وبـ«الأبيض» عن كنز كسرى لأن الغالب عندهم كان الجوهر والفضة.

وقد ظهر ذلك ووجد كذلك في زمان الفتوح في إمارة عمر ﵁، فإنه سيق إليه تاج كسرى وحليته، وما كان في بيوت أمواله وجميع ما حوته مملكته على سعتها وعظمتها، وكذلك فعل الله بقيصر لما فتحت بلاده».

كذا قال في الغالب على كنوز كسرى وقيصر، وعكس ذلك التوربشتي والخلخالي.

و«الأبيض» و«الأحمر» منصوبان على البدل.

قوله: (وإني سألت ربي لأمتي أن لا يهلكها بسَنَةٍ بعامةٍ) هكذا ثبت في أصل المصنف «بعامةٍ» بالباء، وهي رواية صحيحةٌ في أصل «مسلمٍ» وفي بعض أصوله «بسَنَةٍ عامةٍ» - بحذفها - .

قال القرطبي: «وكأنها زائدةٌ لأن «عامة» صفةٌ لـ«سَنَةٍ» فكأنه قال: بسَنَةٍ عامةٍ، ويعني بالسَّنَة: الجدب العام الذي يكون به الهلاك العام، ويسمى الجدب والقحط: سنةً، ويجمع على سنين كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ ﴾ أي: بالجدب المتوالي.

قوله: (من سوى أنفسهم) أي: من غيرهم يعني الكفار.

قوله: (فيستبيح بيضتهم) قال الجوهري: «بيضة كل شيءٍ: حوزته، وبيضة القوم: ساحتهم» وعلى هذا فيكون معنى الحديث: «**أن الله تعالى لا يسلط العدو على كافة المسلمين حتى يستبيح جميع ما حازوه من البلاد والأرض، ولو اجتمع عليهم كل من بين أقطار الأرض، وهي جوانبها**».

وقيل: بيضتهم معظمهم وجماعتهم، قلت: وهذا هو الظاهر، وأن الله تعالى لا يسلط الكفار على معظم المسلمين وجماعتهم وإمامهم ما داموا بضد هذه الأوصاف المذكورة في قوله: «حتى يكون بعضهم يهلك بعضاً، ويسبي بعضهم بعضاً»، فأما إذا وجدت هذه الأوصاف فقد يسلط الكفار على جماعتهم ومعظمهم وإمامهم كما وقع.

قوله: (وإن ربي قال: يا محمد، إني إذا قضيت قضاءً فإنه لا يرد) قال بعضهم: «أي: إذا حكمت حكماً مبرماً فإنه نافذٌ لا يرد بشيءٍ، ولا يقدر أحدٌ على رده، بل كل جميع الخلق تمضي عليهم الأقدار طوعاً وكرهاً، كما قال النبي ﷺ: «لا راد لما قضيت»» .

قلت: الظاهر أنه سواءٌ في ذلك المبرم والمعلق، فالكل لا يرد، فإن هذا إخبارٌ عن عدم الرد لجنس القضاء، والنبي ﷺ سأل ذلك مطلقاً فأجيب بهذا، واستجاب له دعاءه ما لم يوجد الشرط المقتضي لتسليط العدو، فإذا وجد ذلك وجد القضاء المعلق.

قوله: (حتى يكون بعضُهم يُهلِكُ بعضًا) إلى آخره أي: حتى يوجد ذلك منهم فإن وجد فإنه يسلط عليهم عدوهم من الكفار، فيستبيح جماعتهم وإمامهم ومعظمهم لا كل الأمة، ثم أيضاً تكون العاقبة لهذه الأمة إن رجعوا عما هم فيه من الأسباب الموجبة للتسليط.

وكذلك وقع فإن هذه الأمة لما جعل بأسها بينها اقتتلوا فأهلك بعضهم بعضاً، وسبى بعضهم بعضاً، فلما فعلوا ذلك تفرقت جماعتهم، واشتغل بعضهم ببعضٍ عن جهاد العدو، واستولى عليهم، كما وقع ذلك في المائة السابعة في المشرق والمغرب، فاختلف ملوك المشرق وتخاذلوا، واستولى التتار على غالب

أرض خرسان، وعلى العراق وديار الروم، وقتلوا الخليفة والعلماء والملوك الكبار، وكذلك ملوك المغرب اختلفوا وتخاذلوا واستولت الإفرنج على جميع بلاد الأندلس والجزر القريبة منها، فهي في أيديهم إلى اليوم، بل استولوا على كثيرٍ من بلدان الشام وسواحله حتى استنقذها منهم صلاح الدين ابن أيوب وغيره.

قوله: (ورواه البرقاني في «صحيحه») البرقاني هو الحافظ الكبير أبو بكرٍ أحمد بن محمد بن أحمد بن غالبٍ الخوارزمي الشافعي، ولد سنة ست وثلاثين وثلاثمائةٍ، ومات سنة خمسٍ وعشرين وأربعِ مائةٍ.

قال الخطيب: «كان ثبتاً ورعاً لم نر في شيوخنا أثبت منه، عارفاً بالفقه كثير التصنيف، صنف مسنداً ضمنه ما اشتمل عليه «الصحيحان» وجمع حديث الثوري، وحديث شعبة، وطائفةٍ، وكان حريصاً على العلم، منصرف الهمة إليه».

قلت: وهذا «المسند» الذي ذكره الخطيب هو صحيحه الذي عزا إليه المصنف.

قوله: (وإنما أخاف على أمتي الأئمة المضلين) أي: الأمراء والعلماء والعباد، الذين يقتدي بهم الناس، ويحكمون فيهم بغير علمٍ فيضلون ويضلون، فهم ضالون عن الحق، مضلون لغيرهم، كما قال تعالى عن أهل النار: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعًا قَالَتۡ أُخۡرَىٰهُمۡ لِأُولَىٰهُمۡ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمۡ عَذَابًا ضِعۡفًا مِّنَ ٱلنَّارِ﴾، وقال تعالى: ﴿وَقَالُواْ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعۡنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾، وقال تعالى: ﴿قُلۡ هَلۡ نُنَبِّئُكُم بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا ١٠٣ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعۡيُهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا﴾.

ولشدة الضرورة إلى اتباع أئمة الهدى، ومعرفتهم، والتفريق بينهم وبين أئمة الضلال المغضوب عليهم والضالين؛ أمرنا الله أن نسأله الهداية إلى سلوك صراط أئمة الهدى، وهم المنعم عليهم من النبيين

والصديقين والشهداء والصالحين، ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ الذين يعلمون الحق ولا يعملون به، ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ الذين يعملون على غير شرعٍ من الله، بل بما تهوى أنفسهم.

فصراط المنعم عليهم هو الجامع بين العلم بالهدى والعمل به، وقد وصف النبي ﷺ أئمة الهدى – لما ذكر التفرق من بعده– بأنهم الذين كانوا على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، كما رواه أبو داود وغيره.

فمن كان على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه فهو من الأئمة المهديين، ومن خالفهم فهو من الضالين، كالذي يقول لأصحابه: «من كانت له حاجةٌ فليأت إلى قبري، فإني أقضيها له»، و«لا خير في رجلٍ يحجبه عن أصحابه ذراعٌ من ترابٍ»، أو نحو هذا، وكالذي يدعي أنه يخلص أصحابه ومريديه من النار، وأنه يحفظ الناس ويكلأهم إذا اعتقدوه ويضرهم إذا كفروا به وحاربوه، ويدعي أن ذلك من كراماته.

وكالذي يمشي في الأسواق عرياناً، ولا يشهد صلاةً ولا ذكراً لله ولا علماً، بل يعيب علماء الشرع، ويغمزهم ويسميهم أهل علم الظاهر، ويدعي أنه صاحب علم الباطن، وربما يدعي أنه يسعه الخروج عن شريعة محمدٍ ﷺ، كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى عليه السلام، ونحو ذلك من الكفر والهذيان.

وكالذي يدعي أن العبد يصل مع الله إلى حالٍ تسقط عنه التكاليف، أو يدعي أن الأولياء يدعون، ويستغاث بهم في حياتهم ومماتهم، وأنهم ينفعون ويضرون ويدبرون الأمور على سبيل الكرامة، أو أنه يطلع على اللوح المحفوظ، ويعلم أسرار الناس وما في ضمائرهم، أو يجوز بناء المساجد على قبور الأنبياء والصالحين، وإيقادها بالسرج والشموع، وكسوتها بالحرير والديباج، والفرش النفيسة.

أو يدعي أن من عمل بالقرآن والسنة في أصول الدين وفروعه فقد ضل وأضل وابتدع، أو أن ظواهر القرآن في آيات الصفات تشبيهٌ وتمثيلٌ، وأن الهدى لا يؤخذ منه في هذا الباب ولا في غيره، وإنما يؤخذ من الشبهات الوهمية التي يسميها بزعمه براهين عقليةً، فكل هؤلاء وأشباههم من أئمة الضلال الذين خاف النبي ﷺ على أمته وحذر منهم.

والضابط في الفرق بين أئمة المتقين وبين الأئمة المضلين؛ قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾ قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ فافهم عن ربك وكن على بصيرةٍ، ولا يغرك جلالة شخصٍ أو عظمته في النفوس، فربك أعظم واتباعك لكلامه وكلام رسوله ﷺ هو الفرض، والعصمة منتفيةٌ عن غير الرسول، وربك أدرى بما في الضمائر، فرب من تعتقده إمام هدًى ليس كذلك، وقد قال تعالى لنبيه ﷺ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

فكل من أتى بشيءٍ مخالف ما جاء عن الله وعن رسوله ﷺ؛ فهو من أهواء الذين لا يعلمون، ومن لم يستجب للرسول ﷺ، فإنما يتبع هواه. قال الله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، وقال تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾.

وعن زياد بن حديرٍ قال: قال لي عمر: «هل تعرف ما يهدم الإسلام؟» قلت: لا، قال: «يهدمه زلة العالم، وجدال المنافق بالكتاب، وحكم الأئمة المضلين»، رواه الدارمي، وقال يزيد بن عميرة: كان معاذ بن جبلٍ لا يجلس مجلسًا للذكر إلا قال حين يجلس: الله حكمٌ قسطٌ، هلك المرتابون ... الحديث.

وفيه: «واحذروا زيغة الحكيم، فإن الشيطان قد يقول كلمة الضلالة على لسان الحكيم، وقد يقول المنافق كلمة الحق»، قلت لمعاذٍ: ما يدريني رحمك الله أن الحكيم قد يقول كلمة الضلالة، وأن المنافق قد يقول كلمة الحق؟ قال لي: «اجتنب من كلام الحكيم المشتبهات التي يقال: ما هذه؟ ولا يثنيك ذلك عنه، فإنه لعله أن يراجع الحق، وتلق الحق، إذا سمعته فإن على الحق نورًا»، رواه أبو داود وغيره.

وما أحسن ما قال ابن المبارك رضي الله عنه:

«وهل أفسد الدين إلا الملوك وأحبار سـوءٍ ورهبانها»

قوله: (وإذا وقع عليهم السيف؛ لم يرفع إلى يوم القيامة) أي: إذا وقعت الفتنة والقتال بينهم بقي إلى يوم القيامة، وكذلك وقع، فإن السيف لما وضع فيهم بقتل عثمان رضي الله عنه لم يرتفع إلى اليوم، وكذلك يكون إلى يوم القيامة، ولكن يكثر تارةً ويقل أخرى، ويكون في جهةٍ ويرتفع عن أخرى.

قوله: (لا تقوم الساعة حتى يلحق حي من أمتي بالمشركين): الحيُّ: واحد الأحياء، وهي القبائل، وفي رواية أبي داود): «ولا تقوم الساعة حتى يلحق قبائل من أمتي بالمشركين» والمعنى أنهم يتزلون معهم في ديارهم، ويصيرون منهم بالردة ونحوها.

قوله: (وحتى تعبد فئامٌ من أمتي الأوثان) الفئام- مهموزٌ -: «الجماعات الكثيرة» قاله أبو السعادات.

وفي رواية أبي داود: «**وحتى تعبد قبائل من أمتي الأوثان**» ومعناه ظاهرٌ، وهذا هو شاهد الترجمة، ففيه الرد على من قال بخلافه من عباد القبور الذين ينكرون وقوع الشرك، وعبادة الأوثان في هذه الأمة.

وفي معنى هذا ما في «الصحيحين» عن أبي هريرة مرفوعاً: «**لا تقوم الساعة حتى تضطرب أليات نساء دوسٍ حول ذي الخلصة**» قال: وذو الخلصة طاغية دوسٍ التي كانوا يعبدون في الجاهلية.

وروى ابن حبان عن معمرٍ قال: إن عليه الآن بيتاً مبنيا مغلقاً، وفي «صحيح مسلمٍ» عن عائشة مرفوعاً: «**لا يذهب الليل والنهار حتى تعبد اللات والعزى**».

وقيل: إن القبر المنسوب إلى ابن عباسٍ بالطائف إنه قبر اللات، وكانوا يعبدونه، ويطوفون به، ويقربون إليه القرابين، وينذرون له النذور، ويسألونه قضاء حاجتهم وتفريج كربتهم.

قوله: (وإنه سيكون في أمتي كذابون ثلاثون، كلهم يزعم أنه نبي): قال القرطبي: «وقد جاء عددهم معيناً في حديث حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «**يكون في أمتي كذابون دجالون سبعٌ وعشرون منهم أربع نسوةٍ**» أخرجه أبونعيمٍ وقال: هذا حديثٌ غريبٌ تفرد به معاذ بن هشامٍ».

قلت: حديث ثوبان أصح من هذا. قال القاضي عياضٌ: «عد من تنبأ من زمن رسول الله ﷺ إلى الآن ممن اشتهر بذلك وعرف، واتبعه جماعةٌ على ضلالته؛ فوجد هذا العدد فيهم، ومن طالع كتب الأخبار والتواريخ عرف صحة هذا».

وقال الحافظ: «قد ظهر مصداق ذلك في زمن النبي ﷺ، فخرج مسيلمة الكذاب باليمامة، والأسود العنسي باليمن، ثم خرج في خلافة أبي بكرٍ طليحة ابن خويلدٍ في بني أسد بن خزيمة، وسجاحُ التميمية في بني تميمٍ، وقتل الأسود قبل أن يموت النبي ﷺ ، وقتل مسيلمة في خلافة أبي بكرٍ رضي الله عنه، وتاب طليحة، ومات على الإسلام على الصحيح في زمن عمر رضي الله عنه، ويقال إن سجاحاً تابت أيضاً.

ثم خرج المختار بن أبي عبيدٍ الثقفي، وغلب على الكوفة في أول خلافة ابن الزبير؛ فأظهر محبة أهل البيت. ودعا الناس إلى طلب قتلة الحسين، فتتبعهم، فقتل كثيراً ممن باشر ذلك، أو أعان عليه فأحبه الناس، ثم إنه زين له الشيطان أن ادعى النبوة، وزعم أن جبريل عليه السلام يأتيه.

ومنهم الحارث الكذاب خرج في خلافة عبد الملك بن مروان فقتل، وخرج في خلافة بني العباس جماعةٌ. وليس المراد بالحديث من ادعى النبوة مطلقاً فإنهم لا يحصون كثرةً لكون غالبهم ينشأ عن جنونٍ أو سوداء، وإنما المراد من قامت له شوكةٌ، وبدت له شبهةٌ، كمن وصفنا، وقد أهلك الله تعالى من وقع له منهم ذلك، وبقي منهم من يلحقه بأصحابه، وآخرهم الدجال الأكبر.

قوله: (وأنا خاتم النبيين) الخاتم- بفتح التاء- بمعنى الطابع، وبكسرها بمعنى فاعل الطبع والختم. قال الحسن: خاتم الذي ختم به، أي: أنه آخر النبيين، كما قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ وإنما ينزل عيسى بن مريم عليه السلام في آخر الزمان حاكماً بشريعة محمدٍ ﷺ، مصلياً إلى قبلته، فهو كآحاد أمته، كما قال النبي ﷺ: «والذي نفسي بيده لينزلن فيكم ابن مريم حكمًا مقسطًا، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، وليضعن الجزية».

قوله: (ولا تزال طائفةٌ من أمتي على الحق منصورةً، لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم) قال يزيد ابن هارون، وأحمد بن حنبل: إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم. وكذلك قال إنهم أهل الحديث عبد الله بن المبارك، وعلي بن المديني، وأحمد بن سنانٍ، والبخاري وغيرهم. وقال ابن المديني في رواية: هم العرب، واستدل برواية من روى «هم أهل الغرب»، وفسر «الغرب»: بالدلو العظيمة، لأن العرب هم الذين يستقون بها.

قلت: ولا تعارض بين القولين؛ إذ يمتنع أن تكون الطائفة المنصورة لا تعرف الحديث، ولا سنن رسول الله ﷺ بل لا يكون منصوراً على الحق إلا من عمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وهم أهل الحديث من العرب وغيرهم.

فإن قيل: فلم خصه بالعرب؟

قيل: المراد التمثيل لا الحصر، أي: أن العرب إن استقاموا على العمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ؛ فهم الطائفة المنصورة حال استقامتهم.

قال القرطبي: «وفيه دليلٌ على أن الإجماع حجةٌ، لأن الأمة إذا أجمعت فقد دخل فيهم الطائفة المنصورة».

وقال المصنف: وفيه الآية العظيمة أنهم مع قلتهم لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم، والبشارة بأن الحق لا يزول بالكلية كما زال فيما مضى، بل لا تزال عليه طائفةٌ.

قوله: (حتى يأتي أمر الله) الظاهر أن المراد بأمر الله ما روي من قبض من بقي من المؤمنين بالريح الطيبة، ووقوع الآيات العظام، ثم لا يبقى إلا شرار الناس كما روى الحاكم.

وأصله في «مسلمٍ» عن عبد الرحمن بن شماسة: أن عبد الله بن عمرٍو قال: «**لا تقوم الساعة إلا على شرار الخلق، هم شر من أهل الجاهلية**»، فقال عقبة بن عامرٍ لعبد الله: اعلم ما تقول، وأما أنا فسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «**لا تزال عصابةٌ من أمتي يقاتلون على أمر الله، ظاهرين لا يضرهم من خالفهم حتى تأتيهم الساعة وهم على ذلك**» فقال عبد الله: «**ويبعث الله ريحًا ريحها المسك، ومسها مس الحرير، فلا تترك أحداً في قلبه مثقال حبةٍ من إيمانٍ إلا قبضته، ثم يبقى شرار الناس فعليهم تقوم الساعة**».

وفي «صحيح مسلمٍ» عن ابن مسعودٍ مرفوعاً: «**لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس**»، وفي «صحيحه» أيضاً: «**لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض: الله الله**».

وذلك إنما يقع بعد طلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة، وسائر الآيات العظام. وقد ثبت أن الآيات العظام مثل السلك إذا انقطع تناثر الخرز بسرعةٍ، رواه أحمد.

ويؤيده حديث عمران بن حصينٍ مرفوعاً: «**لا تزال طائفةٌ من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوأهم حتى يقاتل آخرهم الدجال**» رواه أبوداود والحاكم، وعلى هذا فالمراد بقوله في حديث عقبة وما

أشبهه من الأحاديث، «حتى تأتيهم الساعة» ساعتهم وهي وقت موتهم بهبوب الريح؛ ذكره الحافظ وهو المعتمد.

وقد اختلف في محل هذه الطائفة، فقال ابن بطالٍ: إنها تكون ببيت المقدس، إلى أن تقوم الساعة، كما روى الطبري من حديث أبي أمامة: قيل: يا رسول الله، وأين هم؟ قال: «ببيت المقدس».

وقال معاذ بن جبلٍ رضي الله عنه: «هم بالشام» وهذا قول أكثر الشارحين.

وفي كلام الطبري ما يدل على أنه لا يجب أن تكون في الشام أو في أول بيت المقدس دائماً إلى أن يقاتلوا الدجال، بل قد تكون في موضعٍ آخر، لكن لا تخلوا الأرض منها حتى يأتي أمر الله.

قلت: وهذا هو الحق فإنه ليس في الشام، ولا في بيت المقدس منذ أزمانٍ أحدٌ بهذه الصفات، بل ليس فيه إلا عباد القبور، وأهل الفسق وأنواع الفواحش والمنكرات، ويمتنع أن يكونوا هم الطائفة المنصورة، وأيضاً فهم منذ أزمانٍ لا يقاتلون أحداً من أهل الكفر، وإنما بأسهم وقتالهم بينهم. وعلى هذا فقوله في الحديث: «هم ببيت المقدس»، وقول معاذٍ: هم بالشام. المراد أنهم يكونون فيه بعض الأزمان دون بعضٍ، وكذلك الواقع فدل على ما ذكرنا.

قوله: (تبارك وتعالى). قال ابن القيم: «البركة نوعان:

أحدهما: بركةٌ هي فعله تبارك وتعالى، والفعل منها «بارك»، ويتعدى بنفسه تارةً وبأداة «على» تارةً، وبأداة «في» تارةً والمفعول منها «مباركٌ»، وهو ما جعل كذلك فكان مباركاً بجعله تعالى.

والنوع الثاني: بركةٌ تضاف إليه إضافة الرحمة والعزة، والفعل منها «تبارك»، ولهذا لا يقال لغيره ذلك، ولا يصلح إلا له عَزَّ وَجَلَّ، فهو سبحانه المتبارك وعبده ورسوله المبارك. كما قال المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ﴾، فمن بارك الله فيه وعليه فهو المبارك، وأما صفته تبارك، فمختصةٌ به، كما أطلقها على نفسه بقوله: ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ﴾، ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ أفلا تراها كيف اطردت في القرآن جاريةً عليه، مختصةً به، لا تطلق على غيره، وجاءت على بناء السعة والمبالغة، كـ«تعالى» و«تعاظم» ونحوه، فجاء بناء «تبارك»على بناء «تعالى» الذي هو دال على كمال العلو ونهايته، فكذلك «تبارك»، دال على كمال بركته وعظمتها وسعتها، وهذا معنى قول من قال من السلف: تبارك: «تعاظم».

وقال ابن عباسٍ: «جاء بكل بركةٍ»».

واعلم أن هذا الحديث بجملته مما عد من الأدلة على الشهادتين فإن كل جملةٍ منه وقعت كما أخبر بها صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.